

دراسات سياسية وأستراتيجية

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
العدد (٣٣) لسنة ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م

رئيس التحرير
أ.د. محمود علي الداود

سكرتير التحرير
أ.م.د. منى حسين عبيد

الهيئة الإستشارية

أ.د. السفير محمد الحاج حمود
أ. مصطفى عثمان اسماعيل (السودان)
أ. عصام الجلبي
أ.د. عبد الامير محسن الاسدي
أ.د. عبد المنعم صاحي العمار
أ.د. عبد السلام بغدادادي
البروفيسورة كيكو ساكي (اليابان)
أ.د. جورج جبور (سوريا)
أ.د. ابراهيم خليل العلاف
أ.د. زكريا كورشون (تركيا)
أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى (مصر)

المراجعة اللغوية والطباعة
أ.م.د. حازم عبد الوهاب عارف

الإخراج الفني وتصميم الغلاف
نمير صابر

التنفيذ الالكتروني
علي سعدي / سلوى محمد

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسسة فكرية علمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي واداري مقره في بغداد
ومن اهدافه:-

- * العناية بدراسة تاريخ العراق والحضارة العربية والاسلامية .
- * ارساء منهج الحوار بين الثقافات والاديان بما يسهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الافراد والجماعات .
- * متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وأثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
- * الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الانسان وحياته الاساسية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
- * تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشر المجلة البحوث التي لم يسبق نشرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :
- أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .
- ب- ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بقياس (A4) عدا البيانات والخرائط والمرتسمات.
- ج- ان تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الاسطر .
- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً وكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ٧

البحوث والدراسات

داعش وتقاطع المصالح والصراعات الإقليمية والدولية

أ.د. محمود علي الداود ١١

العراق وخيار اللامركزية الإدارية الطرح النظري وإرهاصات التطبيق

أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادي ١٧

دور الدبلوماسية العراقية في تعزيز مركز العراق في الساحة الدولية

أ.د. علي كاظم الرفيعي ٤٣

دور الدبلوماسية العامة في دعم الدبلوماسية العراقية

أ.م.د. همسة قحطان خلف ٤٧

نحو ادارة مائية مشتركة لمياه نهر الفرات للدول المتشاطئة عليه

أ.د. محمد احمد حسن ٥١

أ.م.د. نوار جليل هاشم ٥١

ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب السياسية الإسلامية للسلطة

أ.م.د. هادي مشعان ربيع ٦٥

العلاقات الجزائرية-الامريكية في عهد بوتفليقة

أ.م.د. منى حسين عبيد ٨٥

تطور النظام السياسي في تونس من عهد بورقيبة الى ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠

م.بدرية صالح عبدالله ١٠١

الأبعاد الاقتصادية للعلاقات الصينية -الخليجية بعد الحرب الباردة

م.د. سليم كاطع علي ١١٩

- المدارس الفكرية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي
أ.م.د. حسين حافظ وهيب ١٣٥
- البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية المصرية
أ.م.د. مهند عبد الواحد كاظم ١٥٥
- لبنان بعد أنتهاء أزمة الفراغ الرئاسي لعام ٢٠١٤
أعداد : الباحثة سالي سعد محمد ١٧٣
- تقرير عن ندوة (السياسة الخارجية للمغرب والجزائر وتونس والعلاقات مع العراق)
باحث أقدم علي سعدي موسى ١٨٧

كلمة العدد

ان خطر الإرهاب على العراق والمنطقة بصورة خاصة والعالم بصورة عامة يشكل التحدي الأكبر للامن والاستقرار والتنمية على امتداد الكرة الارضية .

في مقدمة هذا العدد هناك دراسة بعنوان (داعش وتقاطع المصالح والصراعات الاقليمية والدولية) وهذه الدراسة كانت بالاساس قد قدمت الى ندوة (التداعيات الاجتماعية بعد داعش -قراءات في التحولات الفكرية لاشكالية التطرف) والتي عقدت بالتعاون بين بيت الحكمة ومؤسسة الامام الحكيم في بيروت ٢-٣ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٦ وقد وصفت الدراسة خطر الارهاب الذي يمثله تنظيم داعش بانّه الاخطر في تاريخ المنطقة .

في الشأن العراقي تضمن العدد دراسة عن (اللامركزية الادارية وسبل الارتقاء بها في ضوء التجربة العراقية) وفي اطار السياسة الخارجية تضمن العدد دراسة عن (دور الدبلوماسية العراقية في تعزيز مركز العراق في الساحة الدولية) وكذلك دراسة حول (دور الدبلوماسية العامة في دعم الدبلوماسية العراقية) وفي حقل السياسة الخارجية ايضاً هناك دراسة حول (العلاقات العراقية المصرية) اضافة الى دراسة (تقترح ادارة مائية مشتركة لمياه نهر الفرات).

وفي الشأن العربي تضمن العدد دراسة حول(الابعاد الاقتصادية للعلاقات الصينية - الخليجية) ودراسة اخرى حول (تطور النظام السياسي في تونس من عهد بورقيبة الى ثورة ديسمبر ٢٠١٠) وتناول العدد الشأن اللبناني بدراسة تحت عنوان (لبنان بعد انتهاء ازمة الفراغ الرئاسي لعام ٢٠١٤) ودراسة عن (ثورات الربيع العربي وصعود الاحزاب السياسية الاسلامية الدولية) وفي الشأن الدولي يضم العدد دراسة عن (المدارس الفكرية في السلوك السياسي الخارجي الامريكي) .

بهذه المناسبة نشكر كافة العلماء والباحثين الذين يدعمون المجلة ببحوثهم ودراساتهم المهمة ونتطلع الى المزيد من التعاون العلمي مع الجامعات ومراكز البحوث العراقية والعربية والدولية .

رئيس التحرير





البحوث والدراسات

داعش وتقاطع المصالح والصراعات الإقليمية والدولية

أ.د. محمود علي الداود(*)

اليانسة لتدمير الاسلام بكافة الوسائل والطرق وذلك بايجاد وخلق من يسئ لهذا الدين العظيم الذي هو اساس الحضارة العربية الاسلامية التي شعت على العالم قبل اربعة عشر قرناً .

أن الصورة المأساوية للدول العربية التي تشهد صراعات وحروب اهلية وعرقية وطائفية والتي تشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وفضائع وقسوة ووحشية غير مسبوقة لا في تاريخ العالم العربي ولا في تاريخ العالم وهذه الصورة هي وصمة عار للتاريخ الناصع للحضارات الاسلامية وهي خيبة امل لعشرة ملايين نازح عربي يعيشون في سوريا وصحاري العراق وجبال كوردستان وتركيا والاردن ولبنان في اقل من الحد الادنى من الظروف الانسانية وفي اجواء وظروف غير صحية دون بارقة أمل لعودة الامور الى طبيعتها فيعود هؤلاء النازحون الى مدنهم وتجارتهم ومصانعهم وجامعاتهم وقبل ان تحدث عن المسؤولية الدولية لهذه المأساة

ندوة (التداعيات الاجتماعية لما بعد داعش) بالتعاون بين مؤسسة الإمام الحكيم وبيت الحكمة ببيروت - أكتوبر تشرين الثاني - ٢٠١٦

الايضاح العربية الراهنة:

يعاني العالم العربي اليوم من أمراض ومشاكل وأزمات مأساوية وان كل إنجازات دوله ومجتمعاته وعلى مدى قرن من الزمان تقريباً هي اليوم في خطر داهم. إذ ان جميع الاقطار العربية التي تعيش في داخل نار الحروب والصراعات القريية منها او البعيدة عنها هي جميعاً داخله في مخططات التدمير الدولية التي تسير وفق الخطة المرسومة . وقريباً واذا لم تتوصل الدول العربية إلى إستراتيجية مواجهة حقيقية للإرهاب في كافة المجالات فان النيران ستنتقل الى الدول الاسلامية والهدف هو تدمير البنية التحتية للعالمين العربي والاسلامي فضلاً عن المحاولة

(*) مشرف قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة

دعوني اتحدث عن المسؤولية العربية بشقيها القطري والقومي.

ان الدول العربية التي تشهد الحرائق القريبة او البعيدة عنها هي جميعاً مقصودة ضمن مخططات صهيونية وعالمية وان مسؤولية ما يجري حالياً تقع على عاتق الدول العربية والمنظمات الاقليمية والدولية فضلاً عن القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة المحرك الأكبر لما يجري وما سيجري .

ان مسؤولية الدول العربية كثيرة ومتشعبة :

١- ان الغالبية الساحقة من الحكومات العربية هي مسؤولة مباشرة عن الشعوب وهي تفتقر الى الديمقراطية الحقيقية والى الحياة البرلمانية الصحيحة والحكم الرشيد ولايزال القرار السياسي يحتكره شخص او مجموعة اشخاص وتعاني هذه الدول من التخلف والجهل والفساد المستشري واحتكار ميزانيات ضخمة أدت الى هدر المال العام . فالعالم العربي هو الاغنى في العالم والذي يتحكم بمواقع جيوسراتيجية هامة ويطل على معظم بحار العالم والذي يتحكم بأكثر من ٥٠٪ من احتياطات النفط والغاز العالمية هو اليوم يعاني كثيراً من التخلف والجهل والمرض .

٢- ان عائدات الثروات العربية من النفط والغاز والذي طالما يفتخر العرب بارقام ماهو متواجد منها داخل أراضيهم هي في طريقها الى النضوب وفي بعض الدول النفطية قد نضبت فعلاً لأنها مرهونة لاجيال قادمة لدفع فواتير الحروب الباهضة والتسلح المبالغ فيه وغير المعقول ولاسيما الدول الصغيرة جداً والتي تمتلك ترسانة هائلة من السلاح لانتاسب لاعم حجمها ولامع قدراتها ولامع المخاطر المحيطة بها فضلاً عن غياب تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت في اطار الجامعة

العربية وفي مقدمتها معاهدة الدفاع المشترك.

٣- ضعف ثقة الشعب بالحكومة وغياب الديمقراطية الحقيقية والعدالة الانتقالية وشيوع مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية وانتشار البطالة ولاسيما بين الخريجين من الشباب عموماً وازدياد ظاهرة الهجرة الى الخارج بسبب فقدان الفرص المتساوية فضلاً عن انتشار التطرف الديني والذي تعود معظم اسبابه الى عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية داخلية .

٤- انشغال الدول العربية بالصراعات السياسية الداخلية والصراعات العربية العربية وعدم ادراك الاخطار الحقيقية المحدقة باقطارهم والتنافس السياسي من اجل احتكار السلطة واتباع سياسات الاقصاء والتهميش لغيرهم .

مواجهة الارهاب .. ضعف الموقف العربي وعدم جدية الموقف الدولي:

يواجه العالم العربي اليوم ظاهرة التنظيمات الإرهابية المتطرفة الدقيقة التنظيم والواسعة الامكانيات والطموحات وهي تهدف الى تقويض الدول العربية المستقلة ولاتعترف باي سيادة لاية دولة عربية كما لاكتكرت بأية حدود عربية -عربية او عربية اقليمية ودولية وتتطلع وبكل قوة الى تدمير الأنظمة الحالية بالتعاون والتنسيق مع جيوش أجنبية من المتطوعين المرتزقة والمتطرفين من مختلف الدول العربية الإسلامية وعدد كبير من الدول الغربية . وقد استغلت هذه التنظيمات الإرهابية الأوضاع الداخلية غير المستقرة في هذه الدول والفساد وسوء الإدارة وضعف البنية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والصراعات العرقية والطائفية للدول العربية من اجل بناء قواعد أساسية لدولة دينية متطرفة مستغلة ضعف البيئة السياسية وانعدام ثقة الشعوب بحكوماتها ومستخدمة أفضى الوسائل لإخضاع المجتمعات

الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية والتنمية البشرية مع بناء بنية تحتية ومؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وعلمية كانت متقدمة في قياس ذلك الزمن.

ومنذ سقوط الموصل في ٩-١٠ من يونيو / حزيران ٢٠١٤ فوجئ العراقيون باجتياح وتنظيمات عسكرية غريبة الاطوار والاهداف تستخدم أقصى درجات القسوة في تدمير كل مظاهر الحضارة فضلاً عن تدمير المجتمعات من أجل هدف إقامة نظام ديني وسياسي متخلف ومتطرف يعود بالعراق والمنطقة العربية الى مئات السنين الى الوراء ولم تسلم الجامعات والمتاحف والسدود والجسور والمدارس ورياض الاطفال والمؤسسات الصناعية والثقافية من تداعيات هذا الهجوم الوحشي الذي أفرز نزوح ملايين العراقيين عن مدنهم وقراهم فضلاً عن أصابة الحياة الانسانية بالشلل . ان نجاح الارهاب في احتلال مناطق شاسعة من سوريا والعراق ونجاحه في خلق اجواء تدميرية في ليبيا ونشاطاته الارهابية على طول الساحة الاسلامية جميعاً وتهديده المباشر لأمن واستقلال كافة الدول العربية يجعل من الصعب مواجهة هذا الخطر من قبل كل دولة عربية بصورة منفردة ولا بد من جهد عربي مشترك وجهد دولي داعم بصورة جدية للقضاء على هذه التنظيمات العسكرية المتطرفة كما ان معالجة تمدد هذه التنظيمات يجب ان لا يقتصر على الجوانب العسكرية بل من الضروري اجراء دراسات وبحوث معمقة للجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزت هذه الظروف واقتراح السبل الكفيلة لاجراء اصلاحات شاملة وفي مقدمتها إعادة بناء المؤسسات على اسس ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الانسان وتبني شعارات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومعالجة الاسباب والجذور لظهور واستمرار تمدد مثل هذه التنظيمات التي يشارك في تنظيماتها العسكرية متطوعون من أكثر من ١٢٠ دولة

العربية التي عانت كثيراً من خلال الصراعات الداخلية والخلافات العرقية والطائفية التي صنعتها قوى صهيونية واستعمارية كانت تسعى منذ فترة طويلة الى تغيير خارطة الشرق الاوسط تدريجياً مستفيدة في البداية من حالة الفوضى السائدة منذ الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م .

ان ظهور هذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة بهذه القوة وامتداد نفوذها في المنطقة العربية جغرافياً في اسيا وافريقيا وتداعيات الحروب الطاحنة العربية العربية السائدة حالياً لم تكن هي إلا احد النتائج الخطيرة لتداعيات الحروب الامريكية المستمرة على الدول الاسلامية ابتداءً من افغانستان والعراق . وفي الوقت الذي رحبت فيه الجماهير العربية بثورات الربيع العربي التي بدأت منذ عام ٢٠١١ ورأت في هذه الثورات آفاقاً وآمالاً لحركة اصلاح شاملة تهيب الجولقيام حكومات عربية ديمقراطية تحترم خيارات شعوبها وتسعى الى تنفيذ خطط تنموية طموحة فضلاً عن احترام حقوق الانسان وفق المعايير الدولية كانت جهات اخرى تخطط لسرقة اهداف هذه الثورات وتغيير مسارها بخلق بيئة من الفوضى والصراعات المسلحة ودفع مجاميع عسكرية دينية متطرفة لاحتلال الساحة العربية وإبقاء نار الحروب والصراعات المأسوية مشتعلة والتي كان من اهم نتائجها تدمير البنية التحتية العربية واضعاف مراكز القوى العربية العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية واخراجها من المواجهة العربية -الاسرائيلية فضلاً عن وضع الترتيبات النهائية لتصفية القضية الفلسطينية لصالح المطامح الاسرائيلية والامريكية في المنطقة .

وافرزت الاحداث المأساوية التي اشتعلت في السنوات الثلاث الاخيرة ليس فقط احتلال اراضي شاسعة من سوريا والعراق بل توسعت انعكاساتها لتشمل تدمير مجتمعات عربية متحضرة حققت رغم كل الظروف تاريخاً من

في العالم بما في ذلك الدول الأوروبية يساهمون هم ايضاً في تدمير شبه كامل لتاريخ وانجازات شعوب عربية بما في ذلك مقدساتهم ورموزهم الحضارية التي هي جزء اساسي من الحضارة العالمية. ان الحضارة العراقية القديمة والحضارة العربية -الاسلامية يجرى اغتيالها أمام انظار العالم قاطبة .

التحديات الدولية :

ان الدول العربية لم تأخذ بجدية البرامج الدولية والاقليمية في السياسة الخارجية وتعاملت في العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة والقوى الدولية بموقف فيه كثير من الاستخفاف وعدم الفهم وهناك في البلاد العربية عدم ادراك لكيفية صياغة القرارات الدولية في السياسة الخارجية لهذه الدول. وفي الدول العربية على الاغلب يجري تنظير السياسة الخارجية بيد رئيس الدولة وعدد محدود من مساعديه بينما في الدول الاخرى المواجهة للعالم العربي والمتقدمة يجري تقرير السياسة الخارجية بسلسلة طويلة تبدأ من الدراسات والبحوث ومراكز دعم اتخاذ القرار فضلاً عن المؤسسات التنفيذية والتشريعية ومنظمات ومراكز دراسات عليا متعددة جداً قبل اتخاذ أي قرار .

والدول العربية مع الاسف الشديد لاتفكر في اهمية الاحداث او الازمات إلا باللحظة التي تقع فيها ولاتنظر الى تداعياتها ومستقبل هذه التداعيات وما هي التوصيات والمقترحات التي من الممكن تقديمها لصانع القرار لترصين مصالح بلاده في السياسات الخارجية او تجنب الاخطار المحدقة بها .

وكان فشل الجامعة العربية في ادارة الازمة العراقية الكويتية هي بداية لسلسلة من الفشل بادارة الازمات اللاحقة واعتقد ان أكبر

اخفاقات الجامعة العربية منذ ازمة الكويت هي الفشل في ايجاد حل او حلول عربية للازمات العربية اللاحقة وفتح الباب امام قوى اجنبية كبرى بان تكون هي التي تفرض الحلول في المشاكل العربية مما ادى لتجسيم دور الجامعة نفسها والتي وجدت نفسها اسيرة للمخططات الدولية .

وقد أصبح واضحاً ان الولايات المتحدة واطراف عربية هي التي تملي القرارات الخاطئة على الأمانة العامة للجامعة والتي الحقت اذبح الاضرار ليس فقط بالدول العربية وشعوبها بل استطيع القول بدون تردد ان دور الجامعة العربية الضعيف ساهم عن قصد او عن غير قصد باضاعة ثقة الامة العربية بالجامعة وادارتها العليا واحسن مثل على ذلك هذا التدمير الهائل للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية في العراق وسوريا بما في ذلك أكثر من عشرة ملايين عربي نازح جديد أكثر من نصفهم من الاطفال والنساء فضلاً عن أكثر من ٤٠٠ الف كفاءة عربية هربت طالبة للجوء في دول العالم المختلفة وكانت هذه المأساة العربية المروعة أكبر خدمة للمخططات الاسرائيلية فقد نجحت بالتعاون مع الاستعمار الغربي بتدمير دول عربية اساسيه وإزاحة جيوش عربية رئيسة ومؤسسات علمية عربية رائدة من أمامها وهي اليوم تسعد بهذا النعيم أمام شقاء خصومها العرب الذين لن يستعيدوا قدراتهم العسكرية والعلمية والاقتصادية الا بعد فترة طويلة.

ان الفشل الذريع الذي حققته الجامعة العربية في ادارة الازمات العربية والسماح للنفوذ والضغوط الاجنبية للمساهمة في ادارة

الارهاب الذي يهدد حاضر ومستقبل الأمة العربية قاطبة .

التحديات الإقليمية والموقف العراقي :

في هذه الظروف الدقيقة والصعبة التي يمر بها العراق ولاسيماً الجهود الوطنية الضخمة التي تبذل على مستوى الدولة والمجتمع من اجل تحرير ماتبقى من الاراضي العراقية من نير الارهاب فان تحرير الموصل الذي اصبح له الاولوية القصوى لانه فضلا عن موقعها الجيوستراتيجي واهميتها التاريخية والاقتصادية والعلمية فان تحريرها يعتبر تصميماً لاعادة السيادة العراقية والطريق الى بناء دولة عراقية حديثة ومجتمع متماسك يبني ما خلفته قوى الارهاب ويخطط لبناء مستقبل عراقي جديد لدولة مدنية معاصرة .

ولاشك ان هناك صراعات ومنافسات اقليمية شديدة حول مستقبل المنطقة ولاسيما بالنسبة لسوريا والعراق . ورغم كل عوامل الضعف التي اصابت العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولكن من الملاحظ ان هناك اجماعاً عراقياً على ضرورة نبذ الصراعات الداخلية والتوجه لتحرير الموصل ولاشك انه في الوقت الذي تحرص فيه الحكومة العراقية على ادامة اطيّب العلاقات مع جيرانها العرب وغير العرب ولكنها مصممة على رفض أية تداخلات اقليمية من أية جهة كانت ومن هنا فقد عبر العراق حكومة وشعباً عن رفضه لتواجد أية قوات تركية في الاراضي العراقية لان ذلك يؤلف خرقاً فاضحاً للمعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين البلدين منذ عام ١٩٢٥ التي أكدت اهمية الاحترام الكامل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية كما ان العراق يرفض ان تكون ارضه مسرحاً لاية صراعات اقليمية ودولية .

ارادة النهوض :

ان هذه الصورة القائمة التي سردناها في المحاور المختلفة من هذه الورقة ليست الا استمراراً لاوضاع عربية كانت على الاغلب

هذه الازمات نيابة عنها بحيث اصبحت ادارة الجامعة ليس لها القدرة او الارادة لقيادة ادارة الازمات . ومن هنا ورغم تاريخ الجامعة العربية الطويل وانجازاتها الا ان اخفاقاتها كانت أكثر بكثير ولاسيما في فترة حرجة يمر بها الوطن العربي ولذلك أرى ان من الضروري الاسراع في دراسة اسباب الفشل ووضع الأسس لمعالجة الخلل والاستفادة من تجربة الاتحاد الاوربي الناجحة والذي تأسس بين دول كان بينها حروب طويلة ومريرة ولكنها قررت نسيان الماضي والتمسك بالوحدة الاوربية .

ورغم ان امتداد تنظيم داعش يقترب تدريجياً من منطقة الخليج العربي التي تضم اهم موارد الطاقة في العالم والمربطة بالمصالح الامريكية واليابانية والصينية ومصالح دول الاتحاد الاوربي فان رد الفعل الامريكي والدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي ضد الارهاب لايزال دون المستوى المطلوب وهناك شعور عميق في داخل المجتمع العراقي وبقيّة المجتمعات العربية بخيبة الأمل من عدم جدية الموقف الدولي التي تقوده الولايات المتحدة في مواجهة اخطار هذه الارهاب فضلاً عن عدم وضوح الاستراتيجية الامريكية في المدى القريب والبعيد والارتباك الذي يسود البيت الابيض والسياسة الخارجية الامريكية فيما يتعلق باتخاذ القرار السريع والحازم والسليم وفي ظل التهديدات الكبيرة التي يولفها خطر الارهاب على العراق والمنطقة العربية عموماً ورغم المواقف السلبية للتحالف الغربي فانه من الضروري عدم التوقف عن التعامل مع اللاعبين الدوليين والامم المتحدة والمنظمات الدولية وحشد كافة الطاقات الاقليمية والدولية لوضع استراتيجية عربية واقليمية ودولية لمواجهة هذا الخطر الذي يستهدف تدمير البنى التحتية العربية وهو اليوم يطرق ابواب الخليج ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة . والمهم ان تبادر الجامعة العربية لوضع استراتيجية عسكرية واقتصادية واجتماعية لمواجهة

يسودها التخلف والجهل واختفاء الحكم الرشيد. وقد اظهرت الدول العربية عجزاً وعدم ثقة في رسم صورة افضل للمستقبل وفضلاً ذريعاً في تأسيس انظمة سياسية قائمة على اساس الديمقراطية والحرية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لم تخل الساحة العربية من علماء ومفكرين حذروا من مغبة تجاهل الحقائق وحلّوا اسباب الفشل والنجاح وبهذه المناسبة اود ان اشير الى افكار وآراء بعض هؤلاء المفكرين البارزين من الاسماء الشامخة في ميادين فكر الوحدة والتحديث .

وفي البداية اشير الى المفكر العربي الاستاذ الدكتور قسطنطين زريق الرئيس السابق لجامعة دمشق والجامعة الامريكية في بيروت ورئيس الاتحاد العالمي للجامعات ورئيس مجلس مؤسسة الدراسات الفلسطينية وله العشرات من الكتب والدراسات التي عالجت قضية العرب واحوالهم ومستقبلهم . ومن ابرز هذه الدراسات بحثه القيم الموسوم ب (مطالب المستقبل العربي) المنشور في عدد خاص عن الوحدة العربية في مجلة شؤون عربية في عددها (كانون الثاني - ايار ١٩٨٢). والتي تصدرها الجامعة العربية .

وتساءل عن صورة المستقبل الذي نطمح الى صنعه فأجاب قائلاً:-

(ان المستقبل الذي يليق بأن نتوجه اليه يجب ان يتسم بسمة جوهرية بارزة تعين صورته وتتغلغل في جميع مظاهره . هذه السمة هي ما تميزه عن حاضرنا نوعاً وكيفاً، لا درجة وكما فحسب. ليس يكفي ان نصلح هذا او ذاك من جوانب حياتنا او ان نمي هذا القطاع او ذاك من قطاعات مجتمعنا ، او ان نتحسن تحسناً تدريجياً هنا وهناك ، وانما المطلوب نهضة شاملة وحركة ابداعية تبدلنا بدلاً جذرياً. ولكن ما هي معايير هذا التبدل الجذري ؟ انها تلتقي في معيار اساسي واحد : هو معيار القدرة الذاتية . فجميع علاننا الحاضرة تنبعث من علة ام هي العجز ؟ عجز ازاء الطبيعة ، وعجز

تجاه مطامع الغير وتسلطاته ، وعجز في وجه اهواننا وعصبياتنا ، وعجز عن الخلق والابداع. ولعل الانتقال من العجز الى القدرة يتضمن الانتقال من حالة الانفعال الى حالة الفعل في مختلف جوانب حياتنا : من الخضوع الى السيادة في السياسة والدفاع ، ومن التبعية الى السلطة الذاتية في التحكم بمواردنا الاقتصادية، ومن التفكك الاجتماعي والقومي الذي ييسر الهيمنة علينا الى التضامن والتكامل والالتحام الذي يولد وينمي كفاءاتنا الخلاقة ، من التوهم السائب والمسبب الى العقلانية المنضبطة الضابطة ، ومن الارتخاء الخلقي والارادي الى الاعتراف الناظم المحنك - وبكلمة : من كل ما يغري القوى المسيطرة بنا ويرسخ سلطتها علينا الى كل ما يبعث فينا الطاقة على الصمود وعلى توجيه مصيرنا كأمة وعلى اثبات وجودنا وتقلنا اثباتاً واقعياً في الساحة العالمية) .

مصادر مختارة :

- ١- قسطنطين زريق (ما العمل) حديث الى الأجيال العربية الطالعة-مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٨ .
- مطالب المستقبل العربي (مجلة شؤون عربية) كانون الاول يناير ١٩٨٢ .
- ٢- مركز دراسات الوحدة العربية (النهضة واكتساب المعرفة) دراسة مهداة الى ذكرى أسامة أمين الخولي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٢ .
- ٣- ساري حنفي وريفاس أرفانيتيس (البحث العربي ومجمع المعرفة) رؤية نقدية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠١٥ .
- ٤- ايناس صباح مهنا (منطق الحضارة عند عبد العزيز الدوري) بيروت ٢٠٠٨ .
- ٥- خبير الدين حسيب (العرب ...الى أين) المصارحة والمصالحة مجلة المستقبل العربي العدد ٤٣٤ نيسان /ابريل ٢٠١٥ .
- ٦- محمود علي الداود (تجربة الاتحاد الاوربي واشكالية العمل العربي المشترك) مجلة الحكمة العدد الثالث بيت الحكمة بغداد ١٩٩٨ .

العراق وخيار اللامركزية الإدارية الطرح النظري وإرهاصات التطبيق

أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادى(*)

والسياسية لإيصال رسالة مفادها أن عنصراً جديداً قد ابتدأ على أنقاض الخراب في سوريا والعراق وليبيا واليمن ، وهو عصر حافل بما لا يسر أي عربي أو مسلم حريص على وحدة بلاده وأمتة في أن واحد .

وبعد أن كانت آراء ومشاريع برنارد لويس وبرجنسكي وكيسنجر وتلاميذهم ، وخرائطهم الميكروية والنانوية (تعبيراً عن التصغير والتقزيم الذي يستهدف الدول العربية المعاصرة) حبيسة الكتب والصالونات السياسية النخبوية ومراكز القرار السياسي ، فإنها أصبحت اليوم حديث الناس في الشارع والمقهى والبيت . والخطير في أمر هذه الآراء والطروحات ، إنها تقدم تحت يافطات الإنقاذ والخلاص من المآزق التي تمر بها المنطقة ، والمتمثلة بعدم الاستقرار السياسي ، والحروب الأهلية التي عصفت ولا تزال بأكثر من بلد

المقدمة

في العراق ... كما في غيره من الدول العربية يدور حديث له أول ولكن ليس له آخر ، عن مستقبل الدولة وشكلها وطبيعة الحكم فيها . ويبدو ان ذكرى مرور مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦(*) ، سيئة الصيت والسمعة ، قد أيقظ هذا الحديث من جديد عن شرعية الدولة العربية المعاصرة ، ومدى قدرتها على الاستمرار والصمود ، في ضوء المتغيرات الحادة التي تعصف بعالمنا العربي. وهي متغيرات تهدد بنسف الحدود السياسية القائمة بين العرب ، ليس لصالح الوحدة والاتحاد ، وإنما لإقامة مشاريع دول أو دويلات جديدة ، تحت واجهات تبدو جميلة وزاهية على غرار الفدرالية والكونفدرالية وأمثالهما ، بل أن خرائط جديدة أخرجت للملأ وروجت عبر وسائل الإعلام المختلفة والمنافذ الأكاديمية

(*) جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

عربي ، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتأزم، والذي يمكن أن يؤدي إلى حرب طبقية ، تضاف إلى ما نعانیه من حرب الإثنيات والطوائف .

وعليه أصبح الحديث اليوم يقوم على إعادة النظر بالخرائط والحدود القائمة ، والاتفاقيات والعهود السابقة ، ويتجلى في إقامة فدراليات في اليمن وليبيا والعراق ، وأخيراً في سوريا ... والآتي أعظم !

وكان الفدرالية هي الحل السحري لرزايا المركزية والديكتاتورية والحكم الشمولي . صحيح أن العرب عانوا من ويلات التركيز والتسلط ، ولكن الحل لا يكمن في خيارات لا يعرف أحد إلى أين تقودنا في النهاية !

ولكن بما أن الحل قد طرح ، وزينت وقدمت للناس بالوان تبدو زاهية، فأننا أمام خيارات صعبة ، لكن ليست مستحيلة أو عدمية ويبرز من بين هذه الخيارات ، مشروع اللامركزية الإدارية ، باعتباره حلاً وسطاً وخياراً واقعياً بين مركزة الدولة وفدرلتها فهي تجمع بين سمتين جميلتين هما الوحدة والحرية، فأى شيء أجمل من ذنك ! فهي تحافظ على وحدة الدولة من جهة ، وتمنح من جهة ثانية مناطقها الإدارية المختلفة الحرية في إدارة شؤونها المحلية عبر مجالس منتخبة تمتلك قرارها المستقل ، من دون تفريط بوحدة الدولة.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتبحث ومن خلال التجربة العراقية الصعبة في موضوع اللامركزية الإدارية ، مالها وما عليها . لذا قامت فرضيتها ، على أن للامركزية - وضمن

المرحلة العصبية التي نمر بها - مزايا ومحاسن، إن أحسن تطبيقها وفق المعايير المتعارف عليها، لكن عليها في الوقت نفسه ، مآخذ وتواجهها معوقات ، إن انخرقت النخب القائمة عليها عن مسارها الصحيح ، وهو انحراف قد يأتي من دواعي إيديولوجية أو شخصية .

ولإثبات فرضيتها اتخذت الدراسة ، منهاجاً مركباً بحكم تداخل علوم الإدارة والسياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون، في مضامينها وتفصيلها . مع ذلك ، فإن الدراسة لم تبتعد عن روح المنهجين الوظيفي والمقارن ، المستنديين على النقد والتحليل والملاحظة والمبادرة ، لذا فإن الدراسة تزعم إنها كانت حيادية أو موضوعية قدر الإمكان ، مع اعتراف بأن اللامركزية هي الخيار العقلاني - الواقعي خلال هذه المرحلة . لأنها توازن بين الترابط (وحدة الدولة) والتمايز (تمتع المحافظات والمناطق الإدارية بالحرية النسبية في إدارة شؤونها المحلية) ، وبذلك فهي تجمع ولا تفرق في أجواء من الحرية والديمقراطية، إن أحسنت النخب (المنتخبة) في إدارتها . وهي إدارة لا يمكن أن تنجح إلا إذا خلصت النوايا وعلت العزائم وتوافقت الشعارات مع المضامين الهادفة لتحقيق دولة عصرية تقوم على احترام المواطن وضمان حريته ضمن رابطة المواطنة التي تساوي بين الجميع دون استثناء .

مدخل : جذور اللامركزية / فكرة نشوؤها (الفطري / الطبيعي) :

يرى بعض الدارسين في تفسيرهم لنشأة اللامركزية الإدارية إنه مامن دولة على الأرض ، إلا وفيها نوعان من المصالح هما :

الأول : مصالح وطنية عامة تهتم جميع مواطني الدولة من أقصاها إلى أقصاها .

الثاني : مصالح محلية خاصة متميزة عن المصالح الوطنية نسبيا ، وهذه الأخيرة، تهتم مواطني المنطقة المحلية بذاتها ، وتتعلق بهم ، ف طالما كان المواطنون موزعين على مختلف أرجاء إقليم الدولة ، فلا بد أن يؤدي هذا التوزيع الجغرافي والتاريخي والاجتماعي إلى نشوء مصالح واهتمامات محلية تهتم سكان المنطقة (المحلية) إلى جانب المصالح ذات البعد الوطني^(١).

بل أن بعض الباحثين يرى أن الحكم المحلي هو الأصل أو المنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة ، إذ أن القرى الصغيرة نشأت قبل أن تنشأ الدولة أو قبل أن يتبلور أفرادها لإدارة شؤونهم وحل مشكلاتهم^(٢).

وفي عالمنا المعاصر ، وبعد أن تطورت الدولة ، وتعددت وظائفها ، فإن العمل الإداري العام في الدولة بات يتوزع على نوعين ، الأول وطني عام ، والثاني وطني محلي ، فالوطني العام يهم جميع المواطنين الموجودين على إقليم الدولة، أما المحلي فيقتصر على مواطني منطقة معينة بذاتها (إقليم/محافظة/مقاطعة ... الخ) . والاعتراف بالمصالح المحلية المتميزة عن المصالح الوطنية العامة هو الأساس الأول الذي تقوم عليه اللامركزية الإدارية .

إن استقلال الهيئات أو المجالس المحلية بمواجهة السلطة المركزية مرهون بتحقيق أمرين : الأول يتعلق بمنح هذه الهيئات الشخصية الاعتبارية (المعنوية) ؛ والثاني يتعلق بالآلية التي تتشكل بموجبها هذه الهيئات أو المجالس . ويعد تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية، الأساس القانوني الذي يميز اللامركزية الإدارية عن المركزية الإدارية . ويترتب على منح الشخصية المعنوية نتائج مهمة منها وجود ذمة مالية خاصة بها ، وحقها في أن تكون طرفا في العقود والدعاوى التي تقيمها أو التي تقام ضدها ، ووجود جهاز إداري خاص بها^(٣).

ويرتبط تنظيم الجهاز الإداري في الدولة ارتباطاً وثيقاً بشكل الدولة والنظام السياسي وتوزيع السلطة ومفهومها ؛ وترتبط اللامركزية الإدارية بشكل وثيق بمسألة الحرية الإدارية لإدارة المناطق وتعزيز الديمقراطية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من المشاركة الحقيقية في إدارة المصالح المحلية .

ومما هو جدير بالذكر أن تطور اللامركزية الإدارية لم يعرف مسارا واحدا في الدول التي عملت على تطبيقها إن على مستوى البلديات أو على مستوى المجالس المحلية المنطقية، وذلك لارتباطها بالتطور السياسي في المؤسسات السياسية ، وفي العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . لذلك نجد أن تطور الحكم المحلي في إنكلترا هو مختلف تماما عن تطور اللامركزية الإدارية في فرنسا التي تختلف كثيرا عن تجربة الحكم المحلي في كل من ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا . وعليه فإن تطور الحكم المحلي في الدول ذات أنظمة المشاركة (التوافق) يختلف عن تطوره وقواعد ممارساته في الدول ذات الأنظمة التنافسية .

أما تطور الدولة فقد عرف أيضاً مسارا مختلفا ، فالدولة في أوروبا نجمت عن تطور المجتمع «وهذا التنظيم السياسي» أي الدولة :

تشكل رويدا رويدا تحت تأثير الاقتصاد والديموغرافيا والأخلاق في كل بلاد على حدة إن السيرة التاريخية للدولة في المجتمعات الغربية تطورت من اسفل إلى اعلى ، أما في الشرق فالدولة هي التنظيم السياسي الذي أوكلت إليه مهمة تنظيم المجتمع إذ البنية السياسية هي التي تحدد البنية الاجتماعية . من هنا تنبثق إشكالية دور الدولة في المجتمعات الشرقية ، لأنها تبدو إلى حد بعيد تنظيما سياسيا مستقلا عن المجتمع . وعلى العكس فالدولة في الغرب - لاسيما في أوروبا - هي الجزء المميز في المجتمع إذ تساهم في إقامة التعاقد بين أفرادها وتراقب التربية الوطنية ، وتسعى إلى التخفيف من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين ، وتدير لأجلهم الخدمات المشتركة التي تتأسس على فكرة المنفعة العامة^(٤) .

أما بالنسبة للمجتمع المدني (Civic Society) ، فهو يتأثر بشكل واسع بالنشاطات السياسية ، وانطلاقا من ذلك فهو يحدد بالسياسة وبالعكس ، لا يمكن فهم المجتمع المدني في النشاطات التي تدور فيه ولا في استقلالته عن الأجهزة المختلفة للدولة ، فهو يفهم بالشكل الذي تمنحه إياه العلاقات والروابط بين التكتلات الاجتماعية . بهذا المعنى «فالدولة ليست جزءا مستقلا عن المجتمع إنما العنصر المميز فيه» من هنا فان تخلي الدول التي تشكلت وفق هذا المسار عن جزء من صلاحياتها ومواردها المالية للمجموعات المحلية أو الإقليمية ، قد جاء - حتى في الدول ذات المركزية العريضة

كفرنسا - كجزء من التطور الديمقراطي للمجتمع بأسره وكيفية إدارة المصالح فيه ، سواء أكانت على الصعيد الوطني الذي بقيت المصالح المرتبطة به محصورة في يد الدولة أو على الصعيد المناطقي إذ المصالح المحلية قد أصبحت تحت الإدارة المحلية المنتخبة^(٥) .

واستمراراً مع هذا السياق ، ومن دون الدخول في تفاصيل متشعبة تبعنا عن جوهر موضوعنا ، نقول ، ان الدول الحديثة تصنف من حيث شكلها ، وطبيعة السلطة فيها إلى دول بسيطة أو موحدة أو وحيدة / Simple Unitary State وأخرى مركبة أو اتحادية أو فدرالية Federal compound State . والدولة الوحيدة أو البسيطة ، هي تلك الدولة التي تتكون من اقليم واحد ، وحكومة مركزية واحدة، ودستور واحد ، وبرلمان واحد (بغرفة واحدة أو بغرفتين) يكون مقره عادة في العاصمة الرسمية للدولة، وعلم رسمي واحد^(٦) (*).

وتنقسم الدول البسيطة ، أو الوحيدة ، بدورها إلى دول تكون إدارة الحكم فيها مركزية ، وأخرى تكون إدارة الحكم فيها لا مركزية ، أما الدول ذات الحكم المركزي فهي الدول التي يقضي نظام الحكم فيها بأن ينظم دستور الدولة جميع السلطات ويحصرها في الحكومة الوطنية المركزية ، وبذلك تكون هنا سلطة مركزية واحدة . وأما الدول البسيطة أو الوحيدة التي تتبنى اللامركزية الإدارية فيقتضي نظام الحكم فيها ، بأن ينص دستور الدولة على وجود فروع إدارية محلية تكون منتخبة من قبل الشعب تباشر اختصاصات إدارية وتنفيذية محددة بجانب سلطة الحكومة المركزية ، وبناء على ذلك فان اللامركزية هنا

تعني إنها مجرد أسلوب إداري يقتصر توزيع الاختصاصات فيه على الوظيفة التنفيذية ، وعليه فهي لامركزية إدارية فحسب^(١٠).

أولاً- ضبط المفهوم وتحديد فحواه :

واللامركزية الإدارية

Administrative Decentralization / Administrational لا تلبس ثوبا واحداً ، أو شكلاً محدداً ، ولكنها تتخذ شكل مروحة من النظم التي تتراوح بين لامركزية جغرافية/ إقليمية ولا مركزية ذاتية شخصية (منها ما يتعلق بالأحوال الشخصية) ولا مركزية مصلحية ، والتي تقوم على منح مرفق عام من مرافق الدولة (الوطنية أو المحلية) الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري^(١١). بمعنى ان اللامركزية ليست واحدة ، بل إنها توجد على درجات متعددة^(١٢).

ولا ريب أن بحثنا المتواضع هذا يتعلق تحديداً باللامركزية الإدارية / الإقليمية أو الجغرافية ، بمعنى آخر ، أنه يتعلق بتوزيع ممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية مستقلة نسبياً تتمتع بالشخصية المعنوية، كالمحافظات والأقضية والنواحي وأحياناً القرى ، بحيث تباشر هذه الهيئات اختصاصاتها الإدارية الموكولة إليها تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية^(١٣).

بمعنى تمتع الأقاليم أو المقاطعات أو المحافظات في الدولة بسلطات إدارية معينة لتسهيل العمل الإداري والتقليل من البيروقراطية الإدارية ، ولاسيما في مجال الخدمات التعليمية والصحية وإقامة المشاريع التنموية ، وتمكين

المحافظات من اتخاذ القرارات وتنفيذها وفقاً لاحتياجاتها ، إذ أن توزيع الوظائف يقتصر على الأعمال الإدارية - دون التشريعية - التي تمارس تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية^(١٤).

وبذلك ، فإن اللامركزية الإدارية (الإقليمية) تختلف عن اللامركزية السياسية (الفدرالية)^(١٥)، في نواحي كثيرة ، فالأولى تمارس ضمن إطار الدولة الوحيدة أو البسيطة تحت مسميات عدة ، منها الحكومات المحلية، أو الحكم المحلي، أو الإدارة المحلية ، في حين تعمل الثانية ، تحت مسمى الولايات أو الكانتونات أو اللاندرات وتتمتع هذه الولايات بدستور خاص ، وعلم إقليمي إلى جانب العلم الفدرالي، وسلطة تشريعية منتخبة إلى جانب السلطة التشريعية الاتحادية .

ومع ذلك يمكن القول، إن اللامركزية الإدارية، شأنها شأن الفدرالية، لا يمكن أن تحقق نجاحاً أو تستمر في أداؤها بشكل صحيح أو ناجح ، ما لم تقترن بالديمقراطية والحرية ، فالحرية واللامركزية صنوان لا يفترقان . إذ لا يمكن للامركزية أن تنمو وتزدهر بدون أجواء من الحرية أو الديمقراطية (المحلية) . وهنا يقول أحد الباحثين : (من الطبيعي أن تتعدى اللامركزية الإدارية والتي تبقى ذات طبيعة إدارية المفهوم التقني الذي يستوجب معرفة الصلاحيات ، فهي في الواقع رهان سياسي ... تقاس من خلاله العلاقات الضمنية لهذا الرهان . هذه العلاقات تبدو في كثير من الأحيان علاقات شائكة ومعقدة لأنها ترتبط بإعادة توزيع السلطة الإدارية بين الدولة والهيئات المنتخبة وبتعميم التجربة الديمقراطية على الإدارة. وفي هذا

المجال ، يقول العلامة هوريو Hourio «ان البلد ليس بحاجة فقط إلى الإدارة إنما يحتاج أيضا إلى الحرية السياسية». أما ألكسي دو توكفيل Tocqueville فيذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يقول ، «بأنه دون المؤسسة اللامركزية لا يمكن للامة أن تكون لديها روح الحرية...». إن اعتبار اللامركزية الإدارية مكونا ذا رهان سياسي ، يتوافق مع مفهومها التقليدي باعتبارها نموذج من العلاقة بين السلطة والمؤسسات الإقليمية التي لا تتمتع على أية حال بأي سلطة سياسية . إن عدم إعطاء المؤسسات الإقليمية أي سلطة سياسية لم يشكل عائقا في مختلف الدول باعتبار حرية الإدارة للمؤسسات الإقليمية ذات قيمة دستورية لأنها مرتبطة بالحرية^(١٣) .

فاللامركزية الإدارية ، إذن ترتبط بشكل جذري بمسألة الحريات^(١٤) . هذا يعني أن اللامركزية ، هي ديمقراطية بذاتها ، وبمتطلباتها لذا فإن اللامركزية لا يمكن أن (تدرك في نظام سياسي لا يستوحي أسسه من الفكرة الديمقراطية، ومن هذا المبدأ نرى أن حجم تطبيقات اللامركزية الإدارية يتناسب طرديا مع نضوج مفهوم الديمقراطية لدى السلطة والمواطنين . فإذا كانت الديمقراطية تعني خاصة حكم الشعب بالشعب ، وتعطي السيادة للشعب عبر ممثليه الذي لهم حق إقرار القانون ، فإن من أوائل إشارات الديمقراطية تاريخيا هو مساواة المواطنين أمام القانون الواحد ، وتنتفي تلك المساواة إذا كانت هناك قوانين مختلفة تطبق على الأوضاع ذاتها بحسب المواقع الجغرافية أو الشخصية ، على أن الديمقراطية في جذرها التاريخي هذا لا تحول دون لامركزية إدارية إذن : نظام اللامركزية الإدارية ، نظام ديمقراطي يهدف إلى تحقيق

ديمقراطية الإدارة، باشارك المواطنين في إدارة الشؤون الخاصة بمحافظاتهم أو أقاليمهم ... وهذه الإدارة شعبية في أصلها وروحها، تتطور في العادة نحو مزيد من الحريات المحلية، ووسيلتها في تحقيق ذلك هي الانتخابات^(١٥) .

وعليه ، وعلى الرغم من أن الإدارة اللامركزية لا تخلو من بعد سياسي ، من خلال ارتباطها بالحرية والديمقراطية (المحلية) من جهة ، واستنادها من جهة أخرى على شرعية الانتخابات في وصول القادة المحليين إلى السلطة على مستوى المحافظات والأقضية والنواحي والأحياء والقرى ، إلا أنها في كل الأحوال لا تمس وحدة السلطة السياسية في الدولة ، إذ يظل هناك دستور واحد، وسلطات مركزية واحدة على المستوى التشريعي (البرلمان) والتنفيذي (الحكومة المركزية في العاصمة) والقضائي (محاكم الدولة المختلفة) وهذا ما يميز اللامركزية الإدارية عن اللامركزية السياسية أو الفدرالية^(١٦) .

وهكذا ، يمكن القول : إن اللامركزية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة ، ينظر إليها (بصورة عامة بأنها عملية يتم من خلالها نقل السلطات والمهام والمسؤوليات والموارد من الحكومات المركزية إلى الحكومات المحلية أو كيانات لا مركزية أخرى . ومن ناحية عملية فإن اللامركزية عملية تهدف إلى إحداث التوازن بين مطالبات الأطراف وطلبات المركز^(١٧) . واللامركزية تعني (بالضرورة أن تشترك مستويات الحكم المختلفة في اتخاذ القرار والنظام اللامركزي لا يتمشى إلا مع الأنظمة الديمقراطية ، ولذا قال

Decentralization Administration

هي نظام إداري لتوزيع السلطات الإدارية بين الحكومة المركزية (والهيئات الإدارية المحلية المنتخبة في المحافظات التي تتولى إدارة شؤونها المحلية بالتنسيق مع السلطة المركزية وتحت رقابتها . وتمارس هذه الهيئات المحلية سلطاتها بموجب القانون وتحل محل السلطة المركزية استناداً إلى مبدأ الحلول في السلطة، وذلك لأن الهيئات الإدارية المحلية تستمد سلطاتها من انتخاب مواطني الهيئة الإدارية المحلية باعتبارها سلطات أصلية غير مفوضة إليها من قبل السلطة المركزية في نظام عدم التركيز الإداري . فالأصل في اللامركزية الإدارية هو تمتع الهيئات الإدارية المحلية باستقلال ذاتي في الشؤون الإدارية وحسب ، فإذا توسع هذا الاستقلال الذاتي نحو الشؤون التشريعية ، فإنه يمكن ان يتحول إلى الفدرالية التي تتمتع الولاية الفدرالية فيها باستقلال ذاتي في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعاً . فالإختلاف بين اللامركزية الإدارية والفدرالية إختلاف في نوع السلطات التي يتم توزيعها بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وليس في درجة هذه السلطات)^(١١).

فاللامركزية الإدارية ، هي وجه من أوجه التنظيم الإداري في الدولة ، تتمتع من خلاله بعض مرافق الدولة وأجهزتها المختلفة بشيء من الاستقلالية الإدارية والمالية في تنفيذ كثير من السياسات العامة للدولة^(١٢).

واللامركزية الإدارية ، هي بعد كل ذلك تعني توزيع صلاحيات وسلطات ممارسة تنفيذ السياسات العامة بين الحكومة المركزية في العاصمة ، وهيئات مستقلة منتخبة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ، بحيث تباشر هذه الهيئات

علماء الإدارة أنه يستحيل تطبيق لا مركزية حقيقية تحت نظام شمولي)^(١٨).

ونستشف من خلال ذلك أن اللامركزية الإدارية هي طريقة من طرق الإدارة التي يتم بموجبها تقاسم الوظيفة الإدارية بين حكومة المركز وبين هيئات أو إدارات منتخبة محلية تباشر سلطات ومهام ووظائف محلية بالتنسيق مع الحكومة المركزية . ويسمح هذا النظام بتوزيع الاختصاصات بين الجهاز المركزي للدولة والوحدات الإدارية المرفقية أو المحلية ، إذ تمنح هذه الوحدات سلطة البت والتقرير فيما يتعلق بالاختصاصات التي خولها لها القانون، على ان تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية .

ويتركز الهدف من فرض هذه الرقابة أو الوصاية الإدارية في الحفاظ على وحدة البلد، إذ في حال استقلت تلك الهيئات اللامركزية المصلحية أو المحلية استقلالاً كاملاً وتخلصت من وصاية السلطة المركزية عليها ، لتحوّل اللامركزية الإدارية إلى لا مركزية سياسية ، ولتغيّر شكل الدولة على الفور من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية فدرالية^(١٩).

واللامركزية الإدارية ، تعني بذلك ، مجموعة الوحدات والأجهزة الإدارية، التي تجسد الحكومات المحلية ، أيا كانت صورتها ، وعلى إختلاف مستوياتها الموجودة في الدولة، والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة المركزية (الوطنية / القومية) في الدولة البسيطة أو الوحيدة ، ومن حكومة الولاية أو الإقليم في الدولة الاتحادية (الفدرالية) . وتعد الحكومة المحلية في هذه الحالة تجسيدا لمبدأ (الديمقراطية في الإدارة)^(٢٠)

نخلص مما تقدم ، إن اللامركزية الإدارية

اختصاصاتها الإدارية الموكولة لها تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية في العاصمة .

وعلى ذلك - وهذا شرط من شروط قيام اللامركزية الإدارية - لا يكون استقلال الوحدات الإدارية المحلية (المحافظة وترعاتها المحلية) استقلالاً كاملاً إزاء السلطة المركزية، وإلا انهارت وحدة الدولة . إذ تعد الرقابة الإدارية أو ما يطلق عليها بسلطة (الوصاية الإدارية) التي تباشرها السلطة المركزية على الوحدات الإدارية عنصر في غاية الأهمية في نظام اللامركزية الإدارية . فاللامركزية الإدارية - بشكلها الأساسي - تقوم على أساس إقليمي/جغرافي (المحافظات والأقضية والنواحي والقرى) ؛ أي بين الحكومة (المركزية) وهيئات عامة محلية أخرى (حكومات محلية) تباشر اختصاصاتها بإشراف السلطة المركزية وراقبتها وهذا يعني في المحصلة أن اللامركزية الإدارية تقوم على توزيع الاختصاصات التنفيذية (حصراً) بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والأخيرة ينتخب أعضاها من مواطني المنطقة (المحافظة) (٢٣) .

وطالما نحن بصدد تعريف اللامركزية الإدارية ، وتحديد دلالتها وضبط مفهومها ، فإن الضرورة تقتضي الإشارة إلى أن اللامركزية الإدارية ، تختلف عن عدم التركيز الإداري (المركزية اللوزارية / Deconcentration) التي تقوم على التفويض أو التعيين أو التوكيل أو التحويل ، دون الانتخاب الذي هو خاص حصرياً باللامركزية ببعديها الإداري والسياسي . كما أن الوكلاء والمفوضين - في حالة عدم التركيز الإداري - يخضعون لإشراف

مباشر ورقابة كلية من السلطة المركزية في العاصمة ، في حين يلتزم الإداريون المنتخبون - في حالة اللامركزية الإدارية - برقابة محددة بقوانين تتعلق بضوابط اللامركزية الإدارية (٢٤) .

ولكل ما تقدم ، يمكن القول ، إن (عدم التركيز الإداري) ، يعني (نظاماً قانونياً يمنح الوحدات الإدارية المحلية الشخصية المعنوية لممارسة سلطات إدارية تزداد قوة وضغطاً حسب درجة عدم التركيز الإداري الذي يقوم على أساس (التفويض) من السلطة المركزية وبموجب القانون وتحت رقابة هذه السلطة . فهي سلطات تبعية ، بخلاف السلطات الأصلية التي تقوم على الحل محل السلطة المركزية في نظام الإدارات المحلية القائم على اللامركزية الإدارية الإقليمية المستقلة إدارياً عن السلطة المركزية . إذ إن هذه الإدارات تستمد سلطاتها بالانتخاب من قبل مواطني الوحدة الإدارية ، بينما لا تتمتع الوحدات الإدارية في عدم التركيز الإداري إلا بسلطات فرعية (مفوضة) لها من قبل السلطة المركزية إذ يمكن أن تسحبها منها في ظروف معينة) (٢٥) .

ولذلك فإن رئيس (الوحدة الإدارية في عدم التركيز الإداري يتبع السلطة المركزية التي تملك حق تعيينه وإقالته لأسباب التي تقدرها تلك السلطة ، بينما لا تملك السلطة المركزية إقالته رئيس الوحدة الإدارية في اللامركزية الإدارية ، لأنها لا تملك أصلاً حق اختياره الذي يتم بالانتخاب المباشر من قبل مواطني تلك الوحدة . وتحافظ الإدارة عن طريق عدم التركيز الإداري على قوة السلطة المركزية في الوحدة الإدارية المحلية بما يمكنها من تنفيذ منهاجها الاقتصادي في ظل

مطلباً ملحاً من قبل جمهور المحافظات والأقاليم في أنحاء الدولة كافة^(٢٧).

وهكذا طرحت على بساط البحث - في كثير من دول العالم ، المتقدمة منها والمتخلفة - مسألة الأخذ باللامركزية الإدارية ، بعد ان عجز النظام الإداري المركزي ، عن مواكبة التطورات ، والانتقال إلى عملية تغيير واسعة في البنية الإدارية ، وفي ذهنية إدارة المصالح الإقليمية أو المنطقية . كما أن الأمر ، لا يخلو من وجود اعتراف ضمني أو علني بوجود مصالح منطقية (محلية) ، تختلف عن المصالح الوطنية / العامة ، ويعجز النظام المركزي عن تلبية هذه المصالح ، أو عن ممارسة دور إيجابي في تقديم الخدمات للأطراف أو النهوض بأعباء التنمية المحلية الملحة^(٢٨).

إذن كان عجز النظم المركزية ، دافعاً قوياً للأخذ بالنظام اللامركزي الإداري ، ذلك أن المركزية تؤدي في كثير من الحالات إلى ضعف التخطيط والتنسيق بين المركز والأطراف ، وتجاهل نواحي كثيرة من الحاجات المحلية الضرورية في أجزاء واسعة من الدولة كما أن المركزية تضعف روح الابتكار على المستوى الوطني العام (عموم الرقعة الجغرافية للدولة) ، وتؤدي إلى شيوع النمطية والرتابة وتراجع الابتكار وغياب المرونة وتأخر الاستجابة لحاجات المواطنين ، وضعف ملامسة مشكلاتهم عن قرب ، مما يؤدي إلى حرمان بعض المناطق والقرى النائية من الخدمات الأساسية ، وضياع فرص تحسين مستوى حياتهم^(٢٩).

وهكذا يمكن القول أنه مع اتساع حجم الدول وتزايد عدد سكانها^(٣٠) ، وتشابك العلاقات

السياسة الاقتصادية العامة للدولة وبما يساعد على تماسك الدولة ووحدها . وهذا ما نلاحظه في دول العالم الثالث التي تعاني من عوامل ضعف ناجمة عن عدم التجانس بين مواطنيها بسبب الاختلاف في العرق أو اللغة أو الدين أو العادات وما إلى ذلك .

ولكن سطوة السلطة المركزية وإدارتها التحكيمية للوحدات الإدارية المحلية وبشكل غير متساو بين هذه الوحدات ، يؤدي إلى عدم تنمية تلك الوحدات بشكل متكافئ بسبب غياب الديمقراطية في عدم إدارة هذه الوحدات من قبل مواطنيها ، كما أن عدم إدراك السلطة المركزية لمصالح تلك الوحدات وكثرة الروتين من شأنه أن يؤدي إلى ضعف تنمية هذه الوحدات ، وإلى خلق بؤر للزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بدورها على تماسك الدولة وتقدمها^(٣١).

ثانياً- دوافع الأخذ بها :

إن التحولات التي يعيشها العالم منذ ثلاثة عقود من الزمن ، والتي طالت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية ، دفعت نحو مناقشة مسألة اللامركزية الإدارية من منظار يتفق مع هذه التحولات والتغيرات التي أكدت أقول النماذج المركزية في الإدارة وتراجع قدرتها على الإحاطة بمطالب وحاجات السكان في المناطق البعيدة عن المركز ، كذلك عدم قدرة الدولة على القيام بمفردها بالأدوار والوظائف ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتربوية وغيرها ... ، كما أكدت هذه التحولات بأن مسار تطور الديمقراطية في العالم قد ولّد ما يعرف بالديمقراطية المحلية ، التي أصبحت

الاجتماعية وتزايد الحاجات والمطالب المحلية وتعدد المشكلات ، فإنه لم يعد بمقدور الدولة المركزية إشباع كل تلك الحاجات وتلبية تلك المطالب وحل كل تلك المشكلات ، لذا فالحل - في نظر كثيرين - يغدو (في أن يتولى السكان المحليون جزءاً مهماً من المسؤولية في إدارة مناطقهم ، أي أن تدار تلك المناطق بوساطة هيئات ممثلة لهم . ومن دواعي ومتطلبات تبني اللامركزية الإدارية أن توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية بين هيئات الدولة المركزية والهيئات المحلية ولاسيما بعد اتساع النشاط الإداري ، سيوفر حتماً للسلطة المركزية في العاصمة المزيد من الوقت والجهد للتركيز على أمور أخرى أكثر أهمية ، ولكي تتفرغ الأخيرة للمصالح التي تهتم الدولة ككل بعد أن تتحمل الهيئات المحلية مسؤوليتها في هذا الإطار)^(٣١).

كما أن هناك مسوغات أخرى دفعت نحو الأخذ باللامركزية ، بعضها متداخل مع ما تم ذكره ، ومنها : إن أي نظام يتبنى الديمقراطية والشراكة ، سوف يرى في اللامركزية ، أداة عملية لتدريب وتهيئة الشباب على ممارسة الحكم من الموقع المحلي الذي هم فيه ، صعوداً إلى ممارسة السلطة على مستوى الدولة . كما أن الديمقراطية تدفع نحو احترام الهويات الفرعية والثقافات المحلية ، وبالتالي فإنها تشجع على اعتماد اللامركزية ، من دون الإخلال بوحدة الدولة وتماسكها ؛ ذلك أن وحدة الدولة تعتمد على احترام التنوع ، إنطلاقاً من المقولة المأثورة ، الوحدة (Unity) في إطار التنوع (Diversity) ، أو التنوع في إطار الوحدة^(٣٢) كما أن اللامركزية تؤدي في المحصلة ، إلى اختزال الرتابة والنمطية والحلقات الطويلة

في الإدارة ، وتشجيع روح المبادرة والابتكار وسرعة الإنجاز^(٣٣) . كل ذلك بشرط أن لا يدخل الفساد Corruption والروتين^(٣٤) Rotten في تلايبيها وثناياها ، فيحولها من أداة تيسير وتسهيل إلى آلة تعسير وتعطيل .

ثالثاً- الخصائص والأركان:

لا ريب أن أهم خصيصة للنظام اللامركزي الإداري ، هي قيامه - عن طريق الحكومات المحلية أو الإدارات الإقليمية- بتسيير الخدمات العامة المرتبطة بحياة المواطنين وهي خدمات ذات طابع محلي ، مثل الكهرباء والماء والصحة والبلديات والتربية والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية وأمثالها ، فهم الذين يستفيدون منها بشكل مباشر ، وهم أكثر دراية بحاجتهم إليها ، وأقدر على إشباعها.

وأما عدا ذلك ، ولاسيما ما يتعلق بإدارة المرافق العامة ذات البعد السيادي / الوطني ، كالأمن والقضاء والتشريع واستثمار الثروات والموارد العامة ، فإنه يكون من شأن الحكومة المركزية في العاصمة ، صاحبة السيادة والسلطة العامة في الدولة .

وعلى ذلك ، فإن اللامركزية في بعدها الإداري ، لا يمكن أن تنهض إلا من خلال ثلاثة أركان أساسية ، هي :

الاعتراف بوجود مصالح محلية أو خاصة ضمن حيز أو مجال جغرافي محدد ضمن إقليم الدولة ، متميزة نسبياً عن المصالح الوطنية العامة . وتتجسد هذه المصالح بوجود مرافق عامة / محلية ذات شخصية معنوية بمعنى وجود روابط خاصة بين المواطنين المحليين قوامها المصالح المشتركة ، الأمر الذي

يستدعي تكوين وحدات ذاتية تتولى إشباع حاجاتهم ورغباتهم المحلية ، ضمن الإطار العام للدولة^(٣٥).

وجود وحدات إدارية تمثلها مجالس محلية منتخبة تتمتع باستقلال جزئي محلي إداري ومالي تتولى تنظيم الإدارة والموارد المالية للجماعات المحلية . وتتمتع هذه الوحدات أو الهيئات المحلية بالشخصية القانونية المعنوية، التي تستطیع من خلالها اكتساب الحقوق من جهة ، وتحمل الالتزامات والواجبات من جهة أخرى . وتكون لهذه الشخصية ذمة مالية مستقلة نسبياً وموطن خاص بها (محافظة أو مقاطعة أو إقليم) ، وممثل أو مسؤول يعبر عن إرادته ، مع تمتعه بحقوق التقاضي الكاملة وفقاً لنص قانوني أو دستوري صريح^(٣٦). بمعنى امتلاك هذه الوحدات للاستقلال المالي والإداري النسبيين ، من أجل تسيير شؤونها المحلية بمرونة عالية. مع التأكيد على أن هذه الوحدات الإدارية المنتخبة محلياً ، لا تتمتع بأي سلطة تشريعية ، إذ ليس من حق هذه الوحدات إصدار تشريعات أو قوانين إطلاقاً ، وكل ما تملكه هو إصدار قرارات محلية تتعلق بتنظيم الجانب المالي والإداري في المحافظة أو المنطقة الإدارية ، مع اشتراط خضوع هذه الإجراءات لرقابة السلطة المركزية ، ذلك لأن الوظيفة الإدارية - في هذه الحال - ستكون موزعة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وهذا ما تعمل به اللامركزيات الإدارية، حتى في البلدان المتقدمة ، ومنها فرنسا ، التي على الرغم من إقرار دستورها الحالي في المادة ٧٢ ، على إن : «الجماعات تدار بحرية بواسطة مجالس منتخبة ، وضمن الشروط المعنوية بالقانون»^(٣٧)، إلا أن تلك المجالس المحلية (لم

تعط حق التشريع ، أي سلطة وضع قوانين متعددة ومختلفة بحسب الأقاليم ، بل أكثر من ذلك لم تعط لها السلطة التنظيمية المستقلة ، إذ لا توجد سلطة تنظيمية خاصة بهذه الأقاليم والمناطق خارج القانون الواحد ، واعتبرت المراكز القانونية المختلفة بمثابة «بلقنة» تشكل اعتداءً جزئياً وشاملاً على مبدأ المساواة أمام القانون ، وبالتالي مبدأ وحدة الجمهورية ، وعدم تجزئتها [وعلى الرغم من أن البلديات لعبت منذ ١٨٣٠ دوراً رئيساً في الحياة المحلية للبلدات والمدن ، إلا أنه لم يعط لها أبداً أن تشرع في نطاق صلاحياتها الخاصة ، وبقيت الدولة المركزية هي المشرع]^{(٣٨)(٣٩)}.

وجود رقابة إدارية عضوية أو موضوعية ، من قبل السلطة المركزية ، بحيث تكون الهيئات أو الوحدات المحلية المنتخبة تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية^(٤٠). ذلك أن استقلال الهيئات أو الإدارات المحلية لا يعد مطلقاً ، بل نسبياً . بمعنى خضوع الهيئات أو الوحدات الإدارية المحلية لرقابة وإشراف السلطة المركزية لضمان وحدة الدولة وتماسكها من النواحي السياسية والقانونية والإدارية وعدم خروج هذه الهيئات عن حدود ما تم منحها من اختصاصات وصلاحيات^(٤١).

وهذا يعني بقاء هذه الهيئات تحت رقابة السلطة المركزية لكبح وردع أي انحراف محلي يهدد المساق العام للدولة^{(٤٢)(٤٣)}.

بمعنى ، إن الهدف من فرض الرقابة الإدارية ، من قبل المركز على أعمال الوحدات الإدارية المحلية ، إنما هو الحفاظ على ترابط الدولة ووحدة أجزائها^(٤٤).

رابعاً- شروط أو مستلزمات قيام اللامركزية الإدارية

لا ريب أن نجاح النظام اللامركزي الإداري، يتوقف على توافر جملة شروط ومقومات ، تقف في مقدمتها وجود منظومة مشتركة من القيم تمتد من المركز (العاصمة) إلى الأطراف (المحافظات) ، (بعبارة أخرى ينبغي أن تسود ثقافة سياسية وقانونية ومؤسسية مشتركة مقترنة بإشاعة روح التفاهم والتعاون والتواصل بين عموم أبناء البلد الواحد، وعلى كل المستويات ، بين النخب وعموم الناس، وبين المركز والوحدات الفرعية، وبين الموظفين ، وبين هؤلاء الموظفين ورؤسائهم ، مع ضرورة تطوير نظام الإدارة وتنشيط هيكله، بالتزامن مع الاستمرار في تدريب وإعداد الكوادر ، ولاسيما القيادية منها، وحينذاك حتى الرقابة - بكل أشكالها - التي تعد ضرورية، تتناقص الحاجة إليها شيئاً فشيئاً، مع التأكيد على ضرورة العمل بنظام الحوافز لمكافأة العناصر والهيئات المحلية المتميزة ، وذلك بغية رفع كفاءتها وتحسين مستوى أدائها)^(٤٥).

إن ما يميز اللامركزية الإدارية ، هو تطبيق الديمقراطية (في النظم الإدارية للدولة إذ يتم تمثيل مواطني الوحدة الإدارية في إدارة شؤونهم المحلية بشكل ديمقراطي وبشكل يساعدهم على تنمية مصالحهم والدفاع عنها بأنفسهم أفضل مما تقوم به السلطة المركزية ومن هنا جاء مبدأ انتخاب المجالس المحلية باعتباره طريقة ديمقراطية لإدارة هذه المجالس، وإذا كانت العلاقة مع المركز جيدة بحيث تقوم السلطة المركزية برعاية هذا النظام عن طريق التنسيق والرقابة ، فإن هذه العلاقة من شأنها أن تحقق نجاح هذا النظام

الإداري ولكن إنعدام هذا التنسيق أو ضعف الرقابة على أعمال المجالس المحلية ، من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل بين الطرفين تؤثر على قدرة هذه المجالس في إدارة شؤونها المحلية أو تضعف العلاقة مع المركز مما يؤثر على تماسك الدولة وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية العامة)^(٤٦). وهذا يعني - وكما ورد سابقاً - أن من شروط قيام اللامركزية الإدارية، أن يكون اختيار (أعضاء المجالس التي تمثل الهيئات المحلية عن طريق الانتخاب ، ذلك لأن الانتخاب يعد شرطاً ضرورياً لضمان استقلال تلك الهيئات في مواجهة السلطة المركزية ، كما أن الهيئات المنتخبة تهدف إلى جعل إدارة المصالح المحلية بيد الأشخاص الذين تهمهم هذه المصالح مباشرة ، وهؤلاء الأشخاص هم أكثر دراية ومعرفة بحاجات إقليمهم للأشخاص الذين يمثلونهم في المجالس المحلية)^(٤٧).

وجود الإرادة والقناعة لدى النخب السياسية والأحزاب والقوى الفاعلة في الدولة ، بضرورة العمل سوياً في أجواء من الثقة والحرص على إنجاح التجربة ضمن إطار وحدة الدولة .

اقتناع هذه النخب بأهمية اللامركزية الإدارية كنظام إداري يتيح انتقال الصلاحيات والمهام بشكل تدريجي ، (وليس بشكل مفاجئ) من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية في المحافظات ، بشكل متواصل ، مع تنمية قدرات الكوادر المحلية ، بما يتناسب مع حجم المهام والصلاحيات الموكلة اليهم مع بقاء الحكومة المركزية كجهة راعية ورقابية واستشارية لهذا التحول)^(٤٨).

يفترض وجود حرص على وحدة الدولة وتماسكها من قبل القوى السياسية في المركز

والأطراف بمعنى أن تكون الأولوية لوحدة الدولة ، لكن من دون تفریط بالحرية ، أي إبقاء نوع من التوازن بين الترابط (الوحدة) والتمايز (الحرية) .

خامساً- مزاياها :

تتمتع اللامركزية الإدارية - بنظر مؤيديها وأنصارها - بعدد من المزايا والسمات الحميدة، ومنها :

تعد اللامركزية الإدارية - في المجتمعات التي تتسم بالتعدد الاثني - الخيار البديل عن الطائفية والتعصب العرقي ، بشرط ان تعتمد على النخب المؤمنة بالشراسة السياسية ، القائمة على روح المواطنة والمساواة والعدالة، بعيدا عن المحاصصات الطائفية والعرقية التي لم تجن منها بلدان كثيرة - ومنها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ولبنان منذ الاستقلال وحتى الآن - سوى الخراب والحرب والانقسام .

كما أن اللامركزية (تحَيُّ المزيد من الثقافات المحلية وتقلل من التأكيد على التخندق المدمر الناتج عن الاستقطاب الطائفي)^(٤٩) . كما إنها تضعف كثيرا من خيارات التقسيم والانفصال في مثل هذه المجتمعات . فهي تحافظ على الوحدة الوطنية باعتبارها لا تلغي ولا تهمش أحداً ، إذ إن غايتها التعايش والتساكن^(٥٠) وفي الوقت نفسه ، توفر إمكانية التعبير عن الروابط الأولية^(٥١) .

كما أنها تهدف إلى احتواء التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والمجموعات المختلفة بما يعزز فرص الشراكة ، واستقرار نظام المشاركة وآليات عمله ، بما يضمن الخروج النسبي من المآزق

السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لأنه يفسح المجال لشراسة إدارية تسمح بتوسيع قاعدة توزيع الموارد الحكومية ، بشكل يمنع تطور مناطق أو مجموعات على حساب أخرى^(٥٢) . كما أن اللامركزية تدفع الإدارات للاهتمام بجميع المواطنين - في مناطقهم المختلفة - بالدرجة نفسها ، دون محاباة لهذه الفئة أو تلك لاعتبارات طائفية أو عرقية^(٥٣) .

وبقدر ما تخفف اللامركزية من ثقل المركزية وأوزارها^(٥٤) ، فإنها في الوقت نفسه تحافظ على وحدة الدولة وتماسكها ، فهي تقف في الوسط بين وطأة المركزية ، والمخاوف المترتبة على تطبيق الفدرالية، لاسيما في عالمنا العربي^(٥٥) .

لذا نلاحظ ، ومن التجربة البريطانية ، قيام الحكومة البريطانية في السنوات الأخيرة ، بتحويل سلطات جوهرية إلى الحكومة المحلية في إسكتلندا^(٥٦) - خاصة في مجالات التعليم والصحة والشؤون المحلية- ، مع منح سلطات أقل لمنطقة ويلز وإيرلندا الشمالية^(٥٧) .

وبعد استفتاء أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ ، والذي افضى إلى بقاء إسكتلندا ضمن المملكة المتحدة (بريطانيا) بنسبة ٥٥٪ للاتحاد و ٤٥٪ للاستقلال (الانفصال) عن بريطانيا - تعهد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامبرون - بالتوصل إلى (تسوية دستورية جديدة من شأنها أن تمنح إسكتلندا السلطات التي وعد بها ، وتعطي أيضا صلاحيات لإنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية)^(٥٨) . لأن من شأن إعطاء مزيد من اللامركزية للمقاطعات الأربع ، الحفاظ على وحدة بريطانيا ، واستمرار قوة

اقتصادها (سادس اقتصاد في العالم) . وهنا أكد كاميرون ، عقب الاستفتاء : (سبق أن نقلنا صلاحيات في ظل هذه الحكومة ، وسنقوم بذلك من جديد في الحكومة المقبلة)^(٥٩) . لأنه أدرك أن اللامركزية ضمان للوحدة من جانب ، وتأكيد للتمايز من جانب آخر تدعم اللامركزية الإدارية ، خيارات بناء نهج ديمقراطي سليم ، لأنها تمنح المواطنين (المحليين) فرصاً واسعة للمشاركة في إدارة شؤونهم المحلية خلال اختيارهم الأشخاص الذين يمثلونهم تمثيلاً حقيقياً من أبناء مناطقهم في الهيئات المحلية التي تعمل لمصلحتهم وتلبي حاجاتهم وتحقق طموحاتهم بوصفهم أكثر دراية وحرصاً على شؤون مناطقهم المحلية)^(٦٠) .

بمعنى أنها تكفل المشاركة المجتمعية في الحكم وتعزز فرص الشراكة^(٦١) كما أنها في الوقت نفسه تنمي من روح المعارضة السياسية السلمية ، وتدعم فرص قيام مجتمع أو مجال مدني على حساب المجتمع أو المجال الأهلي^(٦٢) . بما يعزز مستقبلاً فرص إنماء المجال العام Public Sphere ، الذي يجسد روح الدولة الوطنية / المدنية المعاصرة^(٦٣) .

وهذا الأمر ذهب إلى دراسة ميدانية من واقع حال بعض التجارب ، التي حظيت باهتمام المنظمات الدولية ، إذ تشير إلى أنه على الصعيد السياسي يكمن الأساس المنطقي وراء اللامركزية في إنها تسمح بزيادة مشاركة المواطنين وممثليهم العامين المنتخبين في عملية صنع القرار في الحكومة المركزية ومن هذا المنظور ، تعزز اللامركزية مساءلة الحكومة وشفافيتها من خلال نظام تقاسم السلطة الذي يتماشى مع الحكم السليم .

وبالفعل، تشكل اللامركزية أحد أهم سبل تنفيذ نظام الرقابة والتوازن وتطبيقه داخل المجتمع. وتفيد اللامركزية ، في خلق المجال المدني الذي يتيح بدوره الفرصة لنشوء مجموعات سياسية معارضة ، ومنظمات مجتمع مدني تأخذ زمام المبادرة في العديد من الحالات . وعندما تعمل تلك المنظمات مستقلة عن رقابة الحكومة ، يمكنها ان تؤدي أدواراً أساسية في مساءلة الحكومة أمام مواطنيها . لذلك تعزز اللامركزية المشاركة العامة بأشراك مختلف الجهات الفاعلة اجتماعياً ذات الانتماءات السياسية والدينية والعرقية والثقافية المتنوعة، في المداولات المتعلقة باستخدام الموارد المحلية وتخصيصها وإدارتها . وتعزز مثل هذه العمليات نشر ثقافة الديمقراطية وتمهد الطريق للمشاركة والمساءلة لتمتد أبعد من مستوى الجغرافية المحلية^(٦٤) بل أن بعض الباحثين يرى في اللامركزية مدرسة لإعداد القيادات الإدارية والسياسية الكفوءة^(٦٥) .

تساعد اللامركزية الإدارية ، على تحقيق التنمية ، لأنها تعمل من الأسفل / من المحلي، ولأنها تضمن استجابة الجمهور والمجتمع المحلي لإجراءاتها وصيغ عملها، كما أنها تفعّل وتنشط قيم المحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة^(٦٦) .

بمعنى إنها تعزز فرص التنمية والأعمار، لأنها أكثر استجابة لحاجات المواطن / الفرد في أنحاء الدولة المختلفة ، بحكم إشراكها المواطنين (المحليين) في عملية التنمية^(٦٧) .

يفترض باللامركزية الإدارية - في حالة حسن تطبيقها - أن تقلل من الخلل في توزيع الإنفاق ، والمشاريع التنموية والفرص

وبالرغم من المحدودية المنهجية ، ومنها التجارب المحدودة في مجال تنمية المجتمع المحلي في غالبية بلدان منطقة الاسكوا (دول غربي آسيا) ، هناك أدلة جوهريّة كافية تدعم وجود علاقة دائرية بين المبادرات الذاتية للمجتمع المحلي ، واللامركزية . وتدل عمليات اللامركزية الناجحة في أقاليم أخرى على إرساء آليات مؤسسية واضحة تسمح باستمرار عمليات المساءلة فيما بين كل الجهات المشاركة ، وعلى أوجه الخصوص ، المسؤولين المحليون ، والوزارات المركزية ، والكوادر الفنية ، والأحزاب السياسية وقواعد الناخبين^(٧٠).

سادساً- المآخذ والعقبات :

بقدر ما للامركزية الإدارية من مزايا وفوائد، فإن عليها مآخذ، كما تسجل عليها رزايا وعيوب ، بل أنها تواجه عقبات ومن ذلك:

إن اللامركزية قد تؤدي إلى نشوء مراكز إقليمية جديدة في المناطق والمحافظات ، يمثلها مسؤولون يجعلون من أنفسهم «ملوكاً» أو «أمراء» محليون .. يتصرفون بوحى نزوع ديمقراطي ، ناشئ عن صفتهم كرؤساء لمجالس منتخبة . ويزداد هذا النزوع نحو الزعامة والتفرد ، كلما كانت رقابة المركز ضعيفة ، كما هو حاصل الآن في التجربة العراقية ، وفق قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ .

كما أنها قد تؤدي ، وضمن السياق نفسه إلى تنامي النزعة الانعزالية لدى بعض مناطق وأجزاء الدولة^(٧١).

الاستثمارية بين العاصمة والمحافظات، بين المركز والأطراف ، بين قطاع الخدمات والقطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية)، والاتجاه نحو نوع من التوازن في الإنفاق وتوزيع الموارد والأعباء بين المركز والأطراف وهذا الأمر ، هو في صالح الجميع .

تقلل اللامركزية إلى حد كبير من الجمود أو الروتين الإداري ، وتدفع نحو اختزال كثير من الحلقات الإدارية وتنفيذ السياسات العامة، بما يؤدي لتلافي كثير من الأخطاء الناتجة عن الجهل بكثير من التفاصيل المحلية ، وهذا ما يدفع نحو مزيد من الابتكار والقدرة على التصرف والاعتماد على النفس . وفي الوقت نفسه فإنها تؤدي إلى تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية ، عن طريق إشراك المواطن - وفقاً لما هو مفترض من فلسفة اللامركزية ذاتها - في حل كثير من المشكلات الاجتماعية ، عن طريق زجه في تنفيذ المشروعات المحلية والحفاظ عليها في الوقت نفسه^(٦٨) .

تؤدي إلى تطور ملحوظ في مجال التخطيط الاستراتيجي ، والتعرف على التوجهات المحلية في الإعداد والتهيئة وتوفير فرص للمجالس المحلية لتطوير مهاراتها المالية والإدارية ، ولاسيما في مجال الموازنة والخطط البلدية^(٦٩) .

تمكن اللامركزية - في حال تطبيقها بشكل سليم - المجتمعات المحلية لتتصرف بالمثل وديناميكية متبادلة ، لتستجيب لاحتياجاتها ، وتتأكد من أنها تخضع للمساءلة بشأن أعمالها . وتشير دراسة لها علاقة بإحدى منظمات الأمم المتحدة ، إنه يمكن (للامركزية مرتكزة على المشاركة ان تمثل ، بالفعل ، الرابط بين نهج تنمية المجتمع المحلي والسياسة الاجتماعية.

يُخشى من أن يؤدي التطبيق المفرط للامركزية الإدارية إلى ضعف الدولة وتفكك عرى وحدتها الوطنية، ورجوع الكثير من أجزاء الأمة إلى «مكوناتها» أو «ثقافتها الفرعية»، أو تحولها إلى نوع من اللامركزية السياسية (الفدرالية) من دون توفر الشروط الملائمة لها^(٧٢). بخلاف حال المركزية التي جعلت من الدولة كياناً قوياً - في كثير من الحالات، كما هو الحال مع التجربة الفرنسية العريقة - (إذ يكشف تاريخ فرنسا خاصة، عن تاريخ توحيدها، بل اندماجها. ذلك أن الدولة هي التي أنشئت الأمة وليس العكس)^(٧٣).

وعليه بقيت الدولة (السلطة المركزية) الفرنسية، هي المشرع الأوحده حتى الآن، انطلاقاً من مبدأ أن الجمهورية واحدة، بمعنى مساواة المواطنين أمام القانون. ولم تستسغ فرنسا في تكونها التاريخي اللون المحلي، وبذلك فهي عنوان للدولة المركزية^(٧٤).

تؤدي اللامركزية - لاسيما في حالات ضعف الرقابة (المركزية)، أو عدم المتابعة الجادة من قبل السلطة المركزية في العاصمة - إلى نقشي الفساد ونهب المال العام واستنزاف الموارد العامة في أمور فرعية وغير مجدية. كما حصل مع التجربة العراقية ما بعد عام ٢٠٠٥ التي أفرزت كثيراً من حالات الفساد الإداري والمالي وسوء الخدمات والبيروقراطيات الإدارية، التي عزلت المسؤول المحلي عن قاعدته الجماهيرية المقترضة^(٧٥).

لا تحل اللامركزية، الكثير من المشكلات - بخلاف ما هو متوقع منها - وفي مقدمة ذلك الفقر. بسبب التمركز الحاد للنشاطات الاقتصادية والتسليفات المصرفية في العاصمة

والضواحي في كثير من بلدان العالم الثالث لاسيما منها ذات الاقتصاد الريعي، مثلها هو حال العراق - وعدم وجود بيئة جاذبة للاستثمارات.

وهذا يعني أن ضعف الموارد المالية المحلية، ينعكس سلبياً على عمل المجالس المحلية، ويحد من ممارستها لصلاحياتها وقيامها بالاضطلاع بمسؤولياتها؛ كما أنه يؤثر على حريتها في ممارسة دورها في مجال التنمية المحلية^(٧٦).

تعاني التجربة اللامركزية - لاسيما في بلدان العالم الثالث - من التعثر والتكؤ بسبب قلة الخبرة.. إذ يلاحظ افتقارها أو افتقادها لكثير من الكفاءات العالية التي عادة ما توجد في المركز (العاصمة) دون الأطراف.

في حالة قيامها - على أسس إثنية - فإنها تؤدي في كثير من الحالات إلى تغذية النزعة العرقية والطائفية مما يمهّد للانفصال عن الدولة.

تتطلب اللامركزية - مقارنة بالمركزية - تكاليف مرتفعة، إذ يحتاج النظام اللامركزي / الإداري إلى نفقات كثيرة، بسبب تعدد الهيئات والتنظيمات المحلية (مجالس محافظات / مجالس أفضية ونواحي وإحياء وقرى، فضلاً عن المحافظين ومدراء الأفضية والنواحي).

وقد تفرض الحاجة لتغطية تلك النفقات، اللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب، مما ينعكس سلبياً على المواطنين ويثقل كاهلهم بأعباء إضافية^(٧٧).

فضلاً عما ذكر، تعاني التجارب اللامركزية / في العالم الثالث/ من معوقات

عدة تحول دون نجاحها، أو تحقيق مهمتها على الوجه الصحيح، ومن هذه المعوقات ، نذكر:

أ. عدم الالتزام بالقوانين المتعلقة بموضوع الموارد المالية، وتوزيع عائدات البلديات، وينطبق هذا الأمر على المركز مثلما ينطبق على الأطراف .

ب. عدم إشراك المواطنين المحليين في إدارة المجالس المحلية أو المشاركة في صياغة أو صنع سياساتها... وقصر دورهم على الاقتراح في العملية الانتخابية الدورية - وهذه مشاركة وليست شراكة - طالما اقتصر أمر الإدارة على (النخب المحلية) دون بقية المواطنين. ذلك أن اقتصر العمل القيادي والسياسي المحلي على النخب دون الجماهير... لن يساعد في تعزيز وتطوير أشكال الديمقراطية المحلية التي تعد واحدة من أهم أسباب تطور اللامركزية وحرية الرأي على المستوى المحلي^(٧٨).

ت. اتضح، ومن خلال دراسات معتمدة من قبل الاسكوا ESCWA، أن تجربة اللامركزية - أثناء التطبيق قد تنحرف عن جوهر مكنونها الأصلي، بسبب سلوك النخب السياسية - وهنا تقول إحدى هذه الدراسات (اقتصرت تدابير اللامركزية إلى حد بعيد على الإجراءات الإدارية للحكم، بدلا من الجوانب السياسية أو المالية. ومن دون أن ينطوي الأمر على نقل حقيقي للسلطات، تشهد منطقة الاسكوا عملية مختلطة من لامركزية الوظائف الإدارية ونقل السلطات، إذ تبقى النخبة السياسية مسيطرة على غالبية القرارات الإدارية والمالية والسياسية. وعموما تميل السلطات المحلية باتجاه مشاريع محددة، منها الإسكان وتخفيف حدة الفقر، وتتغاضى عن مشاكل منهجية

اجتماعية مثل بطالة الشباب عوضاً عن معالجتها. ولم تحقق اتجاهات اللامركزية نوع المسؤوليات والأدوار التي تجعل من السلطات المحلية والحكومة المركزية شركاء في التنمية المستدامة^(٧٩).

ويمكن ان يعزى هذا الأمر - وفقاً لهذه الدراسة نفسها - (إلى عمق تفاعل النظم المركزية ومقاومتها العتيدة للتغيير، أو إلى قدرات النخب النافذة والقوى السياسية المهيمنة على الصعيدين المركزي والمحلي وتجاهلها كل آليات المساءلة، وبالتالي فإن عملية اللامركزية ستعاني من نتائج غير قابلة للعلاج^(٨٠)). ومع إقرارنا بحدة هذا الرأي وتطرفه، إلا أنه يعكس حجم التحدي، الذي تواجهه اللامركزية، من بعض النخب القائمة على الأمر السياسي، سواء في المركز أو في الأطراف. وتمضي هذه الدراسة، إلى تأكيد مسألة في غاية الأهمية، وهي بقاء ذهنية (المركزية) حتى في أوساط من أوكلت إليهم مهمة تنفيذ (اللامركزية)؛ لأسباب تتعلق بالثقافة من جهة، والمصلحة من جهة أخرى إذ تقول: على الرغم من (بعض التجارب الرائدة الإيجابية والمحاولات المتكررة لتطبيق اللامركزية، اتخذت المبادرات في منطقة الإسكوا شكل تغييرات شكلية وليست هيكلية، وبرهنت بالفعل عن الميل نحو توطيد المركزية من خلال أساليب الرصد غير الشفافة أو التنقلات فيما بين الدوائر الحكومية. وغالبية البلديات في منطقة الاسكوا، مثلاً، مثقلة بالكامل بمسؤوليات روتينية مثل منح رخص البناء، وأعمال الصيانة ومتابعة المخالفات. ومع أن هذه المهام ضرورية وتمثل مصدراً جيداً للدخل البلدي، فهي تحيد الانتباه عن وظائف مهمة أخرى، بما فيها قضايا تقاسم السلطة والحكم السليم^(٨١).

الخاتمة :

اللامركزية الادارية، مالها ، وما عليها، وسبل النهوض بها :

أتضح ، من خلال الدراسة ، أنه مثلما للامركزية الإدارية مزايا وسجايا حميدة ، فإن لها من الرزايا والعيوب الكثير ! مما يجعل البعض يتخوف منها ، بل يتطير ، من أن تؤدي إلى نهايات لا تحمد عقباها ! ومن هذه النهايات ، تفكك وحدة الدولة وانفصام عراها ، أو تحولها من دولة بسيطة / وحدية (Simple or Unitary state) إلى دولة مركبة أو فدرالية (Federal or Compound State) في ظرف تكون فيه الدولة (البسيطة) المعنية غير مهينة ، للانتقال إلى هذه المرحلة المركبة!

وتبدو هذه المخاوف مشروعة بنظر مناوئي الفدرالية ، إذا ما علمنا أن الغالبية المطلقة من الدول الفدرالية ، هي نتاج اتحاد أكثر من دولة (بسيطة) ، بمعنى أنها قامت على الوحدة والاتحاد ، ولم تنشأ من دولة بسيطة تحولت بفعل التفكك إلى دولة فدرالية .

إذن وكما توتي اللامركزية الإدارية أكلها وتطرح ثمارها الطيبة ، فإنها ينبغي أن تبقى على مسألة في غاية الأهمية والدقة ، وهي الحفاظ على وحدة الدولة وترابطها من جهة وتمايز أجزائها الجغرافية وحريتها من جهة أخرى. لأن الشرط الأساسي لنجاح اللامركزية الإدارية هو ارتباطها بمسألة الحرية . لذا فإن أول ما ينبغي أن تهتم به المؤسسات المعنية باللامركزية ، هو تطوير وتعزيز أشكال الديمقراطية (المحلية) التي تعد واحدة من أهم أسباب تطور اللامركزية ، وحرية الإدارة على المستوى المحلي^(٨٢) .

وهذا الأمر يحفظ التوازن بين المساواة والحرية ، فإذا كان لنا أن نستخلص عبرة من مختلف التجارب التاريخية لوجدنا أن الإبداع الحقيقي للمجتمعات يبدو في إيجاد توازن دقيق بين المساواة (أمام القانون) ، والحرية (حرية الجماعات والعناصر والهيئات التي يتكون منها مجتمع دولة ما) . وهذا توازن يمنع التفتت والتشردم بل التحارب ؛ وهذه العبرة – التي قد تبدو للوهلة الأولى بسيطة أو ساذجة – تعبر عن الصراع الطويل والمرير أحيانا بين المساواة (الركن الأساسي في الديمقراطية) والحرية (الركن الأساسي في اللامركزية)^(٨٣) .

وإذا كانت الفضيلة – كما تقول الفلسفة الإغريقية العتيقة – (هي وسط بين إفراط وتفریط) ؛ فإن علينا كعراقيين أن لا نفرط في وحدة الدولة العراقية دائما وأبدا ، مهما كانت النوايا والمسوغات ؛ كما علينا في الوقت نفسه ، أن لا نضحى بديمقراطية الحكم وحرية المواطن تحت شعارات جوفاء ، لكن من دون أن نذهب فيهما حد التفریط بوحدة العراق وترابط أجزائه ، لأن دون ذلك – كما قالت العرب قديما – خرط القتاد ! والمعنى هنا خراب وحدة العراق وسلب حرية مواطنيه في آن واحد .

ويفترض لنجاح اللامركزية وتطور أدائها ، الاعتراف دستورياً وقانونياً بممارسة الصلاحيات المحلية ، في إطار من الحيز الجغرافي (المحافظة) ، وبما يكفل إدارة هذا الحيز ، وفق المعايير التي تحفظ وحدة الدولة من جهة ، وتمايز الحيز الجغرافي وخصوصيته من جهة أخرى^(٨٤) .

ولضمان نجاح التطبيق اللامركزي ، ينبغي مراعاة التدرج ، وتجنب التسرع والنقلات

لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التدريب والإعداد والدراسة المكثفة^(٨٧).

ينبغي أن يكون هناك وضوح في النصوص الدستورية المتعلقة بالمركزية واللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية (الفدرالية)، لفك أي التباس وتحاشي أي غموض يعيق تفسير الدستور أو تطبيقه، أو يفضي إلى تداخل القوانين. وهذا ما هو حاصل للأسف، لدينا في العراق، إذ خلط الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بين اللامركزية الإدارية والفدرالية، عندما وضع كثيراً من صلاحيات المحافظات مع الإقليم وأعطى للمحافظات كثيراً من صلاحيات الفدراليات، بل أكثر من ذلك^(٨٨).

ينبغي عدم التفريط بالرقابة المركزية (التشريعية / القضائية / التنفيذية)، على أعمال ونشاطات الإدارات أو الحكومات المحلية بمعنى احتفاظ السلطة الاتحادية أو المركزية بكل الوظائف السيادية كضمانة لوحدة الدولة، وبالرقابة على عمل الوحدات الإدارية (المحافظات / الأضية / النواحي / المجالس المحلية كافة) فهذه الضمانات من شأنها أن تعزز الطبيعة الإدارية للمركزية كي لا يتحول هذا الشكل التنظيمي إلى أداة لتفتيت وحدة الدولة^(٨٩).

لإنجاح اللامركزية، فإنه ينبغي توفير التمويل اللازم، الذي يمكن الإدارات المحلية من القيام بالتزاماتها وتعهدها، فالتمويل بالنسبة للامركزية الإدارية، هو عمودها الفقري الذي يتيح لها تنفيذ مشروعاتها وتحقيق أهدافها.

الحادة، لاسيما في مجال نقل الصلاحيات من الوزارات المركزية إلى الإدارات المحلية في المحافظات، منعا لتضارب القوانين وتداخل الصلاحيات، التي تتعكس سلباً على مصلحة المواطن (المحلي) وسبل الارتقاء بواقعه.

وللأسف فإن هذا ما حصل عندما صدر قانون التعديل الثاني رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣ على قانون المحافظات (العراقية) غير المنتظمة في إقليم، رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، إذ أثار لغطاً واعتراضات كثيرة، انتهت بتوجيه طعون كثيرة له، مما سبب ارباكاً في تطبيق فقراته... والسبب أو أحد الأسباب الرئيسية، هو التسرع في نقل الصلاحيات من الحكومة المركزية في بغداد إلى الحكومات المحلية في المحافظات، من دون تهيئة الظروف المناسبة.

إن الإدارة اللامركزية تحتاج إلى مؤسسات قوية ترمي إلى دعم الكفاءة والتماسك والمساءلة^(٩٠).

وعليه ينبغي الاهتمام أولاً وأخيراً ببناء المؤسسات القوية، وليس القادة الأقوياء. فكما يقول أحد المهتمين بالبلدان الناشئة والناهضة حديثاً – أو ما يسمى بالعالم الثاني (الجديد) – (يأتي القادة الأقوياء إلى سدة الحكم دائماً على حساب المؤسسات القوية)^(٩١).

ونحن نريد أن يحدث العكس، فالمؤسسات الحقيقية تبقى، والقادة يذهبون؛ دون أن يعني ذلك الاستغناء عن مثل هؤلاء القادة، لاسيما الصلحاء منهم؛ لأن الإدارة اللامركزية، بحاجة ماسة لتهيئة اطر قيادية محلية كفوءة تتحلى بالمهارة والمرونة والابتكار، في مراحل اقتراح القرار وتنفيذه ومتابعته. وهذا

ولا ريب أن مصدر التمويل الأساس يأتي من تخصيصات الميزانية العامة للدولة وفقا لعدد سكان المحافظة وحاجتها من الوظائف والتنمية المحلية وبالتالي فإنه إذا ما أريد للامركزية الديمومة والتطور فلا بد أن يكون المجهود الذي يبذل للحصول على المال مدروساً، لا عفويّاً ولا موسميّاً. ولا ضير من إيجاد مصادر أخرى للتمويل بالتنسيق مع السلطة المركزية، ومن ذلك تبرعات رجال المال والأعمال، بصفتهم الفردية، وعناوينهم المؤسسية في الشركات والمنظمات التي يعملون فيها، وكذلك الحصول على الدعم الدولي من مؤسسات مثل منظمات الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولكن بشرط أن تكون عبر الحكومة الاتحادية أو المركزية، وذلك حفاظاً على وحدة القرار في الدولة، ومنعا لأي خرق أجنبي للسيادة^(٩٠).

وهذا يعني ان تعزيز الموارد المحلية يتطلب خطة (متناسكة على الصعيد الوطني تؤدي إلى توسيع قاعدة الاقتصاد وخلق بيئة استثمارية على صعيد المحافظات ترتبط بالميزات التفاضلية لكل محافظة وإشراك مؤسسات الحكم المحلي في التخطيط للتنمية المحلية. في هذا الإطار يشكل خلق البيئة الاستثمارية في المحافظات عاملاً هاماً لإعادة توزيع النشاطات الاقتصادية بشكل يخفف من حدة التركز الحالي الذي يعتبر واحداً من المعوقات الحقيقية للتنمية المناطقية، كما يجب ان تتبنى الدولة رؤية جديدة تتعلق بتكريس الشراكة بين القطاعين العام والخاص للقيام بمشاريع ذات بعد تموي على المستويين الوطني والمناطقى^(٩١).

خلق بيئة مؤاتية للتنمية المحلية (بيئة تمكينية)، تتضمن مؤسسات نظامية وقوانين

وسياسات عامة. بالإضافة إلى مؤسسات غير نظامية، مثل القيم والمعايير والممارسات الاجتماعية التي تدعم التمكين والحكم وتوفير الخدمات على المستوى المحلي. ويبقى دور المواطنين (المحليين) في تقديم الدعم والمشاركة والمعلومات، أمراً في غاية الأهمية، لدعم هذه البيئة من أجل إنجاح التجربة اللامركزية^(٩٢). كما أن على السلطات المحلية، (إن تعمل على إشراك المواطنين، وذلك عبر اللجان الرسمية، وعبر اللقاءات الدورية، وعبر تأطير الجمهور المعنى بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع. كما عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات عبر الاستفتاءات وعبر المسوحات الإحصائية. كما يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتتلاقى المصالح وعدم تعارضها، ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني^(٩٣).

ولأجل إنجاح اللامركزية، فإنه ينبغي العمل على:

أ. إعطاء مجالس المحافظات والأقضية صلاحيات ذات بعد اقتصادي، وبالتالي تكريس اللامركزية الموسعة كأداة للتطوير والتنمية المناطقية.

ب. تخفيف التركز الحاد للنشاطات الاقتصادية في العاصمة وضواحيها، وتخفيف سطوة الاقتصاد الريعي الذي لا ينتج سوى الخدمات بدل السلع.

ت. إعطاء قطاعي الزراعة والصناعة أهميتهما على الصعيد الناتج الوطني.

مبادئ الحكم الصالح والإدارة الرشيدة (تسري على الدولة ، الناظم الأول لحياة الأفراد والمجموعات والمرجعية السياسية والقانونية والتشريعية لهم، وعلى القطاع الخاص ، مجال المبادرات الاقتصادية الحيوية ومستقطب التوظيفات البشرية والمادية الرئيس ، وعلى المجتمع المدني ، ملتقى التجارب المواطنة حيث تتلاقح المبادرات وأنشطة التجمعات المدنية وتمارس الحقوق والواجبات بمعناها الأعمق والأشمل)^(٩٧)

الهوامش

- ١- في الحقيقة ، أن معاهدة سايكس - بيكو ، وقعت في ١٩١٥/١١/٩ ، واكتملت من خلال معاهدة بطرسبرغ في ١٩١٦/٣/٤ . ونشرت من قبل الحكومة البلشفية في ١٩١٨/٢/٢١ ينظر : رهاب نوفل ، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) ، ص ٤٣ - ٥٢ .
- ٢- د. أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، النظام اللامركزي وتطبيقاته ، (د.م. : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، ش.م.م. الطبعة الأولى ، ٢٠١٣) ، ص ٣٨ .
- ٣- د. مظهر محسن الخفاجي ، العراق بين الدولة اللامركزية والدولة المركزية في التاريخ القديم (بغداد : دار الحكمة ، ٢٠١٢) ، ص ٧ .
- ٤- سحر حربي عبد الأمير ، إدارة التنوع في الدولة: دراسة نظرية مقارنة مع الإشارة إلى التجربة العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ٢٠١٦ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ؛ وكذلك : أحمد الفتلاوي ، ص ٣٨ - ٤٦ .
- ٥- د. وليد صافي ، (اللامركزية الادارية ومعوقات التنمية) ، مجلة الفكر التقدمي ، بيروت ، العدد ١٨ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ٧٥ .
- ٦- المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

ث. معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والجماعات الاثنية ، بما يحقق نوع من التوازن (الاجتماعي والاقتصادي) بين شرائح وفئات المجتمع ، لاسيما الذي يعاني من انقسام عمودي (إثني) أو أفقي (طبقي)^(٩٤) . كما هو حاصل في العراق ، وان كان انقسامه محدودا وليس مطلقا .

أخيراً نقول : إن نجاح الدولة ، سواءً بشكلها (المركزي أو اللامركزي الإداري) (وهو موضوع هذه الدراسة) أو عدم التركيز الإداري) أو بشكلها المركب (الفردي / الاتحادي) ، يعتمد في أحد فقراته ، على تبني الحكم الصالح Good Governance أو الحكم الجيد ، أو الإدارة الرشيدة . والذي تم استخدامه من قبل الأمم المتحدة ، منذ عقدين من الزمن ، وهو يعني : ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وتقديم الخدمات للمواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم . وهذا يعني ان الحكم الصالح ، هو (الحكم الديمقراطي الفعال) الذي يعتمد حسب البنك الدولي على مجموعة معايير أبرزها : التمثيل ، المشاركة ، المنافسة ، الشفافية ، المساءلة ، والمحاسبة ؛ وعلى معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP المتمثلة بـ : المشاركة ، حكم القانون حسن الاستجابة ، المساواة ولاسيما في تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي ، التوافق ، الفعالية وحسن الاستجابة ، المحاسبة والرؤية الاستراتيجية^(٩٥) .

وكذلك الأخذ بالحوكمة ومعايير الجودة كصيغة إدارية سياسية عامة^(٩٦) ولا ريب أن

نوع السلطة، وليس في درجة هذه السلطة، وان كان كلا منهما قائم على الانتخاب وليس التعيين أو التفويض. فاللامركزية الإدارية تمارس ضمن إطار الدولة البسيطة أو الموحدة Unitarian State or Simple state التي تتكون من إقليم واحد، ورئيس واحد، وبرلمان واحد (بغرفة أو بغرفتين) وحكومة واحدة ودستور واحد وعلم واحد. كما ان اللامركزية الإدارية، هي نظام إداري، بخلاف اللامركزية السياسية (الفدرالية) التي هي نظام سياسي... إذ تكون الأقاليم هنا «وحدات سياسية» لها سلطات وصلاحيات واسعة شبيهة بالدولة. أما في النظام اللامركزي الإداري، فإن المحافظات تكون تابعة للدولة (للسلطة المركزية) وصلاحياتها معروفة، والوظيفة الإدارية موزعة بين الحكومة المركزية والمحافظات. ينظر: نور الدين الحياي، خطورة الأقاليم وتداعياتها على العراق والأمتين العربية والإسلامية (د. م.؛ د. ن؛ ٢٠١٣) السلسلة الذهبية لتحقيق التنمية السياسية (٣)، ص ٥٣. وقارن مع زهير الحسني، (اللامركزية الإدارية في النظام القانوني للمحافظات التي لم تنتظم في إقليم)، دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد ٣٣ لسنة ٢٠١٣، ص ٩. ويقدر ما يسمح به هذا الهامش، نقول وبمعنى مبسط (إن الدولة الاتحادية (الفدرالية) أو المركبة، تقوم على الجمع بين الوحدة Unity والتنوع Diversity بمعنى التوازن بين قوى الجذب وقوى الطرد ضمن معادلة دقيقة تحافظ على ترابط الدولة بأكملها من جهة، وتماييز ولاياتها أو أقاليمها أو مقاطعاتها من جهة أخرى، وهي الولايات التي كانت في الأصل دولا مستقلة أو كيانات مميزة، قبل أن تنضم للاتحاد الفدرالي. أي أنها في المحصلة تقوم على البناء باتجاه الخارج (الاتحاد الفدرالي)، والبناء باتجاه الداخل (الولايات أو الأقاليم أو المقاطعات). مع التأكيد على أن أهم ما يميز الاتحاد الفدرالي، ويحافظ عليه هو وجود دستور اتحادي، يحدد شكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات التي تتمتع بدساتير محلية؛ مع وجود مجلسين تشريعيين في العاصمة الاتحادية، أحدهما يمثل الشعب (شعب الدولة

٧- ينظر على سبيل المثال: رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومة، ومها بسطامي ومها نكلا، (كندا؛ أوتوا: منتدى الاتحادات الفدرالية، والمعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٦)، ص ٩-٢٧؛ إبراهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية (بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص ٤٤-٤٧؛ أحمد سعيد نوفل، عبد السلام بغدادي وآخرون، والفدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقها في العالم العربي (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٥)، دراسات ٦٧، ص ٢٢-٢٨؛ ٤٤-٧٤.

٨- يرى فرانسوا لوشير (كاتب فرنسي / ١٩٨٢) في مقال له في صحيفة لوموند، إن الصعوبة تتأتى، من أنه ليس هناك الدولة الموحدة، والدولة الفدرالية وحسب، بل هناك تدرج ونماذج عديدة لأشكال متوسطة من الدول. نقلا عن: طارق زيادة (الجذور التاريخية لفكرة اللامركزية في ارتباطها بفكرة الديمقراطية)، المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٤ آب / أغسطس ٢٠٠٨، ص ٦٣.

٩- ينظر في ذلك: طه حميد حسن العنبيكي، العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠) دراسات استراتيجية ١٥٥، ص ٨. وكذلك محمود عاطف البنا، الإدارة المحلية، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨)، ص ١٥؛ ومنذر الشاوي، القانون الدستوري، (بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، ١٩٨١)، ص ٢٠٠.

١٠- ينظر في ذلك: طارق زيادة، ص ٦٣؛ خضر عباس عطوان، عبد العظيم جبر حافظ، (إشكالية اللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥)، دراسات سياسية، بيت الحكمة / بغداد، العدد ٢٧، السنة ٢٠١٣، ص ١٢٤.

١١- طه العنبيكي، ص ١٦.

١٢- المصدر نفسه، ص ٩.

١٣- د. نظام محمود بركات، (الفدرالية: المفهوم والنماذج التاريخية المعاصرة)، في: نوفل وبغداد، ص ٢٤.

١٤- الفدرالية أو اللامركزية السياسية، شكل من أشكال الدولة، في حين تعد اللامركزية الإدارية شكلا من أشكال الإدارة، فالاختلاف بينهما، هو اختلاف في

٢٢- د. فرح ضياء حسين مبارك ، الحكومات المحلية (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣) ، ص ١١ ، ١٤ .

٢٣- زهير الحسني ، مصدر سابق ، ص ٥ .

٢٤- ينظر : نبيل عبد الرحمن حيواني ، اللامركزية والفدرالية ، (بغداد : المكتبة القانونية ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧) ، ص ٢٦ .

٢٥- ينظر في ذلك : عطوان وحافظ ، ص ١٢٤ ، كذلك : د. إبراهيم عبد العزيز شبحا ، النظم السياسية (الدول والحكومات) ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠٣) ص ١٨٩ ؛ سعدي كريم سلمان ، الفيدرالية والديمقراطية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة ٢ ، العدد ١ ، بغداد / آذار ، مارس ٢٠٠٨ ، ص ٦١ .

٢٦- ينظر في ذلك : د. منذر الشاوي ، ص ١٢٨ - ١٣٥ ؛ وكذلك د. طه العنبيكي ، ص ١٤ ؛ د. نظام بركات ، ص ٢٤ .

٢٧- زهير الحسني ، ص ٨ .

٢٨- زهير الحسني ، ص ٨ .

٢٩- وليد صافي ، ص ٧٤ .

٣٠- بتصريف عن : المصدر نفسه ، ص ٧٧ - ٧٩ .

٣١- ينظر : د. نجم العزاوي ، المدخل إلى الإدارة ، (بغداد : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٥) ، ص ٣٦ .

٣٢- كان نابليون الثالث (حكم فرنسا بعد انكفاء ثورة ١٨٤٨) قد قال سنة ١٨٥٢ - «تسهل ممارسة الحكم من بعدولكن الإدارة الحسنة لا تأتي ثمارها إلا إذا كانت عن قرب» في إشارة مبكرة منه ، إلى أهمية اللامركزية في تصريف شؤون الدولة على الصعيد الداخلي ، نقلا عن : نبيل حيواني ، ص ٢٧ .

٣٣- طه العنبيكي ، ص ١١ - ١٢ .

٣٤- ينظر : سعيد السيد علي ، المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة ، (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٧) ، ص ١٩٦ .

٣٥- عطوان وحافظ ، ص ١٢٥ .

٣٦- يأتي الروتين في اللغة (الإنكليزية) بمعنى : الترن

الفدرالية بأكمله) ، وهو مجلس النواب ، والثاني يمثل الولايات أو الأقاليم ، وهو مجلس الاتحاد أو مجلس الشيوخ أو مجلس الولايات ، في حين يوجد مجلس تشريعي محلي واحد في كل ولاية من ولايات الاتحاد ، مع احتفاظها بدستور محلي في كل ولاية من ولايات الاتحاد ، مع احتفاظها بدستور محلي خاص بها إلى جانب الدستور الفدرالي . وكل حكومة من حكومات الولايات تأتي - شأنها في ذلك شأن الحكومة الاتحادية (الرئيس والبرلمان) - عن طريق الانتخاب . وتتميز الدولة الفدرالية ، بوجود محكمة اتحادية عليا ، تفصل في أي نزاع قد ينشأ بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، ويحدد الدستور الاتحادي طريقة اختيار قضاتها وطبيعة عملها) . ينظر : عبد السلام بغدادي ، (دور الفدرالية في تحقيق المصالح للدول العربية أو الإضرار بها) في : نوفل وبغدادي ، ص ٧٣ - ٧٤ .

١٥- وليد صافي (اللامركزية الإدارية ومعوقات التنمية) ، ص ٧٥ - ٧٦ .

١٦- بتصريف شديد عن المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

١٧- عطوان وحافظ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ ، وقارن مع : طه العنبيكي ، ص ١٣ ، طارق زيادة ، ص ٦٤ .

١٨- بتصريف عن : طه العنبيكي ، ص ١٠ .

١٩- حسن حامد مشيكة ، (التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في السودان) ، المستقبل العربي ، السنة السادسة والثلاثون العدد ٤١٥ ، أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ ، ص ٣٩ ، نقلا عن : الحكم اللامركزي من أجل الديمقراطية والسلام والتنمية (نيويورك : الأمم المتحدة ، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٦) .

٢٠- مشيكة ، المصدر نفسه ، ص ٣٩ ، نقلا عن : مختار الأصم ، التجربة السودانية في اللامركزية ، مقالات تحليلية (الخرطوم ، السودان بوكشوب ، ١٩٨٣) ، ص ١٢ .

٢١- د. أزهار محمد عيلان (تجربة اللامركزية الإدارية في مجالس المحافظات ، في ضوء تجربة مجلس محافظة بغداد) ، مجلة شؤون عراقية ، العدد الثالث ، آب / أغسطس ٢٠٠٩ ، ص ١٦٤ .

- ٤٧- طه العنبيكي ، ص ٣٨ .
- ٤٨- زهير الحسني ، ص ٧ - ٨ .
- ٤٩- طه العنبيكي ، ص ٨٨ .
- ٥٠- بتصريف عن : إسماعيل علوان التميمي ، (دور الحكومة الاتحادية في إخفاق الحكومات المحلية) ، حوار الفكر ، بغداد : المعهد العراقي لحوار الفكر ، السنة السابعة ، العدد ١٧ ، شعبان ١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٨ .
- ٥١- صحيفة المدى ، بغداد ، السنة ١٢ ، العدد ٣١٥٠ في ١٩ - ٨ - ٢٠١٤ ، ص ٢ ترجمة عن الغارديان .
- ٥٢- بتصريف عن : إيداد أبو شقرا ، (اللامركزية الإدارية ... الخيار الوحيد للأوطان المهددة بالتفتت) ، الشرق الأوسط ، العدد ١٢٤٦٧ في ١٥-١-٢٠١٣ ، ص ١٠ .
- ٥٣- واتس ، الأنظمة الفدرالية ... ، ص ٧ .
- ٥٤- ينظر : د. وليد صافي ، ص ٧٦ .
- ٥٥- ينظر : د. حسنين توفيق إبراهيم ، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج ، (دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥) ، ص ٤٦ .
- ٥٦- عبد السلام بغداد ، دور الفدرالية ... ، ص ٣٩ .
- ٥٧- بتصريف عن : د. كمال خلف الطويل ، (حول التجدد الحضاري : مزايا اللامركزية الإدارية) ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٣٨ ، العدد ٤٣٧ تموز / يوليو ٢٠١٥ ، ص ١٢٤ .
- ٥٨- (*) على الرغم من أن بريطانيا (المملكة المتحدة) دولة بسيطة غير فدرالية ، إلا أنها تتكون من أربعة أجزاء أو مناطق رئيسية (إنكلترا / إسكتلندا / ويلز (بلاد الغال) / وإيرلندا الشمالية) وثلاث عشرة مقاطعة . في عام ١٩٩٧ منحت إسكتلندا وبلاد الغال وضع حكم ذاتي أكبر . وخلال عام ١٩٩٩ تشكلت حكومة محلية تتمتع بنصف حكم ذاتي في إيرلندا الشمالية . ينظر : اطلس بلدان العالم (لاروس) ، (بيروت : دار عويدات للنشر والطباعة ، ٢٠١٣) ، ص ٢٢٩ - ٢٣١ .
- والفاسد والبيغض ، والقابل للرشوة ، والمرهق ، والمتعب . ينظر : منير البعلبكي ، رمزي منير البعلبكي ، المورد الحديث / قاموس إنكليزي - عربي (بيروت : دار العلم للملايين ، ٢٠٠٩) ، ص ١٠٠٧ .
- ٣٧- نظر في ذلك : د. منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، ص ٢١٠ - ٢١١ ؛ وكذلك عطوان وحافظ ، ص ١٢٤ ؛ زهير الحسني ، ص ٩ ؛ وليد صافي ، ص ٧٨ ؛ طه العنبيكي ، ص ٩ - ١٢ .
- ٣٨- ينظر في ذلك : د. عامر إبراهيم أحمد الشمري ، الإدارة اللامركزية الإقليمية في القانون العراقي دراسة مقارنة مع القانون الإماراتي ، (بيروت : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، ش.م.م. ، ٢٠١٣) ، ص ٤٦ - ٤٧ ، وكذلك : زهير الحسني ، ص ٩ ؛ وليد صافي ، ص ٧٨ ؛ طه العنبيكي ، ص ٩ - ١٢ ؛ عطوان وحافظ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ؛ طارق زيادة ، ص ٦٤ ؛ مجموعة مؤلفين ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري ، (بغداد : مطابع جامعة بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ٨٧ .
- ٣٩- نقلا عن طارق زيادة ، ص ٦٢ .
- ٤٠- نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٦٢ .
- ٤١- تشير التجربة الفرنسية ، إلى ان الدولة هي التي أنشأت الأمة وليس العكس . عن المصدر نفسه ، ص ٦٢ .
- ٤٢- زهير الحسني ، ص ٩ .
- ٤٣- عبد الغني بسيوني ، القانون الإداري ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٩١) ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .
- ٤٤- طه العنبيكي ، ص ١٥ .
- ٤٥- في فرنسا : تخضع الهيئات المحلية في ممارسة اختصاصاتها وأعمالها لرقابة السلطات الثلاث في الحكومة المركزية التشريعية والقضائية والتنفيذية ينظر : الشافعي محمد بشير ، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية ، دراسة مقارنة بالدراسات والنظم المصرية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٠) ص ١٠٨ - ١٠٩ .
- ٤٦- الشافعي محمد بشير ، المصدر نفسه ، ص ١١٠ - ١١١ .

٧٠- بتصصرف عن : د. أزهار محمد عيلان ، (تجربة اللامركزية الإدارية في مجالس المحافظات ...) ، ص ١٨٤ .

٧١- د. احمد بعلبكي (إعداد) ، ص ١١٦ .

٧٢- بتصصرف عن : طارق زيادة ، ص ٦٣ .

٧٣- ينظر في ذلك : وليد صافي ، ص ٤ ؛ طه العنبيكي ، ص ٣٤ .

٧٤- طارق زيادة ، ص ٦٢ .

٧٥- المصدر نفسه، ص ٦٢ ، وقارن مع : وليد صافي ، ص ٧٤ .

٧٦- نظر في ذلك د. أزهار محمد عيلان ، ص ١٨٤ ؛ وقارن مع : عبد الغني بسيوني ، ص ١٢٠ .

٧٧- بتصصرف عن : وليد صافي ، ص ٧٩ - ٨٠ .

٧٨- بتصصرف عن : طه العنبيكي ، ص ٣٤ .

٧٩- بتصصرف عن : وليد صافي ، ص ٧٨ .

٨٠- د. احمد بعلبكي (إعداد) ، ص ١١٥ - ١١٦ ، نقلا عن :

ESCWA , «Sustainable Urban development : a regional perspective on good urban governance» E/ESCWA/HS (7/2001) .

٨١- بعلبكي ، المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

٨٢- ينظر : احمد بعلبكي (إعداد) ، ص ١١٥ - ١١٦ ، نقلا عن : الاسكوا ، «اللامركزية والدور الناشئ للبلديات في منطقة الاسكوا» (E/ESCWA/HS) (٢٠٠١/٣)

٨٣- وليد صافي ، ص ٧٨ .

٨٤- طارق زيادة ، ص ٦٦ .

٨٥- وليد صافي ، ص ٧٨ .

٨٦- بتصصرف عن : أحمد بعلبكي (إعداد) ، تنمية المجتمع المحلي ... الجزء الثاني ، ص ١١٦ .

٨٧- باراج خانا ، العالم الثاني السلطة والسطة في النظام العالمي الجديد ، ترجمة دار الترجمة ، مراجعة

٥٩- جورج أندرسون ، مقدمة عن الفدرالية ، ما هي الفدرالية ؟ وكيف تتجج حول العالم . (كندا ؛ أوتاوا : منتدى الأنظمة الفدرالية ، ٢٠٠٧) ، ص ٥ .

٦٠- نقلا عن جريدة الحقيقة ، بغداد ، العدد ٤١٤ في ٢١/٩/٢٠١٤ ، ص ٦ .

٦١- المصدر نفسه ، ص ٦ .

٦٢- ينظر طه العنبيكي ، ص ١٣ ؛ وقارن مع عطوان وحافظ ، ص ١٢٥ .

٦٣- ينظر التميمي ، ص ٢٢٤ ؛ وكذلك وليد صافي ، ص ٧٧ .

٦٤- د. فرح ضياء حسين مبارك ، الحكومات المحلية ، صص ٢٩ - ٣٢ .

(*) لمزيد من التفاصيل ، حول المجال العام ، ينظر على سبيل المثال : د. نادر كاظم ، كراهيات منفلة : قراءة في مصير الكراهيات العريقة ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠) ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .

٦٥- د. أحمد بعلبكي (إعداد) ، تنمية المجتمع المحلي والتدريب على بناء قدراته ، الجزء الثاني ، (بغداد- أربيل - بيروت : دراسات عراقية ، ٢٠٠٩) ص ١١٤ - ١١٥ ، نقلا عن :

UNDP and the department for Economic and social Affairs (DESA) , Responding to citizens' needs : local governance and social services for all 2000 .

٦٦- فرح مبارك ، ص ٣٠ - ٣١ .

٦٧- نظر التميمي ، ص ٢٢٤ ؛ وكذلك : فرح مبارك ، ص ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

٦٨- ينظر في ذلك : واتس ، ص ٧ ، بركات ، ص ٢٤ . وكذلك : مجموعة من الباحثين ، الإمكانيات الاقتصادية لوسط العراق وجنوبه ، (د. م. مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٣) سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ٦٣ ، ص ص ٩٨ - ١٠٠ .

٦٩- ينظر في ذلك : عطوان وحافظ ، ص ١٢٥ ؛ وكذلك فرح مبارك ، ص ٤٧ - ٤٩ .

وتحرير : مركز التعريب والبرمجة ، (بيروت :
الدار العربية للعلوم ناشرون ، ومؤسسة محمد بن
راشد آل مكتوم ، ٢٠٠٩) ، ص ٢١٣ .

فرنسيس فوكوياما ، بناء الدولة : النظام العالمي
ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين
، ترجمة مجاب الإمام (الرياض : مكتبة العبيكان ،
٢٠٠٧) ص ١٣٧ - ١٣٨ .

٨٨- ينظر على سبيل المثال : المادة ١٢١ - رابعاً من
الدستور العراقي الحالي- التي نصت : (تؤسس
مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات
الدبلوماسية ، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية
والإنمائية) ، فهذه المادة لم تخلط بين اللامركزية
السياسية (الأقاليم) واللامركزية الإدارية
(المحافظات) حسب ، وإنما أعطت لكليهما
صلاحيات ، هي من اختصاص السلطة الاتحادية
حصراً . وكذلك ما جاء في المادة (١٢٢) - خامساً
- (لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف
أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة ، وله
مالية مستقلة) . فهذه المادة فكت أي ارتباط لمجلس
المحافظة بالسلطة الاتحادية .. وهذا الأمر غير
موجود حتى في الدول الفدرالية العتيدة ، السلطة
المركزية ينبغي أن تكون حاضرة . بل أن المادة
(١٢٣) أجازت تفويضاً من الأسفل (المحافظة) إلى
الأعلى (السلطة الاتحادية) وهذا غير موجود في
كلا النظامين اللامركزي والفدرالي ، فكيف يفوض
الأسفل السلطة إلى الأعلى !

وهناك مواد أخرى تنهج هذا النهج المغاير للأنظمة
اللامركزية والفدرالية ، مما يؤدي في حال عدم
تعديلها أو إلغاؤها إلى تهديد وحدة الدولة وترابط
أجزائها .

٨٩- وليد صافي ، ص ٨٢ .

٩٠- بتصرف عن : أحمد بعلبكي (إعداد) ، تنمية
المجتمع المحلي والتدريب على بناء قدراته ، الجزء

الأول ، (بغداد - أربيل - بيروت ، دراسات عراقية
، ٢٠٠٩) ، ص ٨٩ ؛ وكذلك : فرانسيس فوكوياما ،
ص ١٣٧ - ١٣٨ .

٩١- وليد صافي ، ص ٨٢ .

٩٢- ينظر في ذلك : بعلبكي (إعداد) ، الجزء الثاني ،
ص ١١٤ - ١١٦ وكذلك : فوكوياما ، ص ١٣٧ -
١٣٨ .

٩٣- د. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، (بيروت
: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣) أوراق
عربية ، شؤون سياسية (٩) ، ص ٣٠ .
٩٤- بتصرف عن : وليد صافي ، ص ٧٩ .

٩٥- ينظر في ذلك : د. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح
... ، ص ٨ - ١٦ ، وكذلك د. عامر حسن فياض ، (نحو
خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح) ، مجلة حوار
الفكر ، بغداد ، العدد (١٧) شعبان ١٤٣٢ هـ ، حزيران /
يونيو ، ٢٠١١ ، ص ٩ ؛ وايضا

Governance for Sustainable Human De-
velopment : A UNDP Policy : Docu-
ment (New York : UNDP , 1997) .

٩٦- وليد صافي ، ص ٧٩ .

٩٧- زياد ماجد (إعداد) ، الإدارة الرشيدة في العالم
العربي : دور مؤسسات المجتمع المدني وسبل قياس
قدرتها ، ملخص عن إسهامات كتاب وناشطون
عرب في ورشة العمل التي نظمها برنامج بنبان ٢ ،
عمان في ٢٨ - ٢٩ أيار / مايو ٢٠٠٢ . (عمان :
برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، برنامج بنبان
، ٢٠٠٢) ص ٦ .

دور الدبلوماسية العراقية في تعزيز مركز العراق في الساحة الدولية

أ.د. علي كاظم الرفيعي(*)

كان وراء ضعف أداء الحكومات التي تعاقبت على ادارة الحكم في العراق بعد انتهاء دور سلطة الائتلاف الأمر الذي انعكس بدوره على أداء الدبلوماسية العراقية، وهذا هو أمر متوقع.

وقد تبنى دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ثوابناً واضحة تعتمد على الاستراتيجية للسياسة الخارجية اذ نصت المادة (٨) منه على :

(يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية).

يمر العراق حالياً بظروف بالغة الصعوبة داخلية وخارجية تهدد مستقبله السياسي والاجتماعي فالمرحلة التي تعيشها هي مرحلة

لكي يأخذ العراق أو يستعيد دوره في الساحة الدولية عليه أن يولي اهتماماً بالعلاقات العامة مع دول العالم ولاسيما دول الجوار، فالعلاقات العراقية مع هذه الدول شهدت تراجعاً واضحاً بعد عام ٢٠٠٣ ويعود ذلك لأسباب عديدة داخلية وخارجية تختلف في بواعثها وأهدافها. وكل مراقب للوضع السياسي يلمس ان هذه العلاقات لم تكن جيدة أو ابتعدت عن الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال الوطني ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد.

ماهو دور الدبلوماسية العراقية المتمثلة بوزارة الخارجية في هذا الشأن؟

كي تتم الاجابة على هذا السؤال لا بد من التذكير بأن الاحتلال الامريكى للعراق عام ٢٠٠٣ وتبنيه نهج المحاصصة السياسية والطائفية التي تمثلت في تركيبه مجلس الحكم،

(*) عميد كلية القانون - جامعة بغداد سابقاً

مخاض لرسم ملامح المهلة القادمة وهذا يتطلب رؤية وطنية واضحة تعتمد قراءة صحيحة للواقع العراقي ورسم استراتيجيات للسياسة الخارجية لكي يصبح العراق فاعلاً في محيطه الاقليمي والدولي.

ولذلك فقد تميزت مواقف الدبلوماسية العراقية خلال السنوات الاثني عشر المنصرمة ولاسيما في السنوات الأولى بالضبابية وعدم قدرتها على التعاطي مع المتغيرات في المشهد السياسي وتعقيداته. وكان لدور الكتل السياسية الماسكة لزام السلطة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن دوراً سلبياً ومؤثراً على مواقف العراق الخارجية .

لا تستطيع الدبلوماسية العراقية تقوية دورها بشكل فاعل في المحيط الاقليمي والدولي مالم تأخذ بعين الاعتبار العوامل الآتية :

العامل الداخلي :-

لا يمكن أن تكون هناك سياسة خارجية رشيدة لأي بلد من البلدان دون أن يكون وضعها الداخلي معافى، فالحروب المدمرة التي لا مبرر لها والتي أقدم عليها النظام السابق منذ الحرب مع ايران عام ١٩٨٠، التي استمرت ثمان سنوات، وبعدها غزو الكويت الذي أدى الى تحالف دولي ضد العراق عام ١٩٩١ وأخيراً احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣. كل هذه الحروب أدت الى اضعاف دور العراق داخلياً وخارجياً، وللأسف لم يحصل تحسن في أداء السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ اذ استمرت حالة الضعف في أداء الحكومات

الثلاثة التي تعاقبت على السلطة بسبب هيمنة المحاصصة الطائفية والاثنية على مقاليد الدولة وأجهزتها وممارستها تقاسم المواقع على أسس المصالح الحزبية والطائفية وعدم اقرارها بالتنوع السياسي والديني والاستهانة بالمطالب العادلة للقوى المدنية المنطلقة من دوافع وطنية ودراسة جيدة لواقع ومستقبل العراق .

ان السياسة الخارجية وقدرتها على تحقيق أهدافها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوضع الداخلي لكل بلد. ان ما يتحقق من انجازات داخلية في مكافحة الفساد والارهاب والبدء بوضع المبادرات الصناعية والزراعية موضع التنفيذ لتخفيض الإستثمار الاجنبي وإجراء الاصلاحات التي وعد بها كل من رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وهذه الاصلاحات ستساعد على تحسين الوضع الداخلي. ورسم خارطة طريق لمستقبل البلاد، مما يعزز بدوره مركز العراق في مواجهة التحديات الخارجية ويساعد بدوره على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للعراق كما وردت ملامحها في دستور عام ٢٠٠٥.

ان التأثير الايجابي للانجازات الداخلية ان تحققت ستساعد على نجاح الدبلوماسية الخارجية، وبالمقابل فان الأوضاع والممارسات الداخلية وحالة فقدان الأمن الداخلي ان استمرت ستؤثر وبدون شك سلبياً على علاقات العراق الخارجية .

ان اهتمام العراق بحقوق الانسان وتشريع القوانين التي تحمي هذه الحقوق لكافة أطراف الشعب العراقي هي محل متابعة المجتمع الدولي متمثلاً بمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة

التابعة لها والمنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة الشفافية ومنظمة (Human Rights Watch).

ان عدم اتخاذ اجراءات جديّة في مكافحة الفساد ومعالجة ظاهرة ارتفاع نسب الفقر والبطالة والاكتفاء باجراءات ادارية ومالية ذات طابع تقشفي ليست هي الاصلاحات المطلوبة لتقويم أجهزة الدولة والتي يطالب بها أبناء الشعب العراقي وستؤثر بدورها على نجاح السياسة الخارجية للعراق .

العامل الاقليمي والدولي :-

بالوقت الذي ضعفت فيه مكانة العراق الدولية قويت بالمقابل مكانة الدول المجاورة له على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فايران التي تشترك مع العراق بأطول حدود دولية لها مشروعها السياسي القومي والمذهبي، كما ان تركيا هي الأخرى لها مشروع يتسم بنفس التوجهات المذكورة، ولكل من الدولتين نفوذ مؤثر في الداخل العراقي من خلال قوى سياسية ومذهبية عراقية. أما على المستوى الدولي فالتغيرات التي حصلت في المنطقة والتي تمثلت بحروب داخلية وتدخل الدول الكبرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة فيها كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشأن السوري واليمني وأخيراً التطور السريع في مواقف الدول ازاء الصراع في سوريا ولاسيما بعد الدخول العسكري الصاخب لروسيا في هذا الصراع. كل هذه المستجدات تجد لها انعكاساً على مواقف دول المنطقة ومنها العراق .

فهل تعاملت الدبلوماسية العراقية مع المتغيرات السريعة بصورة تعكس التزامها بمنهج يعتمد استراتيجيات ثابتة في الأداء كما حددت ملامحها المادة (٨) من الدستور .

ان الدبلوماسية وكما يعرفها السفير الهندي سردار بانيكار ((هي فن تقديم مصالح الدول على مصالح الآخرين)). لذلك ينبغي للسياسة الخارجية للعراق أن تنطلق من رؤية وطنية لواقع البلد ومصالحته لا ان تتأثر بموقف سياسي لكنة سياسية معينة مهيمنة على السلطة مما يجعل من السياسة الخارجية سياسة ردود أفعال لحالات ومواقف لا تتسجم مع المصالح المشتركة للعراق مع الدول الأخرى. فالعراق لكل العراقيين وليس ملكاً لحزب أو كتلة ما مسكت بزمام السلطة في وقت ما .

ليس من مصلحة العراق أن يكون ورقة في الصراع الطائفي المستعر في دول المنطقة ولكن له كل المصلحة في وفاق اقليمي يضم دول الجوار مما يساعد على استقرار واستقلال العراق .

ليس من مصلحة العراق الدخول في محاور اقليمية أو دولية وعلى الحكومة العراقية أن تبقي قنوات الحوار مفتوحة مع الدول المجاورة

ان الوضع السياسي الهش في الداخل العراقي يفرض على العراق أن يكون صديقاً للجميع وعدم الدخول في المحاور الدولية والاقليمية القائمة في المنطقة والتي تتمثل في التحالف الدولي الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والتحالف الروسي الإيراني السوري. فالعراق حالياً هو ساحة للسياسة الدولية ولكن للأسف العراق ليس لاعباً في هذه الساحة .

سياسة المحاور تمثل مسعى لتقسيم العراق ولذلك فالمطلوب من الحكومة العراقية اعتماد إستراتيجية وطنية تتأى بالعراق عن هذه التحالفات ليس من مصلحة العراق وكما ذكرنا أن يكون ورقة في الصراع الطائفي المستعر في المنطقة. ولذلك ان الواجب يدعوننا لان نثمن

ابتعاد العراق عن هذه المحاور وكذلك ابتعاده عن الانضمام للتحالف السعودي وبعض الدول العربية في حرب اليمن، وأخيراً عدم اتخاذه موقفاً من المملكة العربية السعودية في موضوع اعدام رجل الدين نمر النمر.

ان عدم دخول العراق في هذه المحاور لايعني عدم الاستفادة من مواقف الدول المتحالفة كالولايات المتحدة والدول الأوروبية وكندا وأستراليا وكذلك روسيا في محاربة داعش فمصلحة العراق تلتقي في هذا المجال مع مواقف هذه الدول.

الاستفادة من خبرات مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية المتخصصة.

يعلم الجميع بان التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت له تأثيراته الواضحة ليس على الواقع السياسي فحسب وانما امتد ليشمل جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، كما امتدت أذرع التغيير المحاصصية لتتال وبصورة مقصودة وفعالية، القيادات الادارية العليا والوسطى في مؤسسات الدولة، وكان لوزارة الخارجية العراقية نصيباً كبيراً في هذا الشأن اذ تضاعفت أعداد الموظفين لما هو قبل عام ٢٠٠٣ سواء داخل الوزارة أو في السفارات خارج العراق كما تم تعيين أشخاص جدد على رأس الممثلات العراقية في الخارج كسفراء ووزراء مفوظين وقناصل وأغلب هؤلاء حديثو العهد، ليس في الوزارة فقط وانما في الوظيفة العامة في الدولة. اذ لم يسبق لهم العمل في السلك الدبلوماسي وليس لديهم اطلاع على فن ومتطلبات الدبلوماسية، وكان ترشيح هؤلاء يتم من قبل الأحزاب المشاركة في السلطة على أساس الحصص الحزبية، والعلاقات الشخصية مع المتنفذين في وزارة الخارجية. وعلى ما نعلم ان عدد الموظفين الدبلوماسيين الذين كانوا يعملون بالوزارة قبل عام ٢٠٠٣ والمستمرين

بالخدمة حتى الوقت الحاضر لا يمثلون نسبة تذكر بالآخرين ممن تم تعيينهم بعد عام ٢٠٠٣.

ان الدبلوماسية تعتبر احدى أدوات السياسة الخارجية للدولة، ولذلك فهي تتطلب الخبرة والمهنية التي لا تتوافر في معظم الكادر الدبلوماسي الجديد في الوزارة، وازاء حالة الضعف هذه لا بد للوزارة ان كانت واعية لأهمية دورها في استرداد العراق لمكانته الدولية ان تتوقف عن التعيينات البعيدة عن اعتبارات المهنية والخبرة وتقييم أداء رؤساء البعثات والكادر الدبلوماسي في الخارج ونقل من لا يصلح منهم الى ديوان الوزارة أو وزارات الدولة الأخرى. هذا موقف يتطلب الشجاعة، فهل يتحقق ذلك؟ ان طبيعة نظام المحاصصة الذي أفسد كل شيء يجعلنا في شك من تحقيق ذلك. لا بد من اعداد الكادر الدبلوماسي من خلال اشتراك القيادات الدبلوماسية وحتى الادارية العليا والوسطى في دورات تأهيلية متخصصة لزيادة الخبرة في مجال العلاقات الدولية والتعرف على أنظمة الحكم في الدول وحقوق الانسان والمواثيق الدولية.

من جانب آخر لا بد للخارجية العراقية من الاستعانة بمراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية المتخصصة خارج العراق التي لها باع طويل في تخطيط السياسات الاستراتيجية كما يمكن الاستعانة كذلك بمراكز البحوث والمتخصصين داخل العراق الذين لديهم مساهمات مهمة في البحوث والتخطيط للسياسة الخارجية. مثل كيريات الدول في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تستعين وتعتمد في رسم سياساتها الخارجية على ما تقدمه هذه المراكز من اراء ومقترحات في رسم السياسة الدولية.

دور الدبلوماسية العامة في دعم الدبلوماسية العراقية

ا. م. د. همسة قحطان خلف (*)

كالدبلوماسيين، والمراسلين الاجانب، والعاملين في مجال التواصل والتبادل الثقافي).

وتعرف الدبلوماسية الشعبية « ذلك النشاط الذي يبذله بلد او دولة ممثلة بشعبها لكسب الرأي العام الخارجي بعيدا عن نشاطات السفارات والبعثات الدبلوماسية والاعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية (وتعرف ايضا) بفن ادارة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب المختلفة وتفاذي ما قد يحدث بينهما من خلافات (كذلك هي) الممارسة غير الرسمية لمهمة الدبلوماسية، او عملية ممارسة تنظيم وتطوير العلاقات بين الشعوب بطرق ووسائل غير رسمية .

اهمية الدبلوماسية الشعبية

تعد الدبلوماسية الشعبية نتاجا سياسيا عميقاً ومتطوراً يهدف الى توطيد علاقات الصداقة

مفهوم الدبلوماسية العامة أو الشعبية :

ولد مفهوم الدبلوماسية العامة او الشعبية (popular diplomacy) على المستوى الاكاديمي في الولايات المتحدة الامريكية حينما استخدم عالم السياسة الامريكي ادموندغاليون (Edmund Gullion) هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٦٥ في اطار عمله بمعهد مورو للدبلوماسية والقانون بقوله (ان الدبلوماسية الشعبية مفهوم يتناول تأثيرات المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية ، وهو يشمل أبعاداً من العلاقات العامة تقع فيما وراء الدبلوماسية التقليدية ، كقيام الحكومات بغرس رأي عام في البلدان الأخرى، والتفاعلات بين الجماعات الخاصة ومصالحها في بلد مع بلد آخر ، وكتابة التقارير والابلاغ عن الشؤون الخارجية وتأثيراتها في السياسة العامة ، وكذلك عمليات التواصل مع الذين يشكل الاتصال وظيفتهم الاساسية

(*) جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

تقديم المعلومات عن السياسة الرسمية للدولة والافراد والمؤسسات التي تساهم في تشكيل هذه السياسات .

مساعدة البلد الاول في بناء علاقات وطيدة وطويلة الامد مع اقرانهم في الدول الاخرى من خلال تبادل الأفكار والمعلومات بين الافراد .

آليات ووسائل الدبلوماسية الشعبية :

تعد الدبلوماسية الشعبية من اهم عمليات الاتصال بين الشعوب ولها من الاساليب والقنوات ما يتجاوز بكثير ادوات الدبلوماسية الرسمية،فالدبلوماسية الشعبية تركز على ما يعرف ب (القوة الناعمة) وهي رؤية نقيض ل (السياسة او القوة الخشنة) فهي تستخدم خطاباً خالياً من العنف والتهديد والوعيد لاقناع الناس بالقضايا والمصالح المشتركة لتغيير قنوات الاخرين من حولك عن طريق خطاب مقنع مما يجعلهم ينجذبون اليك وكسبهم الى جانبك وتغيير من نظرتهم اليك.

ومن اهم المصادر التي تعتمد عليها الدبلوماسية الشعبية في سياستها للنفس الطويل هي :-

كل التنظيمات الشعبية التي لديها القدرة على التحرك والاتصال بال جماهير كالاتحادات والروابط والنقابات ومختلف الروابط المهنية التي يتم عن طريقها الاتصال الشعبي والتفاهم .

المبعوثون الى الخارج بمختلف اشكالهم وثقافتاتهم كرجال العلم والدين فهم ادوات غير رسمية للدعاية لبلادهم يتحدثون عنها ويرفعون من مكانتها من خلال اعمالهم العلمية والدينية فهم بمثابة ممثلين غير رسميين لبلادهم ونجاحهم يخدم اهداف دولهم ومصالحها في الخارج.

والحوار السلمي بين الامم والشعوب بشكل اساسي ،وعن طريق التواصل غير الرسمي ،ومحاولة حل الخلافات والنزاعات في اطار القوانين والاعراف والتقاليد المتعارف عليها بوسائل حوارية،وقد تزايد الاهتمام بالدبلوماسية الشعبية في ظل تراجع دور الدبلوماسية الرسمية لاسيما خلال العقد الاخيرين بسبب الاخفاقات التي منبت بها في عدد من القضايا الدولية،وجاءت احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتؤكد اهمية هذا النوع من الدبلوماسية ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية وجاء ذلك على لسان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن بالقول « ان جهودنا الدبلوماسية الشعبية ليست قوية جداً وليست جيدة بالمقارنة بالجهود الدبلوماسية الشعبية لأولئك الذين يرغون في نشر الكراهية والحد من قدر الولايات المتحدة الامريكية» فمن هنا تأتي اهمية الدبلوماسية الشعبية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية فمن خلالها يتم رسم وتنفيذ السياسات الخارجية للدول وتحقيق اهدافها الخارجية المرجوة ،فهي رؤية سياسية صحيحة وهادفة لمستقبل الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين .

اهداف الدبلوماسية الشعبية :

الدبلوماسية الشعبية تهدف الى جذب الدعم والتأييد للمواقف السياسية لبعض دول العالم،والمساهمة في حماية الامن القومي كعامل وقائي للدولة من خلال القضاء على خطر ازدياد الكراهية للبلد ،إذ ان عدم قبول العالم لسياسات اي بلد يعرقل تنفيذ سياسته الخارجية ،ويشكل خطراً حقيقياً على الامن الداخلي للبلد المعني، ويتم ذلك عن طريق :

شرح سياسة البلد بصورة مفهومة للدول الاخرى .

دور الدبلوماسية الشعبية في تنمية السياسة الخارجية العراقية :

يعد العراق واحداً من الدول التي تنهت لاهمية الدبلوماسية الشعبية بعد ما نجحت هذه الدبلوماسية ان تخترق الحاجز النفسي والاجتماعي بسبب ادواتها وقنواتها وقربها من الشعوب وافكارهم وعاداتهم وتقاليدهم واستشعارها لمشاكلهم ومعاشتها اليومية لواقع حال تلك القضايا من خلال المعيشة النفسية والاجتماعية والثقافية لها في العديد من دول العالم ، ولاسيما بعد رفض الشعوب التدخل المباشر في قضاياها ومشاكلها الداخلية بشكل رسمي على اعتبار ذلك تدخل في سيادة الدول والشعوب وخصوصياتها مما ادى الى تراجع دور الدبلوماسية الرسمية و اخفاقها في حل العديد من القضايا الدولية .

وشهد العراق غياباً تاماً لدور الدبلوماسية الشعبية منذ تأسيس الدولة العراقية، مع وجود بعض المبادرات في فترات متباعدة والتي لم تأت بشكل مدروس ومنظم ولم تتخذ من الدبلوماسية الشعبية عنواناً او مضموناً لها ، فضلاً عن ما عاناه العمل الدبلوماسي الحكومي من اخفاقات عديدة سواء في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ او بعدها اذ لم يكن بمستوى التحديات التي تواجه العراق والنظام السياسي الجديد، من هنا تأتي أهمية انتباه الحكومة العراقية ووزارة الخارجية ومجلس النواب الى ضرورة تنشيط وتفعيل دور الدبلوماسية الشعبية ولاسيما مع وجود جاليات عراقية منتشرة في أنحاء العالم وتتمتع بكفاءات هائلة وتمارس فعاليات ثقافية وسياسية، وكذلك وجود فعاليات ثقافية ورياضية مهمة ومنظمات مجتمع مدني ناشطة داخل العراق قابلة للاستثمار ضمن اطار

خبراء المنظمات الدولية كالامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من اقتصاديين واجتماعيين وفنيين وغيرهم فهم لهم تأثير قد يفوق تأثير بعض السفراء اذ ينقلون بشكل او بآخر وجهة نظر دولهم حول مختلف القضايا المحلية والدولية اثناء اداء أعمالهم .

الالعاب الرياضية وما تمارسه من دور كبير في حللت الامور بين الدول في ظل الشعبية التي تتمتع بها بعض تلك الالعاب، فضلا عن كونها قد لا تتطلب معرفة لغة البلد المعني .

وسائل الاعلام والاتصال المختلفة التي تعد اليوم ليست مجرد وسائل للترفيه او تبادل الثقافات المتنوعة، بل الوسيلة الاولى في توجيه الشعوب والتأثير عليهم وتكوين رأي عام لهم حتى يتم اجتذابهم الى الجهة المطلوبة، وكذلك الانترنت ومواقع التواصل المختلفة التي ساهمت بتغيير حياة قطاع كبير من الناس، وفي الوقت نفسه ساهمت في ايجاد جماعات متطرفة من دول مختلفة اذ استخدمت لنشر الكراهية واقامة العداة .

الجانب التعليمي، الذي يعد من اهم مرتكزات الدبلوماسية على الاطلاق كتبادل المنح الدراسية والبعثات المتنوعة فيما بينها .

وبذلك تضم هذه الدبلوماسية مجموعة واسعة من قطاعات المجتمع كالتربوي والاكاديمي والاعلامي ورجال الاعمال والناشط في المجالات المختلفة، يشكلون فرقة دائمة وفاعلة في حملات هذه الدبلوماسية غير التقليدية كقوة ناعمة لكسب معركة الافكار والقيم والسياسات والانطباعات.

الدبلوماسية الشعبية، لكن هذه الجهود المبعثرة تحتاج الى اطار تنظيمي تدعمه الدولة وتغذيه وتوظفه من أجل تصحيح صورة العراق الجديد وبناء علاقات دولية مثبنة مع شعوب ودول العالم.

اهم التوجهات لتطوير اداء وعمل الدبلوماسية الشعبية في العراق:

تخصيص جهة حكومية (وزارة الخارجية) مثلا او مستقلة تكون مسؤولة عن نشاط وتحركات الدبلوماسية الشعبية، ولديها قائمة بشخصيات مهمة ومؤثرة (عراقية) من قطاعات مختلفة يمكن الاعتماد عليها للتحرك في مجالها على الساحة الاقليمية او الدولية .

الوعي بان كل دولة تختلف في توجهاتها عن الاخرى سواء اكانت عربية او اجنبية وفي وسائل اعلامها وشخصياتها والمنظمات القائمة لديها، وهنا يجب ان تركز تحركات الدبلوماسية الشعبية على الدول المهمة التي تستضيف عواصمها مقار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

اعداد دراسة لتحديد الدول والقطاعات المستهدفة او المنظمات التي لها مواقف تجاه العراق للتحرك اليها ومخاطبتها .

امتلاك وفود الدبلوماسية الشعبية العراقية التي تخاطب الجهات المستهدفة للمعلومات الدقيقة والموثوقة في الدفاع عن وجهات نظرهم، وتتمكن من الرد على الاسئلة التي قد تطرح من قبل الجهات الخارجية المسؤولة، مع تبني منهج علمي مخطط ومدروس يركز على وجود بنك للأفكار والمعلومات .

تنويع الكوادر والفئات المشاركة في نشاط الدبلوماسية الشعبية لتضم الى جانب البرلمانيين والصحفيين والاقتصاديين وممثلي منظمات المجتمع المدني، الفنانين والرياضيين ومثلي منظمات حقوق الانسان .

ضرورة تحديد المشكلة مع الجهة المستهدفة مما يسهل الوصول الى توافق في الآراء بشأن قضية معينة ومن ثم الدفاع عن وجهة النظر العراقية وإظهار الحقائق بشكل الصحيح.

حتى تكون الدبلوماسية الشعبية قائمة على اسس علمية ومهنية صحيحة وتقوم بدورها تجاه دولتها داخليا وخارجيا بشكل فاعل تحتاج الى الدعم والاسناد، وقرار موازنة كافية لها، وتوظيف عقول وطاقات كبيرة، وتأسيس مراكز وهيئات وتصميم سياسات وبرامج لانجاحها .

الخاتمة :

العراق اليوم في امس الحاجة الى الدبلوماسية الشعبية فهو ليس مجرد مصطلح يستخدم في الخطابات السياسية والعامية بل ضرورة تفعيله لصالح توجهات البلد والاهداف المنشودة منه، مع ضرورة توفير مستلزمات هذه الدبلوماسية من مؤسسات للتدريب والتأهيل لتطبق على ارض الواقع، مع سعي الكليات المتخصصة في العراق ككلية العلوم السياسية، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية الى بناء فهم خاص بنا لمفهوم وسلوك الدبلوماسية الشعبية لتعزيزها واستثمارها في مجتمعنا .

نحو ادارة مائية مشتركة لمياه نهر الفرات للدول المتشاطئة عليه

ا.د محمد احمد حسن
ا.م.د نوار جليل هاشم (*)

العوامل الاقتصادية والسياسية والاقليمية والدولية ، وتعارض بسببه المصالح الحيوية في ظل نوع من المنافسة على المنطقة.

يهدف البحث الى بيان اهمية الادارة المتكاملة للمياه في نهر الفرات للدول المتشاطئة عليه منطلقا من فرضية مؤداها : هل لادارة الموارد المائية اثر في استخدام مياه نهر الفرات بين الدول الثلاث ؟

واذا كان الجواب على سؤال الفرضية بالايجاب حسب راي الباحثان ، فذلك لان ادارة مياه نهر الفرات تكتسب اهمية كبيرة للدول المتشاطئة عليه ، نظرا لما لمياه نهر الفرات من مكانة كبيرة في الاستخدامات الزراعية والصناعية والاغراض الخدمية وبشكل خاص في كل من العراق وسورية . البحث في حد ذاته محاولة لطرق باب التعاون بين دول الفرات الثلاث وهو محاولة جادة في الدعوة الى تطبيق

المقدمة :

تبقى مشكلة المياه بين الدول المتشاطئة على نهر الفرات قائمة ، نظرا لندرة المياه في المنطقة بسبب الظروف الطبيعية وخاصة اذا ما علمنا ان اغلب مناطق الشرق الاوسط عموما ذات مناخ جاف وشبه جاف ، مضافا اليها الزيادة السكانية الكبيرة التي طرات على المنطقة ، والتي شكلت بدورها ضغطا على المياه نتيجة لزيادة الطلب المستمر عليها ، ومما يزيد من بقاء هذه المشكلة ايضا هو الاسراف ووجود الادارة الغير جيدة للمياه.

كما تتميز مشكلة المياه في المنطقة ايضا كونها مشكلة معقدة التركيب ويعود ذلك الى تداخل المفاهيم السياسية مع المفاهيم الفنية مما جعل غلبة المواقف السياسية على الجوانب الفنية في مشكلة المياه ، وتاخر وضع الحلول لها ، بمعنى اخر ان شان المياه تتداخل فيه

(*) الجامعة المستنصرية/مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

فاعلية الادارة المتكاملة للموارد المائية ، وصولا الى قسمة عادلة للمياه ، محققة تنمية واسعة على مستوى حوض نهر الفرات .

المبحث الأول

مفهوم إدارة الموارد المائية

أولاً : تطور مفهوم إدارة الموارد المائية :

تطور مفهوم إدارة الموارد المائية (Water Management) خلال العقود الماضية بشكل ملحوظ ، ففي عام ١٩٧٧م أُعتبر كنها (Cunha) وآخرون هذا المفهوم من الأعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتشمل هذه المجموعة كلا من التخطيط المائي (Water planning) والتشريع المائي والبحوث المائية والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات (١) .

كما تبلورت عدة مفاهيم حول إدارة الموارد المائية في خطة ماردي بلاتا عام ١٩٧٧م أهمها الارتباط العضوي بين السياسة المائية والتخطيط والإدارة ، كما أكدت أيضاً على موضوع ترشيد استخدامات المياه والجوانب البيئية ومكافحة التلوث (٢) .

كما رأى واثق رسول اغا أن مفهوم إدارة الموارد المائية ما هو الا عملية معقدة تشمل كل المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل وصيانة الموارد المائية ، أخذة بعين الاعتبار كل المعوقات والعوامل المؤثرة والفاعلة في ذلك ، وساعية لتقليل المنعكسات السلبية على البيئة ، وعاملة على زيادة العوائد الاقتصادية للمجتمع ولأحداث التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها (٣) .

بعدها أعطى مؤتمر دبلن عام ١٩٩٢ للمفاهيم الحديثة لإدارة الموارد المائية أبعاداً أكثر وضوحاً وأكثر دقة . إذ حدد الهدف الرئيسي لإدارة الموارد المائية بأنه الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق القدر الأكبر من الفوائد للمجتمع بما فيها الفوائد المائية مع الأخذ بالاعتبارات البيئية (٤) .

ثانياً : الإدارة المتكاملة للموارد المائية

أدت إدارة المياه تحت ظروف الندرة والجفاف إلى استنباط مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي يجمع بين المنظور الهندسي للمشكلة المائية والمنظور الاجتماعي لها (الفعاليات البشرية والنظم الاجتماعية والبيئية) والذي يعبر عن النهج التكامل في التخطيط وإدارة الموارد المائية المتاحة (٥) .

وتتركب الإدارة المتكاملة من العديد من العناصر الأساسية التي تختلف كماً ونوعاً باختلاف المناطق الجغرافية وظروفها المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة تطورها الحضاري والتقني (٦) .

ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٧٧م طُرِح مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية (International water Resources Management) في مؤتمر ماردي بلاتا . لقد أرتكز هذا المفهوم في السبعينات على مبدأ التخطيط المركزي وبالتالي تبلورت فكرة اعداد خطط مائية وطنية (water master plan) وبالتالي تبلورت فكرة الإدارة المركزية المائية (Center planning and Management) (٧) ومع مطلع التسعينات ، وعلى الرغم من ان الإدارة المتكاملة للموارد المائية ما زالت حجر

٥- اتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بالموارد السطحية والجوفية على حد سواء .

ثالثاً : أهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية :

تسهم إدارة الموارد المائية في تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين نوعية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، ولقد جسد المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه المنعقد في الخرطوم عا ١٩٩٧ عدداً من الأهداف في إدارة الموارد المائية ومنها^(١٠) :

١- إن الهدف الرئيسي لإدارة الموارد المائية هو الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد للجميع من جراء الاستخدامات المختلفة للموارد المتاحة .

٢- إن الفوائد التي تجنى من استخدام الموارد المائية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الفوائد المادية والاعتبارات البيئية .

٣- إن الحوض المائي هو الوحدة المناسبة للتخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية المتاحة .

٤- عند إدارة الموارد المائية يجب مراعاة النواحي الكمية والنوعية .

٥- حماية الموارد المائية السطحية والجوفية من أي نوع من أنواع التلوث .

٦- أن تعد التشريعات المائية موارد المياه ملكية عامة لكي يتسنى للهيئات المختصة إدارة الموارد المائية إدارة متكاملة .

كما كانت وثيقة الرؤية من أجل المياه

الأساس في السياسات والخطط المائية الوطنية إلا ان النهج التكاملية قد تبدل بسبب صعوبة تنفيذ خطة مركزية عملاقة شاملة من الناحية العملية لأسباب اقتصادية واجتماعية وطبيعية ، وبالتالي طرأ تحول وتغير على مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية إذا أنتقل من الشمولية المطلقة (comprehensiveness) إلى الترابط المنطقي (coherence) أي تحول الاتجاه في مجال التخطيط والإدارة من العمليات المعقدة إلى العمليات الأكثر تبسيطاً وفعالية^(٨) .

كما يُعد بيان دبلن الذي صدر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض والذي يتم إقراره في عام (١٩٩٢) بمدينة ريودي جانيرو بما فيه الخطوة الأولى في الاتجاه الجديد للبنك الدولي ، حيث أكدت الدول على مفهوم إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية بوصفها جزءاً من النظام البيئي الشامل ، وفي نفس السياق تم التأكيد على توزيع المياه من خلال «إدارة الطلب» و «آليات التسعير» و «المعايير المنتظمة» . ووضع البنك المركزي عدة شروط لمنح القروض أو التعامل مع الدول النامية في مجال المياه ، حددها فيما يلي^(٩) :

١- لا بد من توافر منهج منسق لإدارة موارد المياه .

٢- لا بد أن يشمل هذا النهج على قاعدة بيانات دقيقة ، وإطار للسياسات المائية والاقتصادية والتشريعية والتنظيمية .

٣- اتساق الاستراتيجيات الوطنية على الاستراتيجيات الإقليمية والدولية .

٤- تقييم تأثير إدارة المياه على البيئة وعلى المستفيدين الآخرين .

والحياة والبيئة في القرن الحادي والعشرين
بوضع ثلاث أهداف رئيسية للخمس والعشرين
عاماً القادمين بالنسبة للإدارة المتكاملة للموارد
المائية^(١١).

١- إعطاء المرأة والرجال والمجتمعات
المحلية سلطة اتخاذ القرارات في مجال مياه
الشرب الصحية والنقية ، وكذلك الأنشطة
الاستهلاكية للمياه مع سلطة الاجتماع لتحقيق
هذا الحق .

٢- إنتاج مزيد من الغذاء مع خلق مصادر
دائمة للدخل بالنسبة لنقطة المياه المستخدمة
وتحقيق الحصول على الغذاء الضروري
للجميع .

٣- إدارة استخدام المياه بطريقة الحفاظ
على كمية وجود المياه الضرورية للحفاظ
على الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها الإنسان
والكائن الحي .

٤- ولتحقيق الأهداف الثلاثة سالفة الذكر ،
قامت الرؤية بوضع خمسة أساليب مفتاحية
لتنفيذ هذه الأهداف^(١٢) :-

١- ادراج كافة الأطراف المعنية في الإدارة
المتكاملة للموارد المائية .

٢- التوجه نحو تسعير تمثيلي لتكاليف
خدمات المياه وليس المياه كحق .

٣- زيادة المصروفات العامة في مجال
البحث العلمي والصالح العام .

٤- تشجيع التعاون في الأحواض الدولية .

٥- توجيه مزيد من الاستثمارات في مجال
المياه .

كما قدمت إدارة الرؤية المنبثقة عن اللجنة
العالمية للمياه (المجلس العالمي للمياه)*
تقرير يؤكد أن أزمة المياه لاتعد أزمة
مائية في ذاتها ناتجة عن نقص الموارد
المائية ، ولكن أزمة إدارة كفاء للموارد
المائية . وتقدم الرؤية عدداً من الحلول
لمواجهة إدارة الموارد المائية تتمثل في
تنفيذ عدد من السياسات التي توصلنا إلى
تحقيق الأهداف ومنها^(١٣) .

المبحث الثاني

واقع ومستقبل إدارة مياه نهر الفرات

اولاً : الميزان المائي لدول الحوض :

قبل التطرق لواقع ادارة مياه نهر الفرات
سنتناول الميزان المائي لدول الحوض والطلب
المستقبلي للمياه في العراق وسوريا :

١ - الميزان المائي العراقي :-

يعتمد الميزان المائي العراقي بصورة
أساسية على المياه السطحية ، فقد بلغت
الإيرادات السنوية لنهر دجلة (١٨,٥٠٠)
مليار م^٣ في حين بلغت الإيرادات السنوية
لروافده (٢٦,١٠٠) مليار م^٣ وبإضافة كمية
الإيرادات للروافد يكون المجموع الكلي لنهر
دجلة (٤٤,٦٠٠) مليار م^٣ وبلغت الإيرادات
السنوية لنهر الفرات (٢٠,٦٠٠ مليار م^٣)^(١٤) ،
وبذلك يكون مجموع المياه السطحية في
العراق (٦٥,٢٠٠) مليار م^٣ ، أما بالنسبة

مخيم فيقدرها بنحو (٢ مليار م٣)^(٢١) ، بدوره الباحث عبد الله مرسي العقالي فيقدرها بنحو (٣ مليارات م٣)^(٢٢) ، بينما يقدرها البعض الآخر بـ (٣,٩٢٧ مليار م٣)^(٢٣) ، بينما تقدرها الاسكوا بـ (٥,١٠ مليار م٣)^(٢٤).

أما الأمطار في سوريا فإنها تتصف بعدم الثبات واختلاف كمياتها الهائلة بحدود كبيرة بسبب التفاعلات المورفولوجية فهي بين ١٦٠٠-٢٠٠ مم في منطقة الساحل السوري وهي أقل من ١٠٠ مم في منطقة الحماد وفي البادية السورية ، كما تختلف الكميات في المنطقة الواحدة من سنة إلى أخرى^(٢٥)، لذلك تقدر كمية الأمطار التي تسقط على سوريا بنحو ٤٥ مليار م٣ يضيع ثلثاها بالتبخر^(٢٦).

٣-الميزان المائي التركي:

تعتبر تركيا من الدول الغنية بالمياه ، فتقدر كمية المياه السنوية الجارية فيها بنحو ١٨٦ مليار م٣ ، يمكن استخدام ١١٠ مليار م٣ منها ، فيما تقدر مصادر أخرى المياه التركية حوالي ١٩٦ مليار م٣ بما في ذلك مياه نهري دجلة والفرات ، إلا أن تركيا لا تستهلك سوى ٩٥ مليار م٣/سنة من تلك الموارد^(٢٧) ، ويبلغ متوسط المياه الجوفية في تركيا حوالي ١٨ مليار م٣/سنة ، ويبلغ معدل الهطول المطري فيها حوالي ٥١٠ مليار م٣/سنة.

وبوضح الجدولين التاليين الطلب الكلي المستقبلي للمياه في العراق وسوريا

للمياه الجوفية فقد بلغ الخزين المتجدد من المياه الجوفية (٣,٤٦٠) مليار م٣ ، في حين بلغ الخزين الثابت القابل للاستثمار (٢,٩٦٥) مليار م٣ وبلغ الخزين الاستثمائي (٦,٤٢٥ مليار م٣)^(١٥) ، وبذلك يبلغ مجموع إيرادات العراق المائية حوالي (٦٨,١٦٥ مليار م٣) أما بالنسبة إلى مياه الأمطار فيقدر إجمالي ما يسقط من أمطار فوق العراق بنحو ٦٠-٥٠ مليار م٣ بحسب غزارة التهاطل في الموسم المطري ، ويفقد القسم الأكبر منه بالتبخر والتسرب ، خصوصا إن موسم الجفاف في العراق طويل يصل إلى نحو ٨ أشهر ، ترتفع خلاله معدلات التبخر في وسط وجنوب وغرب العراق بحيث تصل إلى نحو ١٥ ملم يوميا^(١٦).

٢- الميزان المائي السوري :-

تعد سوريا أفقر دول حوض الفرات بالمياه ، حيث يقدر مجموع مواردها المائية السطحية والجوفية بـ(١٠,٣٦٧) مليار م٣)^(١٧) سنويا – ما عدا حصتها من مياه نهري دجلة والفرات – بينما تقدرها مصادر أخرى بـ (٩,٩ مليار م٣ سنويا)^(١٨) ، وتقدر جميع الموارد المائية السطحية فقط في سوريا بـ (١٦,٣٧٥ مليار م٣/سنة) ، بينما يقدرها البعض الأخر بـ(١٧,٢٠٠ مليار م٣/سنة)^(١٩).

أما بالنسبة للموارد الجوفية فطبقاتها الكاملة تنتشر في جميع مناطق سوريا وهي تشكل طبقات جيولوجية مختلفة ، غير إن التقديرات المتعلقة بالمياه الجوفية المسحوبة تختلف وتتباين كثيرا ، فالباحث نبيل السمان يقدرها بين (١-٢,١-٣ مليار م٣)^(٢٠) ، أما الدكتور

جدول رقم (١)

الطلب الكلي المستقبلي على المياه في العراق مليار م^٣/سنة

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
زراعي	٤٠,١٠٩	٤٣,٣٠٠	٤٦,١٣١	٤٩,٠٠٠	٥٢,٩١٠
منزلي	٢,٢	٢,٨	٣,٣	٤,٠٠	٤,٩
صناعي	١,٥	٢	٣,٢	٤,٢	٥,٣
المجموع	٤٣,٨	٤٨,١	٥٢,٦٣١	٥٧,٢	٦٣,١١٠

المصدر : المنزلي والصناعي : نوار جليل هاشم : التوقعات المستقبلية لاستخدامات المياه في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٢-٢٣، ٢٠٠٧، ص٧٤.

جدول رقم (٢)

الطلب على المياه في سوريا لتر/ يوم للشخص الواحد

الاستخدام	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
منزلي	١٤٠	١٤٥	١٥٠	١٥٥	١٦٠	١٦٥
صناعي	٤٠	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥

المصدر تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٩٥-٩٦.

أما الجدول التالي فيشمل الطلب المستقبلي الكلي على المياه في سوريا.

جدول رقم (٣)

الطلب المستقبلي الكلي على المياه في سوريا مليار م^٣/سنة

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الزراعي	١٣,٩٦٠	١٥,٨٠٠	٢٢,٩١٩	٢٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
المنزلي	١,٠٦	١,٢	١,٤	١,٦٢	١,٨٧
الصناعي	٠,٣٣	٠,٤	٠,٨٤	٠,٦	٠,٧٣
المجموع	١٥,٣٥٠	١٧,٤٠٠	٢٤,٧٩٩	٢٨,٢٢٠	٣٢,٦٠٠

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول السابق

في الكم ٢ في عام ١٩٦٠ وارتفعت إلى حوالي (٨٨) شخصاً في عام ٢٠٠٠^(٢٨).

كما تطورت نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان من ٣٣٪ في عام ١٩٤٧ إلى حوالي ٥٠٪ في عام ١٩٩٤^(٢٩).

ب - كفاية البنى الأساسية :

يقصد بالبنية الأساسية مكوناتها الثلاثة: الهياكل المؤسسية والكوادر البشرية والتشريعات ، وتشكل هذه البنية الأساسية مراكز إدارة القطاع والتشريعات ، وتشكل هذه البنية الأساسية مراكز إدارة القطاع المائي بكافة مكوناته وتفرعاته وبها يتعلق أداء هذا القطاع وفعاليتها^(٣٠).

ج - السدود ومشاريع الري :

تكتسب السدود أهمية خاصة في المنطقة ذات المناخ الجاف وشبه الجاف ، والفقرية بمواردها المائية . وفي سورية يوجد سد الطبقة لأغراض الري وتوليد الطاقة ، ثم انشأت سدود البعث وتشيرين لغرض تنظيم جريان مياه نهر الفرات وتوليد الطاقة الكهربائية ، كما أن سورية بحاجة أيضاً لإنشاء بعض السدود على بعض الروافد المهمة لنهر الفرات كالساجور والخابور . أنظر خارطة (١) .

د- كفاءة استخدام المياه :

أ . كفاءة استخدام المياه في الزراعة : تقدر المساحات المروية في حوض الفرات ب(٣٤٦) ألف هكتار ، وبلغ استهلاك مياه الري فيها لعام ١٩٩٥ (٤١٠٠) مليون م^٣ من مجموع الموارد المائية في هذا الحوض والبالغة (٢٠) مليار م^٣ ، بينما بلغ المقتن الحقلي (١١٨٤٨) م^٣/هكتار^(٣١) .

من خلال ما تقدم نرى إن العراق وفي حال عدم المساس بحصصه المائية في المستقبل فإنه سوف لن يعاني من عجز مائي في حال استغلال كافة موارده المائية والبالغة ٦٠ مليار م^٣ وهذا أمر من الصعوبة تحقيقه، أما في حال ثبات الاستغلال على ٤٢ مليار م^٣ / سنة فإنه سيعاني من عجز مائي ابتداء من عام ٢٠١٠ ، كذلك الحال بالنسبة إلى سورية فإنه إذا بقي الاستغلال ١٦ مليار م^٣/سنة فإنها ستعاني من عجز ابتداء من عام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٤)

العجز المائي المتوقع في العراق وسورية مليار م^٣/سنة

البلد/ السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
العراق	١,٨	٦,١	١٠,٦٣١	١٥,٢	٢١,١١٠
سورية	٦٥٠+	١,٤	٨,٧٩٩	١٢,٢٢٠	١٦,٦٠٠

الجدول من عمل الباحثان

ثانياً : واقع ادارة مياه نهر الفرات في سورية والعراق :

١. واقع ادارة مياه نهر الفرات في سورية: يتحدد واقع إدارة مياه نهر الفرات في سوريا بعدة معايير يمكن تناولها على النحو الآتي :-

أ - تتطور النمو السكاني :

بلغ عدد سكان سورية في نهاية عام ٢٠٠٠ (١٦) مليون نسمة حيث يزداد بمعدل ٣٪ خلال فترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ . ولو أخذنا الكثافة الحسابية بمجر قياس أولي يستخدم لقياس درجة ضغط السكان على الموارد الاقتصادية فله دلالتة أيضاً . فقد بلغت حوالي (٢٤) شخصاً

ب. كفاءة استخدام المياه في الصناعة :
نظراً للتطور الصناعي الحاصل في سورية في العديد من الصناعات ، فقد أزداد الطلب على المياه بنسبة (٣٪) من استعمالات المياه .

ج. كفاءة استخدام المياه للأغراض الخدمية: ازداد الطلب على مياه الشرب والأغراض الخدمية في سورية من (٩٢٠) مليون م^٣ في عام ١٩٩٧ إلى (١١١٨) مليون م^٣ في عام ٢٠٠٠ ، ويتوقع أن يصبح الطلب عليه في عام ٢٠٣٥ إلى (٢٨٢٣) مليون م^٣ (٣٢) .

خارطة (١) مشروعات الري في سوريا



المصدر: وزارة الزراعة السورية: جغرافية الحزمة والإقامة للوطن العربي، المؤسسة العامة للخطوط، ١٩٨٨، ص٢١٦.

هـ - إدارة عوائد الصرف الزراعي والصحي :

تشكل عوائد الصرف الزراعي أهمية كبيرة في الاستخدام الزراعي إذا ما علمنا أن نسبتها من مياه الري السطحي تبلغ (٣٥٪) . ويمكن إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي

بعد معالجتها وخطها بمياه عذبة ، وتقدر عوائد الصرف الزراعي في سورية بـ(٢٠٪) من إجمالي الموارد المائية المستعملة في الري . وقد قدرت كميات المياه العائدة من الصرف الزراعي لعام ٢٠٠٠ بـ(١١١٣) مليون م^٣ ومن المتوقع أن تبلغ عام ٢٠٢٠ حوالي (١٥٣٨) مليون م^٣ (٣٣) .

٢- واقع إدارة مياه نهر الفرات في العراق

يتحدد واقع إدارة مياه نهر الفرات في العراق بعدة معايير يمكن تناولها على النحو الآتي :-

أ - تطور النمو السكاني :ازداد عدد سكان العراق بنسبة زيادة سكانية تقدر بـ(٣,٦٪) وفي ضوءها بلغ عدد السكان عام ١٩٩٥ (٢٠) مليون نسمة وبلغ في عام ٢٠٠٠ (٢٤) مليون نسمة ومن المقدر لها أن تصل إلى (٣٥) مليون نسمة عام ٢٠٢٥ (٣٤) .

ب - السدود ومشاريع الري : تجري

إدارة الموارد المائية في حوض الفرات في العراق من خلال تنفيذ الخطط الموضوعه للخرن والتشغيل لدرء أخطار الفيضان وتأمين متطلبات الزراعة الشتوية والصيفية والاحتياطات الأخرى في حوض النهر ، ويتم ذلك من خلال تشغيل الخزانات ومنشآت السيطرة المركزية . فمنشآت الخزن والسيطرة

اختلاف درجة الملوحة في هذه المياه تتباين مواقع الصناعة عليه. وفي ضوء هذا التوزيع الجغرافي للصناعات وجد ان معدل تصريف المصانع الواقعة على نهر الفرات بحدود (٧٠٠-٣٩٥٠م^٣/ساعة) مع ارتفاع في تراكيز المواد الصلبة الذائبة^(٣٩).

ج. كفاءة استخدام المياه للأغراض

الخدمية: يمد نهر الفرات العديد من المحافظات العراقية التي تقع في حوضه من حاجتها لمياه الشرب والأغراض الخدمية. ولما كانت الشحة المائية قد انعكست على زيادة التراكيز الملحية وتردي نوعية المياه فيه. فقد كانت المعدلات العامة للخصائص الكيميائية لمياه نهر الفرات في القسم الأول من النهر بأنها ضمن المواصفات القياسية لمياه الشرب، أما في القسم الثاني من النهر (الشفافية - القرنة) فهي خارج المواصفات القياسية^(٤٠).

د. إدارة مياه عوائد الصرف الزراعي

والصحي: تعد مياه المبالز أكبر مصدر للمياه السطحية ذات الملوحة المرتفعة نسبياً والتي تبلغ نحو (٥٠٠٠) جزء لكل مليون جزء، ويمكن الاستفادة منها من جانبين الأول: استخدامها في عمليات غسل التربة الملحية التي تكون فيها الأملاح أعلى من مياه المبالز. أما الجانب الآخر فيمكن استخدامها في زراعة بعض المحاصيل التي لها مقاومة نسبية للأملاح (كالخيل والشعير والشوندر والقطن)^(٤١).

المركزية المقامة على نهر الفرات وتتمثل في سد القادسية، وبحيرة الحبانية وبحيرة الرزازة ومنظومة سد الرمادي، ومنظومة سد الفلوجة، ومنظومة سدة الهندية، وناظم الكوفة، وناظم العباسية، وخران صليبات، وأخير النواظم الذيلية في منطقة سوق الشيوخ^(٣٥). أنظر خارطة (٢).

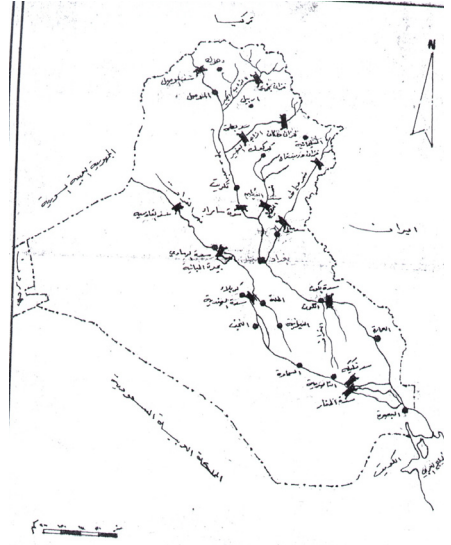
ج - كفاءة استخدام المياه:

أ. كفاءة استخدام المياه في الزراعة: أدى اعتماد الأساليب التقليدية في الري والمتمثلة في الري السحي إلى انخفاض كفاءته التي تتراوح بين (٤٠ - ٥٠٪). حيث تقدر الدراسات الفنية بان حاجة الدونم إلى (٣٢٥٠)م^٣ سنوياً، في حين وجد أن استهلاك الدونم الواحد يصل إلى (٦٦٠٠)م^٣ سنوياً أي بزيادة الضعف^(٣٦) كما أخفقت إدارة الموارد المائية أيضاً في خفض كفاءة النقل، فقد بلغ معدل النقصان في كفاءة النقل عن الكفاءة التصحيحية هو (١٨٪) وهذا يعني هدر هذه الكمية قبل وصولها إلى المستهلكين^(٣٧)، أما فيما يتعلق بكفاءة الإرواء الحقلية في المشاريع فقد بلغت أقل (٧٦) ألف دونم للري التكميلي في مشروع الجزيرة الشمالي. كما اجريت تطبيق وسائل الري بالتنقيط باستخدام المياه المالحة حيث ارتفعت كفاءة الري من (٣٠٪) إلى حوالي (٨٥٪)^(٣٨).

ب. كفاءة استخدام المياه في الصناعة:

تعد مياه نهر الفرات المصدر الرئيسي للعديد من الصناعات المقامة في حوضه ومع

خارطة (٢) تبين توزيع مشاريع الري والخزانات في العراق



المصدر : من عمل الباحثان

ثالثاً : مستقبل إدارة مياه نهر الفرات في سورية والعراق

١. ترشيد السكان :

٢. التعامل مع نوعية المياه : تعد كل من سورية والعراق البلد الأكثر ضرراً بتملح وتلوث مياه نهر الفرات ، وتزداد هاتين الظاهرتين في المياه كلها اتجهنا جنوباً في نهر الفرات وصولاً إلى العراق .

٣. الاهتمام بالبنى الأساسية للمياه : نظراً لأهمية المياه في حياة الإنسان وأمنه الغذائي فإن وجود سلطة مركزية صاحبة قرار في شؤون المياه أصبح أمراً هاماً وخاصة في دول العالم الثالث ، لكن هذا لايلغي دور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالموارد المائية ، بل يجب التأكيد على دورها دون أن يكون هناك

تداخل في المهام والمسؤوليات ، فضلاً عن أهمية مشاركة المستفيدين من المياه في جميع المجالات الزراعية والصناعية والخدمية .

٤. مستقبل كفاءة استخدام مياه نهر الفرات :

- أ. رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة
- ب. رفع كفاءة استخدام المياه في الصناعة
- ج. رفع كفاءة استخدام المياه للأغراض الخدمية
- د. مستقبل إدارة عوائد الصرف الزراعي والصحي .

المبحث الثالث :

مشروع الادارة المتكاملة في حوض نهر الفرات (انظر الخارطة رقم ٣)

اولاً : تحديات تطبيق الادارة المتكاملة في نهر الفرات : يفتقر حوض نهر الفرات الى اية تجربة تطبيقية للادارة المتكاملة للموارد المائية ويمكن التطرق الى بعض المعوقات والعقبات التي تحول دون تطبيق مفهوم الادارة المتكاملة في حوض الفرات منها :

١. رغم الاتفاقيات الدولية العديدة التي عقدت بين دول نهر الفرات والمفاوضات المتكررة بشأن المياه والتي استمرت من عقد الستينات وحتى عقد الثمانينات ، اي حوالي ثلث قرن الا انها لم تسفر الا عن بروتوكول

توفرت لها جملة من العوامل تلتزم بها الدول
الثلاث المتشاطئة على نهر الفرات ومنها :

١. استمرار المفاوضات لتحقيق قسمة
عادلة لمياه نهر الفرات .

٢. الاستقرار السياسي وعدم تجاوز هذه
الدول حدود الدول الأخرى ، او كيل الاتهامات
السياسية في التدخل بشؤون هذه الدول فيما
بينها.

٣. توفير راس مال قوي يتناسب مع مستوى
مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لنهر
الفرات .

٤. مساهمة البنك الدولي والمنظمات الدولية
في هذا المشروع وتقديم الدعم له اسوة بما قدم
الى مشروع نهر الميكونج مثلاً.

٥. ضرورة ايمان الدول الثلاث بفكرة
ان الإدارة المتكاملة لا يمكن ان تتحقق الا
على مستوى الحوض المائي باعتباره الوحدة
المناسبة للتخطيط والإدارة المتكاملة للموارد
المائية المتاحة.

٦. ان من اول متطلبات قيام واستدامة وحسن
اداء هياكل ادارة الموارد المائية المشترك هو
فصل هذه الإدارة من كل النزاعات السياسية
التي تسود بين الدول المتشاطئة والمشاركة.

عام ١٩٨٧ بين سورية وتركيا والتي اعطت
بموجبه الاخيرة سورية ٥٠٠م^٣/ثانية ، ثم
اعقبه اتفاق بين سورية العراق عام ١٩٩٠
لتقسيم هذه المياه بنسبة ٥٨٪ للعراق و ٤٢٪
لسورية ، ولن تصل هذه الدول الى قسمة المياه
قسمة عادلة ، والذي يعد الاساس في تطبيق
الإدارة المتكاملة بين دوله الثلاث .

٢. القطيعة السياسية بين العراق وسورية
ما بعد منتصف السبعينات والتي استمرت اكثر
من ٢٠ عاما ، كان لها الأثر الكبير في عدم
التقارب والالتقاء بين سورية والعراق لتكوين
موقف موحد في المفاوضات مع تركيا وصولا
الى حلول مناسبة لجميع الاطراف.

٣. حالة التوتر التي سادت العلاقات بين
سورية والعراق بعد حرب عام ٢٠٠٣ ، هذا
الوضع غير المستقر في العلاقات بين البلدين
ادى الى انعكاس ذلك على تطبيق مفهوم
الإدارة المتكاملة لمياه نهر الفرات .

٤. لقد دخلت مفاهيم جديدة اثرت على
مشكلة نهر الفرات منها القضية الكردية ،
وقضية لواء الاسكندرونة ، والمفاوضات على
مياه نهر العاصي ، ومعادلة المياه بالنفط ، كل
هذه المفاهيم عرقلت مسألة التفاوض على مياه
نهر الفرات واعاقت التقاء الدول الثلاث في
الوصول الى حلول مناسبة .

ان تحقيق الإدارة المتكاملة على مستوى
حوض الفرات يتحقق في رأي الباحثان اذا ما

ثانيا : الية تحقيق الادارة المتكاملة للمياه :

اما الية تحقيق الادارة المتكاملة لمياه نهر الفرات فيمكن الاقتداء بما جاء في مبادرة نهر النيل ، وما تضمنه من برامجها وتطبيقها على حوض نهر الفرات ومنها (٤٢):

١ . العمل البيئي عبر الحدود : يهدف الى وضع اطار للتنمية المستدامة لحوض نهر الفرات ومساندة العمل البيئي الجناحي عبر الحدود.

٢ . التجارب الاقليمية للكهرباء : يهدف بناء نظام مؤسسي كفيل بالتنسيق بين دول الحوض لنشوء سوق متكاملة للكهرباء علاا مستوى الحوض .

٣ . تخطيط ادارة مصادر المياه : يهدف قدرة دول الحوض هلى القيام بمهمة تنمية وادارة مصادر المياه من منظور اقليمي لكي يكون استخدامها منصفا وحديا ومستداما.

٤ . الاستخدام الكفى للمياه في الزراعة : يهدف وضع القواعد السليمة والعملية لتيسير وصول الماء واستخدامه الكفى في عملية الزراعة.

٥ . بناء الثقة وتوطيد الاتصال بين دول الحوض: يهدف الى تشجيع التعاون بينها لتنفيذ برامج ومشروعات المبادرة والقيام بحملة دعائية لتبيين فوائدها في وسائل الاعلام المتاحة.

٦ . التدريب العملي : يهدف الى بناء الكوادر القادرة على ادارة وتخطيط مصادر المياه ، وذلك بدعم المعاهد القائمة الخاصة والعامه والمتخصصة بشؤون المياه في مختلف دول الحوض.

٧ . توصيل فوائد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بدعم التعاون بين دول الحوض والتخفيف من اثر التوترات التي يمكن ان تاتي من شح المياه او النزاع عليها .

ولتحقيق الخطة المتكاملة لادارة مياه نهر الفرات عليها ان تتضمن اربع مكونات هي (٤٣):

١ . انشاء قاعدة معلومات مائية.

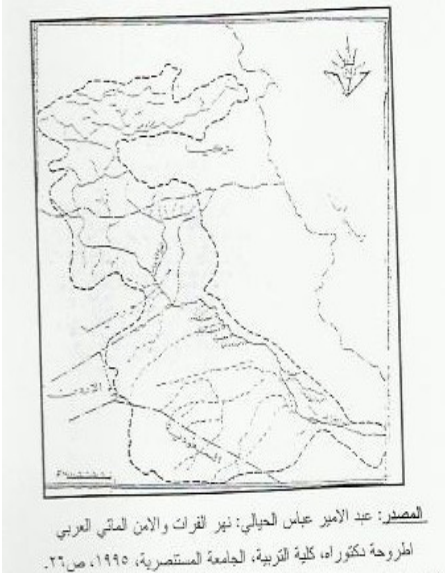
٢ . انشاء الية لادارة النهر.

٣ . دراسات حول تحديد حصص الدول من مياه النهر .

٤ . اعداد خطة عمل متكاملة للمشروع .

ان الادارة المتكاملة لايمكن تحقيق اهدافها دون ان تستند على التخطيط الاستراتيجي ، لان التخطيط هو اسلوب يهدف الى استخدام الموارد المائية على افضل وجه ممكن وفقا لاهداف معينة بقصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

خارطة (٣) حدود حوض نهر الفرات



الهوامش والمصادر

١١- كرسيتين عبد الله اسكندر / الملتقى العالمي الثالث

للمياه ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ نيسان ،
٢٠٠٣ ، ص ٢٩٣ .

١٢- المصدر نفسه ، ص ٢٩٤ .

١٣- لمزيد من التفاصيل انظر : المصدر نفسه ،
ص ٢٩٥ .

١٤ . تقرير مؤشرات الموارد المائية في العراق لسنة

٢٠٠٦ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
، مديرية الإحصاء الزراعي ، ٢٠٠٧ ، ص ١ .

١٥ . المصدر نفسه ، ص ٢

١٦ . منذر خدام ، الأمن المائي العربي (الواقع

والتحديات) ، مركز دراسات الوحدة العربي ،
بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٧-١٧٨ .

١٧- عبد العزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في

السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات
الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ،
ص ٩٦ .

١٨- نفس المصدر ، ص ٩٦ .

١٩- تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية

المشتركة في منطقة الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية
لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ،
ص ١١٦ .

٢٠- حسان غانم : الوضع المائي في سوريا واقع

وتحديات ، منشور على موقع الحوار المتمدن ،
العدد ١٤٤٥ في ٢٩/١/٢٠٠٦ .

٢١- منذر خدام ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

٢٢- سامر مخيمر ، خالد حجازي : أزمة المياه في

المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة) ، سلسلة
كتب عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الأولى ،
١٩٩٦ ، ص ٦٤ .

<?>*. خرج المجلس العالمي للمياه (world water

council) إلى الوجود عام ١٩٩٦ كسلطة مستقلة
قادرة على تعبئة وتنسيق جهود المجتمع الدولي
لإدارة وحماية تراث البشرية إلا وهو المورد
المائية .

١- محمود الاشرم : اقتصاديات المياه في الوطن العربي

والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،
٢٠٠١ ، ص ١٧٢ .

٢- المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .

٣- محمود الاشرم : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة الهياكل

المؤسسية والتنظيمية لإدارة الموارد المائية في
الوطن العربي ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٤ .

٥- المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

٦- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي

القاحلة : الموارد المائية واستخداماتها في الوطن

العربي ، أعمال الندوة العربية الثانية ، الكويت ٨ -
١٠ آذار ، ١٩٩٧ ، ص ١١٠ .

٧- محمود الاشرم : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

٨- المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

٩- محمود أبو زيد ، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١

، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ،
ص ١٤٦ .

١٠- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المؤتمر

الوزاري العربي للزراعة والمياه ، إدارة الموارد
المائية والأرضية في الزراعة العربية وأساليب
تحسين أدائها ، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص ٩ .

- ٢٣- منذر خدام ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .
- ٢٤- موقع المجلس الوطني الكردستاني في سوريا ، ٢٠٠٨ .
- ٢٥- تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
- ٢٦- محمود الأشرم: المصدر السابق، ص ٢١٦ .
- ٢٧- عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر السابق، ص ٩٧ .
- ٢٨- صفوح خير ، سورية دراسة في الجغرافية السياسية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق، ٢٠٠٣ ، ص ٩٣ .
- ٢٩- المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .
- ٣٠- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص ١١٠ .
- ٣١- منذر خدام ، الأمن المائي العربي ، المصدر السابق ، أنظر جدول (٦ - ٢) ، ص ١٨٥ .
- ٣٢- رجا وحيد دويدري ، المرجع في التوسع الحضري المعاصر في الوطن العربي وأثاره البيئية في الموارد المائية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ١١١ .
- ٣٣- منذر خدام ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
- ٣٤- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص ٤١ .
- ٣٥- مقداد حسين وآخرون ، البرنامج الوطني للاستخدام الأمثل للموارد المائية في حوض الفرات ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٧ .
- ٣٦- أحمد عمر الراوي ، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها على الأمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ١٩٩٩ ، ص ٥٧ .
- ٣٧- مقداد حسين وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٦٧ .
- ٣٨- المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ .
- ٣٩- أحمد عمر الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .
- ٤٠- مقداد حسين وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٤٠ .
- ٤١- أحمد عمر الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
- ٤٢- رشيد سعيد : مصر المستقبل - المياه - الطاقة - الصراء ، كتاب الهلال ، العدد ٦٣٩ ، دار الهلال ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٩ .
- ٤٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الهياكل المؤسسية والتنظيمية لإدارة الموارد المائية المشتركة ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٩ .
- * خرج المجلس العالمي للمياه (world water council) إلى الوجود عام ١٩٩٦ كسلطة مستقلة قادرة على تعبئة وتنسيق جهود المجتمع الدولي لإدارة وحماية تراث البشرية إلا وهو الموارد المائية .

ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب السياسية الإسلامية للسلطة

أ.م.د. هادي مشعان ربيع(*)

لم يطعَ عليها التزوير مثلما كان يحصل من قبل، وهو ما جعل حركة النهضة في تونس، وحركة الإخوان في مصر من خلال حزب (الحرية والعدالة)، تتقدمان القوى السياسية، وتحصلان على أغلبية أصوات الناخبين، فضلاً عن ترشيح صعود الحركات الإسلامية في البلدان التي لم تنته فيها الثورة بعد مثل سوريا والبحرين، وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، في محاولة للتعرف على حقيقة دور الأحزاب الإسلامية في هذه الثورات، والأسباب الحقيقية التي تقف وراء صعودها، وأهم التحديات التي تواجهها وهي في السلطة، ومستقبل هذه الأحزاب.

وتتطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين، أولهما إن الأحزاب والحركات الإسلامية لم يكن لها دور بارز في انطلاق الثورات العربية، على الرغم من النجاحات التي حققتها فيما بعد، أما الفرضية الثانية، فهي

المقدمة:

تشهد المنطقة العربية منذ اواخر عام ٢٠١٠ ثورات وانتفاضات شعبية قادها شريحة من الشباب، نجحت في تغيير رأس النظام في عدد من الدول التي كانت محكومة بنظم سلطوية (أوتوقراطية)، واللجوء الى الممارسات الديمقراطية في الوصول الى السلطة، وقد افضت هذه الديمقراطية الى حضور مميز للأحزاب السياسية الإسلامية، ودخولها منافساً في العملية السياسية ذات المنحى الديمقراطي الى جانب القوى والأحزاب الأخرى، فبعد أن كانت هذه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، والى وقت قريب محظور عليها - أو تعاني من التضييق - من قبل السلطات الحاكمة في البلدان العربية، فيما يتعلق بمشاركتها في العملية السياسية، سمح لها نجاح الثورة في بعض هذه البلدان من المشاركة الفاعلة في هذه العملية، لكونها أراحت عن طريقها عقبة الأنظمة القوية والشرسة، ومكنتها من عرض نفسها ومشاريعها على مواطنيها، في انتخابات

(*)كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار

أن الثورات العربية، وإن وفرت للأحزاب الإسلامية فرصة ربما تكون تاريخية فيما يخص الحصول على الشرعية والتمتع بالشرعية القانونية، فإنها أيضاً تحمل تحديات عديدة لهذه الحركات، إذا ما ارادت الاستمرار في التمتع بهذه الشرعية.

ومن أجل الوصول الى كل ما تقدم قسمت هذه الدراسة على أربعة مباحث، تناولنا في الأول منها دور الأحزاب السياسية الإسلامية في الثورات العربية، وفي الثاني أسباب صعود الأحزاب السياسية الإسلامية، أما المبحث الثالث فقد خصص للحديث عن واقع الأحزاب الإسلامية ما بعد الثورة واشكالية السلطة، في حين كان المبحث الرابع مخصصاً للحديث عن مستقبل الثورات العربية والأحزاب السياسية الإسلامية في المنطقة العربية، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم ما توصلت له الدراسة من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

دور الأحزاب السياسية الإسلامية في الثورات العربية

قبل أن نبدأ الحديث عن دور الأحزاب السياسية الإسلامية في ثورات الربيع العربي، ومدى مساهماتها في صناعة أو انجاح تلك الثورات، يجدر بنا ان نستحضر باختصار- الفلسفة التي نشأت بموجبها التنظيمات الحزبية والقوى السياسية بصورة عامة، وما هي وظائفها في المجتمعات التي تعيش فيها؟.

إن تنظيم العلاقة السياسية بين مؤسسات

الدولة الحديثة، بما فيها العلاقة بين الحاكم سواء أكان (فرداً، أم أسرة، أم حزبا) وبين الشعب والمجتمع، تستوجب وجود تنظيمات سياسية تضمن الحريات العامة، واستقلال سلطات الدولة، وتوزيع الصلاحيات. فتمنع الاستفراد بالسلطة أو احتكارها، وتشكل رقابة دائمة على إداؤها في كل النواحي والمجالات، وتعمل على توعية الشعب ورفع مداركه، وتنظيم الخلافات السياسية بين الأفراد وتقليصها الى اقصى حد ممكن^(١)، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديداً لتشمل: تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات الحكومية، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال اشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو بتقديم نظام عقائدي مشترك أو أيديولوجية متماسكة، والقيام بأنشطة التعبئة والتنشئة السياسية، ويفترض بالطبع في النظم السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية والقبول بشرعية النظام السياسي، والتكامل القومي^(٢).

وليس من شك في أن ادوار الأحزاب السياسية تختلف من مرحلة الى أخرى، ويراعى في تقديرها مع اختلاف الحالة الظرفية والبيئة السياسية والمناخات الفكرية. فدور الأحزاب في حالة الاستعمار غيرها في حالة مقارعة الأنظمة الوطنية المستتبدة، فالواجب الوطني للعمل الحزبي هو مواجهة المستعمر الأجنبي أو المستتب المحلي، بكل اشكال القوة في الحالة الأولى، وبالمقاومة السلمية والمدنية في الحالة الثانية، أي بالكفاح المسلح لإنجاز التحرير، وبالإصلاح والتغيير من أجل تقرير

المصير، وانتاج النظام السياسي الديمقراطي الذي يضمن التداول السلمي للسلطة، وفقا لإرادة الأمة بعدّها مصدر السلطات ومانعة من التشوهات والاختلالات.

إن وظائف العمل الحزبي بعد إنجاز الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، هو التنافس البرامجي للحصول على ثقة الشعب، وممارسة السلطة بتفويض مقيد من الأمة، وبخضع لقواعد العمل الديمقراطي، ومراقبة المعارضة، والقضاء المستقل، والإعلام الحر، ونتائج صناديق الاقتراع المستمرة بشكل دوري، وفيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية الإسلامية في الثورات العربية بالاستناد الى ما تقدم، نجد أن هناك اختلافاً في تقدير الدور الذي مارسه هذه الأحزاب في هذه الثورات، يتراوح في مدياته الأفقية والعمودية بين من يرى: دوراً كبيراً ومتميزاً في تهيئة البيئة الاجتماعية، وتسخين الحالة السياسية، ورفع وتيرة الاحتجاجات المتركمة، حتى وصلت لحظة الذروة ومن ثم الانفجار، ومن يرى سلبية الأحزاب التقليدية وعدم مساهمتها في انتاج الثورة أو المشاركة فيها، بل وذهب البعض الى الحكم على مجمل الأحزاب بأنها كانت عقبة أمام الثورة ومعيقا للإصلاح الحقيقي، إذ كشفت الأحداث الأخيرة الفعاليات الجماهيرية والانتفاضات الشعبية التي عمت ولا تزال تعم العديد من الأقطار العربية، عن ضعف حضور وتأثير الأحزاب التقليدية وعلى رأسها الإسلامية، في الخريطة السياسية العربية، وفي مجتمعاتها المحلية، وفقا لهذا الرأي، كما كشفت عن غياب كبير لدور النخب الفكرية والسياسية في اللحظات التي سبقت اندلاع الحركات الشعبية.

إن القراءة الموضوعية للمشهد العربي وهو يتجلى بتحولاته الجذرية يشير الى ضعف دور الأحزاب الإسلامية في صناعة تلك الثورات، إذ كانت القوى الحية الجديدة لاسيما الشبابية، هي المحرك الرئيس في هذه الثورات، وهي قوى متجاوزة للأطر الأيديولوجية والسياسية وبنيتها التنظيمية التقليدية، أي إن الأحزاب الإسلامية، كما هو الحال مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى (الليبرالية والعلمانية) لعبت دوراً تابعاً لدور القوى الشبابية، ولم تبادر الى الدعوة الى هذه الثورات والانتفاضات، بل في بعض الأحيان تأخرت حتى في الإعلان عن مجرد تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث في الحالة المصرية، والحالة التونسية، ولكن مع تصاعد وتيرة وحجم الاحتجاجات، وانضمام كتل اجتماعية مهمة، تراجعت الأحزاب الإسلامية عن حذرهما، واعلنت التحاقها بالحراك الشعبي⁽⁷⁾.

فعلى سبيل المثال الأحزاب الإسلامية المصرية بتياراتها المختلفة كانت قد اتخذت أكثر من موقف تجاه الثورة في بدايتها، فالتيار السلفي كان قد أعلن رفضه للتظاهرات قبلها بأيام، وأكدت مدرسة الدعوة السلفية في عدة بيانات لها رفض التظاهر، بل نشرت على موقعها (صوت السلف)، وفي فتوى لأبرز زعمائها (ياسر برهامي) أنها لا تبيح التظاهر وتحذر منه. وعلى الرغم من تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية عارمة، ظل التيار السلفي في الإسكندرية يرفض التظاهر، وهو ما ينطبق على مجمل الحالة السلفية في مصر عامة، صحيح أن هذا التيار حسّن فيما بعد خطابه كثيراً، وتعدلت ممارساته، وكانت إيجابية في كثير من النواحي، مثل الدعوة

إلى حماية الممتلكات العامة والخاصة، وفي مقدمتها ممتلكات المسيحيين والأجانب، وتحريم الاعتداء عليها، والقول بوجود التصدي للبلطجية واللصوص، والمشاركة الميدانية في إنشاء اللجان الشعبية التي صارت المساجد مقاراً لعملها، كذلك الفتوى بتحريم الاستغلال ورفع الأسعار أثناء الثورة، والتحرك فعلياً لإيجاد حلول عملية لمواجهة هذا الاستغلال، حدث كل هذا التطور في خطاب التيار السلفي وممارساته، لكن ظل بعيداً عن الدور السياسي، أو المشاركة الفعلية في الثورة عبر التظاهر.

أما التيار الجهادي الذي أجرى مؤخرًا مراجعات للعنف، وتحول إلى حركة سلمية، فلم تصدر عنه بيانات تحدد موقفه من الثورة، لكن الرصد العام يقول بغياهم التام عن التظاهرات، وهذا كان أمراً مفهوماً ومتوقعاً لآلاف من الإسلاميين، إذ ما زالت قبضة الأمن وعنفه حاضرين في وعيهم بعد سنوات طويلة قضاها في أسوأ الأوضاع داخل أسوأ السجون، فضلاً عن أنهم شهدوا تصفية المئات منهم خارج حكم القانون.

أما جماعة الإخوان المسلمين، فلم تسلك بالتأكيد المسار السلفي وتقاطع التظاهرات وفاعليات الثورة، لكنها لم تكن في طليعتها، سواء في إطلاق شرارتها أم قيادتها ميدانياً، فقد تردد الإخوان أياماً في الموقف من تظاهرة الثلاثاء (٢٥ كانون الثاني) التي أطلقت الثورة، وحين حسموا قرارهم إيجابياً كان محددًا بالمشاركة الفردية لكوادر الجماعة وقواعدها مثل بقية أفراد الشعب، فقد شاركت أسماء من قيادات الصف الثاني في الجماعة من

أمثال (اسلام لطفي، واحمد عبد الجواد، ومحمد القصاص)، ولم تكن هناك مشاركة بقرار مركزي للجماعة يتبنى التظاهرة ويفرض على أفرادها المشاركة، بل كان هناك قلق وترقب من المشاركة، وأكدت الجماعة ضرورة عدم الانسياق وراء خطاب الشباب الثوري، ولا سيما في ما يخص الإساءة إلى الرئيس (حسني مبارك) مباشرة، ورغم نجاح تظاهرة اليوم الأول، إلا أن الإخوان لم يبادروا إلى الانغماس كلياً في فاعليات الثورة، بل ولغاية تظاهرة يوم الجمعة (جمعة الغضب ٢٨ يناير)، كانت مشاركة مجموعة الشباب الثوري غير المؤثر سياسياً في أحزاب أو تنظيمات متقدمة كثيراً جداً على الإخوان المسلمين، الذين لم تختلف مشاركتهم كثيراً عن مشاركة الشارع المصري. غير إن موقف الإخوان تعدل كثيراً بعد نجاح تظاهرات يوم جمعة الغضب^(٤). وفي هذا الإطار يؤكد (نathan براون) المتخصص بشؤون الحركات الإسلامية أن موقف الإخوان المسلمون أثناء وبعد الثورة اتخذ موقفاً اتسمت بقدر كبير من عدم الالتزام، على نحو أثار حيرة المراقبين، فعلى الرغم من أن الجماعة لم تشارك رسمياً في المظاهرات في بداية الثورة، فإنها سمحت لأعضائها بالاشتراك على نحو فردي، ثم غيرت موقفها، ودعمت الثورة بشكل كامل، كما ظهر عدم الالتزام في مواقف الإخوان المسلمين مع دعوة (عمر سليمان) نائب رئيس الجمهورية آنذاك، إلى الاجتماع بزعماء المعارضة، في محاولة لاسترضاء المتظاهرين، مع الإبقاء على نظام (مبارك) في الحكم، إذ أدesh الإخوان الجميع بقبول هذه الدعوة، وإن أصروا على أنهم التقوا به فقط للاستماع وليس للتفاوض^(٥).

أما في تونس، فقد كانت حركة النهضة الإسلامية آخر الملتحقين بالثورة، وذلك نتيجة لضعف الحركة، وتآكل بنيتها القاعدية، بسبب ما تعرضت له طيلة العقدين الماضيين من ملاحقات وتكديلات من قبل السلطة السياسية في تونس، فضلاً عن انفصال المستوى القيادي (الذي كان أغلب رموزه في المهجر) عن القواعد الحركية في تونس.

إن إسهامات القوى الحزبية والدينية في هذه الثورات كانت إما شبه منعدمة، كما كانت الحالة التونسية، أو غير مهيمنة، كما كانت في الحالة المصرية، وهو ما قد يعد أحد أسباب نجاح الثورتين، ولعل حقيقة حجم هذا الإسهام كان أكثر وضوحاً في الحالة الليبية التي لم تعرف أية تنظيمات سياسية أو أيديولوجية مستقرة، وكان المجتمع الليبي المعروف بانقساماته العمودية على أساس قبلي، هو الذي يدير الثورة وينقلها من منطقة لأخرى، وعليه، فإن الخطاب السياسي لهذه القوى الجديدة لم يكن فقط متجاوزاً في مفرداته ومعادلاته ومطالبه لخطاب قوى المعارضة التقليدية، وإنما أيضاً كان بمثابة خطاب جامع يتحدث باسم الجميع في حالة غير معتادة من التوحد العفوي بين مكونات الأمة⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق، يصعب القول أن حركة ما أو جماعة بعينها كان لها الفضل في تفجير الثورات العربية، التي كانت بشكل أو بآخر، تعبيراً عن التواء الإرادة العامة للمجتمع في لحظة تاريخية معينة، بيد أن الوجه الآخر لذلك هو أن جميع القوى والحركات السياسية والمجتمعية ساهمت بشكل أو بآخر في نجاح هذه الثورات، أو على الأقل هذا ما تقيس به

هذه القوى مصالحتها وطموحاتها في مرحلة ما بعد الثورة. وبما أن هذه الدراسة تختص فقط بالنظر في دور الأحزاب الإسلامية في الثورات العربية، فيمكن القول إن إسهامات هذه الأحزاب في إشعال الثورات العربية كانت محدودة، مقارنة بالوضع التنظيمي والحركي لها.

وقد يعزو البعض هذا الحضور الضعيف للإسلاميين في الثورات العربية إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها، ولاسيما في ظل الإرث الكبير من الصراع مع السلطات السياسية القائمة، وحجم الأذى الذي تحملته هذه الأحزاب والحركات، والرفض الغربي لها، والوقوف منها موقف العداء، مما قد يزيد من احتمالات وأد الثورات العربية وإجهاضها في مهدها، كما حدث في الجزائر أوائل تسعينيات القرن الماضي، على أن ذلك أيضاً لا ينفي ضعف الأفق السياسي لهذه الحركات، وعدم استشعارها المبكر للزخم الثوري.

وخلاصة القول: إن حضور الأحزاب الإسلامية في الثورات العربية لم يكن حضوراً متميزاً وطلائعياً، إنما كان متماشياً مع حضور بقية القوى الأخرى، بعدها تعبر عن فصيل اجتماعي وسياسي موجود ومتجذر في المجتمعات العربية، ولم يكن حضورها استثنائياً أو استثنائياً بأي حال من الأحوال، وهو أمر مهم وفارق، إذ اعتادت الحركات والأحزاب الإسلامية أن تكون هي المحرك الأساس للشراع العربي، ولاسيما في الشرائح الدنيا والوسطى، وهذا يعني أن الثورات العربية الراهنة هي أعم وأشمل من أن تختزل في فصيل، أو لون سياسي واحد دون بقية قوى وتيارات المجتمع.

المبحث الثاني

أسباب صعود الأحزاب السياسية الإسلامية

بعدما لاحظنا ضعف دور الأحزاب الإسلامية عموماً في تفجير الثورات العربية، ربما يكون السؤال الأكثر تداولاً عقب ما أفضت إليه انتخابات الدول العربية التي انهارت فيها أنظمة حكم دولة ما بعد الاستقلال من نتائج، يتعلق أساساً بأسباب هذا التفوق الضخم لأصوات القاعدة الانتخابية الذي حققته أحزاب التيارات الإسلامية على حساب منافسيها، وبهذه السرعة، مع أول تجربة ديمقراطية في الحياة السياسية العربية الجديدة.

بداية لابد من القول بأن هناك أكثر من إجابة لهذا السؤال، ولاسيما من قبل الأوساط التي تناهض الأحزاب الإسلامية، تراوحت هذه الإجابات ما بين القول بتوسع الأحزاب الإسلامية باستخدام ما يسمى بالمال السياسي قبل وأثناء العملية الانتخابية، وعد البعض الآخر أن بنية خطابها الإيديولوجي، ومن ثمة السياسي هو الأكثر استجابة لمستويات الوعي السياسي، ولاسيما لدى الفئات الشعبية بصورة عامة، والأكثر انسجاماً مع الطبيعة الثقافية لعموم المجتمع بصورة خاصة، علاوة على امتلاك هذه الأحزاب لجزء من وسائل الاتصال الجماهيري والفضاء العمومي الذي يجعلها على تماس يومي مع الناس، فيما يذهب فريق ثالث إلى فكرة المؤامرة، وادعاء أن صفقة ما عقدتها أحزاب التيارات الإسلامية مع الولايات المتحدة، فيما ترى جماعات رابعة -هي بالأساس من بعض مثقفي ومحترفي العمل السياسي- إن شدة قمع أنظمة الحكم المنهارة، لاسيما ضد هذه

الأحزاب، هو ما منحها شرعية الاعتراف بها شعبياً وتسبب في نجاحها المتفوق، هذا إلى جانب بعض الإجابات الجزئية هنا وهناك^(٧).

وعلى الرغم من وجود درجة لا بأس بها من الصحة لبعض هذه التفسيرات أو الإجابات، غير أنها لا تعطينا السبب الحقيقي، أو التفسير المنطقي لهذا الصعود للتيارات والأحزاب الإسلامية، علاوة على أن بعض هذه الإجابات هي ذريعة بالأساس تمثل وجهة نظر منافسي أحزاب التيارات الإسلامية، ولاسيما قوى اليسار العربي التي تدفع اليوم، ثمناً باهظاً لأخطاء استراتيجية، تمثلت أساساً بغياب القدرة على تشخيص واقع دولة ما بعد الاستقلال، تشخيصاً موضوعياً كان سيقودها ضرورة - لو تم - إلى صدام مفتوح مع السلطة، وهو ما لم ترغب بمقاربتة لتجنب ذلك الصراع المكلف، واكتفت بدلاً عن ذلك برصد وتوصيف ممارسات السلطة المدانة إقليمياً ودولياً، توصيفات لم تمكنها من صياغة خطاب جماهيري مقنع^(٨)، الشيء الذي يؤكد مشروعية استمرار طرح السؤال المتعلق بالأسباب التي تقف وراء نجاح الأحزاب الإسلامية في موجة الانتخابات التي جرت في تونس، ومصر، والمغرب، وليبيا، واليمن، وربما سورية والسودان، وقبلها في كل من العراق وفلسطين، إن اجابة السؤال في رأينا راجع الى مجموعة من الأسباب، منها ما يتعلق باللحظة التاريخية التي جرت فيها الانتخابات، ومنها راجع الى طبيعة تنظيم الأحزاب الإسلامية، ويمكن تلخيص هذه الأسباب بالاتي^(٩):

١ - طبيعة الشعوب العربية والتي أغلبها مسلمة: يلعب الإسلام كما هو معروف دوراً

حركة النهضة في تونس والتي ظل أعضاؤها مطاردين أمنياً حتى سقوط نظام الرئيس السابق (زين العابدين بن علي).

٤- شعور الناخب بوجود خبرة سياسية كبيرة لدى التيار الإسلامي، سواء لدى حركة النهضة في تونس أو جماعة الإخوان مقارنة بغيرها من الأحزاب والحركات التي نشأت من رحم الثورة. صحيح أن حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان نشأ أيضاً بعد الثورة، لكنه ليس منفصلاً عن الجماعة الأم على الأقل خلال هذه المرحلة، وهو ما يكسبه زخماً سياسياً كبيراً عمره قرابة ثمانين عاماً.

٥- فكرة التصويت العقابي التي تمت في المرحلة الأولى: ونقصد بها تصويت الكثير من الناخبين لصالح التيارات الإسلامية كعقاب للأحزاب القومية أو اليسارية، فعلى سبيل المثال صوت الكثير من المصريين لصالح الأحزاب الإسلامية رداً على دعم الكنيسة للكتلة المصرية، وتحديداً لحزب المصريين الأحرار، وهو ما يعيد إلى الذهن فكرة التصويت على أساس الدين التي برزت بصورة كبيرة خلال المدة الأخيرة، وربما كان هذا التصويت - أغلبه من الكتلة الصامتة الشعبية التي ليس لها توجه أيديولوجي معين وحزب تتمسك به- هو أحد أسباب ارتفاع أسهم التيار السلفي بعدة التيارات المقابل للتيار القبطي في ظل الصراع الكبير بين الطرفين، والذي برز بصورة كبيرة على الفضائيات التابعة لكل منهما خلال المدة الماضية مقارنة بالإخوان، الذين يعدّوهم هؤلاء أكثر تساهلاً وتسامحاً في الملف القبطي.

٦- الهيكل التنظيمي للقوى الإسلامية، ولاسيما حركة النهضة الإسلامية والإخوان،

رئيساً في حياة العرب، كما يمثل الدين أحد الركائز الأساسية في حياتهم السياسية، ومع ذلك كان الإسلام مغيب عن الحياة العامة، لذلك فإن اختيار الإسلاميين جاء رداً على موجات التغريب التي عانت منها الشعوب العربية طويلاً، ومبالغة بعض الأنظمة الدكتاتورية في هذا التغريب، وفي احتكار التعبير عن الإسلام والنسخة الرسمية له في تحالف مع بعض النخب الدينية السيئة، ولما ارتبط أداؤها بالفساد طال ذلك من صور الدين الرسمي، والتجأ الناس أكثر إلى النسخ الشعبية للدين، التي عبر عنها الدعاة الجدد والسلفيون ودعاة الفضائيات.

٢- الوضع النفسي والروحي والحضاري الذي تمر به الأمتين العربية والإسلامية، من تردي أمني وقيادي، وتفسخ في الأخلاق، وانهايار للقيم والمبادئ والمثل الفاضلة والدينية، كان له دور كبير في وصول تلك التيارات الإسلامية، وبغض النظر عن توجهاتها الدينية إلى سدة الحكم. على أساس أن تلك الأحزاب تقوم على أيديولوجية دينية كفيلة بتحقيق الاستقرار النفسي الذي يبحث عنه المواطن، وتخليصه من حالة الضياع الروحي والحضاري، بعدما فشلت الأنظمة السابقة في تحقيقه.

٣- قمع الأنظمة للإسلاميين: هناك احساس كبير لدى الشعوب العربية كافة بتعرض الحركات الإسلامية للظلم من جانب الأنظمة الحاكمة، فجماعة الإخوان المسلمين ظلت محظورة طيلة سنوات حك (حسني مبارك) على الرغم من عمل أعضائها اليومي إلى جانب المواطن العادي ومساعدتهم إياه تعرضت لهجمات إعلامية وأمنية عنيفة من جانب نظام (مبارك) الأمر نفسه تعرضت له

هذا الهيكل والانتشار الكبير للأحزاب الإسلامية في أنحاء البلاد كافة المتواجد فيها تلك الأحزاب والحركات، هو الذي جعل لديها القدرة على حشد الأصوات لمرشحيهم من الدوائر كافة، لا سيما في ظل النظام الانتخابي المعقد فيما يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية بصورة يصعب أن ينجح أي شخص مستقل بسهولة، إلا إذا كان شخصية مشهورة أو يعتمد على دفع رشاًو انتخابية.

٧- الدور الاجتماعي والخيري للإسلاميين: تلعب الحركات الإسلامية في العالم العربي، ومنذ عقود طويلة دوراً كبيراً في الأنشطة الاجتماعية والخيرية، وحافظت على علاقة متينة تربطها بشرائح المجتمع كافة ولاسيما تلك المهمشة، مما قرب بينها وبين فئات المجتمع كافة، الأمر الذي انعكس على نتائج صناديق الاقتراع.

إن الأسباب السالفة الذكر هي ما دفعت الشعوب أن ترى من وجهة نظرها أن الخلاص في تلك الأحزاب الإسلامية وأفكارها، أي تلك المجموعات التي وقع اختيار ثقافتها عليها في هذه المرحلة التاريخية المضطربة، لقيادة وتحريك وإدارة المرحلة الراهنة من حياة الأمة المتردية في مختلف الجوانب، ولاسيما الجانب الثقافي والروحي، كونها تملك ما تحتاجه في هذه المرحلة الحضارية، وما تحتاجه الجماهير المتعطشة للحرية والعدل والاستقرار، إذ لا يمكن لأي حزب علماني ينادي بالديمقراطية والحرية، أن ينجح في الانتخابات بنسبة تأهله لقيادة هذه الشعوب طالما هناك نسبة عالية من الشعب الذي لم يذق طعم الحرية، ولا يعرف

معنى الديمقراطية نتيجة للاضطهاد والاستبداد التي عانى منها لعقود^(١٠)

إن البيئة الحالية للمجتمعات العربية ليست مؤهلة لقيادة الأحزاب العلمانية والنخب المثقفة لتطبيق مبادئها في هذه المجتمعات المتخلفة ثقافياً وعلمياً وسياسياً واجتماعياً وحضارياً، إن هذه الحقيقة هي التي جعلت قادة الشباب التونسيين وعلى رأسهم الأحزاب العلمانية يتفاجؤون بفوز حزب النهضة الإسلامي ليحصد لوحده حوالي نصف نسبة الأصوات في الانتخابات التي حدثت بعد الثورة في تونس، وكذلك في مصر إذ الإخوان وبقية الأحزاب الإسلامية متمسكين بأن وضع الدستور سيتم بعد الانتخابات، لثقتهم بنجاحهم في الانتخابات وهو ما حصل فعلاً.

وما تقدم من وجهة نظرنا يمثل التفسير المنطقي لأسباب صعود الأحزاب الإسلامية التي عبرت عن طموحات شعوب المنطقة وآمالها في الحرية والعدالة والكرامة، وفي ظل وجود هذا الفراغ، وندرة الأحزاب والتيارات القريبة من حاجاتها الثقافية والفكرية والنفسية، مما يمكن أن يوفر لها الأمل والسكينة والاستقرار والعدالة الاجتماعية والديموقراطية، وهو ما كانت تتنادي به حين خرجت ضد انظمتها وحكوماتها.

المبحث الثالث

الأحزاب الإسلامية ما بعد الثورة وإشكالية السلطة

من المعروف أن هدف جميع الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة، ولا وجود لحزب سياسي يسعى إلى نشر أهداف سامية، أو الدفاع عن فكرة معينة، إلا بمقدار ما تكون هذه الأهداف والأفكار جزءاً من عملية سياسية مشدودة إلى هدفها النهائي ألا وهو السلطة، وهذا الكلام ينطبق على الأحزاب الإسلامية، وعبر التاريخ جميع الفرق الإسلامية المنتشرة يمكن أن تُعد بشكل أو بآخر تنظيمات سياسية اتخذت الدين كإطار فكري لممارسة النشاط السياسي، ومحور خلاف هذه الفرق كان منذ البداية حول الخلافة والإمامة وأصول الحكم وفلسفته، مما دفع إلى القول بأنها السبب الأول والأهم في نشأة الفرق والأحزاب الإسلامية^(١١). بالفكر السياسي الإسلامي يتميز عن غيره في رؤيته للسلطة، والتي تقوم على أساس أن الشريعة الإسلامية تؤكد على عدم وجود سلطة في الأصل لغير الله تعالى، فالسلطة المطلقة على الكون هي لله تعالى وحده، فلا سلطة لفرد على آخر، ولا سلطة لفرد على نفسه، ومن أجل تكامل الشخصية الإنسانية واتساق النظام الاجتماعي بما يضمن تحقيق مصالح الفرد والمجتمع فوض الله تعالى مساحات من سلطته إلى خلقه أفراداً كانوا أم جماعات^(١٢).

إن السيادة لله تتمثل في سيادة الشريعة الإسلامية المعتمدة على القرآن الكريم والسنة النبوية، ومصادر التشريع الإسلامية الأخرى كالأجتهاد والقياس وغيرها. وهي تقبل مبدأ الشورى كأساس سياسي لنظام الحكم. وبناءً

على هذه المقولة؛ فإن معظم الأحزاب السياسية الإسلامية ترى في الديمقراطية بدعة غريبة تنطلق من أرث حضاري وفلسفي غربي، وإنها ذات طابع إيديولوجي يسعى لفرض هيمنة الثقافة الغربية القائمة على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، وهي تطرح الشورى كبديل للديمقراطية^(١٣).

وقد انبثقت الأحزاب الإسلامية مستمدة من هذه الأسس قاعدة إيديولوجية وارتبط وجودها في البلدان العربية بالحقبة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال، إذ حاولت التيارات الإسلامية بلورة أحزاب سياسية لتقود النضال ضد السيطرة الاستعمارية، وقاد بعضها حركة المقاومة ضد إسرائيل والحركة الصهيونية، مثل حركة الإخوان المسلمين وحماس. ومن ناحية أخرى؛ حاولت بعض التيارات الإسلامية؛ قيادة حركات الرأي العام المعارضة للسلطة القائمة في الحقبة الاستعمارية والمالية للغرب في المنطقة العربية، ومحاولة هذه الأحزاب تأليب الرأي العام والشعوب العربية على التوجهات الغربية للأنظمة العربية واتهامها بالعلمانية. والدولة في عرف التيار الإسلامي مازالت مجرد أداة تبدو طيبة ويجب تسخيرها لصالح مشروعه ويأتي يتحصن في الدستور، ويطلع مختلف جوانب عمل هذه الدولة بطابعه، دون النظر لعواقب ذلك الخاصة بوحدة الجماعة الوطنية وحيويتها^(١٤).

وهنا تظهر إشكالية بناء دولة لدى التيارات الإسلامية ذات طابع ديني بدلاً من دولة مدنية سارت في بنائها البلدان العربية مدة طويلة، والفرق بين الدولتين يتجلى في مواضيع جوهرية: «فالفرد في الدولة المدنية يتمتع

بحقوق المواطنة كافة، كما يتكلف بكل واجباتها. أما في الدولة الدينية، فلا ينال إلا ما يسمح به ولي الأمر، ويتحمل كلما يفرضه من تكاليفات.

الدولة الدينية دولة عقائد الطاعة فيها للحاكم بأمر الله، أما الدولة المدنية فدولة برامج والطاعة فيها للقانون. الدولة المدنية باختصار دولة تحمي الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العقيدة أو اللغة أو اللون أو الجنس. أما الدولة الدينية فصورة منصور الحكم التسلطي الذي يوظف المقدس فيغير الهدف الذي أوجده الخالق من أجله. تختار من بين المقدسات التي تؤمن بها جماعات المجتمع مقدساً واحداً تفرضه بتفسير واحد على الآخرين»^(١٥). من هنا يمثل شكل الدولة واحداً من أهم التساؤلات التي تطرح في الوقت الراهن.

وكما هو معروف أن الأحزاب الإسلامية هي أحزاب ثورية تسعى إلى قلب الأوضاع في الدولة وفقاً لأيديولوجيتها، وهي برزت في المرحلة التي انبثقت فيها الحركات القومية في البلدان العربية، إذ كانت تلك الحركات تسعى إلى التحرر وتحقيق حلم الدولة القومية، وبعد قيام الثورات في منتصف القرن الماضي كانت الجماهير مستعدة للتنازل عن بعض حقوقها وحربيتها في سبيل تحقيق هذا الحلم، فعند الثورات غالباً ما ترغب الجماهير بتحقيق تغييرات حاسمة^(١٦)، وقد حاولت الحركات الإسلامية منذ نكسة حزيران عام ١٩٦٧ في أن تترث كلية حركة القومية العربية التي كان يجسدها الرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر) من جهة، وحزب البعث العربي الاشتراكي من جهة أخرى، أرادت أن تكسب الشارع العربي لصالحها نهائياً من أجل تهديم

الدول القائمة وإقامة ما تسميه دولة إسلامية.

فإذا كان هذا هو مطلبها عندما كانت خارج السلطة، فكيف هو الحال وقد آلت إليها السلطة بعد موجة الثورات الأخيرة في المنطقة العربية، التي اسقطت الأنظمة الأوتوقراطية، التي قصت وهمشت، وحجبت الشرعية طيلة المرحلة السابقة عن الحركات الإسلامية؟

أولاً: لا بد من القول أن الجماهير التي ثارت من أجل تحقيق حلم جديد غير الحلم القومي، هذا الحلم يتمثل بـ(الحرية والعدالة والمساواة)، غير مستعدة بأي حال من الأحوال أن تتنازل عنه في سبيل تحقيق أي أيديولوجية حتى وإن كانت إسلامية، وهو ما يشكل عائقاً أمام الأحزاب الإسلامية في جعل أهدافها موضع التنفيذ، فإذا ما نظرنا إلى الذين فجروا الثورات نجد أنهم جيل جديد، والحركات القومية والإسلامية واليسارية الثورية بالنسبة إليهم تاريخ قديم، ولا يهتم هذا الجيل بالأيديولوجية، فشعاراتهم كلها براغماتية، ولا يستعينون بالإسلام كما فعل أسلافهم، ولا يعني هذا بالتأكيد أنهم علمانيون، بل يعني ببساطة أنهم لا يرون في الإسلام أيديولوجيا سياسية قادرة على خلق نظام أفضل. وهو ما شكل للأحزاب الإسلامية تحدياً، إذ تآرجح الخطاب السياسي للحركات في مرحلة ما بعد الثورات ما بين استجابة للثورة الجديدة، الذي لم يستند إلى مرجعية أيديولوجية أو حزبية محددة، ولم يكن الوازع الديني منطلقاً مباشراً لها، وبين الوفاء للمنطلقات الأيديولوجية التي صاغها حول أصول الحكم، ومرجعيات الدولة خلال مراحل الحكم السابقة، فوجد الأحزاب الإسلامية تتردد بين المرجعية الدينية، وبين الاعتراف بالنظام الانتاجي والاقتصادي الحالي، الذي لا ينسجم مع منطلقاتها الفكرية، وبين التلميح إلى أسلمة شاملة لكل قطاعات الحياة العامة، وبين الحديث عن تعددية سياسية وأصول دولة مدنية، كل هذا

يشير الى مستوى اللاجهوزية لدى الحركات الإسلامية للمرحلة الجديدة، او حتى استيعاب مقتضياتها الفكرية والسياسية.

وعلى الرغم من أن الأحزاب الإسلامية حققت بعض المكاسب في مرحلة ما بعد الثورات العربية، منها، أولاً: سيكون من حق هذه الحركات الحصول على وضع شرعي وقانوني يمكنها من العمل بحرية وعلنية، فالثورات لم تسقط فقط الأنظمة السلطوية، وإنما اسقطت معها ثقافة الأقباء والاستبعاد التي كانت حاجزاً أمام القوى والتيارات الدينية، وثانياً: سوف يفتح المجال السياسي لهذه الحركات بشكل أكبر مما كان عليه الوضع سابقاً، وسيكون بمقدورها أن تمارس دوراً سياسياً كثيفاً سواءً من خلال المشاركة في المناسبات الانتخابية بدون قيد، ام من خلال عقد تحالفات والدخول في ائتلافات سياسية علنية. وثالثاً: فتح المجال الاجتماعي والحركي أمام التيارات الإسلامية من أجل تأكيد وترسيخ حضورها الشعبي، مما يعني إمكانية التمدد القاعدي مجتمعياً وثقافياً، إلا أن هذه الأحزاب الإسلامية من جهة أخرى ستواجه مجموعة من التحديات، لعل من أبرزها ما يلي:

المسيطرة، في ظل عدم وجود قوى مهيمنة، كما أن هناك تحدٍّ جوهري يتعلّق بتوطيد السلطة وهي أن الثورة اسقطت رؤساء النظم، وربما اسقطت بعض المؤسسات، لكنها الى الآن لم تسقط كل مكونات النظام الذي وقعت الثورة في بلده وهذا شيء طبيعي، إن اعوان النظام القديم يستطيعون في بعض الاحوال أن يسترجعون من القوة ما يمكنهم من الانقضاض على النظام الجديد والقضاء عليه وأكثر ما يتوافر نصيب النجاح لها في المرحلة الأولى من قيام الأنظمة الجديدة قبل أن يتاح لها أن توطد سلطتها أو تقضي على الفوضى^(١٧)، أما التحدي الآخر الذي ستواجهه في توطيد السلطة، إن أي فعل ستقوم به الأحزاب الإسلامية من أجل فرض النظام سيفسر على إنه عودة الى الاستبدادية، وإنه انتهاك للحقوق والحريات، ولاسيما أن العقل الجمعي للجمهور المعارض للأحزاب الإسلامية يرى أنها تسعى الى تأسيس حكومة دينية ثيوقراطية تعودنا الى العصور الوسطى بلا حريات، أو حقوق، مستندين في تبرير ذلك الى تجربتين حديثتين: تجربة الحكم في إيران وافغانستان.

٢ - تداول السلطة:

إن التداول السلمي للسلطة والتناوب عليها من قبل القوى السياسية الفاعلة هو الجوهر الرئيس للديمقراطية الصحيحة، وليس التعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص به اية قيمة من دون قدرة هذه الاحزاب في الوصول الى السلطة، إن المطلوب من الاحزاب الإسلامية في الوقت الراهن هو تأسيس سلطة لها طابع الدوام والاستقرار، سلطة تكون بمنأى عن الهزات والتقلبات والمشاحنات، وأن التداول بحاجة إلى مستلزمات لا بد من وجودها، لعل من أبرزها وجود تعددية سياسية، وحرية في

١ - توطيد السلطة :

إن الثورات العربية لم تكن على نسق الثورات التاريخية من حيث قيام طبقة أو حركة أو تيار معين يحمل فكرة يسعى لتحقيقها بقيادة الثورة، بل على العكس أن هذه الثورات لم يكن لها قيادة واحدة تجمعها، أو طيف محدد لذلك سميت ثورة الشباب، وهو ما سوف يخلق مشكلة توطيد السلطة، ولاسيما وأن هذا التوطيد يحتاج الى وقت طويل، وما دامت السلطة مستجدة وغير موطدة فإن الصراع مطرد بين مختلف الفئات الثورية، لأن كل فئة تريد أن تصبح الفئة

تكوين الأحزاب، فضلاً عن وجود انتخابات حرة ونزيهة تمكن تلك الأحزاب المتعددة من التعاقب على السلطة، وهذا جوهر ما يعنيه مفهوم تداول السلطة في المفهوم الديمقراطي، وبشكل عام يمكن القول بأن معظم الأحزاب الإسلامية رأّت بأن هناك خلافات واضحة بين مضمون الديمقراطية والخطاب الإسلامي السياسي المعاصر، وقد تركزت الانتقادات الأساسية لمفهوم الديمقراطية حول النقاط الآتية^(٨):

أ- رفض مبدأ الحرية الفردية، والتي تجعلها الديمقراطية الأساس لنظريتها والقيمة العليا في المجتمع الرأسمالي، إذ ترى الأحزاب الإسلامية أن الأساس للدولة الإسلامية هو فكرة العدالة كقيمة عليا وضرورة الالتزام بالحرية المسؤولة، والتي لا تتعارض مع قواعد الشرع.

ب- رفض فكرة سيادة الأمة التي تظهر في صورة قوانين ودساتير تنظم حياة المجتمع دون أي اعتبارات دينية وروحية .

ت- رفض فكرة التعددية السياسية من قبل بعض الأحزاب، لأنها تتعارض مع وحدة العقيدة والأمة في الدول الإسلامية.

ث- انتقاد فكرة المصلحة الخاصة؛ وإهمال المصلحة العامة لدى الديمقراطية، وتطرح الأحزاب الإسلامية فكرة السعي لتحقيق مصلحة الفرد والجماعة معاً؛ وأنه يمكن تجاوز المصلحة الفردية للمصالح العام.

في ضوء تلك النظرة تجاه الديمقراطية من قبل بعض الأحزاب الإسلامية، والتي تشكل أساساً لمفهوم تداول السلطة، يجعل بقية الأحزاب تضع مصداقية التداول موضع

شك، والخوف من الاستبداد بالسلطة، وقد أكد على هذه الحقيقة (حسن الترابي) حين أشار إلى وضع الحركة الإسلامية السودانية وتجربة الوصول للسلطة مبيناً « أن الحركة الإسلامية هناك انخرقت عن مسارها الذي كانت تعتمد فيه على الشورى والقيم الإسلامية حتى أصبحت بعد وصولها للسلطة منغمسة بالسلطة، وذلك بفعل الحاكم الذي بيده كل شيء، ومع استثناء الظلم والقمع وكبت الحريات، ووصول ذلك لأن يكون سياسة متبعة، حتى أصابت هذه السياسة سمعة حكم الإسلام بسوء في الرأي السوداني العام بل في العالم » أن انجذاب الإسلاميين إلى ممارسة العمل السلطوي ممكن أن يحولوا الحكم كوسيلة للقمع بدلاً من أن يحافظوا على دور الحكم كوسيلة وأداة لبناء الأمة، وللوصول للمشروع الشامل الذي يتطلعون إليه^(٩).

ويزداد التخوف من التمسك بالسلطة مع تغير نبرة الإسلاميين بعد توليهم السلطة، وتحولهم إلى الخطاب الاستعلائي، وخطاب الوصاية على سبيل المثال عبر عن ذلك مرشد جماعة الإخوان المسلمين في مصر (محمد بديع) حين صدم كل القوى السياسية في مصر بعد الثورة بقوله: «إن الجماعة تمديدها لكل القوى السياسية كما تمد الأم يدها إلى أبنائها»! فمنذ الاستفتاء وخطاب الجماعة يعزف على نغمة القوى السياسية «الأخرى التي تشق الصف، وكان موقف الجماعة هو المرجعية الثابتة التي توحد بكلمتها الأمة، في مواجهة جماعات سياسية قد تصيب وقد تخطئ في مواقفها بمقدار أتفاقها أو اختلافها مع موقف الجماعة»^(١٠)

الأحزاب الإسلامية تعد نفسها هي صاحبة المشروع النهضوي الذي يستمد من الإسلام

٤- تنشيط القوى السياسية على الساحة الوطنية:

إن كلاً من الإسلاميين والعلمانيين، القوى السياسية الرئيسية، لا يمثلون كتلاً متجانسة، بل هي فصائل وتنظيمات متعددة القناعات والتوجهات، وهو ما يزيد من احتمالات الانزلاق نحو الطائفية والتعصب، بدلا من التوافق والاجماع، ومما يساعد على التنشيط هشاشة مؤسسات الدولة وضعف أجهزتها مما يقلل من مصداقيتها، وحيادتها، وكفاءة تدخلها لفض النزاعات والخلافات، ولا يقف التنشيط السياسي على الساحة الوطنية فقط، وإنما الانقسامات داخل الحركات الإسلامية نفسها، علاوة على أن التغيير السياسي دفع بالحركات الإسلامية الى تأسيس عدد كبير من الأحزاب سياسية^(١). وهو ما جعل المرجعية الإسلامية ليست حكراً على حركة دون أخرى في المجال السياسي، وهو ما ساهم في احتدام حدة التنافس بينها، وهذا التنافس مرشح للتزايد في حالة خروج التيارات العلمانية من المنافسة على السلطة.

٥ تحقيق العدالة الاجتماعية :

التحدي الآخر هو كيفية تحقيق أهداف الثورة في الحرية والتنمية، وكيفية تحويل شعارات الثورة إلى برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي وهوياتي. فقد ورث الإسلاميين عند وصولهم للحكم مشاكل اقتصادية، إذ وجدوا هناك حجم ضخم من الفساد والنهب المنظمين للموارد العامة من قبل نُظُم الحكم السابقة، واغلبية كاسحة من الشعب تعيش في مستويات

كأيديولوجية أما بقية الأحزاب والتيارات في نظرها فهي تحمل مشاريع مرتبطة بأجندة خارجية وغربية عن واقع الأمة الإسلامية، فهنا يكون تداول السلطة على المحك، فهل يمكن أن تتنازل هذه الأحزاب عن السلطة دون اكمال مشروعها الإسلامي، وتسلم السلطة، الى من تعدهم ضد الإسلام، أم تعد أن تداول السلطة يكون بين الأحزاب الإسلامية فقط. وإذا كانت التعددية والتوافق، «يعنيان الوصول إلى منطقة التلاقي بين الفرقاء دون نفي أو استلاب الآخر، فإن الإسلاميين رغم دعوتهم للتوافق إلا أن ممارساتهم السياسية فيها كثير مما يتعارض ويتناقض مع هذه الدعوة»، ويحتاج الإسلاميون برأينا لتجاوز هذا التناقض.

٣- تحدي الفصل بين النشاطين الديني والسياسي:

الحركات الإسلامية عموماً تقوم على أساس الخلط ما بين الجانب الديني والسياسي على اساس أن الدين الإسلامي دين ودولة، ولا يوجد فصل بينهما، وبما أن الأحزاب السياسية عموماً تقوم على أساس الولاء والانتماء السياسي لا الديني، وأن الأحزاب الإسلامية لا يوجد فيها حدود فاصلة بين الدعوي والسياسي، أي الدور الديني والاجتماعي والنشاط السياسي، فإن المطلوب من هذه الأحزاب في المرحلة القادمة هو الفصل الكلي على مستوى الوعي والفكر الحركي، بين منطلق الجماعة الدينية، ومنطق الحزب السياسي، وهذا أمر في رأينا صعب الحصول ولاسيما بالنسبة لجماعة الإخوان في مصر.

تحديات الحركات الإسلامية عند المعاهدات والاتفاقيات، بل يتعدى ذلك الى الساحة الإيديولوجية، فهل من الممكن أن يقدموا الإسلام كثقافة عالمية ومشروعاً مختلفاً عن الغرب، وتحدياً حضارياً للعولمة والليبرالية الجديدة، التي تبشر بها الإدارة الأمريكية^(٢٣).

المبحث الرابع

مستقبل الأحزاب السياسية

الإسلامية في المنطقة العربية

إن الحديث عن مستقبل الأحزاب الإسلامية في البلدان العربية يتداخل مع الحديث عن مدى نجاح أو فشل الثورات العربية، وبما أننا لا يمكن الجزم بنجاح أو اخفاق هذه الثورات، لأن الثورات تقبل التقييم بعد مرور سنوات عديدة، ولا يمكن لأي مراقب للأوضاع السياسية في كل من مصر وتونس وليبيا وحتى اليمن أن يجزم بنجاح الثورة في أي منها بشكل كامل. كما لا يمكن في الوقت ذاته انكار حجم الإنجازات التي حققتها تلك الثورات، ولعل من أهمها هو نجاح تلك الثورات في فرض واقع جديد على المشهد السياسي ساعد على دفع عجلة الحريات، ومن ثم اجراء أول انتخابات على قدر من الديمقراطية في الحالتين التونسية والمصرية، كما نجحت هذه الثورات في التقريب بين مختلف القوى، أما جوانب الاخفاق فيمكن تلخيصها بتشويه القوى الانتقالية لصورة الثوار، وافتقاد هذه الثورات الى قائد يجمع الصفوف، ثم الى سطوة التيار الاسلامي، الى

متريفة، ونسبة بطالة عالية في المجتمع، كل ذلك سيفرض بالضرورة اتباع سياسات جديدة^(٢٤). هذه المشاكل لا تحتمل التأخير وبحاجة لحلول سريعة، وأن أي تباطؤ يؤدي الى فقدان الثقة بين الإسلاميين وبين الجماهير التي اوصلتهم للحكم، وبالتالي بحث هذه الجماهير عن بديل جديد، كما بحثت عن بديل غيرها كالاسلاميين عند فشل خطط وبرامج وعود من سبقه وبالتالي الدخول في دوامة جديدة من عدم الاستقرار.

٥- التحديات الإقليمية والدولية :

تشكل التحديات الإقليمية والدولية عاملاً محورياً يتعلق بالمحاولات الخارجية للالتفاف على الثورات، والإمسك بزمام الأمور، ومن السعي وراء قضية الطمأنينة، والاحترام الكامل للاتفاقيات، فضلاً عن تحدي الانجرار وراء الاعتراف الغربي بالتيار الإسلامي المعتدل، وتأخذ العلاقات مع إسرائيل الدور الأهم في المرحلة القادمة بالنسبة للحركات الإسلامية ولاسيما دول المواجهة لها، ومنها مصر، ومستقبل المعاهدات مع اسرائيل، إذ كانت الحركات الإسلامية جزءاً من المعارضة الشعبية العربية، التي عارضت المعاهدات لأنها تعد تنازل عن إحدى الثوابت الإسلامية، واعتراف بالاحتلال لفلسطين واضرت بالشعب الفلسطيني، إلا أن بعد وصولهم للسلطة، ستكتشف الأحزاب الإسلامية أنها أمام التزامات دولية لن تكون في الشعارات الثورية صلة بالواقع، وعليها أن تتخذ قرارات دقيقة بحق هذه الاتفاقيات والمعاهدات، ترضي المجتمع الدولي ومجتمعات دولها، ولا تنفق

جانب اسباب أقل أهمية تتمثل بمخاطر انهيار الدولة، والصراع على السلطة، وتشرذم القوى الثورية.

وما يمكننا قوله هنا هو أن الثورات العربية ما زالت في المرحلة الانتقالية ومجرد استمرار خروج الشعب إلى الشارع في مظاهرات ومظاهرات مضادة يدل على أن الثورة ما زالت تبحث لها عن اتجاه وهدف، وأن مجرد سقوط رأس النظام لا يعني نهاية النظام، كما أن البروز المتزايد للنزعات الدينية، والتدخل الخارجي في مجريات الثورة يثير القلق على الثورة ومن الثورة، أن نجاحات ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن يمكن فقدانها مع مرور الوقت إن لم تنتج الثورة ثقافة الثورة بمضامين ديمقراطية تحررية.

وفيما يتعلق بالأحزاب الإسلامية التي أوصلتها هذه الثورات إلى سدة الحكم، وهي تعد الفائز الأكبر في هذه الثورات، نقول ورغم كل تلك النجاحات التاريخية الكبيرة لحركات الإسلام السياسي في العالم العربي خلال المرحلة الراهنة، وبغض النظر عن الأسباب التي أوصلتها إلى هذه المكانة، ورغم وضوح فكرة تبني المجتمع الجماهير للرؤية الأيديولوجية والسياسية ولو لمدة مؤقتة لتلك الأحزاب والتيارات الدينية، إلا أن ذلك لا يضمن لها النجاح المطلق أو المستقبلي، فبقاؤها في السلطة والحكم مرهون بعدد من الشروط الصعبة، ولا بد أن تدرك أن المحيط الداخلي والإقليمي والدولي لا يزال ينظر إليها بريية وخوف، ولا سيما في ظل ذلك الخليط الواسع من الثقافات والأيديولوجيات والتيارات والأديان التي تحيط بها، وستكون مسؤولة عن

إدارة شؤون حياتها وقوتها و ثرواتها ومستقبلها. ومن خلال استقراء اللحظة التاريخية الراهنة، وبمنظرة إلى مستقبل تلك التيارات والأحزاب الدينية التي وصلت إلى سدة الحكم في البلدان العربية، فإننا نؤكد على أن ضمان بقاء تلك التيارات الدينية في السلطة سيعتمد خلال المرحلة المستقبلية القادمة على استمرار ثقة الغالبية الجماهيرية فيها، وفي أفكارها وتوجهاتها، وسياساتها المستقبلية على أرض الواقع، ولا سيما تلك التي تلامس الحياة اليومية للناس، وكذلك مرهون بمدى قدرتها الأيديولوجية على مواكبة التغيرات الجيوسياسية، والجيوسياسية الدولية المتسارعة من حولها.

وبمعنى آخر فإن بقاءها واستمرارها مرهون بالتجربة والتطبيق، وبمدى قدرتها على توليد القوة والطاقة السياسية الجماهيرية المحركة لمسوغات ضمان البقاء والاستمرار والمحافظة على السلطة، والقيادة السياسية والاجتماعية والإنسانية، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية خلال المرحلة القادمة، هذا فضلاً عن أهمية التزامها باستمرار الاعتدال في الرؤية التي تحقق الإجماع الجماهيري على بقائها في السلطة، والتي تتمثل في الابتعاد عن التزمت والتشدد الأيديولوجي والسياسي، وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الأنظمة السابقة من العدل والمساواة والحرية والتكافل الاجتماعي، وإلا فإن النتيجة ستكون واحدة ومتقاربة: ذهبت دكتاتوريات ملونة لتحل مكانها أخرى بنفس الألوان.

وهناك سؤال يطرح هنا فيما يخص مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية التي وصلت إلى

السلطة يتعلق بمدى امكانية اتباع هذه الاحزاب لأي من النماذج الإسلامية التي وصلت الى السلطة في بلدان اخرى كإيران مثلاً أو حزب العدالة والتنمية التركي، أو احتمال العودة الى الأوضاع القائمة الى ما قبل التغيير السياسي، وأما انها ستقرز نموذجاً إسلامياً خالصاً؟

بالنسبة للنموذج الإيراني لأبد من القول أن هذا النموذج من الصعب أن يكون مرشحاً لأن يكون منهجاً لأي من الأحزاب والتيارات الإسلامية التي وصلت الى السلطة، وذلك لاعتبارات عدة، منها أن النموذج الإيراني يستند الى تأويلات خاصة بالفقه والمذهب الشيعي الذي يمنح رجل الدين وضعية عليا، وهو ما لا وجود له في المذاهب السنية المنتشرة في كل من مصر وتونس والأمر الثاني: هو أن النموذج الإيراني يستند الى ثورة قادها الإسلاميون في المقام الأول والإمام الخميني، وهو ما لم يحدث في الثورتين التونسية والمصرية، التي قامت بهما وانجحتهما ظروف وقوى سياسية مختلفة تماماً، من بينها الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس. والأمر الثالث: أن ثمة عناصر عدة ستحول دون تمكن الإسلاميين تماماً من السلطة في البلاد العربية، وربما يأتي على رأس هذه العناصر أن الثورات العربية مازالت حتى الآن في منتصف الطريق، ويبدو أن السلطات تسعى الى تركيز نظر الجمهور على فضح القوى الإسلامية واطهار صورتها السيئة، ومن ثم يحكم الجمهور عليها قبل استيلائها على السلطة، والى حد ما قد يقتصر الأمر على الحكم عليها من خلال الايهام بطرق ادائها السياسي في ما لو تولت الحكم، وان وصلوا يستعمل على حرمانهم من ممارسة السلطات. الأمر الرابع: هو أن في إيران حرساً

ثورياً ينتمي للمؤسسة الإسلامية الحاكمة ويدين بالولاء للمرشد الأعلى للثورة، وهو ما يصعب أن يحدث في تونس أو مصر في ظل بناء عقيدتي كل من الشرطة والجيش طيلة عقود على استئصال أي عناصر لها انتماءات إسلامية من داخلها (٢٤).

علاوة على ما تقدم فإن النموذج الإيراني لا يمكن تحديد خصائصه الا في ظل النظرية السياسية، والممارسات الدينية ذات الأصل الإسلامي الشيعي، مما يجعله فريداً من نوعه ولا يمكن الاقتداء به الا في حدود ضيقة، وهو يفترق عن نظرية الحكم لدى أهل السنة والجماعة انطلاقاً من التباين حول الإمامة، وشرعية الخلافة، ومكانة أهل الحل والعقد، وعقيدة المهدي المنتظر... الخ.

أما بالنسبة للنموذج التركي (حزب العدالة والتنمية)، فمرشح لأن يستنسخ في الحالة التونسية أكثر منها في الحالة المصرية، وذلك لأن رسوخ الحركة الإسلامية في مصر - ولاسيما الإخوان والسلفيين - وامتدادها في كل مفاصل المجتمع المصري يمنحها من الثقة ما يدفعها لأن تطالب بما هو أكثر في المشهد السياسي، كما حدث حين تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور، واصرار الإسلاميين على وجودهم في تلك اللجنة بشكل يتناسب مع ثقلهم في الشارع.

أما الحالة التونسية فالراجح حتى الآن هو سعي حركة النهضة المحسوبة على التيار الإسلامي نحو السلطة يتم بشكل تدريجي، وهذا ما تأكد من تصريحات زعيمها (راشد الغنوشي) المتأثر بفكر حزب العدالة والتنمية، وموقف الحركة بعد انتخابات اللجنة التأسيسية

الأخيرة، والتي فازت فيها الحركة بالأغلبية، وعلى الرغم من ذلك فلم تسع للاستحواذ على منصب الرئيس، ولا تضمين الدستور مبدأ تحكيم الشريعة الإسلامية.

عموما لا بد من القول فيما يتعلق بالنموذج التركي، أن المجتمع التركي يختلف عن المجتمعات العربية من حيث أنه قد قطع شوطاً طويلاً في العلمانية، ولا يرى تعارضاً في توجهات حزب العدالة والتنمية البرغماتية، في حين أن الواقع العربي من الممكن أن يرفض هذه البرغماتية بالنسبة للأحزاب الإسلامية العربية إذ ستفسر من قبل المتمسكين بالمشروع الإسلامي، إنه تنازل عن المشروع النهضوي الإسلامي، وهو ما يدفع إلى انقسامات شديدة من الممكن أن تؤدي بالأحزاب الإسلامية إلى التشتت، وإلى قيام معارضة شديدة من الممكن أن تأخذ طابع العنف، كما أن تجربة حزب العدالة والتنمية التركي حققت نجاحاً في الجانب الاقتصادي انعكست على الجانب السياسي فمنذ البداية رسم حزب العدالة والتنمية خطوطاً واضحة بين برنامج السياسي من جهة، وبين الأزمة الاقتصادية وسبل التصدي لها من جهة أخرى، وحقق توازناً بين السياسة النشطة وجذب الاستثمارات، مما شكلت أداة أساسية لإخراج تركيا من أزمتها الاقتصادية. كما أن عملية التحديث في تركيا تعود إلى عقود خلت عندما كانت تسعى إلى دخول الاتحاد الأوروبي، في حين لا تمتلك البلدان العربية مثل تلك التجربة^(٢٥).

أما عن احتمال العودة إلى الأوضاع القائمة ما قبل التغيير السياسي: أي إمكانية إعادة إنتاج تجربة الحزب الواحد المسيطر، أن

هذا الاحتمال الذي يساعد عليه تماسك التيار الإسلامي بالمقارنة بضعف التيارات الليبرالية واليسارية والقومية الأخرى، مما يعطيها إمكانية السيطرة على الحياة السياسية، والتحكم بها من خلال الأغلبية السياسية ولا تقبل بأن تغير المعارضة شيئاً من هذه النتائج^(٢٦). غير أن ما يقف عائقاً أمام ذلك، إمكانية تأسيس الأحزاب السياسية الذي سيفتح الباب على مصراعيه في وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة تتنافس فيما بينها، وتركز العمل السياسي على مؤسسة البرلمان بحيث تتوجه جميع التيارات لخوض الانتخابات البرلمانية، وبالتالي ليس من السهل حسم الموقف لصالح التيار الإسلامي الذي يسمح بانفراده في إعادة صياغة التوازن في الدستور أو إصدار التشريعات منفردة في ظل القوى المؤثرة الداخلية والخارجية، فما زالت القوى الليبرالية قادرة على التعبئة والتشديد والاحتجاج، وهو ما يشكل عائقاً أمام التيار الإسلامي، مما يسمح بنشوء الديمقراطية التوافقية، وهي ديمقراطية هشّة إذ يركز هذا الاحتمال على:

- غياب خيارات التحالف والاندماج بين الأحزاب، والاستقطاب الحاد، وزيادة الشقاق بين التيارات والقوى السياسية، ولا سيما بعد التغيير السياسي نتيجة الاختلافات في المرجعيات الأيدلوجية للقوى السياسية، فهي تنقسم على إسلامية وليبرالية ويسارية وقومية، وقد مثلت تجارب التحالفات المشتركة في البرلمانات السابقة خير مثال على مدى حالة الخلاف التي تعيشها هذه فيما بينها والتي ستؤثر على المرحلة القادمة.

- التشابك بين الأحزاب ومنظمات المجتمع

المدني، فمؤسسو الكثير من الأحزاب لا يفرقون بين الحزب السياسي، والحركة الاجتماعية، والمنبر الثقافي، وهو ما أدى إلى كثرة عدد الأحزاب بدون رؤية واضحة^(٣٧)، أنها جميعها ذات مرجعيات مختلفة يكون من الصعوبة إمكانية أن تجتمع على رأي واحد.

وعليه فإن تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي من وجهة نظرنا ستكون ذات طابع خاص، لأنه لا يوجد نموذج إسلامي مثالي يمكن القياس عليه، تم تنويعه جغرافياً وسياسياً، وذلك لسبب واضح هو أن المسلمين لم يؤسسوا نموذجاً لدولة إسلامية في التاريخ يمكن الاقتداء به، والدولة المسماة إسلامية الآن هي تصورات احزاب او تيارات دينية معينة، تعكس ماهية الدولة الإسلامية في رأيهم، وهي عملية قائمة على المحاولة والخطأ، وليس على نموذج أو مخطط قائم، وسوف تسير الأحزاب السياسية الإسلامية العربية في الطريق نفسه لأنها ليس هناك ما يميزها عن الحركات الإسلامية الأخرى. لذا فإن مستقبل الحركات الإسلامية والتحويلات التي قد تطالها سوف يتوقف على ما قد تقضي إليه الثورات العربية الراهنة من نتائج على المدى الطويل، وأي الأشكال قد تأخذها الدولة العربية الجديدة، سواء بالانتقال نحو نظم ديمقراطية حقيقية، أو الوقوع مجدداً في برائن السلطوية والأوتوقراطية

التوصيات

في نهاية البحث فيما يتعلق بالثورات العربية وصعود الأحزاب السياسية الإسلامية إلى السلطة، يمكننا تقديم التوصيات الآتية:

١- على الأحزاب الإسلامية التي

وصلت إلى السلطة من أجل ضمان استمرار نجاحها، السعي من أجل بناء جسور الثقة مع بقية الأحزاب، والابتعاد عن الخطاب الديني الاستعلائي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تبني رسالة واضحة بمثابة خارطة طريق مع بقية التيارات، تسعى من خلالها إلى اكتمال الانتقال الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، وتكوين التوافق السياسي وإدارته بعيداً عن منطق الأغلبية والأقلية على الأقل في المرحلة الراهنة.

٢- على الأحزاب الإسلامية فك الارتباط ما بين الاجتهاد الديني والاجتهاد السياسي، وعدم التعامل في القضايا المطروحة بالعقلية الدعوية، ونقل المشروع من الجانب الدعوي وترقيته إلى الجانب السياسي، والتخلي عن التصرف كأعضاء تنظيم، إذ يعد التماسك الشديد احد ميزات تنظيماتها نتيجة الصراع الطويل مع السلطات السابقة، وادخال المبدأ الديمقراطي داخل احزابها يساهم في بناء هيكل ديمقراطي، يساعد أعضاء هذه الأحزاب على التصرف كرجال دولة وليس كأعضاء تنظيمات.

٣- على الأحزاب الإسلامية العمل على تحقيق التوازن ما بين السياسة الداخلية والخارجية: ففضية حقوق الإنسان والحريات العامة على سبيل المثال قضايا جوهرية اخذت اليوم بُعداً عالمياً يجب أن يكون التعاطي معها أكثر اعتدالاً بما لا يثير حفيظة المجتمع الدولي وتخوفه من التيار الإسلامي، أما من حيث السياسة الخارجية فعلى الأحزاب الإسلامية تبني سياسة معتدلة دون الانسياق وراء الضغوط الدولية والإقليمية، ولا سيما أن

السياسية الإسلامية التي وصلت إلى السلطة أياً من النماذج المطبقة في البلدان الإسلامية، بل أن من المرجح أن تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي سيكون لها طابعها الخاص تختلف فيه عن النماذج الأخرى، لأنه لا يوجد نموذج إسلامي مثالي يمكن القياس عليه أو الاحتذاء به.

الهوامش

- (١) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩٧٢) ص ١٢-١٧.
- (٢) أسامة الغزالي حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ١٧٦.
- (٣) دينا شحاته ومريم وحيد، «محركات التغيير في العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٤) ١٣، أبريل ٢٠١١، ص ١٣.
- (٤) حسام تمام، «الإسلاميون والثورة المصرية: غياب فتردد فمشراكة»، صحيفة الأخبار، العدد (١٣٣٢)، ٤ شباط ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com>
- (5) Nathan J. Brown، 'When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics (USA: Cornell University Press، 2012) pp25-27.
- (٦) خليل العناني، «التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١، ص ١٢.
- (٧) هاني الروسان، «السياق السببي لصعود الإسلام السياسي»، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٧٤) في ١٢/١٢/٢٠١١.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) ينظر: ابتسام الكتبي (واخرون)، «إلى أين يذهب العرب؟ رؤية ٣٠ مفكراً في مستقبل الثورات العربية»، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي،

خبرتها في العمل الدولي قليلة، وإن تراعي في ذلك الثوابت الداخلية، والانتقال من حالة كسب الاعتراف إلى حالة تحديد سياستها الواضحة تجاه بقية الدول بما يحقق المصلحة لبلدانها وليس لتنظيمها.

٤- على الأحزاب الإسلامية تبني مشروع نهضوي بما يتلاءم مع واقع بلدانها دون الانسياق وراء التجارب الإسلامية الأخرى، سواء المستمدة من التاريخ الإسلامي، أم من دول اقليمية، فلكل تجربة ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتعامل مع تجربتها بما يتلاءم والوضع السياسي العام.

الخاتمة والاستنتاجات

توصلنا في نهاية هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

ضعف دور الأحزاب والقوى السياسية في تفجير ثورات الربيع العربي، فهي لم تقد هذه الثورات، ولم تكن القوى الطليعة فيها، وإن ما حدث فيما بعد من تأييد لهذه الاحتجاجات والالتحاق بها إنما كان محاولة منها لركوب موجة الاحتجاجات، وتسخيرها وتسخيرها لصالح مصالحها الخاصة.

إن صعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، رغم ضعف دورها في هذه الثورات إنما جاء نتيجة تضافر مجموعة عوامل نفسية وحضارية واجتماعية واقتصادية، تمر بها البلدان التي حدثت فيها تلك الثورات، مما يعني أن بقاءها واستمرارها مرهون بتلك العوامل والظروف سلباً أو إيجاباً.

من المستبعد أن تسلك أي من الأحزاب

التعاقب على السلطة في الدول النامية» ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٤) ، ١٩٩٨، ص ١٧٢ .
(١٨) نظام بركات، مصدر سبق ذكره .

(١٩) حسن الترابي ، « الإسلاميون وتحديات ادارة الدولة ابتلاءات مقاربة السلطان»، ورقة قدمت في ندوة: (الإسلاميون والثورات العربية... تحديات الانتقال الديمقراطي واعادة بناء الدولة) ، الدوحة ١١ و ١٢ سبتمبر /ايلول ٢٠١٢ .

(٢٠) حازم احمد حسني، « تحليل الخطاب السياسي لجماعة الاخوان المسلمين بعد الثورة »، في: عمرو عبد الرحمن(محرر):تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حكي (٢٧)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠١٢، ص٧٣- ٧٤ .

(٢١) يسري عزباوي، « مستقبل الاحزاب السياسية الجديدة »، في: عمرو عبد الرحمن(محرر)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ .

(٢٢) مجدي صبحي، « التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، ابريل ٢٠١١، ص ٢٠ .

(٢٣) للمزيد ينظر: صدام الحضارات، صموئيل هنتغتون، ترجمة: طلعت الشايب، ط٢، (القاهرة: دار سطور، ١٩٩٩)، ص ص ٣٣٨-٣٥٢ .

(٢٤) ابتسام الكتبي (واخرون)، الى أين يذهب العرب؟ رؤية ٣٠ مفكراً في مستقبل الثورات العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٢)، ص ص ١٦٥-١٦٦ .

(٢٥) ابراهيم سيف و محمد ابو رمان، «الاجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية» اوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، ايار/مايو ٢٠١٢ ص ٢٢-٢٣ .

(٢٦) محمد الصفار، « ادارة مرحلة ما بعد الثورة .. حالة مصر»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤) ، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام ، ابريل ٢٠١١، ص ٢٠ .

(٢٧) محمد انور فرحات، « المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية » في: عمرو عبد الرحمن (محرر)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥ .

(٢٠١٢)، ص ص ٧٣-١٢٠، وينظر كذلك محمد بن سعيد الفطيسي، « الإسلاميون وثورات الربيع العربي»، الركن الاخضر، على الموقع : <http://www.grenc.com>

(١٠) رسلان شرف الدين، « الدين والأحزاب السياسية الدينية العربية »، (في مجموعة باحثين): الدين في المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٧٢ .

(١١) مصطفى احمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب الإسلامية العراقية المعاصرة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ٣٦ .

(١٢) نظام بركات، « الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية.. أوجه التقدم والقصور»، ورقة بحثية قدمت في ورشة عمل « الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية»، التي نظمها مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور في الثالث عشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٩ في عمان .

(١٣) عمرو عبد الرحمن، « المرحلة الانتقالية: الخلفيات التناقضات وسيناريوهات المستقبل»، (محرر)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية (٢٧)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٤ .

(١٤) ابراهيم عرفات ، «الدولة الدينية والدولة المدنية: تعارض أم توافق؟»، ورقة قدمت في ندوة (الإسلاميون والثورات العربية... تحديات الانتقال الديمقراطي واعادة بناء الدولة) ، الدوحة ١١ و ١٢ سبتمبر/ايلول ٢٠١٢ .

(١٥) روبرت م. ماكيفر ، في تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب ، ط٢، (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٤)، ص ٣٤١ .

(١٦) توفيق المديني، « ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٨٦)، ابريل - نيسان، ٢٠١١، ص ١١٨ .

(١٧) حسين علوان، « التحول الديمقراطي واشكالية

العلاقات الجزائرية-الامريكية في عهد بوتفليقة

أ.م.د. منى حسين عبيد(*)

ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية عندما صاغت اهدافها السياسية والاقتصادية تجاه الجزائر بعد احداث ١١ ايلول، كان الغرض منها ليس فقط تحقيق رغبتها في احتواء التطرف، واستئصال الارهاب من جذوره، وانما ايضا لتأمين مصالحها الحيوية من الهجمات الارهابية في المنطقة، فضلاً عن تحقيق اهدافها الاساسية فيها، والمتمثلة في ايجاد موطئ قدم لها في الجزائر، وذلك لما للجزائر من امكانات عسكرية، ومصادر للطاقة فضلاً عن حضورها الواضح في الانشطة الدولية.

المقدمة:-

تعد الجزائر من البلدان التي تتمتع بأهمية استراتيجية، دفعت العديد من القوى الدولية الى توجيه انظارها صوب ذلك البلد، اما بدافع الاستعمار او بدافع اقامة علاقات قائمة على اساس المصالح المتبادلة.

وليس ادل على ذلك من تعرض الجزائر

اتسمت العلاقات الجزائرية - الامريكية بعدم الاستقرار فقد تعرضت العلاقات للتدهور، ولاسيما خلال حقبة احمد بن بله وهواري بو مدين، ومع ذلك نجد ان التحول الذي حدث في مسار العلاقات الجزائرية - الامريكية، كان في عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الذي كان يتمتع بحنكة سياسية جعلته محط انظار الولايات المتحدة الامريكية، اذ تمكن من اقامة معها علاقات قوية سواء على الصعيد السياسي ام الاقتصادي، ومع مجيء عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم، فقد اخذت العلاقات الجزائرية - الامريكية تأخذ منحى مختلفاً، ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ اذ استدعت الظروف الدولية الجديدة ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما في مجال مكافحة الارهاب إذ مثلت هذه الاخيرة عاملاً حاسماً في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، اذ حدث تقارب ملحوظ في علاقة البلدين، فضلاً عن زيادة التفاعل السياسي والاقتصادي وحتى الامني والعسكري.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية
والدولية / جامعة بغداد

للاستعمار الفرنسي عام ١٨٣٠م، في حين سعت قوى اخرى الى اقامة علاقات وثيقة معها بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية التي ربطت كلا البلدين، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بالرغم مما اتسمت به العلاقات الجزائرية-الامريكية، الا ان تلك العلاقات تعرضت للفتور ولاسيما خلال حقبة أحمد بن بلة وهواري بومدين، ومع ذلك نجد ان التحول الذي حدث في مسار العلاقات الجزائرية - الامريكية كان في عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الذي كان يتمتع بحكمة سياسية جعلته محط انظار الولايات المتحدة الامريكية اذ تمكن من اقامة علاقات قوية سواء على الصعيد السياسي ام الاقتصادي، ومع مجيء عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم، فقد اخذت العلاقات الجزائرية - الامريكية تأخذ منحى مختلفاً لاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ اذ استدعت الظروف الدولية الجديدة الى ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية لاسيما في مجال مكافحة الارهاب إذ مثلت هذه الاخيرة عاملاً حاسماً في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، وساهمت في احداث تقارب جزائري - امريكي .

ولاهمية العلاقات التي امتازت بها البلدان، والتي اثارت اهتمامنا، جعلتنا نتساءل عن سر تلك العلاقات، وتتبعها منذ نشأتها واستمرارها لما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

معتمدين في تحليلنا لهذا الموضوع على اكثر من منهج لمحاولة الاقتراب والتفهم لطبيعة تلك العلاقات، ومنها المنهج التاريخي الذي اعادنا الى مختلف المراحل التي عرفتھا العلاقات الجزائرية- الامريكية منذ نشأة الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن استعمالنا

للمنهج المقارن لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد اوجه التشابه والاختلاف والتداخل والعناصر المتحكمة في رسم القرار السياسي الخارجي لكلا البلدين، وذلك من خلال بحثنا الموسوم (العلاقات الجزائرية-الامريكية في عهد بوتفليقة).

اولاً:-العلاقات الجزائرية-الامريكية (١٩٦٢-١٩٨٥):

بعد ان نالت الجزائر استقلالها في العام ١٩٦٢ م، كانت الولايات المتحدة الامريكية قد اعترفت بالحكومة الجزائرية في ٢٩ ايلول ١٩٦٢ م، وعينت (ويليام بورتز) اول سفير لها في الجزائر في كانون الاول ١٩٦٢ م، في حين ارسلت الجزائر سفيراً الى الولايات المتحدة الامريكية في ٥ ايلول ١٩٦٣^(١)، كما عمدت الولايات المتحدة تقديم اعانات للجزائر، بهدف وضع حد للنشاط السوفيتي، ودعت الولايات المتحدة الرئيس الجزائري احمد بن بلة لزيارة واشنطن الا ان الرئيس الجزائري احمد بن بلة عمد الى زيارة كوبا بعد الدعوة التي وجهها الرئيس الكوبي فيدل كاسترو الامر الذي اثار غضب الرئيس الامريكي جون كينيدي، وعدت الولايات المتحدة استضافة الرئيس الجزائري ضرباً من الجنون، ومع ذلك فقد زار الرئيس احمد بن بلة واشنطن والتقى بالرئيس الامريكي جون كينيدي في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٢^(٢). ما يدل على سمعة الثورة الجزائرية واشعاعها آنذاك.

وعلى الرغم من التراجع الحاصل في العلاقات السياسية بين البلدين الا ان التعاون الاقتصادي استمر بينهما فقد قدمت الولايات المتحدة الامريكية للجزائر في السنوات الاولى

للاستقلال مساعدات قدرت خلال عام ١٩٦٢م بحوالي (٣٨) مليون دولار، وبلغت في العام ١٩٦٣م حوالي (٣٩) مليون دولار، وبلغت سنة ١٩٦٤م ما قدره (٤٣) مليون دولار^(٣) الا انها اي الولايات المتحدة الامريكية قررت في العام ١٩٦٥م خفض مساعداتها بسبب توجهات الحكومة الجزائرية ولاسيما تجاه الاتحاد السوفيتي وباختصار فخلال مدة حكم الرئيس بن بلة حملت العلاقات الجزائرية الامريكية بوادر خلاف عميق على الصعيد السياسي الا انها كانت منتعشة على الصعيد الاقتصادي^(٤).

وعلى اية حال، لم تكن العلاقات في عهد هواري بو مدين افضل مما كانت عليه في عهد الرئيس الجزائري احمد بن بلة، اذ لم يتراجع بو مدين عن الخيارات الايديولوجية للجزائر بل كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بقوة بجانب حركات التحرر وتصفية الاستعمار والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي يساوي بين دول الشمال والجنوب، وهذا ما صبغ العلاقات الجزائرية الامريكية في تلك الحقبة بنوع من التوتر بسبب الخطاب الرسمي المعارض للامبريالية الامريكية في افريقيا والشرق الاوسط^(٥).

وصلت العلاقات بين البلدين حد القطيعة، فقد قامت الجزائر عام ١٩٦٧م بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لاسرائيل في حرب ١٩٦٧م، ومعارضتها للقضية العربية، وتعد هذه القضية قمة التوتر في العلاقة بين البلدين، كما عازمت الجزائر في العام ذاته على حظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

ومع ذلك، حدث نوع من التقارب الجزائري

- الامريكي عام ١٩٧٠م عندما طلب الرئيس نيكسون (Richard Milhous Nixon) من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحرير جنوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الامريكيين، وفي العام ١٩٧٤م واستقبل الرئيس الامريكي نظيره الجزائري في البيت الابيض عندما جاء الاخير الى الدورة الخاصة للامم المتحدة حول المواد الاولية، وهذه الحادثة تعد في حد ذاتها سابقة، اذ يقوم الرئيس الامريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات جيدة في تلك الحقبة^(٦).

ومع زيادة الاهتمام الامريكي بالجزائر ادرك وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) من الممكن ان يكون لها دوراً مهماً في حل قضية الشرق الاوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس هواري بو مدين خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤م لمناقشة تطورات قضية الشرق الاوسط (الصراع العربي - الاسرائيلي)، كما وجه الرئيس الجزائري رسالة تهنئة الى الرئيس الامريكي فورد اشار فيها الى تطوير العلاقات بين البلدين، وكنتيجة لهذه الاتصالات الدبلوماسية المتكررة تم اعادة العلاقات بين البلدين من جديد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٤م^(٧).

كما تطورت العلاقات التجارية بين البلدين ففي سنة ١٩٧٦م اصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيس للجزائر بدل فرنسا باستحوادها على (٢٤ ، ٠٤) بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية^(٨).

وعلى العموم فقد تميزت العلاقات الجزائرية - الامريكية في عهد هواري بو مدين بين التوتر تارة والتحسن تارة اخرى، في

ظل اختلاف المصالح والتوجه الايديولوجي فيمكن ان نجد في كل مرة تقارب على الصعيد الاقتصادي الا وتأثر بالاختلاف الايديولوجي المتعلق بالقناعات الاساسية لكل طرف، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الايديولوجية البرغماتية.

وبعد وفاة الرئيس الجزائري هواري بو مدين اواخر عام ١٩٧٨م، ومجيء الشاذلي بن جديد الى الحكم في الجزائر .

بدأت العلاقات الجزائرية - الامريكية تأخذ منحى ايجابيا بعد سنوات من النفور المتبادل في المواقف السياسية بين البلدين^(٩) فالمعروف عن الشاذلي بن جديد تمتعه بالحس السليم، وغالبا ما كانت قراراته متوازنة وتأخذ بالحسبان جوهر المسائل المناقشة^(١٠)

نجد ان العلاقات الجزائرية - الامريكية شهدت تحسناً ملحوظاً لاسيما بعد الدور البارز الذي قامت به حكومته عام ١٩٨١م في اطلاق سراح الرهائن الامريكيين في طهران^(١١)، ويبدو ان موقف الجزائر من هذه القضية الرغبة في ايجاد علاقات متوازنة مع واشنطن كي لاتصبح حكرا لاقطار المغرب العربي الاخرى لاسيما المغرب.

ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الجزائرية - الامريكية، بالتطور ولاسيما في المجال الاقتصادي وكان واضحاً ان واشنطن كانت اكثر رغبة في تطوير هذه العلاقات ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تخفيض وارداتها النفطية من الدول العربية عموماً، كانت ترفع وارداتها من النفط الجزائري حتى غدت المستورد الاول له وبقيمة

٣ مليارات دولار في العام ١٩٨٤م في حين ان الصادرات الامريكية للجزائر ظلت محدودة، اذ بلغت (٧٠٠) مليون دولار في العام ١٩٨٢ و (٥٩٤) مليون دولار في العام ١٩٨٣، (٢٥٠) مليون دولار في العام ١٩٨٤^(١٢)

مثل العجز في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الجزائر احد الاسباب التي جعلت الرئيس الامريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan) يعلن عن قراره بالسماح ببيع الاسلحة للجزائر الا ان السبب الرئيس يكمن في رغبة الولايات المتحدة في توظيف النقل الجزائري في خدمة الاستقرار الامريكي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا على حد سواء.

هذا ومن الاسباب التي ادت الى تطور العلاقات الجزائرية-الامريكية تعود بالدرجة الاساس الى^(١٣):

١- تغيير موقف الجزائر من قضية الشرق الاوسط اي قضية (الصراع العربي- الاسرائيلي)، فقد كان هناك تحولاً حقيقياً في موقف الجزائر من مسألة (الصراع العربي - الاسرائيلي) إذ اصبح الموقف الجزائري اكثر اعتدالاً. اذ ترى الولايات المتحدة الامريكية بان للجزائر نفوذاً في دمشق وان اي تحرك في عملية السلام فان وجهة نظر الجزائر سوف تؤخذ جدياً.

٢- تغيير وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة الصحراء الغربية (المغرب والجزائر)، اذ ترى امريكا لاحل عسكري للنزاع ويجب الاخذ بعين الاعتبار رغبات السكان، كما ان على الاطراف المعنية ان تتوصل الى السلام فيما بينها، وترى

الجزائر ان الولايات المتحدة قد اظهرت حسن نيتها عمليا عندما ضغطت على المغرب لكي لا تحتفل بذكرى الجلوس على العرش في مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية، وعندما اوصى الكونغرس الأمريكي بان تسلك الادارة الامريكية مسلك الحياد في نزاع الصحراء الغربية ولا سيما على صعيد بيع السلاح لكل من المغرب والجزائر^(١٤).

كان لتطور العلاقات بين البلدين اثرها في توجيه الرئيس الامريكي رونالد ريغان دعوة للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد لزيارة واشنطن يعود ذلك الى ان الاخير منذ ان تولى الحكم في الجزائر كان يسعى الى تبني سياسة متوازنة سواء في الداخل او الخارج، فضلا عن ان شخصية الشاذلي بن جديد تميل الى الاعتدال والواقعية، وعدم موالاة طرف على حساب طرف اخر^(١٥).

لقد زار الشاذلي بن جديد واشنطن في ١٧ نيسان من العام ١٩٨٥، وكان لتلك الزيارة صداها الواسع، اذ فتحت تلك الزيارة افاق التعاون بين البلدين لاسيما في المجال العسكري اذ ان الرئيس الجزائري كان يسعى لشراء معدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية بهدف تخفيض اعتماد بلاده على الاتحاد السوفيتي^(١٦).

قررت الادارة الامريكية وضع الجزائر على لائحة الدول التي تستطيع الحصول على اسلحة امريكية بواسطة قروض ممنوحة لهذا الغرض، كما أكد البنتاغون ان الجزائر اصبحت مشمولة ببرامج المساعدات العسكرية الامريكية، كما اعلن حينذاك عن الاستعداد لاستقبال ضباط من البحرية الجزائرية للتدريب

في الولايات المتحدة الامريكية^(١٧).

ان زيارة الشاذلي للولايات المتحدة الامريكية جاءت تتويجا لعدة سنوات من الجهود كانت محطاتها البارزة زيارة (ايغل برغر) وكيل الخارجية الامريكية للشؤون السياسية الى الجزائر في نيسان من العام ١٩٨٣م، ثم زيارة الجنرال (فرنون والترز) في ايار من العام نفسه^(١٨).

وعلى العموم، فقد كانت المحصلة النهائية لزيارة الشاذلي الى جانب ضمان الحصول على الاسلحة الخاصة في مجال تحديث سلاحها ودفاعاتها الجوية، استطاع الحصول على التكنولوجيا الامريكية ولاسيما في مجال الزراعة، والذي قد حقق المصلحة لأمريكا ايضا لاسيما بعد ان تسبب سعر صرف الدولار بعجز كبير في ميزان مبادلاتها التجارية مع مختلف دول العالم^(١٩).

فقد حافظت البلدان على علاقاتهم التجارية اذ بلغ قيمة المبادلات التجارية بين البلدين في العام ١٩٨٥ (٤) مليارات دولار، اي ان الميزان التجاري قد مال لصالح الولايات المتحدة الامريكية^(٢٠).

ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تشعر بالارتياح لعلاقتها مع الجزائر اذ تعد الجزائر سوقا ذات قدرة شرائية عالية بالمقارنة مع غيرها في افريقيا^(٢١).

نجد من خلال تتبع مسار العلاقات الجزائرية الامريكية خلال الحكومات المتعاقبة بانه لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة كحليفتين استراتيجيتين ولكن بلدين جمعتهما الاقتصاد وفرقتهاما الايديولوجيا.

ثانياً:-العلاقات الجزائرية – الامريكية خلال حقبة التسعينيات:

تميزت العلاقات الجزائرية-الامريكية خلال حقبة التسعينيات بالتأرجح والثبات ولاسيما في ظل الاوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الحقبة، ففي نهاية الثمانينيات وتحديدًا عام ١٩٨٩م شهدت الجزائر وضعاً غير مستقر، ولاسيما مع ارساء عهد التعددية الذي تقرر بتعديل الدستور في ١٩٨٩/٢/٢٣م، والذي سمح بالتعددية الحزبية والديمقراطية^(٢٢).

ومع مطلع عام ١٩٩١م تم اجراء الدور الاول من الانتخابات التشريعية، وكان دخول الجبهة الاسلامية للانقاذ الى هذه المعركة الانتخابية بمثابة اكتساح للساحة السياسية، إذ فازت فيها بنسبة ٥٥،٢٣٪ اي استحوذت على اغلبية المقاعد (٨٨) مقعداً مقابل (١٦) مقعداً لحزب جبهة التحرير الوطني^(٢٣).

لذلك سارعت السلطة السياسية القائمة آنذاك الى الغاء الدور الاول وعدم اجراء الدورة الثانية للانتخابات، واطلقت مباشرة بعد فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ، جملة من الاعتقالات ضد الاسلاميين، فضلاً عن قيام الديمقراطيين بتنظيم مسيرة احتجاجية تحت قيادة جبهة القوى الاشتراكية في ١/٦/١٩٩٢، كما تم الاعلان عن قيام اللجنة الوطنية لانقاذ الجزائر(*) برئاسة عبد الحق بن حمودة (رئيس الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين). وبذلك دخلت الجزائر أزمة(**) دامية، مباشرة بعد الغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ المحل باغلبية المقاعد(***)، إذ كانت عملية الالغاء الشرارة

التي ساهمت في تفجير العنف السياسي، لانها جاءت لتمنح قوة كبيرة للتيارات السلفية المتشددة ضمن التيار الاسلامي في الجزائر، والذي كان ينادي بعدم دخول العملية الانتخابية^(٢٤).

وفي ظل تلك الاوضاع، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج، على حد تعبير (ويليام كونت)، فمن جهة يعد توقيف المسار الانتخابي والغاء النتائج، عملاً غير مشروع ومناف لمبادئ الديمقراطية بكل المقاييس، ومن جهة اخرى فالجبهة الاسلامية للانقاذ- وهي طرف المقصي والمتضرر الاول من هذا الايقاف- تعد من اكبر المنتقدين للإدارة الامريكية لاسيما بعد ضرب العراق من خلال التحالف الدولي، وهو ما عده انصار الجبهة الاسلامية والشارع الجزائري عموماً، ضربة موجّهة ضد الاسلام والمسلمين، مما ولد شعور عدائياً تجاه الولايات المتحدة^(٢٥).

ومع ذلك نجد ان الادارة الامريكية حافظت على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية الا انها -وعلى الطرف الاخر- ابقّت على اتصالات سرية مع قيادي الجبهة الاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية واوربا تحسباً لاي طارئ من جهتها ابدت الجزائر- أثرت الاضطرابات التي كانت تعيشها -انكفاء على الداخل - وتقليص دورها الاقليمي والدولي بشكل كبير، إذ لم تكن مع التحالف الدولي لضرب العراق، بل كانت ترفضه^(٢٦).

ومع تدهور الاوضاع الامنية داخل الجزائر، بسبب اعتماد انصار الجبهة الاسلامية السلاح للتعبير عن مطالبهم ولما كان الجمهوريون في الحكم وعلى رأسهم الرئيس الامريكي جورج بوش الاب، والمعروف

مساندها للنظام الجزائري، في مواجهته مع عناصر الجبهة الإسلامية للانقاذ، في حين كانت تأوي على اراضيها احد قياديين الحزب المحظور: انور هدام، الصادر في حقه حكم الاعدام بالجزائر حينذاك^(٢٨).

ومن أجل التوصل الى حل للأزمة الجزائرية دعمت واشنطن في العام ١٩٩٥ مبادرة (سانت ايجيديو) (*) إذ صرح ديفيد جونسون الناطق بلسان وزارة الخارجية الامريكية «بأن نتائج مبادرة سانت ايجيديو محاولة جادة لايجاد حل سلمي للأزمة الجزائرية». في حين رفضت الجزائر تلك المبادرة وعدتها تدخلا في شؤونها الداخلية^(٢٩).

وتفادياً لحالة التصعيد التي تشهدها الجزائر فقد جرت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ انتخابات رئاسية بهدف اضاء الشريعة السياسية والدولية للنظام (*) الجزائري وقد فاقت المشاركة السياسية كل التوقعات لانها جرت في جو سياسي وامن خطير، اذ حصل المرشح الحر اليمين زروال على نسبة ١٤،٦١ بالمئة، واصبح بذلك رئيساً منتخباً بطريقة شرعية وديمقراطية للجزائر^(٣٠).

وبمجيء الرئيس زروال كانت علاقة الولايات المتحدة الامريكية بالجزائر حذرة، اذ كانت الولايات المتحدة تعتقد ان ما يحدث في الجزائر، مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة مسلحة. وهذا مادفعها لحظر بيع الاسلحة للجزائر، وتقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها، ولكن في العام ١٩٩٦ اخذت الولايات المتحدة تعدل سياستها وموقفها اتجاه الجزائر^(٣١).

وعدت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية واستقرارها مهم جداً للمنطقة

عن الجمهوريين موقفهم العدائي من الاسلام السياسي ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية والانتقاد الكبير الذي وجه لهم، فقد عد الجمهوريون ان ظاهرة الاسلام السياسي تشكل خطراً على مصالحهم واهدافهم مستقبلاً، كونهم يولون أهمية كبيرة للهاجس الامني في سياستهم الخارجية، وتسيطر عليهم افكار الزعامة الامريكية، وضرورة صياغة النظام العالمي الجديد، وفق ما يضمن وضع الهيمنة التامة للولايات المتحدة على العالم، الا انهم لم يكونوا يرغبوا في اظهار العداء للمسلمين، وهو ما تجسده مقولة المتحدث باسم الخارجية الامريكية آنذاك (دوارد جيرجيان) عام ١٩٩١ إذ قال: «ان الولايات المتحدة الامريكية ليس لها ما تضمه للاسلام كأحد اعظم المعتقدات العالمية... وترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية اهدافهم الارهابية... ان معركتنا الحقيقية هي ضرب الارهاب والعنف وعدم التسامح».

لذلك يمكن ان نسجل ان الموقف الرسمي الامريكي اظهر ضمناً ارتياحاً كبيراً لتدخل الجيش واقصاء الاسلاميين في الجزائر^(٣٢).

وبمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس الامريكي بيل كلنتون، والذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا والاقتصاد المعولم، حاولت الادارة الامريكية تجنب معاداة اي طرف من اطراف الصراع في الجزائر بتغليب الابعاد ذات الطبيعة الاقتصادية على الابعاد الامنية، وعدم الادلاء بأي تصريح يمثل تدخلاً في الشأن الجزائري الداخلي.

وفي الواقع، يبدو من خلال السياسة الامريكية في تلك الحقبة انها ابدت موقفاً وسياسات متناقضة احياناً، فمثلاً ابدت

ككل، لذلك يجب مساعدتها ودعمها، وهذا ما عبر عنه الرئيس بيل كلنتون، في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس والمتعلق بالاستراتيجية الامنية الامريكية للقرن ٢١، وجاء فيه (نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال افريقيا)^(٣٦).

وهذا ما تجلى في الدعم الامريكي لحكومة الرئيس زروال في حربها ضد الارهاب، ورغم كل ذلك فان الجزائر صنفت من طرف الادارة الامريكية في تلك الحقبة ضمن فئة الدول الفاشلة (failed state) وادراج اسمها ضمن (warming travel) وهي الدول التي يحذر من السفر اليها^(٣٧).

وفي العام ١٩٩٧ وتحديدًا خلال شهر اذار قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الاوسط (مارتن انديك) بزيارة للجزائر وصرح ان بلاده لاتخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي، لاسيما بعد جهود الاصلاح التي قام بها الرئيس زروال، وهو ما يشكل نقطة تحول في السياسة الامريكية اتجاه الجزائر، إذ صرح السفير الامريكي بالجزائر (رونالد نيومان) في ايلول ١٩٩٧ «بان بلاده تدعم جهود الاصلاح التي يقوم بها الرئيس زروال، كما اكدت الادارة الامريكية، ان النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة اليه حول ضلوعه في المجازر، واعدت واشنطن بان الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الارهاب دون ان تلقى السند الدولي^(٣٨).

ثالثا:- الانفتاح الامريكي على بوتفليقة

بعد استقالة الرئيس الجزائري اليمين زروال(*) في العام ١٩٩٧ نتيجة لحالة التصعيد الذي عرفه منحى الأزمة الجزائرية، وفي ظل

هذا المأزق الخطير^(٣٥)، عين عبد العزيز بوتفليقة خلفا له ، وبعد اجراء الانتخابات في نيسان من العام ١٩٩٩ والتي فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة بعد ان حصل على نسبة ٧٩،٧٣٪ من نسبة اصوات المشاركين^(٣٦)، ومن اجل تحسين الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد وجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ ٣ اب ١٩٩٩ خطابا الى الأمة الجزائرية طرح فيه قانون (الوئام المدني) الى الاستفتاء في ١٦ ايلول ١٩٩٩ بعد ان صادق عليه البرلمان باغلبية مطلقة وقد ارتكز القانون على اربعة محاور رئيسة اهمها^(٣٧):

-التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القانون.

-الاعتراف بحق ضحايا العنف وتقديم الدعم لهم.

-الاعتراف بالمؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في انقاذ البلاد.

-اصدار العفو عن كل من ارتكب اعمال العنف.

واكد بوتفليقة ان من أولويات حكومته استتباب السلم والامن والإستقرار السياسي وإعادة دفع الإقتصاد بتنشيط الاستثمارات ومحاربة الفقر والقضاء على البطالة وحل المشاكل الاجتماعية واعادة صورة وصدقية الجزائر في العالم من اجل استعادة ثقة الشركاء الاجانب^(٣٨).

كما استطاع الرئيس الجزائري اقتناع قيادات الجيش سواء اولئك الذين يوافقونه الرأي على ضرورة تبني مقاربة سياسية تقوم على اساس المصالحة الوطنية، او اولئك الذين يرون ان لامناص من مواجهة الجماعات

وبمساهمة امريكية في كانون الاول ٢٠٠٠ وبحضور وزيرة الخارجية (مادلين اولبرايت) Madeleine Albright، التي طلبت من الجزائر ان تمارس دوراً في عملية تسوية النزاع القائم في الشرق الاوسط بين الفلسطينيين والاسرائيليين^(٤٤).

وهذا في حد ذاته يعد اعترافاً امريكياً بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر، والذي يمكن الوثوق به، لاسيما وان واشنطن تترك ذلك جيداً من خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين، وليس ادل على ذلك من تدخلها في قضية الرهائن الامريكيين في طهران والتي سبق وان تم ذكرها^(٤٥) وبفوز الجمهوريين تحت قيادة الرئيس جورج وولكر بوش، فضلت الادارة الجمهورية الاستمرار في السياسة نفسها التي انتهجتها الادارة الديموقراطية تحت اشراف الرئيس بيل كلينتون باللعب على المحاور الهادئة، وهي الدعوة لتحرير الاقتصاد والتعددية السياسية ودعم المؤسسات النيابية وحكم القانون، واحترام حقوق الانسان، والالتزام بعدم ابداء اي مبادرة فيما يخص الوضع الجزائري وذلك لسببين^(٤٦):-

ا-ضمان ان تكون الولايات المتحدة اقل المتضررين مما يجري في الجزائر.

ب-استفادة الولايات المتحدة من عملية التحول الليبرالي الذي تشهده الجزائر منذ بداية التسعينيات.

وقد حصل أول لقاء بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ((George Bush) والجزائري بوتفليقة في العام ٢٠٠١، تم خلاله التطرق الى المسائل التجارية والاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن إجراء حوارات حول القضايا الامنية والسياسية، وفي هذا الصدد قامت الولايات

المسلحة والقضاء عليها ورفض التسوية معها بضرورة بناء تحالف بين المؤسستين لمواجهة الاوضاع المتأزمة واعادة بناء الثقة في النظام ومؤسساته والتحرر من ضغوط القوى الكبرى وضغوط المنظمات الدولية^(٣٩).

و على العموم تمكن الرئيس الجزائري من تحقيق الانسجام والتوافق بينه وبين قيادة اركان الجيش.

وفي الواقع، كان للسياسة التي اعتمدها بوتفليقة اثرها لاسيما تجاه علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية التي عبرت عن ارتياحها لرئاسته للجزائر، فضلاً عن تأييدها لنتائج الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٩^(٤٠) فقد ثمنت نتائجها وعدت الرئيس المنتخب في اطار عملية حرة وشفافية سيحظى بالشرعية اللازمة لاطلاق الاصلاحات المطلوبة^(٤١).

كما عبرت الولايات المتحدة الامريكية من خلال سفيرها بالجزائر (كاميرون هيوم) عن مشروع الوئام الذي طرحه الرئيس بوتفليقة بقوله (اذا نجح مسعى الوئام سنحترمه، والولايات المتحدة في افضل موقع لتشجيع التغييرات الايجابية في الجزائر) ومن جهته اعرب الرئيس الجزائري عن امتنانه للدعم الامريكي لمشروع الوئام المدني^(٤٢).

وقد شهدت العلاقات الجزائرية- الامريكية في عهد بوتفليقة تحولاً جذرياً لاسيما بعد المصافحة التي قام بها بوتفليقة لرئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك^(٤٣).

وقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكشف، ولاسيما بعد توقيع اتفاق السلام بين اريتريا واثيوبيا في الجزائر

المتحدة الأمريكية في تموز ٢٠٠١ بابرار اتفاقية للتجارة والاستثمار مع الجزائر، لمضاعفة حجم التبادل التجاري، وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية^(٤٧)

وبعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والتي أصابت نيويورك وواشنطن واهتز لها العالم، وكان لها الأثر الكبير على كبريات التوجهات العالمية، وتسبب في إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية ليس اتجاه الجزائر فحسب، بل اتجاه العالم ككل. فبعد ان كان المنظور الأمني احد خيارات الاستراتيجية الأمريكية أصبح بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ المنظور الوحيد لها، ومن جهتها الجزائر بوصفها احدى اكبر الدول المتضررة من الارهاب، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربتها، فقد ابدت رفضها لاستهداف المدنيين، وادانت تلك الهجمات وابدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته وقد اكد السفير الأمريكي بالجزائر (دافيد هيوم) بأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان اول قائد عربي يدين هجمات ١١ ايلول^(٤٨).

الى جانب ذلك، فقد قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة واشنطن في العام ٢٠٠١ واجتمع مع الرئيس الأمريكي جورج وولكر بوش، وفي هذا الصدد يعلق احد مسؤولي البيت الابيض عن هذا اللقاء بقوله: ان اللقاء كان روتينيا وظهر الرئيس الأمريكي وكأنه غير مهتم بالامر، الا ان الرئيس الجزائري عرف كيف يغير مسار اللقاء تماما، عندما قال: ان الجزائر التي اکتوت بنار الارهاب لعشرية كاملة تحس ما احاط ببلدكم، وليس لها الا ان تكون متضامنة مع الولايات المتحدة وشكلت هذه الكلمة الانطلاقة الحقيقية للتعاون الايجابي بين البلدين^(٤٩).

وخلال الجولة التي قام بها وزير الخارجية

الاسبق (كولن باول) (Colin Powell) الى دول المغرب العربي ومن ضمنها الجزائر في ١٢ / ٣ / ٢٠٠٣ تناولت محادثاته مع السلطات الجزائرية، عدداً من القضايا التي تهم البلدين اهمها موضوع الشراكة الاقتصادية، التنسيق السياسي والتعاون الأمني ضد الارهاب، ومسألة الحقوق والحريات^(٥٠).

كما ابدى الرئيسان الجزائري والامريكي رغبتهما في الذهاب بعيداً في مجال التنسيق بين البلدين، في كافة المجالات وبدون استثناء، وهو ما يجسده رغبة الرئيس الأمريكي في العمل مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ولايته الثانية، من جهته الرئيس الجزائري ابدى رغبته في التعاون من نظيره الأمريكي، من خلال رسالة التهنئة التي بعث اليه بعد اعادة انتخابه او اخر العام ٢٠٠٤، إذ صرح (اني مرتاح لامكانية مواصلة العمل معكم على تعزيز وتعميق علاقاتنا الثنائية التي تطورت في السنوات الأخيرة... وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب ساهم في تقاربنا، والمساهمة في تشييد عالم أكثر اماناً وعدلاً ورخاء)، وفي المقابل أعرب الرئيس الأمريكي عن إرتيابه للتعاون مع الرئيس بوتفليقة لجعل العالم افضل مما هو عليه^(٥١).

وفي الواقع، ان الإدارة الأمريكية تسعى لإختيار الجزائر كقطب بارز للتعامل معها في مجال مكافحة الارهاب.

رابعا: تعزيز العلاقات في مجال مكافحة الارهاب:

بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وانطلاق ما يسمى ب(الحرب العالمية على الارهاب)^(٥٢) أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على صياغة مجموعة من الاهداف الامنية للحفاظ

القضاة الجزائريين على الاستقلالية والشجاعة
والقدرة على اتخاذ القرارات على اساس من
القانون»^(٥٧).

كما زادت العلاقات العسكرية بين البلدين
اذ جرت العديد من المناورات العسكرية بين
القوات البحرية الامريكية والقوات البحرية
الجزائرية في البحر الابيض المتوسط، وقامت
العديد من الوفود العسكرية الامريكية بزيارة
للجزائر، الامر الذي فهم منه المراقبون في
الجزائر ان هذه الزيارات هي عبارة عن رسائل
مبطنة، لدعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في
وجه المحور الجزائري المحسوب على فرنسا
في دوائر القرار الجزائري^(٥٨).

وفي الواقع، تحاول الولايات المتحدة
الأمريكية ايجاد منفذ لها في الجزائر، كما انها
تحاول من جهة أخرى منافسة دول الضفة
الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط
ولاسيما فرنسا، التي تربطها علاقات تاريخية
وبشرية بالجزائر^(٥٩).

ليس هذا فحسب، فقد سعت الولايات
المتحدة الامريكية الى تعزيز وجودها العسكري
وانشاء طوق أمني يحميها من اي اختراق
ارهابي، لحماية استثماراتها في الصحراء
الكبرى، ولمراقبة التحركات الارهابية المسلحة
وذلك بالتنسيق مع القيادات العسكرية الجزائرية
والمغربية، كما تسعى حسبما اكد مسؤول
امريكي في وزارة الدفاع الامريكية للحصول
على قاعدة لها في تمراست في الجزائر
ورفع مستوى المراقبة الجوية والبحرية في
المنطقة، استنادا على ادلة تؤكد احتمال تحول
المنطقة الشمالية من القارة السمراء الى ماوى
لتنظيم القاعدة، كما تسعى لنشر قوات في تلك
القواعد ولاسيما في الجزائر ليطم استعملها في
أجراء تدريبات دورية وفي توجيه ضربات

على مصالحتها الحيوية في المنطقة ومن ابرز
تلك الاهداف سعي الولايات المتحدة لمكافحة
الارهاب في منطقة المغرب العربي عموماً
والجزائر خصوصاً^(٥٣).

وعليه فقد اخذت الولايات المتحدة الامريكية
تعمل على تعزيز التحالفات الأمنية وتوثيق
التعاون العسكري والأمني مع دول المغرب
العربي، وخصوصاً الجزائر.

فقد تعزز التحالف الأمني بين الولايات
المتحدة والجزائر بشكل واسع بعد أحداث
الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ لاسيما بعد توجه
الجيش الجزائري الى المزيد من الاحترافية
ودخوله في علاقات وطيدة مع منظمة حلف
شمال الاطلسي^(٥٤).

وازدادت العلاقات الجزائرية - الأمريكية
عندما أعلن رئيس قسم مكافحة الارهاب
بوزارة الخارجية الأمريكية (فرانسيس تايلور)
عند وصوله الى العاصمة الجزائرية في ٢٧
حزيران ٢٠٠٢ (أن الجزائر من اصدق شركاء
الولايات المتحدة الامريكية واكثرهم ثباتاً)^(٥٥).

وتعهدت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم
الدعم الكامل غير المشروط أمنياً وعسكرياً لدول
شمال افريقيا ومنها الجزائر وزودت الولايات
المتحدة الامريكية ست طائرات امريكية بدون
طيار وذكرت هيئة (اكدا) التابعة لوزارة الدفاع
الامريكية ان مبيعات الاسلحة للجزائر وصل
الى حوالي ١٠٠ مليون دولار، فضلاً عن تقديم
المساعدات في مجال التدريب الخاص لمكافحة
الارهاب^(٥٦).

كما عمدت الولايات المتحدة من خلال
بعض برامج التدريب المشترك، كصورة
من صور المساعدات الاخرى، التي يمكن
ان تقدمها الولايات المتحدة للجزائر وتدريب

للارهابيين ففي هذا الصدد كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية ان قوات امريكية خاصة تعمل للوصول الى عدد من القواعد العسكرية في المنطقة للاسهام في مكافحة الارهاب وللفضاء على تنظيم القاعدة^(٦٠).

الى جانب ذلك، فان للولايات المتحدة الامريكية هدف اخر وهو نشر الثقافة والقيم الامريكية في الاوساط الاكاديمية التعليمية المغاربية، وذلك رغبة من الولايات المتحدة الامريكية في رفع مستوى تعليم المواطنين وترقية طريقة تفكيرهم لابعادهم قدر الامكان عن كل تفكير يؤدي الى التصرف والعنف والارهاب^(٦١).

وفي اطار جهود واشنطن لمكافحة الارهاب في افريقيا رصد مبلغ ٧ مليون دولار لمساعدة دول الساحل، ثم توسعت لتشمل الجزائر بطلب من قيادة القوات الامريكية في اوروبا، كما رفعت الميزانية الى ١٢٥ مليون دولار وهذا ما جسده توفير الولايات المتحدة خدمات استخبارية مهمة لمالي والنيجر والجزائر، عبر طائرة استطلاع ب ٣ اربون التابعة للبحرية الامريكية التي قدمت معلومات دقيقة عن تحركات المدعو عبد الرزاق الباربا احد امراء الجماعات الاسلامية، إذ طرد من مالي الى النيجر وبعدها الى التشاد ليتم تسليمه الى الجزائر^(٦٢).

وفي ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٤ قام المنسق الامريكي لمكافحة الارهاب (كوفر بلاك) بزيارة للجزائر، صرح خلالها بان بلاده تضع تحت تصرف الجزائر ودول الساحل عتادا وتكنولوجيا حديثة، يتمثل في محطات متحركة، ساهمت في اضعاف قدرات الجماعة السلفية، كما عمدت واشنطن الى تمويل المركز الافريقي لمكافحة الارهاب الذي أنشأ بالجزائر عام ٢٠٠٤^(٦٣).

وفي الواقع، كان للدور الذي ادته الجزائر لمحاربة الارهاب اثره في توثيق العلاقات الجزائرية - الامريكية فقد عبرت الادارة الامريكية في اكثر من مناسبة عن شكرها لطبيعة الدعم المقدم من طرف الجزائر في مكافحة الارهاب، وفي هذا الصدد صرح السفير الامريكي (ريتشارد ايدرمان) قائلا: (لعبت الجزائر دوراً مهماً جداً في الحرب على الارهاب، وتفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة وهي مرشحة للعب دور محوري في العالم العربي وأفريقيا)^(٦٤).

ولما ادركت الولايات المتحدة بان غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان من اهم اسباب تزايد الارهاب، تولد اقتناع لدى الولايات المتحدة الامريكية بضرورة تغيير تلك الاوضاع، واصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان مسألة في غاية الاهمية^(٦٥) في بلدان المغرب العربي وتحديدًا الجزائر.

ومن أجل ذلك فقد دعت الإدارة الأمريكية الى إدخال المزيد من الإصلاحات السياسية، الأمر الذي دفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى اجراء بعض الاصلاحات على الصعيدين القضائي والقانوني^(٦٦).

وفي الواقع، ان مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان ماهي إلا مجرد وسيلة وليست غاية للسياسة الأمريكية، فليس من المعقول ان تجعل البراغماتية الامريكية تحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر او غيرها من الدول غاية لها، بل هي وسيلة لتحقيق المصلحة الامريكية، فبعد نهاية الحرب الباردة لجأت الولايات المتحدة الى التدخل باسم حقوق الانسان، لتستعملها كورقة ضغط لضمان مصالحها في بلدان المغرب العربي وتحديدًا الجزائر.

الخاتمة

يتضح من خلال تتبعنا لمسار العلاقات الجزائرية-الأمريكية مدى تجذرهما تاريخياً إذ كانت الجزائر من الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، و أخذت تلك العلاقات بالتوسع خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات، أي مع سقوط الاتحاد السوفيتي.

فقد سارت تلك العلاقات على نحو حسن ماعدا التوترات التي كانت تلازمها، نتيجة لتأثرها بالعديد من المتغيرات العربية والدولية، وأولها النزاع العربي - الصهيوني والذي كان يستحيل على الجزائريين الشعور بالارتياح ازاء الادارات الأمريكية وطريقة معالجتها لتلك القضية وثانيها مشكلة الصحراء الغربية والتي تدغم فيها واشنطن المغرب صراحة على حساب الجزائر.

أما الثالث فهو العجز الديمقراطي وعدم احترام حقوق الإنسان والممارسات الانتخابية المشكوك فيها والتي كانت تشكل عقبة أساسية في مسار تلك العلاقات .

وبالرغم من ذلك، فإن اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الجزائر ولاسيما بعد أحداث ١١ ايلول أخذت بالتغيير، إذ حدث تقارب ملحوظ في علاقات البلدين، فضلا عن زيادة التفاعل السياسي والاقتصادي وحتى الأمني والعسكري.

ويبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية عندما صاغت اهدافها السياسية والاقتصادية تجاه الجزائر ولاسيما بعد أحداث ١١ ايلول كان الغرض منها ليس فقط تحقيق رغبتها في احتواء التطرف، واستئصال الارهاب من جذوره، وإنما ايضا لتأمين مصالحها الحيوية من الهجمات الارهابية في المنطقة، فضلا عن

تحقيق اهدافها الاساسية في المنطقة والتمثلة في ايجاد موطئ قدم لها في الجزائر، وذلك لما للجزائر من امكانات عسكرية، ومصادر للطاقة فضلا عن حضورها الواضح في الانشطة الدولية.

كما لاننسى بان للولايات المتحدة الأمريكية أجندها الخاصة والتي تحاول تطبيقها والابقاء عليها، والتي تتجلى في جعل منطقة المغرب العربي بصورة عامة والجزائر بصفة خاصة فضاء لمناوراتها العسكرية المشتركة، وحقلا لتجاربها النووية في البحر الابيض المتوسط لذا فان نظرتها للجزائر تختلف عن بقية بلدان المغرب العربي لذا فهي تعد الجزائر شريكها الاساس في المنطقة.

المصادر

- (١) حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية - الأمريكية ١٩٩٢-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٥، ص ٢٢.
- (٢) العلاقات الجزائرية-الأمريكية: بين بلة كان مصدر قلق للامريكيين، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع، www.alg360.com
- (٣) فايز بن الشيخ، وزبيده خلوس، العلاقات الجزائرية -الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠١١، بحث مقدم الى جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٢٣-٢٤.
- (٤) حشود نور الدين، مصدر سابق، ص ٢٣.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٢٣-٢٤
- (٦) المصدر نفسه، ص ٢٤
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥
- (٨) المصدر نفسه، ص ٢٥
- (٩) عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٩٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٦٧.

المتغيرات السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢، ص ٣٢.

(**) تعود أسباب الأزمة التي ظلت تلازم الجزائر منذ عام ١٩٩٢، إلى غياب التفاوض الجدي بين السلطة الحاكمة والنخب الحاملة لرؤى بديلة، ولجوء بعضها إلى أسلوب التعبئة بدل المشاركة. للمزيد ينظر مراد بن سعد وصالح زياتي، النخب والسلطة والأيديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٠، كانون الأول ٢٠١٤، ص ٨١.

(***) تقرر حل الجبهة الإسلامية للانقاذ رسمياً في يوم ٤/٣/١٩٩٢. للمزيد ينظر أمال قاسمي، مصدر سابق، ص ٣٥٠.

(٢٤) أمال قاسمي، مصدر سابق، ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٢٥) حشود نور الدين، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢٦) العلاقات الجزائرية - الأمريكية، مصدر سابق، ص ١.

(٢٧) العلاقات الجزائرية - الأمريكية، مصدر سابق، ص ١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٧-٢٨.

(*) في العام ١٩٩٥ تم اصدار وثيقة روما، برعاية المنظمة الكاثوليكية (سانت ايجيديو) انتقدت فيها الحل العسكري وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري في الجزائر للمزيد ينظر حشود نور الدين، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٩) العلاقات الجزائرية - الأمريكية، مصدر سابق، ص ٢٨.

(*) في ظل الازمة التي تشهدها الجزائر حينذاك قامت السلطة بعرض رئاسة الدولة على شخصية تاريخية هي شخصية علي كافي، ومع قرب موعد انتهاء دورة المجلس بدأت قيادة الجيش تبحث عن الشخص الكفاء الذي بإمكانه ان يضع حداً لازمة الجزائرية، فقاموا بتعيين الجنرال اليمين زروال، للمزيد ينظر أمال قاسمي، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(٣٠) مال قاسمي، المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(٣١) حشود نور الدين، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٩-٣٠.

(١٠) الجزائر-واشنطن: استمرار الحوار، مجلة الأسبوع العربي، لبنان، العدد ١٣٤٩، ١٩/٨/١٩٨٥.

(١١) زيارة الرئيس الجزائري إلى واشنطن: نقلة نوعية في العلاقات التجارية والاقتصادية، مجلة الطليعة العربية، فرنسا، العدد ١٠٣، ١٩٨٥/٤/٢٩.

(١٢) ابن جديريغان: بحثاً الميزان السياسي وعدلا الميزان التجاري، مجلة المجالس، الكويت، العدد ٧٢٠، ١٩٨٥/٤/٢٧.

(١٣) صحيفة الوطن، الكويت، العدد ٣٦٤٨، ١٩٨٥/٤/١٧.

(١٤) صحيفة الوطن، الكويت، العدد ١١، ١٩٨٥/٥/٣٦٧١.

(١٥) صحيفة الاخبار، مصر، العدد ١٠٢٧، ١٩٨٥/٤/٢٣.

(١٦) صحيفة الوطن، الكويت، العدد ٢٠، ١٩٨٥/٤/٣٦٥١.

(١٧) جورج الراسي، محطات بارزة سبقت زيارة ابن جديريغان، مجلة الحوادث، لبنان، العدد ١٤٨٧، ١٩٨٥/٥/٣٠.

(١٨) جورج الراسي، مصدر سابق، ص ٣٥.

(١٩) ابن جديريغان: مجلة المجالس، مصدر سابق.

(٢٠) الجزائر: زيارة الشاذلي بن جديد إلى أمريكا، مجلة كل العرب، فرنسا، العدد ١٣٩، ١٩٨٥/٤/٢٤، ص ٣٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢٢) نعيمة جعفري، أسس أحداث الغرفة الثانية للبرلمان في النظامين البريطاني والجزائري: دراسة مقارنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٤٤-٤٣، بيروت، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف ٢٠١٤، ص ٥٨.

(٢٣) أمال قاسمي وآخرون، الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول ٢٠١٣، ص ٣٤٨.

(*) أسسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وانضمت إليها ست منظمات، من بينها منظمات تمثل أصحاب العمل والمديرين في الشركات الخاصة والحكومية، واحدى جماعتي حقوق الانسان، وذلك بهدف اقامة جبهة الانقاذ التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، وهي قوى ساهمت في رفع حدة الصراع السياسي، للمزيد ينظر طارق عشور، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (١٩٩٧-٢٠١١): دراسة في بعض

- (٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٠
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.
- (*) يرجع البعض الاسباب التي دفعت الرئيس الجزائري الامين زروال الى تقديم استقالته، الى طبيعة السلطة في الجزائر إذ اصبحت هذه السلطة رهينة جناحين اساسيين الاول بقيادة الرئيس زروال والثاني بقيادة محمد العماري (رئيس الاركان)، فضلا عن تردي الأوضاع الجزائرية وتقشي الفساد داخل جهاز الحكم، للمزيد ينظر هيفاء احمد محمد، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٤٢.
- (٣٥) محمد بو ضياف، النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٩، شتاء ٢٠١١، ص ١٠-١١
- (٣٦) ستار شدهان شياح الزهيري، الأبعاد السياسية والاقتصادية لسياسات دول الأتحاد الأوربي تجاه شمال أفريقيا (١٩٩٢-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ١٠٥؛ ناظم عبد الواحد جاسور، الشراكة المغربية - الأمريكية: صيغة أمنية جديدة لإعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠، ص ٥٩.
- (٣٧) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة الى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ١٥١.
- (٣٨) ستار شدهان شياح الزهيري، مصدر سابق، ص ١٠٥
- (٣٩) محمد بو ضياف، مصدر سابق، ص ١١.
- (٤٠) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان، دار وائل، ٢٠٠٣، ص ٦٧.
- (٤١) محمد بوضياف، مصدر سابق، ص ١٦-١٧.
- (٤٢) حشود نور الدين، ص ٣٠.
- (٤٣) ناظم عبد الواحد جاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية وأبعادها الإقليمية والدولية)، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٣٠.
- (٤٤) حشود نور الدين، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٠-٣١.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ٣١
- (47) yahiah zoubir@the united state and Algeria.the Maghreb center، 1 spring، 2010.p.6.
- (٤٨) حشود نور الدين، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٥-٣٦.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٣٦
- (٥٢) منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اب ٢٠١٣، ص ٢١١.
- (٥٣) زمن ماجد عودة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٨.
- (٥٤) عبد الناصر جابي، الحالة الجزائرية، في كيف يصنع القرار في الانظمة العربية؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ١٤٠
- (٥٥) عبد الرحمان الخالدي، الجزائر: نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية، نقلاً عن شبكة الأنترنات الموقع: <http://www.maghress.com>
- (٥٦) عبد الرحمن سلامة، حوار مع السفيرة الأمريكية في الجزائر، مجلة حوادث، فرنسا، العدد ٢٣٨٩، ٢٢/اب/٢٠٠٢، ص ٣٦؛ ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سابق، ص ١٠٥
- (٥٧) عبد الرحمان الخالدي، مصدر سابق.
- (٥٨) عبد الرحمان الخالدي، المصدر نفسه.
- (٥٩) اسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة

ism, this had represented an important element in the western relations with Algeria, which has witnessed improvement in the relations in different aspects: political, economic military and in security.

When the united states had drawn its political and economic aims in its relation with Algeria after 9/ 11, the purpose was not only containment of extremism and ending terrorism, but also ensuring the safety of its vital interest besides achieving its main objectives in finding presence in Algeria, especially when the latter has military and economic potentials and its political importance on the international level.

العربية، كانون الثاني ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص٢٩٦.

(٦٠) زمن ماجد عودة، مصدر سابق، ص٦٩-٧٠.

(٦١) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص١٧٠؛ زمن ماجد عودة، مصدر سابق، ص٧٠.

(٦٢) حشود نور الدين، المصدر السابق، ص٣٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص٣٧-٣٨.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٣٨.

(٦٥) طارق عشور، الإصلاح السياسي العربي بعد عام ٢٠١١ تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٧، شتاء ٢٠١٣، ص٣٤.

(٦٦) حشود نور الدين، مصدر سابق، ص٧٦.

Algerian-American Relations in the era of Butefflika

Assistant professor:

M u n a H u s s e i n O b e i d
Center for Strategic and International
Studies / University of Baghdad

The American- Algerian Relations has witnessed instability, it has deteriorated in the era of both Ahmed bin Billa and Hawari bu Midian, there has been a significant change in the relations between the two parts during the reign of the Algerian president Al- Shathly bin Jadid who is well known at his political wisdom in which he used to build strong relations with the united states whether on the political or economic aspects.

During the reign of Abdul Aziz Butaflika the relations entered a new phase especially after 9/11 when the new international development demanded alliance with the united state in fighting terror-

تطور النظام السياسي في تونس من عهد بورقيبة الى ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠

م. بدرية صالح عبدالله (*)

وكذلك الحزب الشيوعي التونسي الذي تأسس في أوائل العشرينات من القرن العشرين في عهد الإستعمار الفرنسي شهد الحزب الاشتراكي الدستوري في الثاني من اذار عام ١٩٣٤ وصعود الزعيم التونسي الراحل الحبيب بورقيبة فيما بعد انتصاراً للحدائين على المتديين الذين تلقوا تعليمهم في جامع الزيتونة والمعروفين الزيتونيين بقيادة الشيخ عبد العزيز الثعالبي^(١).

ورغم التعارض النظري بين الحزب الشيوعي التونسي مع الحزب الاشتراكي الدستوري بقيادته القديمة والجديدة الا ان مطلب تحرير البلاد من المستعمر جاء من التعايش وحتى التنسيق بينهما في عدد من المواقف ممكناً.

وتعرف تونس بأنتمائها الوطني وغياب المشكلة الطائفية والقومية وذلك لان نسبة المسلمين تبلغ ٩٨٪ من السكان، والمسيحيون نسبة (٠,٥٪) من السكان البالغ عدد (١٠)

المبحث الاول

بعد إستقلال تونس من الأستعمار الفرنسي (١٨٨٧-١٩٥٦) أعلن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية (١٩٥٧-١٩٨٧) سياسة العلمنة كمنهج فكري وسياسي لبناء الدولة التونسية الحديثة، وحدد مراسيم عديدة أبرزها ربط مسجد الزيتونة بنظام التعليم العلماني والغاء القضاء الاسلامي ثم إصدار قانون الأحوال الشخصية التي تمنع تعدد الزوجات وحول مقرات الزوايا والطرق الصوفية الى مراكز للحزب الدستوري الجديد، مع تعميم التعليم الفرانكو - عربي وتعد تجربة الأحزاب في تونس من أقدم التجارب في العالم العربي والدول النامية عموماً^(١).

ويعود تاريخ تأسيس الانتظام ضمن احزاب سياسية الى منتصف القرن الماضي مثل جماعة (تونس الفتاة) التي تحولت فيما بعد الى الحزب الاشتراكي الدستوري ثم في عام ١٩٨٨ الى التجمع الدستوري الديمقراطي

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/
جامعة بغداد

ملايين نسمة، واليهود (٢٠٠٠) نسمة، والقومية العربية هي الغالبة على السكان هذا مع وجود الامازيغ نسبة (٤,١٪) من السكان واقلية اوربية وتركبية، ويتبع ٨٥٪ من السكان المذهب المالكي و ١٥٪ المذهب الحنفي، ويسود في تونس المجتمع المدني على حساب المجتمع العشائري^(٣) اذ تبلغ نسبة التحضر نحو ٦٦,٢٪، في حيث تبلغ عدد الايدي العاملة في القطاع الزراعي ١٦ بالمئة وهو ما ينعكس على طبيعة القرار السياسي والميل نحو الاستقرار الاقتصادي، كما ان تونس لم تعرف الصراع الدموي في تاريخها الحديث حتى عند نيل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي.

وبعد نيل تونس استقلالها عام ١٩٥٦ ومع اتجاهها العملي البناء ظهرت ازمة مماثلة للتي شهدتها الحزب الاشتراكي الدستوري في الثلاثينات مع الزيتونين إذ ظهر تيار عزوبي قاده الزعيم الراحل صالح بن يوسف انتهى باغتياله خارج البلاد.^(٤)

وكانت الفرصة للحزب الحاكم ولزعيمه الراحل الحبيب بورقيبة رئيس البلاد رغم فكرة الحدائي فقد بسط سيطرته على مجمل الحياة السياسية من دون انفتاح إذ تميز عقد التسعينات باختيار المعارضة النقابية، ومن أبرز ملامح تلك المرحلة حملة الاعتقالات التي شهدتها الجامعة التونسية وسيطرة الحزب الحاكم على الاتحاد العام لطلبة تونس الذي يُعَدُّ مؤسسه طلابية في العالم العربي، وكما وبرز ملامح تلك المرحلة انسحاب احد رموز الحزب الحاكم منه هو احمد المستيري الذي تولى فيما بعد

تاسيس واحد من احزاب المعارضة العلمانية قبل ان يشهد أزمة عنيفة أضعفته.^(٥)

ولم يتحمل الرئيس الحبيب بورقيبة أحداً لافي السلطة ولا في المعارضة فقد أبعد العروبي صالح ابن يوسف عن السلطة في عام ١٩٦١ ثم اتبعه بوزير التخطيط والاقتصاد احمد بن صالح نهاية الستينات القرن الماضي بعد تجربته الفاشلة في تعاونيات القطاع الزراعي ومن ثم اتبعها اصحاب التوجه الليبرالي الى مثل وزير الداخلية احمد المستيري (١٩٧١)، ورئيس الوزراء الهادلي نويرة (١٩٨٠)، ومحمد مزالي ١٩٨٦، وفي المعارضة ضرب الحزب الشيوعي عام ١٩٦٢، وفي السبعينات لاحق بعنف التنظيمات القومية العربية الماركسية الماوية مثل (منظمة العامل التونسي) وعندما اعطى الحزب الشيوعي الحرية بالنشاط العلني في تموز ١٩٨١ وهو لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة المستيري كان ذلك مسبوقة بحملة امنية كبيرة على (حركة الاتجاه الاسلامي) بقيادة (راشد الغنوشي).^(٦)

وكانت قدرة بورقيبة في السلطة التونسية مستندة على رصيده الوطني خلال فترة الكفاح من اجل الاستقلال التونسي والانجازات الاقتصادية وتحديثات تشريعية أمن له قاعدة اجتماعية عريضة ولاسيما من الفئات المدنية الوسطى وبالذات من المدن الساحلية والى دعم خارجي من باريس وواشنطن في وجه الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة وحكم جزائري عهدي بن بله و بومدين اللذين لم يكن ترتاح لهم فرنسا والولايات المتحدة ومع أشتداد الازمة الاجتماعية الاقتصادية التي عاشتها تونس

واصبح الفصل (٣٩) من الدستور يجيز رئيس الجمهورية ان يجدد ترشيحه مرتين متتاليتين، كما حددت السن القصوى التي تحرم كل من تجاوزها اعادة الترشيح هي في سن السبعين سنة بموجب الفصل (٤٠)، لكنه تم تغييرها فيما بعد وسنأتي على شرح ذلك.^(٨)

وقد رحبت كل من حركة الإتجاه الإسلامي التي كان قائدها الغنوشي في السجن وقت بورقيبة والذي حكم عليه بالمؤبد في بيان ٧ تشرين الثاني واعدته انه ادخل البلاد في طور جديد سيقطع معه اساليب الحكم الفردي)، كما رحب بالعهد الجديد لكل من الحزب الشيوعي والذي اصبح اسمه منذ عام ١٩٩٤ حركة التجديد، وحركة المستيري، والتجمع الاشتراكي التقدمي اسمه (الحزب الديمقراطي التقدمي) وفي عام ١٩٨٨ وقَّعت هذه الأحزاب والحركات اضافة الى أحزاب وحركات أقل أهمية ولكنها مرخصة مع الحزب الحاكم الذي أصبح اسمه التجمع الدستوري الديمقراطي منذ تموز/١٩٨٨. ومن الاحزاب القانونية المرخصة وهي التي تمتعت بوجود قانوني ويمكن تصنيف هذا النوع من الاحزاب حسب ادائها ومواقفها من السلطة الحاكمة الى صنفين هما:

-احزاب موالية للسلطة واحزاب معارضة منها (احزاب المولاة). وهي الاحزاب المتحالفة سياسياً مع حزب (التجمع الدستوري الديمقراطي)^(٩) بل ان وجود بعضها منها كان مرتبطاً أشد الارتباط بهذا الحزب والأجهزة

بداية الثمانينات إذ قررت الحكومة التونسية فتح الساحة السياسية فتم ترخيص عدد من الاحزاب وهي حزب الوحدة الشعبية المعروف وبتوجهاته الاشتراكية، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي يرأسها الوزير السابق احمد المستيري وشهدت البلاد تأسيس الحزب الشيوعي التونسي بقيادة محمد حرمل، فيما تعد اعادة الحياة لهذا الحزب الذي لم يكن تلقى قبولا حتى من غالبية اليساريين قراراً مهماً. وكانت الحياة السياسية في السنوات الست الأولى في عقد الثمانينات مثار إستقطاب بين حركة الإتجاه الإسلامي التي يتزعمها راشد الغنوشي واليساريين ولاسيما حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي.^(٧)

ومع هذا فان فترة ما بعد اقالة محمد مزاي من عام ١٩٨٦ اظهرت فراغاً في المؤسسة التونسية الحاكمة في ظل رئيس بدأ يعاني من أمراض الشيخوخة لم يستطع الجيش المهمش من تونس في وقت بورقيبة بخلاف غالبية الدول العربية ان يملأه ولاء الحزب الحاكم ولا الجهاز الاداري الذي كان يلعب دوراً بارزاً في تسيير مؤسسات السلطة التونسية والذي لم تصل اليه باقي الادارات العربية، واستمر ذلك الوضع الى غاية ابعاد الرئيس (بورقيبة) عن الحكم بواسطة ما سمي (الانقلاب السلمي الابيض) الذي قاده وزير الداخلية آنذاك (زين العابدين بن علي) سنة ١٩٨٨، إذ تم العدول عن الرئاسة مدى الحياة بموجب التفتيح الدستوري عدد (٨٨) في ٢٥/تموز ١٩٨٨،

الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها منها (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الموحدوي، الحزب الاجتماعي التحرري، حزب الخضر للتقدم)^(١٠)

- الاحزاب المعارضة مرخصة وغير مخالفة مع الحكومة:- لا تختلف نشأة هذه الاحزاب وانتشارها الجغرافي كثيراً عن أحزاب الموالاتة غير انها تتميز عنها بمصداقيتها ونضالها من ناحية وضمها النسبة الهامة من افراد النخبة من العاصمة وبقية مناطق البلاد، واجهت هذه الاحزاب ولاسيما الحزب الديمقراطي التقدمي صنوفاً شتى من القمع والملاحقات القضائية منها (حركة التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي و التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات).

- الأحزاب غير المرخصة:- تعني تلك الاحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني تبعاً للقانون الاساسي الذي يتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية في تونس منها (حزب المؤتمر من اجل الجمهورية والحركة الناصرية التقدمية وحركة النهضة وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحزب البعث وحزب العمل الشيوعي وحزب الخضر والحزب الاشتراكي اليساري)^(١١) ولقد سمح الرئيس زين العابدين بن علي بنوع من الهدنة السياسية انتهت بتوقيع كل المنظمات والهيكل وكذلك الأحزاب على ما يعرف بوثيقة (الميثاق الوطني) وهي في ٧/تشرين الثاني/١٩٨٨، التي تنص على مبدأ الديمقراطية المستند الى

تعدد الأحزاب واعطيت الحكومة التونسية مهمة تنظيم الحياة السياسية في البلاد، وترفض هذه الوثيقة انشاء الاحزاب على اساس ديني او عرقي وهو الأمر الذي دفع حركة الإتجاه الإسلامي، الى تغيير اسمها واصبحت تعرف بـ (حركة النهضة)، وفيما كان حزب العمال الشيوعي التونسي الوحيد الذي رفض الامضاء على وثيقة الميثاق الوطني وامضت بقية الاحزاب عليها بمن فيها ممثل عن حركة الاتجاه الاسلامي رغم عدم الاعتراف بها قانوناً، غير ان فترة الهدنة التي استمرت سنتين ميزها منح الترخيص للاسلاميين وحزب العمال الشيوعي في اصدار صحيفتين سرعان ما انتهت مع حملة نفذتها الحكومة ضدهم فاعتقلت عدداً من اهم رموزهم، فيما فرّ آخرون من ضمنهم رئيس الحركة راشد الغنوشي الى السودان ومنها الى لندن^(١٢) كما تم الترخيص للحزب السياسي الخامس وهو الاتجاه الديمقراطي الموحدوي يرأسه احد منتسبي الحزب الحاكم هو ابن زعيم الحركة النقابية في تونس اثناء عهد الاستعمار احمد التليلي، عبد الرحمن التليلي كما شهدت المرحلة الترخيص للتجمع الديمقراطي الذي كان مصدر قلق للسلطات التونسية بالنظر لفتحة الأبواب لعدة وجوه معارضة لم تكن تنتمي لاحزاب لا يعترف بها النظام مثل مُنظّر حزب العمال الشيوعي محمد الكيلاني ومن ضمن الاحزاب التي تم الاعتراف بها من قبل النظام حزب ذو توجه ليبرالي هو الحزب الاجتماعي التحرري الذي يرأسه المحامي منير الباجي ذو التجربة الصحفية المميزة في تونس ممثلة في صحيفة الرأي السابقة^(١٣).

التعددية الحزبية التي انطلقت في العام ١٩٨١ واجمعت معظم احزاب المعارضة على اعتبار هذه الانتخابات هي مسرحية وفي المحصلة النهائية انتخابات تعددية داخل الحزب الواحد الحاكم وفي ظل تعددية هي نتاج لتشتت المجتمع التونسي وتشظي مجاله السياسي، بمعنى آخر ان النظام السياسي البوليسي التونسي يمزج بين المتناقضات وهو يرشح خيار الليبرالية الاقتصادية والإندماج في نظام الدولة الرأسمالية الجديدة وهو من ناحية أخرى نظام يستند في حكمه على مفاهيم وتبنى مؤسسات الدولة التسلطية حيث ان تركيز السلطة والقرار في يد الرئيس بن علي وسيادة مفهوم الحزب الواحد وتسلط الاجهزة البوليسية والنقابات الشعبية والصحافة الرسمية فالمنطق الذي كرسته الدولة في المجال السياسي التونسي يقول إما أن تتبع النظام البوليسي وتنتمي الى مؤسساته، او ان لا تتبعه وتنتمي الى العالم السفلي اي احزاب المعارضة الرسمية التونسية التي هي مؤسسة من مؤسسات النظام.^(١٥)

وقامت سياسة الرئيس ابن علي على الإحتكار الكامل لمصادر الثروة والقوة والسلطة السياسية، بعد ان تحالف أصحاب رؤوس الأموال مع أجهزة القمع (البوليسي-درك- جيش) وظل الرئيس زين العابدين متشبثاً بعملية التجديد لولاية رئاسية رابعة واعتبرت وفقاً للدستور التونسي لعام ١٩٩٩ اخر دورة للرئيس زين العابدين لكنه استحدث في الدستور التونسي الجديد الفقرة (٣٩) في ٢٦/ايار/٢٠٠٢ تؤكد على (ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام ويجوز لرئيس الجمهورية ان يجدد ترشيحه)^(١٦).

وعند صعود زين العابدين بن علي الى الرئاسة توقعت مصادر ان يتولى اعلان تأسيس حزب اخر على انقراض الحزب الاشتراكي الدستوري انذاك لاسيما لهالكه وكذلك لعدم تبؤ ابن علي نفسه، المراكز المهمة في هيكلته باستثناء عضويته للجنة المركزية غير ان ابن علي اختار ضخ دماء جديدة في الحزب نفسه وغير اسمه الى (التجمع الدستوري الديمقراطي) كما اعترفت السلطة التونسية بحزب كان مؤسسه ينتمي الى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وهو مصطفى ابن جعفر وهو المنتدى الديمقراطي من أجل العمل^(١٤)

ثم جاءت الاصلاحات الديمقراطية التي نفذت في تونس عبر مؤتمرات وطنية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في القرن الماضي كان تأثيرها شكلياً ذاك ان نظام الغالبية يمنح السلطة الى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يتمتع بغالبية المقاعد في البرلمان مؤدياً الى حرمان الآخرين، والديمقراطية كانت شكلية ولم تكن راسخة فالمحافظة على التعددية كانت شكلية وفرضت الرقابة على أنشطة وأحزاب المعارضة ووسائل الاعلام والقضاء لم يكن مستقلاً.

وجاءت الانتخابات الرئاسية التشريعية التي جرت في تونس ٢٤/تشرين الاول/١٩٩٩ التي حصل فيها الرئيس ابن علي على نسبة ٩٩,٤ في ما حصل حزبه على نسبة ٩١,٥ بالمئة لتؤكد لنا ان حصة الرئيس الدستوري لم تتغير تقريباً سواءً أجريت انتخابات الرئاسية والتشريعية في ظل الحزب الواحد او في ظل

المبحث الثاني

ان النظام التونسي لم يستطع ان يوفق في الجمع بين الأمن والتنمية ولانه أحاط نفسه ببطبة اجتماعية وسطى لم تتمكن من حمايته لا بل تحولت نتيجة للفساد في الجانب الاقتصادي التونسي الى عبئ على النظام وهذا ما اكدته تطورات الاحداث الانتفاضة ٢٠١٠، وكرد فعل عفوي على رفض الفساد السياسي والمالي الذي تفشى في محيط عائلة الرئيس زين العابدين واقربائه والاستبداد الذي يكاد يؤدي الى موت السياسة وقد انطلقت شرارة الانتفاضة الشعبية في تونس على اثر إقدام المواطن التونسي محمد البوعزيزي في يوم ١٧/١٢/٢٠١٠ على احراق نفسه رفضاً لنظام الاهانة التي تعرض لها وتعاطم الاحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفها النظام السياسي^(١٩) التونسي لذلك شكلت الانتفاضة مفاجأة للنظام والاحزاب السياسية بما فيها المعارضة لا بل مفاجأة للعالم اجمع فكانت بحق انتفاضة شعبية عفوية وغير مؤطرة حزبيا لا قائد لها ومسؤول عنها لم يطلقها السياسيون ولا حتى المثقفون او الشعراء، ولم يظهر شخص في صفوف الشعب او المعارضة يمكن ان تلتف حوله الجماهير ويعبر عنها فضلا عنه انه لم يكن للانتفاضة في البداية برنامج سياسي واضح لكن هذا تغير سريعا مع الجهود الشبابي للأجيال الجديدة والذي تمكن من تجاوز الخطاب السياسي لاحزاب المعارضة ودفع الانتفاضة التونسية الى مرحلة متقدمة انضجت الثورة وتحولت مطالب الجماهير من مطالب اقتصادية الى

لذلك أمضى الرئيس زين العابدين ما يقارب (٢٣) عاماً في حكم تونس بيد من حديد ولم يكن يحترم منذ وصوله الى السلطة الحقوق الاساسية للتونسيين ولقد اغلقت الدولة البوليسية كل المنافذ للتعبير عن الرأي وأحكمت رقابتها على القوى السياسية المرخص لها بالعمل وعلى النقابات والجمعيات والصحافة والانترنت والعدالة الإجتماعية.

وقد أعيد انتخاب الرئيس زين العابدين في الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ وقد حصل على نسبة ٩٤٪ وفي ٢٥/تشرين الاول/٢٠٠٩ حصل على نسبة ٨٩٪ من الأصوات، ويفترض بها ان تكون الاخيرة حسب الدستور التونسي الذي يمنع أي شخص من تجاوز (٧٥) من العمر ان يرشح، وفي حين ترى انه وصل عمر الرئيس التونسي المولود في ١٩٣٦ الى عمر (٧٨) في عام ٢٠١٤ وفي السنيتين الاخيرتين من حكم الرئيس زين العابدين كثرت المناقشات حول الخلافة التي تدور في مدار الرئيس وزوجته ليلي التي تصغره (٢٠) عاما اي حرب الوراثة والتوريث العائلي^(١٧).

مما تقدم يمكن القول ان الدولة التونسية مغلقة على ذات شمولية وحصرية انتهجت سياسة الحرب على المجتمع وانتهدت مجاله السياسي وقائمة الولاء للرئيس زين العابدين بن علي او العداوة له ونفت وطردت المعارضة الاسلامية والقومية^(١٨) والماركسية، من دائرة رؤيتها واعتبرت هذه المعارضة عدواً يجب الإجهاز عليه وهذا مصير كل من لا يوالي هذه السلطة الاستبدادية فهو عدو محتمل.

النظام السابق وحساباته بخصوص المحافظة على قواعده سليمة جعلته لا يخرط بشكل مبكر في الاحداث وعلى الرغم من ان التوجه الاسلامي ليس التوجه السياسي المقبول او المهيمن في تونس، الا ان الاسلاميين اصبحوا الان لهم دور مهم في الساحة السياسية الجديدة في تونس إذ قدم الحزب الاسلامي نفسه باعتباره ديمقراطياً ذا توجه اسلامي على غرار حزب العدالة والتنمية التركي^(٢٢). وهكذا بدأت الثورة التونسية بإعتبارها حركة اجتماعية ساهمت فيها جميع الشرائح والتكوينات الاجتماعية المهنية والسياسية والنقابية والمحامين والطلاب والقضاة والأطباء والاحزاب السياسية مع ذلك يبقى دور الشباب في البداية الطرف الرئيس فيها، كما أسهمت ثورة المعلومات والاتصال والاعلام الجديد في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، ولم يعد النظام التونسي قادراً على اخفاء تجاوزات حقوق الانسان ومما ساعد على زيادة اعداد مستخدمي الانترنت، هذا الجيل الثوري الجديد المتعلم والجامعي غير متأثر بالايديولوجيات اليسارية والقومية الاسلامية السائدة في العالم العربي ولم يذق طعم الديمقراطية ولم ينعم بالتعددية وبالحرريات منذ وصوله في هذا العالم لكنه جيل طموح تهيمن عليه ثقافة (الفيسبوك)،^(٢٣) ويمكن تقسيم مراحل الثورة الى ثلاث مراحل هي:-

المرحلة الأولى:- ومع انطلاق الثورة في ١٧/١٢/٢٠١٠ بدأ التمرد في سيدي بوزير بإضطرابات وإغلاق المتاجر واشتباكات مع الشرطة وانتشرت فيما بعد ذلك للمناطق المجاورة منزل بوزيان، ابن عون جلمة، المكناسي، والرقاب، وانتشر الى الغرب

مطالب بتغيير النظام السياسي جذرياً انها كانت انتفاضة تعكس تحقيق المواطنة التونسية في إطار ثورة سياسية اجتماعية واخلاقية وفكرية ترمي لمشاركة الافراد بصورة متساوية في الشأن العام^(٢٤)، وتعززت الانتفاضة قوتها بقوة الجيش التونسي فقد جسد دوره وواجبه الوطني في حماية الوطن وليس المحافظة على النظام إذ وقف الجيش بوجه العصابات التي حاولت إثارة الفوضى كما رفض تنفيذ الأوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين في الشوارع وكان الجيش غير مسيس ويحظى بثقة الشعب وقام بدور الانقاذ في الوقت المناسب من أجل اعادة الإستقرار الى البلاد ولم ينقض على السلطة فكان أول جيش عربي لا يستولي على السلطة بل يؤمن^(٢٥) انتقالها بصورة دستورية سليمة، واسفرت نتائج الانتفاضة عن هروب الرئيس زين العابدين بن علي في يوم ١٤/١/٢٠١١ أن المملكة العربية السعودية بعد ان فشلت جميع محاولاته ودعوته لاختتام الانتفاضة الوطنية، صحيح ان الثورة كما ذكرنا في البداية كانت عفوية بلا قيادة الا انه فيما بعد التحقت كل التنظيمات السياسية والاحزاب بها ومنها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي التونسي وحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد، وظهرت الثورة أكثر تأطيراً وتوجيهاً إذ اضطلعت القيادات الوسطى والدنيا الناشطة في المؤسسات المدنية من حقوقيين وقضاة ونقابيين وسياسيين وغيرهم فضلاً عن ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والمحامون القضاة الى جانب دور الطلاب والفنانين ومساندة الجيش، وكان للتيار الاسلامي خاصة اكثر حضوراً ولو بشكل سري الا ان تجربته مع

ولاسيما مدين القصرين ومن ثم الى المدينتين الجنوبيتين قفصة وقبلي، وكانت نهاية المرحلة الأولى جاءت في إعلان يوم الجمعة في ١٤ / كانون الثاني عبر التلفزيون الوطني انه تم خلع الرئيس زين العابدين بن علي مؤقتا، وان رئيس الوزراء حل محله وفقا للمادة (٥٦) من الدستور التونسي^(٢٤).

المرحلة الثانية:- وهي تبدأ في ١٤ / كانون الثاني / ٢٠١١ إذ نظمت ونسقت اللجان الشعبية المسماة (لجان حماية الثورة) مظاهرات، واضرابات، واعتصامات في تونس والمناطق الداخلية من البلاد تميزت المرحلة الثانية من الثورة بحدثين مهمين الأول:- وفود الشباب من المناطق الداخلية للبلاد الى تونس وقد أطلق عليها (قوافل الحرية) إذ احتل هؤلاء الشباب وبالتنسيق مع اللجان الثورية ساحة القصبية، الثاني:- تمكن المعتصمون بدعمهم السكان من اسقاط حكومة الغنوشي التي اعتبرها الثوار امتداداً لنظام الدكتاتور المخلوع.

المرحلة الثالثة:- بدأت المرحلة الثالثة مع استمرار الإحتجاجات الشعبية الرافضة لاستمرار محمد الغنوشي في منصبه لإرتباطه بحقبة ابن علي لذلك قدم الغنوشي استقالته في ٢٧/٢/٢٠١١ وفي اليوم نفسه اعلن رئيس الجمهورية المؤقت عن تعيين الباجي قائد السبسي رئيساً للوزراء، وقد تألفت حكومته من تكنوقراطيين ولم تشمل وزراء ينتمون الى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقاً.^(٢٥)

الى جانب ذلك هلك عناصر ساهمت في نجاح الثورة في تونس وهي (تجاوز حاجز الخوف السكولوجي إذ ان هذا الحاجز لطالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرد رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي يتعرض له، انها كانت ذات طبيعة سلمية لان لجوؤها للعنف سيقدم تبريراً للنظام الحاكم باستخدام كافة السبل العنيفة في الدفاع عن ذاتها، وان يكون هناك حد ادنى من التماسك الاجتماعي ومؤشر للوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع، وهناك عامل مهم وهو موقف الجيش او القوات المسلحة من الثورة بحيث يكون داعماً للحركات الشعبية او على الاقل يقف موقفاً حيادياً منها، ولقد اجتمعت تلك العناصر في تونس لان المجتمع في تونس مجتمع متجانس إذ كل ابناء المجتمع تقريباً هم مسلمون ينتمون للمذهب المالكي، ويشكل الطبقة الوسطى تقريبا ٥٠٪ من عدد السكان، وقد شاركت في الثورة كافة مكونات المجتمع من متعلمين ونقابيين وشباب وغيرهم، كما بدأت الإنتفاضة سلمية واستمرت كذلك.

ومع رحيل الرئيس زين العابدين بن علي تسلم الوزير الأول التونسي محمد الغنوشي الرئاسة بالوكالة لكن القانونيين وبعضاً من المعارضة رفضوا ذلك، إذ تنص المادة (٥٦) من الدستور التونسي على أن(رئيس الجمهورية اذا تعذر عيله القيام بمهامه بصفة وقتية فيجب ان يفوض بأمر سلطاته الى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب). كما تنص المادة (٥٧) على ما ياتي (عند شغور فيض رئيس

الجمهورية لوفاة او لاستقالة او لعجز تام يتولى فوراً رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه ٤٥ يوماً وأقصاه ٦٠ يوماً^(٢٦).

وعلى أثر ذلك تسلم (فؤاد مبرع) رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية في ١٥/كانون الثاني/٢٠١١ وعمد مبرع الى تشغيل (حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة) وكلف محمد الغنوشي بتشكيلها وبالفعل شكل الأخير الحكومة في ١٧/كانون الثاني/٢٠١١، واستمرت الإحتجاجات الشعبية الرافضة لاستمرار محمد الغنوشي في منصبه لارتباطه بحقبة ابن علي، وازاء استمرار الموقف الرفض قدم الغنوشي استقالته في ٢٧/٢/٢٠١١. وفي اليوم نفسه علق رئيس الجمهورية المؤقت (فؤاد المبرع) عن تعيين الباجي قائد الجيش رئيساً للوزراء، وقد شكل السيسى حكومته الوطنية المؤقتة في ٧/أذار/٢٠١١ ودامت هذه الحكومة تسعة اشهر. وبهذا تشكلت ثلاث حكومات بعد سقوط حكومة بن علي مباشرة (الاولى حكومة محمد الغنوشي، الثانية تحت قيادة محمد الغنوشي ايضا في ١٧/كانون الثاني/٢٠١١ ولغاية ٢٧/شباط اي انها دامت شهراً واحداً إذ كان الرئيس بالوكالة فؤاد المبرع وقد اعاد تكليف السيد محمد الغنوشي تشكيل حكومة جديدة تضم احزاب المعارضة بهدف تنظيم انتخابات جديدة في البلاد خلال فترة ٦٠ يوماً، إذ تم استبعاد ١٢ وزيراً من الحكومة السابقة كانوا اعضاء في الحزب الدستوري، الثالثة قادها السيد الباجي قائد السيسى ودامت ٩ اشهر وابتداءً من ٢٧/شباط/٢٠١١^(٢٧).

ولقد تشكلت منذ بداية الثورة عدداً من المؤسسات للمساهمة في الإدارة المرحلة الإنتقالية فشكلت لجنة الاصلاح السياسي التي ضمت خبراء ومتخصصين في مختلف المجالات كما شكّل مجلس لحماية الثورة وكانت النتيجة دمج اللجنة والمجلس بعد ان تشكلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي). وضمت الهيئة في عضويتها احزابا سياسية ومنظمات مجتمع مدني وعلى رأسها:- (الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحامين وجعية القضاة نقابة الصحفيين فضلا عن عدد من الشخصيات الوطنية وممثلين عن شهداء ١٤/كانون الثاني. وهذا وقد عهد برئاسة تلك الهيئة الى أستاذ القانون الدستوري رياض بن عاشور).

ولقد اضطلعت الهيئة بعده فكان أولها الترتيب لإجراء إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي وفي هذا المرحلة تم الاتفاق بين القوى السياسية على إنتخاب (مجلس وطني تأسيسي) لإقرار الدستور الجديد للبلاد وتمهيداً لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وجرت في تونس أول إنتخابات في ٢٣/تشرين الاول/٢٠١١ الغرض منها إنشاء جمعية دستورية يوكل إليها صياغة مسودة الدستور الجديد وتصريف شؤون الدولة بشكل انتقائي حتى الإنتخابات التشريعية ربيع/٢٠١٣، وشهدت مشاركة الشعب بنسبة ٩٠٪ من الناخبين التونسيين الى صناديق الاقتراع للدلاء بأصواتهم للمجلس التأسيسي المكون من ٢١٧ مقعداً وبلغ عدد القوائم المرشحة لإنتخابات المجلس الوطني

التأسيسي (١٥١٩) قائمة موزعة على (٢٧) دائرة إنتخابية في تونس وتوزعت على النحو الآتي:- (٦٥٥) قائمة مستقلة و ٨٣٠ قائمة حزبية و ٢٤ قائمة إنتلافية. كما شهدت المرحلة الإنتقالية الإنتخابات للمجلس الوطني التأسيسي مشاركة حركة النهضة وهي الحركة الإسلامية الوحيدة التي شاركت في تلك الانتخابات وأسفرت عن فوز قوائم حركة النهضة بنحو ٤٠٪ من الأصوات، وبلغ تمثيلية المرأة من المجلس التأسيسي بنسبة ٢٤،٩ في المئة ومن جملة (٤٩) امرأة في المجلس نجد (٤٢) امرأة من حركة النهضة(٢٨).

وقد سبقت الانتخابات درجة مرتفعة من الاستقطاب السياسي وارتبطت بأكثر من ظاهرة، الأولى كانت حالة الحراك الحزبي الكبير فقد تأسس أكثر من مئة حزب في فترة ما بعد هروب ابن علي والانتخابات في آب، والثانية تنصرف الى التحالفات التي كانت قد بدأت في التشكيل بين حركة النهضة وبعض قوى اليسار من ناحية والقوى المدنية وبعض رموز النظام المحسوبين على نظام ابن علي من ناحية أخرى.

وبصورة عامة وعلى ضوء التطورات الأخيرة في البلاد تكونت أربع تشكيلات سياسية لا تجمعها تنظيمات بعينها، تجمع كل واحدة منها عدة أحزاب متقاربة المشارب الإيديولوجية يذهب إليها جمع من المستقلين المتحولين بين الأحزاب تقودهم في ذلك سيكولوجياتهم السياسية وصدقاتهم القديمة ومصالحهم الشخصية أكثر من قناعتهم الفكرية وهذه التشكيلات هي:- (٢٩)

التشكيلية الأولى:- تتمثل في الجهة الشعبية التي يلتقي فيها المدافعون عن العمال والفلاحين والفقراء المهمشين من منظور ماركسي- شيوعي-اوماركسي- عروبي وإشتراكي عمالي، وتشمل هذه التشكيلية جمعاً من الأحزاب والمنظمات بعضها عريق في النضال السياسي وبعضها جديد ظهر بعد الثورة.

الثانية:- كتلة التيار الإسلامي التي تتكون من حزب النهضة وهو نواتها التنظيمية الصلبة، وتلتقي معه في هذا التوجه الديني ومن دون النقاء تنظيمي- مجموعة من الأحزاب الصغيرة الأخرى التي لا تتبنى دائما طروحاته.

الثالثة:- تعتبر نفسها ديمقراطية وسطية ذات توجهات عروبية أو ماركسية وهي تتألف أساساً من الحزب الجمهوري الذي ظهر سنة ٢٠١٢ بعد أن انصهرت داخله عدة احزاب منها حزب المسار الاجتماعي الديمقراطي الذي يجمع هو أيضاً في صفة خليطاً من الاتجاهات الماركسية والنقابية بعدما تخلى عن اسمه القديم (التجديد) وحزب التحالف الديمقراطي الذي تأسس بعد الثورة وهو يضم خليطاً من الشخصيات التي كانت مستقلة وبقايا احزاب تشتتت اعضاؤها بين الكثير من التنظيمات.

الرابعة:- وتشمل (حزب نداء تونس) الذي يتكون من خليط من الدستوريين القدامى والتجمعيين والمستقلين واليساريين والنقابيين، وقد جمع في البداية حوله عدة أحزاب صغيرة تشترك معه في ما يسمونه (بالارث الدستوري البوريقيين) لكنها خرجت منه قبل انتخابات مجلس النواب في ٢٠١٤، وقد عمل هذا الحزب على جلب بعض أنصار وقيادات وكتلة احزاب الوسطية (التشكيلية الثالثة) الى صفه لتكوين

جبهة عريضة منافسة للأحزاب الإسلامية تحت اسم (الإتحاد من أجل تونس).

وفي فترة الانتخابات بارتفاع الخطاب السياسي حول فكرة المؤامرة فتبنت بعضها القوى المحسوبة على التيار المدني خطاباً تحريضياً ضد حركة النهضة وعدتها رأس المؤامرة على نمط الحياة التونسي وهوية المجتمع ذات الطابع العلماني الواضح من ناحيتها لم تدخر حركة النهضة خطابها الذي هاجم هذه التيارات التي وصفها بالعلمانية وراءها لا تتناسب مع الهوية المجتمعية التونسية الباحثة عن الاسلام، كما وطالبت حركة النهضة التي حصلت على أكثر المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي للإنضمام لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد حمادي الجبالي رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حزب حركة النهضة، بعد ان تم توقيع الاتفاق وقبوله، تم انتخاب مصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي والمنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية التونسية وحمادي الجبالي رئيساً للحكومة التونسية، ومن أبرز الحكومات في عهد المجلس الوطني التأسيسي:-

السجون بتهمة (الانتماء لمنظمة غير شرعية والتآمر) تم تكليفه لرأس الحكومة في ١٣/ كانون الاول/٢٠١١ خلفاً لحكومة الباجي قائد السبسي وبسبب إغتيال المعارض شكري بلعيد فقد اضطرت هذه الحكومة الى تقديم إستقلاليتها في ١٩/شباط/٢٠١٣ لذلك قامت الحركة ذات الاغلبية البرلمانية في المجلس الوطني التأسيسي بترشيح وزير الداخلية في حكومة حمادي الجبالي السيد علي العريض لتشكيل الحكومة الجديدة^(٣٠).

-حكومة علي العريض (حركة النهضة) عينت في ٨/اذار/٢٠١٣ إذ قام السيد علي العريض بمشاورات مع بعض الاحزاب لتشكيل حكومة ولكن الجميع انسحب وبقي أحزاب التروكيا^(٣١) وهم (حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل للحريات ثم قدم العريض تشكيلة الحكومة الى رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي وتم الاتفاق على جلسة عامة يوم ١٣/اذار/٢٠١٣ في المجلس التأسيسي لمنح الثقة للحكومة وبدأت العمل رسمياً في ١٣/اذار/٢٠١٣ بعد موافقة المجلس الوطني التأسيسي عليها بأغلبية (١٣٩) نائباً فوافق عليها و (٤٥) نائباً معارضاً لها و ١٣ نائباً متحفظاً عليها بعدد (١٩٧) مصوت من جملة (٢١٧) وقد استقالت الحكومة اثر اغتيال المعارض محمد البراهمي في ٢٩/١/٢٠١٤.

-حكومة حمادي الجبالي (حركة النهضة) وهي الحكومة الأولى بعد الثورة التونسية بعد حمادي الجبالي (٦٢) عاماً الامين العام لحزب النهضة ومن أبرز المعارضين لنظام المخلوع زين العابدين بن علي إذ أمضى ١٥ عاماً في

وتحت تلك الأحداث والتحويلات السريعة في المنطقة العربية التي اخذت تتجه نحو الحروب الأهلية بدأ حزب النهضة وحفاظاً على المكاسب التي حققها بعد الثورة للدخول في حوار وطني مع (٢١) حزباً مشاركاً، بهدف

تشكيل حكومة مستقلة لأجل خروج البلاد من الأزمة السياسية وتم الاتفاق على اختيار مهدي جمعة وزير الصناعة في وزارة المرزوقي السابقة رئيساً جديداً للوزراء في ٢٩/١/٢٠١٤.

٣- حكومة مهدي جمعة وفي ١٠/كانون الثاني/٢٠١٤ كلف الرئيس المرزوقي مهدي جمعة وهو مستقل والذي يبلغ عمره (٥١) عاما ليشكل حكومة جديدة بدلاً عن الحكومة المستقلة والذي تسلمها من سلفه علي العريض في اليوم نفسه ٢٩/١/٢٠١٤، ثم بدأ الاستعداد لاستفتاء شعبي على الدستور الجديد ومناقشة الفصول المفصلية في الدستور (هوية الدولة التونسية، حقوق المرأة، حقوق الإنسان والحريات الفردية) ومن ثم إجراء انتخابات جديدة شرعية.

ولقد أثارَت قضية تحديد شكل وطبيعة النظام السياسي بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي جداً كبيراً داخل الاوساط السياسية التونسية وهناك اتجاهان مختلفان تبلورا هما:-

الاتجاه الاول:- يرون ضرورة القطيعة مع النظام الرئاسي ويقترح اعتماد نظام برلماني وذلك من منطلق المزايا التي يحققها النظام البرلماني كونه يعد وسيلة لتقليص دور المؤسسات الرئاسية ومحاولات استئثارها بالسلطة ومن واقع التجربة المريرة التي عاشتها البلاد على مدة نظامن سياسيين منذ العام ١٩٥٧ في إعلان الجمهورية التونسية ويضم هذا الاتجاه القوى الإسلامية وعلى رأسها حركة النهضة^(٣٢).

الاتجاه الثاني:- في حين يرى دعاة الاتجاه الليبرالي والعلماني واليسارية بأفضلية العودة

الى النظام الرئاسي الذي تكون في دستور عام ١٩٥٩ مع نزاع الطابع غير المتوازن وتجليات الرئاسة التي لحقت عبر التنقيحات المتكررة التي طالت احكامه أثناء حكم (بورقيبة) أو في عهد (زين العابدين بن علي). او نظام رئاسي يأخذ بعض القواعد في النظام البرلماني دون غلبة الطابع البرلماني عليه. وينبغي ان نشير هنا ان النظام السياسي الذي كان سائداً في تونس منذ عام ١٩٥٩ لم يكن نظاماً رئاسياً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل كان نظام مختلط على غرار النظام الفرنسي الحالي المعمول به منذ العام ١٩٥٨ في الجمهورية الخامسة والذي يتولى فيه رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة الامر الذي سوف يفتح الباب الى العودة الى الدكتاتورية، ولما كان من بين أهم أهداف الثورة تغيير نمط الحكم في الدولة فان المؤسسة الرئاسية نالت حظاً وافراً من التعديل بما يشبه الثورة المؤسساتية الموازية للثورة الشعبية إذ عمل دستور ٢٠١٤ على تجسيد ذلك الهاجس الشعبي الرامي الى ابعاد هذه المؤسسة من التحكم المطلق في كل الفعل السياسي وبالمقابل إعادة توزيع الصلاحيات والوظائف بشكل يهدف الى تقوية أدوار المؤسسات الأخرى (حكومة، وبرلمان) على حساب احيانا مؤسسة رئاسة الدولة التي احتكرت لمدة طويلة جدا من الزمن منصب الريادة في صناعة القرار السياسي بعيداً عن اجواء الانتخابات التشريعية والرئاسية وكذلك عن حركة المجتمع السياسي التونسي الذي يناضل من أجل حماية الثورة الشعبية وتحقيق اهدافها من التغيير والانتقال بتونس من دائرة الحكم المغلق الى النظام الديمقراطي وحتى يتحقق وتأسيس هذا النظام الخاضع لمحددات الفعل الديمقراطي والمحترم

الشخصية التي ستقود الحكومة وبعد إختيار مرشح الحزب الفائز للتشكيلة الوزارية، تتقدم الحكومة أمام مجلس نواب الشعب لتعرض موجز برنامج اعمالها امامه وفي حالة منحها هذا المجلس الثقة يتولى حينئذ رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة واعضاءها، هذا التغيير الهام جداً ادخل النظام الدستوري التونسي في اطار العائلة الكبرى للنظام البرلماني.

ضبط السياسية العامة:- فقد كان قبل دستور ٢٠١٤ كانت الحكومة لا تعمل سوى على تنفيذ السياسية العامة التي يضعها ويضبطها رئيس الجمهورية حسب اختياراته وتوجيهاته، لتصبح بذلك مجرد اداة للتنفيذ والتطبيق والمساعدة، ومع دستور ٢٠١٤ أصبح رئيس الحكومة يضبط السياسية العامة للدولة ويسهر على تنفيذها باستثناء مجالاتها الدفاع والعلاقات الخارجية والامن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، والتي بقيت مجالات محفوظة لرئيس الجمهورية ولكن بعد استشارة رئيس الحكومة.

ممارسة السلطة الترتيبية العامة:- وكان يمارسها سابقاً رئيس الجمهورية كما كان بإمكانه أن يفوض جزءاً منها الى الوزير الاول لتصبح هذه السلطة مع دستور ٢٠١٤ من اختصاصات رئيس الحكومة يمارسها ويصدر الاوامر الفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء، هذا المجلس بدوره الذي انتقلت رئاسته من رئيس الدولة الى رئيس الحكومة^(٣٤).

إذ أصبحت مؤسسة رئاسة الدولة في تونس مع دستور ٢٠١٤ تفقد زعامتها ومحوريتها

لمقاييس الامن والحرية وحقوق المواطن وركز المشرع الدستوري لسنة ٢٠١٤ على تقليص اختصاصات مؤسسة رئاسة الدولة التي رأى فيها الشارع التونسي اثناء الثورة اسباب القمع والتسلم وتردي أوضاع الدولة عموماً وسنركز على بعض هذه الاختصاصات او الوظائف التي اصابها التغيير والتقليص وهي:-^(٣٣)

كان الرئيس في تونس قبل الدستور ٢٠١٤ يملك السلطة التقديرية، المطلقة في تعيين الحكومة وزيراً أول ووزراء، دون اي قيد او شرط دستوري، سلطة كانت تخول له تعيين من يشاء من الاسماء في الحكومة وان كان بعيداً عن الخريطة السياسية. ولم يكن الوزير الأول يتمتع بالشرعية الديمقراطية على خلاف رئيس الجمهورية لان إختياره لم يكن قائماً على اقتراع او انتخاب بل على تعيين تتحكم فيه الارادة الرئاسية التقديرية وغير المشروطة دون التزام باستشارة اي هيئة بما فيها البرلمان الذي لا يملك حق التنصيب هذا قبل الثورة، ولكن مع تعيين وتشكيل الحكومة مع دستور ٢٠١٤ فقد تغير الوضع تغييراً جذرياً إذ تم نقل هذه المؤسسة الحكومة من السلطة التقديرية المطلقة لرئيس الدولة في التعيين، الى الشرعية الديمقراطية القائمة على الاختيار الشعبي مع الانتخابات التشريعية وبالتالي أصبح رئيس الحكومة في تونس لأول مرة في التاريخ الدستوري التونسي هو مرشح الحزب او بالائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب وهو الذي يتكلف باختيار باقي اعضاء الحكومة باستثناء وزارتي الخارجية والدفاع اللتين يستشير بخصوصها رئيس الجمهورية اذا بعد نتائج الانتخابات التشريعية التي تتحدد على أساسها

ليس فيما يتعلق ببياب الصلاحيات والوظائف وإنما من باب إنتزاع نوع من القدسية والسيطرة على هذه المؤسسة.

مما تقدم يمكن القول انه اذا ما طبقت تونس دستور ٢٠١٤ بتفاصيله وجزئياته ستحقق تغييراً جذرياً على مستوى البنية السياسية والمؤسسية بشكل ينقلها من مستوى الحكم الفردي المغلق الى عهد جديد فعلاً بمقاييس مختلفة والى عهد يجعل من تونس تجربة ديمقراطية عربية مهمة استطاعت ان تثور شعبياً ودستورياً وهذه الثورة الدستورية تحتاج الى نخبة سياسية قوية وفاعلة ومؤمنة بألية التداول والتناوب والدوران.

الخاتمة:

كانت السلطة السياسية التونسية في وقت الحبيب بورقيبة مستندة الى رصيده الوطني خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال ضد الاستعمار، والى إنجازات إقتصادية وتحديثات تشريعية امنت له قاعدة اجتماعية عريضة ولاسيما في الفئات الدينية بالذات من المدن الساحلية، والى دعم خارجي من باريس وواشنطن في وجه الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة وحكم جزائري في عهدي ابن بلة وبومدين والذين لم تكن ترتاح اليهما فرنسا والولايات المتحدة. وعلى العموم لم يتحمل الحبيب بورقيبة احداً لا في السلطة ولا في المعارضة، وبعد صعود ابن علي من المؤسسة الأمنية الى السلطة السياسية بدأت ملامح الدولة الامنية بالظهور بانتقال كوادر المؤسسة الامنية الى الوزارات والادارات وحزب السلطة ولم تكن المؤسسة العسكرية هي الحاكمة في تونس وانما حكم فرد استند فضلاً عن الدعم الدولي

الى اجهزة الامن التي امتدت الى مفاصل السلطة وتحكمت في الادارة والمؤسسات الاعلامية والثقافية ورجال اعمال بعضهم اتى بثروته تحت خيمة السلطة او استظل بها، لذلك جعل الفوارق الطبقيّة كبيرة في مجتمع كانت فئاته الوسطى ميسورة الحال حتى اوائل التسعينات وتمثل بنسبة عالية من السكان لذلك عندما جاءت الحركة الاجتماعية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي الى مسارات وصعدت عبر حركة عفوية غير مؤطرة حزبياً قادها الشباب العاطل عن العمل ثم امتدت الى الطبقات الوسطى والذين يشعرون بالتمييز الاقتصادي والاجتماعي وذلك في مجتمع عاش منذ عشرين عاماً في فقر ولاسيما بعد ان حكمت عائلة ليلي الطرابلسي زوجة الرئيس التونسي المخلوع في قبضتها وسيطرتها على جزء كبير من الاقتصاد التونسي، الى جانب تعرضه للقهقير والتهميش لقواه السياسية والمعارضة او احتواء اجزائه وحركاته للقانون.

لذلك جاءت الرغبة في إجراء تغيير جذري لدى شرائح واسعة من الشعب تطالب بحل التجمع الدستوري الديمقراطي وإقالة الحكومة، ومنع تحذير عبرت عنه التيارات ووسائل الاعلام من مصادرة الثورة الديمقراطية، ويرى جميع افراد الشعب التونسي ان بناء نظام ديمقراطي جديد في تونس بعد سقوط حكم بن علي يتطلب تصميماً سياسياً واسلوباً جديداً في التعاطي مع واقع المعارضة التونسية على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية ومع واقع الحكومة الانتقالية ايضاً الإيمان بالتعدد

الهوامش

- (١) سالم البيض، الهوية (الإسلام، العربية، التونسية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤١.
- (٢) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٧٠.
- (٣) سالم البيض، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.
- (٤) توفيق المدني، سقوط الدولة البولييسية من تونس، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١١، ص ٢٤٢.
- (٥) مهدي أنيس جرادات، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
- (٦) حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤١٠.
- (٧) توفيق المدني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.
- (٨) حافظ عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١.
- (٩) في الأصل هو الحزب الحر الدستوري تأسس في سنة ١٩٢٠ وقاد المحامي الحبيب بورقيبة انشقاقاً منه ١٩٣٤ وأسس حزباً جديداً احتفظ على حزب الاسم الاصيلي مع اضافة (الديوان السياسي) وعُرفَ بالحزب الدستوري الجديد وفي مؤتمر الحزب ١٩٦٤ تغير اسم الحزب وبعض توجهاته الايديولوجية إذ أصبح يعرف باسم الحزب الاشتراكي الدستوري.
- (١٠) امجد محمد علي، دور الحركة الإسلامية في الحياة التونسية بعد ثورة ٢٠١٠، رسالة ماجستير

والإختلاف والتعارض لان المشروع السياسي الديمقراطي ينطلق من ان جميع التونسيين على اختلاف مكانتهم الاجتماعية واتجاهاتهم وميولهم الايديولوجية والسياسية وهم اعضاء كاملوا العضوية في المجتمع والدولة ويكون المواطنون فيه لهم حقوق مساوية مع سائر المواطنين وهم في حدود الدستور والقانون.

ويؤمن الشعب التونسي ان الخروج من عالم الاستبداد يقتضي تحولاً جذرياً في الوعي والممارسة وكلما كان التصور المنشود انسانياً وديمقراطياً كان مناوئاً للعنف بجميع صورته وأشكاله ودرجاته، لهذا كانت الانتفاضة الشعبية التونسية انها لم تأت نتيجة انقلاب عسكري فضلاً عن انها حرصت على الفصل بين الجيش ونظام الحكم، كما انها لم تأت نتيجة تدخل اجنبي ولم تأت نتيجة ثورة اسلامية قادها علماء الدين وأئمة المساجد، بل لأول مرة في تاريخ العرب المعاصر تطيح ثورة شعبية بنظام حكم بولييسي يعد من النظم الدكتاتورية الامنية العربية. اذا ما حدث في ١٧/كانون الاول/٢٠١٠ هو بداية تفكك الأنظمة السلطوية تمهيداً لبدء التحول الديمقراطي كما ان المؤامرة وخطاب المؤامرة سيظل واحداً من أدوات القوة السياسية الداخلية أو الدولية لتنفيذ سياستها وستظل ايضاً واحدة من موضوعات التحليل السياسي في مواجهة القوى السياسية فيما بينها لكن المهم الا تتحول المؤامرة للسيطرة على العقل العربي.

غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،
٢٠١٤، ص ٨٤-٨٥.

(١١) امجد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(١٢) اعليه علاني، الحركات الإسلامية في الوطن
العربي، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٨،
ص ٢٥٧.

(١٣) سودد كاظم مهدي، الثورة التونسية الى أين؟
(قراءة تاريخية سياسية)، مجلة المستنصرية
للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٤)، كانون
الاول، ٢٠١٣، ص ٢٩٠.

(١٤) مهدي انيس جرادات، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

(١٥) توفيق المدني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(١٦) تقرير:- حركة شعبية بلا أحزاب أسقطت الحكم
التونسي، مجلة الشعب أراد الحياة، العدد (٨٨)،
يصدرها المركز العربي للمعلومات، بيروت، اذار،
٢٠١١، ص ٧٢.

(١٧) مصباح الشيباني، الثورة التونسية والعدالة
الاجتماعية (التجانس الغائب)، مجلة المستقبل
العربي بيروت، العدد (٤٢٣)، أيار، ٢٠١٤،
ص ١٣٨.

(١٨) توجد في تونس تيارات فكرية وسياسية منها التيار
الاجتماعي وهي ذو اتجاهات ماركسية لينينية مادية،
والتيار العروبي وهو ذو اتجاهات توحيدية عامة
وأخرى ناصرية وأخرى بعثية، التيار الليبرالي
وهو ذو اتجاهات تحريرية فكرية عقائدية سلوكية
وأخرى سياسية وأخرى اجتماعية مع مواصلة
التدرج حتى الوصول للتحريرية و التيار الاسلامي
هو ذو اتجاهات سلفية جهادية وعلمية تحريرية،
واخوانية نسبة للاخوان المسلمين ودعوية وصوفية
مع مواصلة التدرج حتى الوصول الى الاتجاهات

الاسلامية الجديدة وهناك مؤسسات لعبت دوراً في
تاريخ المعارضة التونسية منها الجامعة التونسية
التي ظلت تزود باستمرار التيارات السياسية
بالمناضلين من كل حذب وصوب ايديولوجي،
الاتحاد العام التونسي للشغل الذي حمى الكثير من
المنتسبين الى هذه التيارات من سطوة الدولة المستبدة
بوصفهم نقابيين يدافعون عن الشغاليين و ابرز
نشاطاتها الانتفاضة العمالية في ١٩٨٧- واحداث
قفصة ١٩٨٠- ثورة الخبز ١٩٨٤.

(١٩) ترجمة نسرين ناضر (الاندرية على علم
بانحرافات نظام ابن علي)، مقالة نشرت في جريدة
النهار، ٢٠١١/٢/١، معلومات العدد (٨٨)،
ص ٧٠-٧١.

(٢٠) مصباح الشيبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٢١) خير الدين حسيب واخرون، الربيع العربي:- نحو
الاية تحليلية لاسباب النجاح والفشل، الربيع العربي
الى اين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
ط٣، ٢٠١٢، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢٢) راشد الغنوشي، مساهمة الاسلاميين احد مكونات
التحول الديمقراطي لكنهم مطالبون بتطوير رؤاهم
وبرامجهم ٢٠١١/١٠/١٨، ص ١ وعلى الموقع

HTTP://WWW.SUDANILE-
COM/2..8.05-19-19-45-27/45544.

(٢٣) حوار مع عبد الخالق الزموري، أبحاث
استراتيجية، مجلة دورية يصدرها مركز بلادي
للدراستات والإبحاث، بغداد، العدد (٥)، حزيران،
٢٠١٣، ص ٢٠٣.

(٢٤) بعد مغادرة ابن علي تونس سرعان ما أعلن محمد
الغنوشي رئيس الوزراء نفسه رئيساً للجمهورية

(٣٠) أمل حمادة، الاسلاميون وخطاب المؤامرة، قراءة مغايرة لتجربة تونس، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩٨)، اكتوبر، ٢٠١٤، ص ٢١.

(٣١) التروكيان:- كلمة ذات اصل روسي وتعني عربية تجرهما ثلاثة خيول وتستخدم عالميا للإشارة الى اللجنة او الهيئة التي تتكون من ثلاثة اشخاص او ثلاث جهات وقد استخدم المصطلح في عام ١٩٦٠ على الخطة التي اقترحها الاتحاد السوفيتي وهي ان يتولى رئاسة الامم المتحدة ثلاث اشخاص في منصب السكرتير العام بدلا من الواحد وعلى ذلك فان هذا المصطلح يطلق على اي مؤسسة او هيئة او شراكة تتكون من ثلاث مسؤولين.

(٣٢) وحيث عبد المجيد، ربيع العرب وجروبهم. المخاض الأخير، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩٩)، يناير/٢٠١٥، ص ٥٩.

(٣٣) أمينة هكو، مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٤٣٢)، شباط/٢٠١٥، ص ٣١.

(٣٤) امنيه هكو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

المصادر العربية

١- عليه علاني، الحركات الاسلامية في الوطن العربي دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٨

٢- أمجد محمد علي، دور الحركة الاسلامية في الحياة التونسية بعد الثورة ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٣- أمل حمادة، الاسلاميون وخطاب المؤامرة، قراءة مغايرة لتجربة تونس، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩٨)، اكتوبر، ٢٠١٤.

٤- أمينة هكو، مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٤٣٢) شباط/٢٠١٥.

بالوكالة الا انه جوبه برفض شعبي قاطع ومن قبل خبراء القانون الدستوري ايضا وعدوه خروجاً عن الدستور مما أدى الى تراجع الغنوشي عن هذه الخطوة وتشكيله حكومة مؤقتة ضمت نخبة من الوزراء السابقين وفي ٢٠١١/١/١٥ اعلن المجلس الدستوري في تونس عن شغور السلطة في البلاد استنادا للمادة (٥٧) من الدستور ولكن رئيس مجلس النواب فؤاد المبرغ تولى رئاسة الجمهورية بالوكالة على ان تجري انتخابات رئاسية وتشكل حكومة جديدة في غضون ٤٥-٦٠ يوماً.

(٢٥) كراسة استراتيجية، تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠.

(٢٦) ايمان احمد عبد الحليم:- مازق المرحلة الانتقالية في تونس، ٨/كانون الاول/٢٠١٢، ص ٢ وعلى الموقع التالي:-

<http://www.siyassa.org.eg/newsq/2825.aspx>.

(٢٧) صلاح الدين الحورشي، إنتصار العلمانيين في تونس بين المؤقت والإستراتيجي، شؤون عربية، العدد ١٦١، ربيع/٢٠١٥، ص ١١٤.

(٢٨) هيفاء أحمد محمد، الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (٥٨)، تموز، ٢٠١٤، ص ٣٧.

(٢٩) المولدي الاحمد، دور اليسار التونسي في الثورة والتحول الديمقراطي، محاضرة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، العددان (٣٩-٤٠)، كانون الثاني-حزيران، ٢٠١٥، ص ٢٩-٣٠.

بين المؤقت والاستراتيجي، شؤون عربية، العدد ١٦١، ربيع/٢٠١٥.

١٦- كراسة استراتيجية، تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣.

١٧- مصباح الشيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية (التجانس الغائب) مجلة المستقبل العربي بيروت العدد (٤٢٣) ايار، ٢٠١٤، ص ١٣٨.

١٨- مهدي أنيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

١٩- المولدي الأحمد، دور اليسار التونسي في الثورة والتحول الديمقراطي، محلية قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٣٩-٤٠) كانون الثاني - حزيران، ٢٠١٥.

٢٠- هيفاء احمد محمد، الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (٥٨) تموز ٢٠١٤.

٢١- وحيد عبد المجيد، ربيع العرب وجروبهم. المخاض الاخير، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩٩) يناير/٢٠١٥.

مصادر الانترنت

22. <http://www.siyassa.org.eg/newsq/2825.aspx>.

23. <http://www.sudanile.com/2..8.05-19-19-45-27/45544>.

٥- إيمان احمد عبد الحليم: مآزق المرحلة الانتقالية في تونس، ٨/كانون الاول/٢٠١٢، ص٢.

٦- ترجمة نسرين ناضر (الاندريه على علم بانحرافات نظام ابن علي)، مقالة نشرت في جريدة النهار، ١/٢/٢٠١١ معلومات العدد (٨٨).

٧- تقرير: حركة شعبية بلا أحزاب أسقطت الحكم التونسي، مجلة الشعب إرادة الحياة، العدد (٨٨)، يصدرها المركز العربي للمعلومات، بيروت، اذار، ٢٠١١.

٨- توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية من تونس، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١١.

٩- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٠- حوار مع عبد الخالق الزموري، أبحاث استراتيجية، مجلة دورية يصدرها مركز بلادي للدراسات والابحاث بغداد، العدد (٥)، حزيران، ٢٠١٣، ص٢٠٣.

١١- خير الدين حسيب وآخرون، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، الربيع العربي الى اين؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠١٢.

١٢- راشد الغنوشي، مساهمة الاسلاميين أحد مكونات التحول الديمقراطي لكنهم مطالبون بتطوير رؤاهم وبرامجهم ١٨/١٠/٢٠١١.

١٣- سوؤد كاظم مهدي، الثورة التونسية الى اين؟ قراءة تاريخية سياسية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٤) كانون الاول، ٢٠١٣.

١٤- سالم البيض، الهوية (الاسلام، العروبة، التونسية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٥- صلاح الدين الحورشي، انتصار العلمانيين في تونس

الأبعاد الاقتصادية للعلاقات الصينية-الخليجية بعد الحرب الباردة

م.د سليم كاطع علي(*)

بأيدي البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين، ثم أضحت منطقة الخليج مجال تنافس دولي حاد أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تحتلها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من النفط والغاز في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فإن منطقة الخليج العربي أصبحت تدخل في صلب المصالح الدولية، لذلك نجد إن العديد من القوى الكبرى صاغت سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بالشكل الذي يضمن لها مصالحها وأهدافها العليا وفي

المقدمة

تعد منطقة الخليج العربي ولا تزال محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي، بسبب أهمية الإقليم من الناحية الجغرافية والاقتصادية، مما ضاعف من أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية قبل اكتشاف النفط بقرون، إذ تُعد منطقة الخليج العربي مفصلاً جغرافياً مهماً بين الشرق والغرب براً وبحراً، بكونها من أبرز الطرق البحرية العالمية التي ازدادت أهميتها الإستراتيجية في التاريخ المعاصر، ويدلنا على ذلك تنافس الدول القوية للسيطرة عليها منذ نهايات القرن الخامس عشر وحتى يومنا هذا، ولعل أبرز تلك الدول هي التي مثلتها بريطانيا على امتداد القرن التاسع عشر، فقد امتلكت بريطانيا إستراتيجية الملاحة الدولية والمصالح الاقتصادية في الإقليم بمواقع الحساسة التي تمثلها أبرز المرافئ على السواحل الشرقية والغربية من الخليج العربي، وصولاً إلى اقتصاد النفط الذي كان

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

مقدمتها ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المهمة ولا سيما النفط.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها: إن الإبعاد الاقتصادية تعد من العوامل المهمة والرئيسة للعلاقات الصينية - الخليجية، ومصدر استمرار لتلك العلاقات حاضراً ومستقبلاً

و عليه ومن أجل التحقق من صحة الفرضية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يأتي:

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: الرؤية الصينية لأهمية العامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية - الخليجية.

المبحث الأول

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وتتبع هذه الأهمية من ناحيتين: الأولى تتمثل بأهمية الموقع الجغرافي المتميز، إذ أنها تمثل منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، والثانية تتمثل في كونها مصدراً للمواد الأولية ولا سيما النفط، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي

يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي، ويمكن تلمس أهمية الخليج العربي من خلال مميزاته الجغرافية والاقتصادية، وكما يأتي:

أولاً: الموقع الجغرافي:

ينطلق بسمارك في رؤيته للجغرافية بأنها العنصر الوحيد والدائم للسياسة، لذا تظهر لنا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي بوصفها قاعدة مهمة لمعرفة العناصر الجوهرية التي حولت المنطقة إلى أبرز المجالات الحيوية في العالم^(١).

فالموقع الجغرافي للخليج العربي جعل المنطقة محورا مهماً من محاور الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى الساعية إلى الهيمنة والنفوذ، إذ أن المنطقة تقع في قلب العالم القديم الذي كان يسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية، وكونها من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط.

فالخليج العربي بحر شبه مغلق، ويُعد ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي، ويمتد من مصب شط العرب في العراق شمالاً حتى مضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، يحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، أي المنطقة الواقعة ما بين خط طول (٤٨ و ٥٧) شرقاً، ودائرتي عرض (٢٤ و ٣٠) شمالاً، وبذلك يُعد قريباً من الدائرة المدارية، لذا إتصف مناخه بالصفات المدارية الجافة^(٢). أما مساحة الخليج العربي فتبلغ نحو (٢٣٩) ألف كم^٢، وحجم مياهه (٨٥٠٠) كم^٣، ويمتد ساحله العربي لمسافة (١٥٠٠) كم، أما ساحله الإيراني فيمتد لمسافة (١٠٦٠) كم^(٣).

ويمتاز الخليج العربي بكثرة الجزر التي تقع

بالقرب من سواحلها وهي تتفاوت في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، والتي يزيد عددها على (١٣٠) جزيرة، وهي عبارة عن حواجز طبيعية تتحكم بالسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات النفط والقطع الحربية، ومن ثم فهي تشكل صمام الأمان لتدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية^(٤).

وبذلك أصبح لهذا المضيق أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ أن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستويات التطور الاقتصادي لديها دفعت بهذه الدول إلى تسميته بالمضيق الإستراتيجي أو صمام الأمان العالمي^(٨).

ثانياً: الأهمية الاقتصادية:

إن التطورات التي شهدتها القرن الحادي والعشرين وبكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية وضعت منطقة الخليج العربي في قمة الاهتمامات الإستراتيجية العالمية، وأصبحت بفضل ما تملكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة ولا سيما النفط كونها محوراً للتناقس الدولي، ومسرحاً لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة.

إن منطقة الخليج العربي تعد أهم بيئة إقليمية إقتصادية، ليس لتوسطها قلب العالم من الناحية الجغرافية كممر مائي وجوي عالمي حيوي واستراتيجي لمواصلات العالم واقتصادياته فحسب، وإنما لكونها تمتلك نحو ثلثي إحتياطيات النفط في العالم، علاوة على ثلث إجمالي الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فضلاً عن الخصائص الجيولوجية لحقولها وسهولة الوصول إلى المياه العميقة^(٩).

إذ تحتوي منطقة الخليج العربي نسبة عالية من الإحتياطي النفطي المؤكد تُقدر بأكثر من (٦٠٪) من إحتياطي النفط العالمي الثابت

بالقرب من سواحلها وهي تتفاوت في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، والتي يزيد عددها على (١٣٠) جزيرة، وهي عبارة عن حواجز طبيعية تتحكم بالسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات النفط والقطع الحربية، ومن ثم فهي تشكل صمام الأمان لتدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية^(٤).

ومما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز الذي يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، إذ تطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عُمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه كون ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية^(٥).

ويتمتع هذا المضيق بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم، وذلك لكونه معبراً حيوياً للسفن المحملة بالبضائع ومختلف مصادر الطاقة، ويأتي النفط في مقدمة تلك المصادر، إذ يُعد البوابة التي يمر عبرها (٦٠٪) من واردات أوروبا الغربية، و(٧٦٪) من واردات اليابان النفطية، و(٣٠٪) من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، وتمر من خلاله يومياً أكثر من (١٠٠) سفينة وبمعدل سفينة واحدة لكل (١٥) دقيقة^(٦).

ونظراً لتلك الأهمية يشير انتوني كوردسمان من مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية إلى أن: (مضيق هرمز يُعد نقطة حيوية في إمدادات الطاقة العالمية، إذ تمر خلاله (٤٠٪) من مجمل تجارة النفط العالمية، وإن هذا المضيق يدفع بالنفط إلى الشرق لأسواق الصين واليابان والهند، وغرباً عبر قناة السويس، ولهذا لا يمكن أن نجعل هذا المضيق عرضة لخطر

فيها، مقارنة بنحو (٧٪) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (١٤٪) فقط في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وفقاً لبعض التقديرات^(١٠). مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

وللمقارنة بين حجم الموارد وتكلفة إنتاجها في منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين على سبيل المثال، نجد التفوق في كمية الإحتياطيات من الطاقة فيما يخص منطقة الخليج العربي إذ أنها تضم (٧٤٠) مليار برميل، تشكل ثلثي الإحتياطيات العالمية من النفط، أي ما نسبته (٦٥٪) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم^(١١)، في حين تقدر الإحتياطيات النفطية في بحر قزوين بين (١٥-٣١) مليار برميل، وتقدر تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها بين (٥-٦) دولار، ومن المحتمل أن تؤدي تكاليف النقل بالأنايبب ورسوم العبور إلى إضافة (٥-٣) دولار للبرميل الواحد^(١٢)، وهي بهذا تعادل تكاليف إنتاج برميل واحد في منطقة بحر قزوين أربعة أضعاف تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج العربي.

بعبارة أخرى إنّ دول الخليج العربي تتمتع بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، وتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ (٢٦٤،٢) مليار برميل، وهو ما يشكل نحو (٢٥٪) من إحتياطي النفط العالمي^(١٣).

أما إيران فتمتلك إحتياطي يقدر بنحو (٩٨،٧) مليار برميل، فدولة الإمارات

العربية المتحدة بإحتياطي يبلغ (٩٧،٨) مليار برميل، فالكويت بإحتياطي يبلغ (٩٦،٥) مليار برميل^(١٤).

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد، إذ تشير المعلومات الصادرة من وزارة النفط العراقية لعام ٢٠١١ إلى أنّ الإحتياطي النفطي العراقي وصل إلى (١٤٣) مليار برميل، وهو ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الإحتياطي، وبنسبة (٢١٪) من الإحتياطي العالمي^(١٥).

و طبقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية، فإنه من المرجح أن يصل الإحتياطي النفطي العراقي إلى (٤٠٠) مليار برميل مع إستمرار العمليات الإستكشافية، وهو ما يعني تجاوزه الإحتياطي النفطي السعودي، مما يجعل العراق الدولة الأولى في العالم التي تمتلك إحتياطياً نفطياً ضخماً ومتجدداً يمثل (٣٠٪) من الإحتياطي العالمي^(١٦).

فضلاً عن إن النفط العراقي يُعد ذات نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين (١،٥-١) دولار، قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فإن كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى (٥) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (٦-٨) دولار، أما بحر الشمال فيصل ما بين (١٢-١٦) دولار للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد إلى (٢٠) دولار^(١٧).

ولا شك فإنّ حقول النفط في الخليج العربي تمتاز عن جميع الحقول النفطية في العالم بميزات متعددة منها^(١٨):

بالدول الكبرى للتوجه نحو الإستحواذ على الإحتياطات البترولية الهائلة التي تترخز بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته تلك القوى من خلال سياساتها المختلفة الرامية إلى فرض هيمنتها ونفوذها على المنطقة لإدامة مستوى التطور والنمو الاقتصادي لديها.

المبحث الثاني

الرؤية الصينية لاهمية العامل الاقتصادي

ان الأولوية الممنوحة للإعتبارات الاقتصادية، والطلب المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن تزايد الطلب على مصادر الطاقة، وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي في المناطق التي تضم مخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية^(٢١)، يؤكد إن التنافس على موارد الطاقة سيكون السمة المميزة للبيئة الإقليمية والدولية، ولذلك أولت الصين هذه المسألة أهمية كبيرة في مضمون أجندتها الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

إذ إن سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها، فحيوية هذه المادة (النفط)، وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفاً ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول^(٢٢).

وعليه فقد عُدت منطقة الخليج العربي ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين بهدف تأمين إمدادات الطاقة وفي مقدمتها النفط، المادة الضرورية في الصناعات الدفاعية والتصنيعية

غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج العربي عما عليه في مناطق أخرى في العالم.

قربه من مناطق الاستهلاك في أوروبا الغربية واليابان، إذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وتخزينه.

يُقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ يُعد العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام في العالم^(٢٣).

سهولة العثور على الآبار النفطية إذ أنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجها، فهي لا تتجاوز العشرين سنناً للبرميل الواحد^(٢٤).

ولا شك فان تزايد الإهتمام العالمي بنفط الخليج العربي لا يعود إلى توافره بإحتياطات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك إلى فشل المحاولات العديدة التي جرت ولا زالت جارية من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالتقنية الشمسية والطاقة النووية، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها إرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، لا سيما وان الإنتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالإنحسار، فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل في المفاعلات النووية المولدة للطاقة.

وهكذا فان الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، بل دفعت

لها، فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة.

إذ تشير المعلومات المتوفرة بأنه في الوقت الذي وصل فيه الاستهلاك العالمي من النفط في عام ٢٠٠٨ إلى نحو (٦٨,١) مليون برميل يومياً، فإنه من المتوقع أن يرتفع إلى نحو (١١٩,٦) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠^(٢٣)، ويرجح أن يرتفع حجم الاستهلاك إلى أكثر من (١٢٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥^(٢٤).

وعليه فإن إستنزاف الحقول القديمة، سوف يجعل من المنافسة العالمية على النفط تتركز في تلك المناطق القليلة من العالم التي لا تزال تحوي مخزونات مهمة من النفط، مما يجعل هذه المناطق تكتسب بشكل تلقائي أهمية إستراتيجية متزايدة، إلى جانب أهمية طرق الترانزيت المستخدمة لنقل النفط إلى الأسواق العالمية.

فقد بلغت احتياطيات النفط المثبتة لدى الصين في عام ٢٠٠٥ نحو (١٦) مليار برميل، وبنسبة تقدر بنحو (١,٣٠٪) من الإحتياطي العالمي، في حين بلغت احتياطياتها من الغاز الطبيعي نحو (٢,٣٥) تريليون متر مكعب، وبنسبة تقدر بنحو (١,٣١٪) من حجم الإحتياطي العالمي^(٢٥).

وفي ضوء ما حققه الاقتصاد الصيني من معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى نحو (٩٪) سنوياً، فقد إتجهت إلى زيادة معدلات الإستهلاك اليومي من النفط لتلبية الطلب المتزايد عليه، إذ بلغ حجم الإستهلاك الصيني من النفط في عام ٢٠٠٧ نحو (٧,٨٥٥) مليون برميل، وهو

ما يشكل نسبة (٩,٣٪) من إجمالي الاستهلاك النفطي العالمي^(٢٦).

وهكذا يتضح إن القيمة الإستراتيجية لمنطقة الخليج وفقاً للمنظور الصيني لها وجهين: الأول يتمثل بالقيمة الإستراتيجية للمكان، أما الثاني فيتمثل بالقيمة الجيواقتصادية من خلال ما تحويه المنطقة من مصادر الطاقة المهمة وفي مقدمتها النفط، وبهذا المعنى أصبح الخليج العربي بسبب ثرواته ساحة للصراع والتنافس بين القوى العالمية والإقليمية، فضلاً عن طبيعة جغرافيته التي تجمع بين العنصرين البحري والبري مما جعله يشغل محاور السيادة العالمية، ولاسيما تلك التي تتعلق بطبيعة التوازن الدولي.

وتجدر الإشارة إلى إن سعي الصين للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة، والحيلولة دون تراجعها اقتصادياً عبر الإستحواذ على إمكانات القوة الحقيقية، دفع بها إلى محاولة التواجد في مناطق العالم المهمة، وتأتي منطقة الخليج العربي في مقدمة تلك المناطق نظراً للثروات الهائلة التي تحتويها.

إذ تشير التقارير بان الطلب الصيني على النفط سيستمر في الزيادة مع استمرار معدلات النمو العالية الحالية، إذ سيرتفع الطلب من (٨) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ إلى (١٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٥، وإلى نحو (١٢) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠ وإلى (١٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠^(٢٧).

فالصين التي جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي قد أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية الواعدة، ليس من زاوية حجم

ولا شك فإن إستراتيجية الصين التوجه نحو الخارج تعكس إحساس الصين بالضعف والهشاشة فيما يتعلق بإمكانية الوصول الموثوق إلى إمدادات الطاقة، وهو ما يفسر تدخل الدولة، ودعمها المباشر، ولعل من أسباب ذلك^(٣١):

أ. نظراً لإنعدام الثقة الذي يسود أسواق الطاقة العالمية، والمنافسة القوية من قبل الشركات النفطية العالمية، ولا سيما الغربية، فإن الصين ترى انه ليس بالإمكان الإعتماد على السوق وحدها للحصول على إمدادات النفط ولا سيما أن إمدادات الطاقة تبدو معرضة لخطر الإنقطاع بفعل عوامل عدم الإستقرار، وعليه فهناك قناعة صينية بان أفضل طريقة لضمان الحصول على إمدادات النفط هو التحكم الفعلي بتلك المصادر من المنتجين الرئيسيين مباشرة والتوصل إلى إتفاقيات تعاون مع الدول التي للصين حصص فيها.

ب. خشية الصين من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نفوذها القوي على أسعار النفط العالمي وتدفعاته بفعل هيمنتها الإستراتيجية على منطقة الخليج العربي، وسيطرتها البحرية الأمريكية على ممرات نقل الطاقة البحرية الحساسة، وهو ما يعني الضغط على الصين وإستغلال ضعفها في مجال الطاقة.

ج. رؤية الصين بأنها خاضعة لهيمنة شركات النفط الضخمة والمتطورة تقنياً التي تنظر إليها على أنها تسهم في الدفاع عن المصالح الغربية، مستغلة ضعف القطاع النفطي الصيني.

اقتصادها فحسب، ولكن من زاوية فعاليته على الصعيد الدولي، من خلال دوره العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، كما أن اقتصاد هذه الدولة يتجه لأن يصبح اقتصاداً صناعياً متقدماً، ومن المنطقي أن تعمل الصين على صياغة علاقات ذات أبعاد مختلفة مع دول منطقة الخليج، ولاسيما وأن الصين أصبحت مستورداً كبيراً للنفط، وفي ضوء محدودية احتياطياتها النفطية، وضخامة حجم استهلاكها^(٣٢).

إذ دفع التطور والنمو الإقتصادي السريع الذي تشهده الصين خلال السنوات الأخيرة إلى البحث عن مصادر وإمدادات البترول والمواد الخام، وهذا ما انعكس بشكل واضح على التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي، إذ أن معدلات النمو المرتفعة في الصين دفعتها إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة (النفط والغاز) لتحقيق أمن الطاقة، لا سيما إذا ما علمنا بان الطلب الصيني على الطاقة اخذ بالازدياد، إذ تحولت الصين منذ عام ١٩٩٣ من دولة مكتفية ذاتياً للنفط إلى دولة مستوردة له، وأصبحت منذ عام ٢٠٠٤ ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٣).

لذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (٧٠٪) من واردات النفط الصينية سيأتي من الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٠، وتحديداً من منطقة الخليج العربي، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للصين بنسبة (٢١٪)، ثم إيران في المرتبة الثانية بنسبة (١٦٪) من حجم الإستيرادات الصينية من النفط^(٣٤).

وفي ضوء ما تقدم فقد أصبحت نظرة الصين المعاصرة إلى منطقة الخليج العربي تقوم وفق إستراتيجية تعتمد على: (٣٢)

التعامل مع المنطقة على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية، وليس نتيجة رد فعل على سياسات دول أخرى.

التعامل مع المنطقة على أساس إنها تمثل:

مصدر للطاقة.

سوق تجارية.

توظيف إستراتيجي لتنافس دولي أوسع.

فأمن الطاقة يعد أمراً حيوياً وهاجساً سياسياً إستراتيجياً بالنسبة إلى القيادة الصينية، إذ تخشى الصين من أن يؤدي العجز في الطاقة المحلية، وتكاليف الطاقة المتصاعدة إلى تقويض النمو الاقتصادي للبلاد، مما يترتب عليه مخاطر حقيقية تنذر بزعة الإستقرار الاجتماعي، مما يمكن أن يعرض بدوره الإحتكار السياسي المتواصل للحزب الشيوعي الصيني للتهديد (٣٣).

ولا شك فقد أصبح لهذه الاعتبارات انعكاس واضح على صعيد التوجه السياسي الخارجي الصيني نحو منطقة الخليج العربي، فالصين تعتمد في تجارتها على هذه المنطقة، كما أن توسع مصالحها في قارة أفريقيا جعل لهذه المنطقة أهمية واعتباراً أمنياً، لضمان أمن

إمداداتها من الطاقة من منطقة الخليج وأفريقيا، إذ أن أي تواجد لقوى أخرى في المنطقة يجعلها ذات قدرة على التحكم بأمن الممرات المائية من شمال أفريقيا وغرب آسيا إلى شرق آسيا والمحيط الهادي، هذا ما عكس الإهتمام الصيني بالمنطقة وأمن الممرات المائية فيها، وتجسد من خلال قيام القوات البحرية الصينية بالقيام بجولات بحرية في منطقة الخليج وبحر العرب وقرب السواحل اليمنية (٣٤)

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية - الخليجية

إن التطورات التي شهدتها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الصين إلى إتباع سياسة تتواءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل إتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية (٣٥).

فقد أصبح للعامل الإقتصادي أثراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الإستراتيجية المتضمنة

و لا بد من الإشارة الى أنّ الصين أصبحت تدرك انه في سياق ضمان مصالحها ولاسيما الإمدادات النفطية، ضرورة عدم المساس بالمصالح الأمريكية ولا سيما المتعلقة بالأمن القومي، نظراً لأنّ الولايات المتحدة سوف تكون مستعدة للدفاع عن تلك المصالح في أي وقت وفي مختلف الظروف.

بعبارة أخرى، فإنّ الصين في سبيل إكمال طريقها الخاص في التحديث والإصلاح وتعزيز نمو إقتصادها بحاجة إلى علاقات مبنية على التعاون والتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، كون الأخيرة تُعد دائرة منفعة للصين تقنياً ومالياً وتجارياً، ومن ثم فليس للصين مصلحة كبيرة في تحدي الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، وهو ما ينطبق بالضرورة على طبيعة الفهم والتصور الأمريكي لدور الصين الحالي والمستقبلي في النظام الدولي.

وفي هذا السياق، فقد طرحت الصين مفهوماً جديداً لأمن الطاقة في عام ٢٠٠٦، إستند إلى عدة مبادئ هي: (٣٨).

إتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.

عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.

إنّ الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة وحالة (لا غالب ولا مغلوب) المطلقة.

ضرورة أن يكون التعاون المقترح في مجال أمن الطاقة متعدد الأوجه وشاملاً ومتعدد الأبعاد.

إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الإقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة (٣٩).

وإنطلاقاً من تلك الحقيقة، فقد أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أنّ أمن الطاقة أضحت شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيما بالنسبة للدول الكبرى.

ففي الوقت الذي تحرص فيه القيادات الصينية على استمرارية النمو الإقتصادي، والذي تجد في هذه الاستمرارية، أساس وجودها واستمرار حكمها، كما يعد عامل النمو الإقتصادي أساس المحافظة على وحدة البلاد، لذلك أخذت القيادات الصينية تعمل على ضمان أمن الطاقة التي تشكل عصب الإقتصاد، ومع افتراض المحافظة على عملية النمو الإقتصادي على وتيرتها دون أي تغيرات عالية المستوى، فهذا مؤشر على إستمرارية الإعتدال الصيني على توجهاتها الخليجية لتغطية العجز في الطاقة.

وفي ضوء ما تقدم، أصبحت التوجهات الصينية نحو منطقة الخليج العربي للحصول على مصادر الطاقة ولا سيما النفط، تأتي في سياق نزعة صينية لإحتكار الوصول المضمون إلى النفط وغيره من الموارد بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تتعامل معها، وهو ما يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً (٣٧).

٥. ضرورة أن يتصف التعاون المقترح بالمرونة، وأن يتخذ شكل تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، أو بين الدول أو الشركات، أو القطاعات الخاصة.

وانطلاقاً من حقيقة إن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي تعبير عن مصالح دائمة، وتأكيد لبديهة من بديهيات السياسة بأنه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة، فضلاً عن الاستفادة من الظروف المتغيرة.

وبهذا نرى أن العامل الاقتصادي، يعد عاملاً هاماً ورئيساً في رسم السياسة الخارجية للصين وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج العربي، ولعل ما يعزز من هذا التوجه:

١. إن منطقة الخليج العربي تتمتع بإمكانيات جيوسراتيجية، حيث الموقع والموارد من النفط والغاز والتي لا تزال تشكل عصب الاقتصاد العالمي، فضلاً عن حجم الاحتياطي المتوفر الذي يفوق كمية الاحتياطيات في بقية مناطق العالم المنتجة للنفط والغاز، كما أن المنطقة بما تتوفر لها من بنى تحتية قادرة مع حجم الاحتياطي لديها على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، فضلاً عن أن المنطقة لا تعاني من أي ظروف غير طبيعية، تعيق عمليات الاستثمار فيها أو تتطلب هذه تقنيات عالية، ومن ثم انعكس هذا على انخفاض تكلفة إنتاج البرميل الواحد، التي تتراوح بين نصف إلى دولار واحد للبرميل، كما أن حقول النفط والغاز قريبة من الموانئ البحرية، مما يسهل شحن مصادر

الطاقة بحراً، وهو بذلك أقل تكلفة وأكثر كمية منقولة مقارنة بخطوط الأنابيب.

٢. حرص الصين على استمرار العملية التنموية وتطورها، والتي يجد فيها الحزب الشيوعي أساس شرعيته وبقائه في الحكم، كما يجد فيها أساس الوحدة الوطنية، وتطلعه إلى أن تكون الصين صاحبة الدور الإقليمي والعالمي الفاعل في عالم متعدد الأقطاب.

وما يعزز ذلك التوجه إن التجربة التاريخية أثبتت كيف إن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أدى إلى إنهيار كامل لواردات الصين النفطية من العراق مما شكل عنصر إرباك للإقتصاد الصيني، وهو ما يشير إلى إن الصين غير مستعدة إلى إعادة السيناريو نفسه في المنطقة من جديد، لا سيما وإن أي أزمة تندلع في الخليج العربي ستؤثر على الأسواق العالمية للنفط، وخير مثال على ذلك هو عدم رغبة الصين في التخلي عن إيران في مواجهتها للولايات المتحدة والغرب بخصوص برنامجها النووي، لأنه يضر بمصالحها الاقتصادية، ومما يعزز من تلك الروابط إن الصين أصبحت عام ٢٠١٠ أكبر شريك تجاري مع إيران بعد تفوقها على دول الاتحاد الأوربي مجتمعة، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو (٣٦،٥) مليار دولار خلال العام نفسه^(٣٩).

فضلاً عن ذلك، فإن التوجه الصيني نحو منطقة الخليج ذات الأهمية الجيوسراتيجية، ربما لا يأتي بمعزل عن تطلعها للعب دور عالمي مستقبلي، وهذا يوجب عليها إيجاد مناطق نفوذ عالمية، تأتي منطقة الخليج العربي

الخاتمة

شكّلت الأبعاد الاقتصادية إحدى أهم العوامل المحركة للسياسة الخارجية الصينية في التوجه تجاه منطقة الخليج العربي، إنطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي المتميز، وما تملكه من احتياطات نفطية ضخمة، وهو ما أضفى عليها أهمية خاصة لا في وقت الحرب فحسب، وإنما في حالة السلم أيضاً.

وإنطلاقاً من تلك الأهمية فقد أصبحت منطقة الخليج العربي تحتل مكانة خاصة في إدراك وفكر ومخططي وصناع القرار في الصين، وهو ما حفزها إلى السعي نحو توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحهما.

وعليه فإن التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، يأتي في مقدمة ذلك التوجه الحفاظ على الإمدادات النفطية، وهو ما يفسر لنا الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات ولا سيما في القطاع النفطي مما يؤثر على مستويات النمو فيها، وهو ما يصب في نهاية المطاف في ضمان إستمرارها كقوة كبرى على الصعيد العالمي.

فالتوجه الصيني تجاه المنطقة يحمل في طبيعته أهدافاً اقتصادية وإجتماعية وسياسية تتعلق بالداخل الصيني، ولعل في مقدمتها ضمان إستمرارية وصول إمدادات الطاقة المهمة ولا سيما النفط إلى الأسواق الصينية، لضمان ديمومة النمو الإقتصادي المرتفع

في مقدمتها، وهي بهذا تدخل إلى منطقة من أهم المناطق العالمية التي ترتبط بالدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن الممكن أن توظف الصين نفوذها في المنطقة مستقبلاً لخلق محاور ضغط بخصوص قضاياها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها الموقف الأمريكي من موضوع تايوان.

ومما يزيد من تلك التوجهات إن طبيعة سوق النفط المعولمة والطلب المتزايد على مصادر الطاقة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، كلها أمور أصبح لها تأثير مباشر على أمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإنّ إتخاذ خطوات لتعزيز أمن الطاقة العالمي هو أفضل طريقة لتعزيز أمن الطاقة سواء في الولايات المتحدة أو الصين.

ومما تقدم نخلص إلى أنّ التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون المنطقة مصدراً أساسياً للطاقة، ومركز جذب للإستثمارات الأجنبية ولا سيما في مجال الطاقة، وعليه فإنّ السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي أصبحت تنطلق من الإعتبارات الإقتصادية — التجارية في المقام الأول، وهو ما يشير إلى إستمرار أهمية منطقة الخليج العربي بحكم أهميتها الإستراتيجية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الدولية على مر التاريخ.

الذي تشهده الصين، ولتدعيم الدور الإقليمي والدولي للصين، فضلاً عن ضمان استمرارية الدعم للحزب الشيوعي الحاكم في الصين الذي يراهن في وجوده على استمرار عملية التنمية وتطورها، ومواجهة المشاكل والأزمات التي تعاني منها البلاد.

قائمة المصادر

- إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨.

- إبراهيم نافع، الصين: معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩.

- أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، العدد ١٧٩، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٧.

- أحمد جميل عزم، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية: تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩.

- أمن الطاقة والحرب على العراق، على الموقع: <http://www/albasrah.net/sarm/0806/ar.articles> ٢٠٠٦

- ايمي مايترز جافي، الأسعار مقابل

ححص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطيات نفط بحر قزوين كفة الموازنة؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١.

-برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمریکا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤.

-بهاء عدنان السعيري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢.

-التقرير الإستراتيجي العربي

٢٠٠٤-٢٠٠٥، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/asps/htm.arb76/1/2001/ahram>

-توبي شيللي، النفط: السياسة - والفقر - والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠.

-جوزيف مونتاهات، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨.

جون نصيبات، باتريشيا أبردين، الإتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠: التغيرات المهمة في حياتك

مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات
الوحدة العربية، العدد ٢٤٤، حزيران ١٩٩٩.

-فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار
كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية
حبال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة
الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢.

-مايكل أو هانلون، العقيد العسكرية الصينية،
مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الثامن
٢٠١٠،

-مايكل كلير، الحروب على الموارد:
الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة
عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت،
٢٠٠٢.

-مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في
المنطقة العربية ومستقبلها، الطبعة الأولى،
عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،
٢٠١٢.

-محمد بن هويدن: العلاقات الصينية
الخليجية من الأيديولوجية إلى المصالح، مجلة
آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٨)،
٢٠١٠.

-محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن
العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير
الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل
الليثاني للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

-محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين
العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية،
المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦.

-مصطفى إبراهيم الشمري، عسكرة
الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في
الخليج، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر
والتوزيع، ٢٠١٣.

وفي العالم خلال السنوات العشر القادمة،
مراجعة: د. العجيلي الميري، الطبعة الأولى،
مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي،
١٩٩١.

-دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد
أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري،
بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨.

-زياد حافظ، المشهد الإقتصادي في
الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها
الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت،
مركز دراسات الوحدة العربية، العدد
(٣٠٦)، ٢٠٠٤.

-سعد حفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية،
جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦.

-صبري فارس الهيتي، الخليج العربي:
دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية،
بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٦.

-عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي
الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد
١٤٤، تموز ١٩٩٣.

-عبد علي كاظم المعموري، د. مالك
دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق،
الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١.

-علي حسين باكير، العلاقات الخليجية ت
الصينية الإستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء
حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث،
العدد (٨٠)، أيار ٢٠١١.

-عمار علي حسين، ممرات غير آمنة،
الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث،
٢٠٠٣.

-غازي فيصل حسين، المنظور
الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي،

الهوامش

- (١) نقلاً عن: د. غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٤، حزيران ١٩٩٩، ص ٦٠.
- (٢) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٦، ص ٢١.
- (٣) مصطفى إبراهيم الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ١٣.
- (٤) د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٥٩.
- (٥) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٨٠.
- (٦) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٤، تموز ١٩٩٣، ص ٣١. وينظر: مصطفى إبراهيم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
- (٧) د. بهاء عدنان السعيري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٨٩.
- (٨) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٢.
- (٩) مايكل كليمر، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦٣.
- (١٠) د. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج

-منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.

-ميكال هيربرج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية (المنظور الأمريكي)، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨.

-نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩.

-نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

-وليد عبد الحي: العلاقات العربية-الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٢)، ٢٠٠٥.

-يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

Organization of the petroleum Exporting countries (opec)، Vienna، world oil outlook، 2009.

العربي والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٩٨.

(١٩) د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٢٠) د. منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.

(٢١) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٢٢) د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ٢١٥.

(٢٣) د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥. وينظر: توبي شيللي، النفط: السياسة - والفقر - والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠، ص ٤١.

(٢٤) نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨٤. وينظر: عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣، ص ٧٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٢٦) أحمد جميل عزم، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية: تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي،

العربي بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٦٣.

(١١) إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٢١٩.

(١٢) ايمي مايرز جافي، الأسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطييات نفط بحر قزوين كفة الموازنة؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٢٠٥.

(١٣) برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

(١٤) ينظر: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/html/٧٦/١/٢٠٠١/asps/ahram.htm>

(١٥) د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١، ص ٢٣٤.

(١٦) ينظر: أمن الطاقة والحرب على العراق، على الموقع: <http://www/albasrah.net/sarm/٠٨٠٦/ar.articles2006>

(١٧) المصدر نفسه. وينظر: د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(١٨) جوزيف مونتاهات، مجلس التعاون لدول الخليج

(٣٤) مايكل أوهانلون، العقيد العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الثامن، ٢٠١٠، ص ٥٨.

(٣٥) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦، ص ١٨٢. وينظر: جون نصيبات، باتريشيا أبردين، الإتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠: التغيرات المهمة في حياتك وفي العالم خلال السنوات العشر القادمة، مراجعة: د. العجيلي الميري، الطبعة الأولى، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١، ص ٢١ وما بعدها.

(٣٦) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠، ص ٥٠ وما بعدها. وينظر: زياد حافظ، المشهد الإقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٦)، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

(٣٧) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨، ص ٣٧٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٣٩) د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١ - ٢٨٢. وينظر: د. قاسم شاكر الفلاح، حسابات الصين في الملف النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٩٠.

(27) Organization of the petroleum Exporting countries (OPEC), Vienna, world oil outlook, 2009, P.53.

(٢٨) أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الإقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، العدد ١٧٩، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

(٢٩) إبراهيم نافع، الصين: معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣٠) محمد بن هويدن: العلاقات الصينية الخليجية من الأيديولوجية إلى المصالح، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٨)، ٢٠١٠، ص ٧٢. وينظر: مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، الطبعة الأولى، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٥٠٤. وقارن مع: علي حسين باكير، العلاقات الخليجية الصينية الإستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٨٠)، آيار ٢٠١١، ص ١٨ - ١٩.

(٣١) ميكال هيربرج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية (المنظور الأمريكي)، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٤٩١ - ٤٩٥.

(٣٢) وليد عبد الحي: العلاقات العربية-الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٢)، ٢٠٠٥، ص ٥١.

(٣٣) ميكال هيربرج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٧.

المدارس الفكرية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي

أ.م.د. حسين حافظ وهيب(*)

بعضها البعض ، كما يقدم رائد هذه المدرسة هانز مورغنثاو تصنيفاً للأحلاف على أساس العلاقات بين مصالح الدول الأعضاء في الحلف الواحد، ويفترض إفتراضات حول العلاقة بين الأحلاف والمصالح القومية.

لقد إعتد رواد كلا المدرستين المثالية والواقعية، على إمكانيات الدول في تحديد نتائج الصراع ، وأولت المدرسة الواقعية القوة بأشكالها المتعددة أهمية كبرى، وهي مع ذلك لا تهمل ضرورة تحقيق السلام العالمي ولو باستعمال القوة واللجوء إليها ضمناً لمستقبل آمن.

والإشكالية المعرفية التي تحكم هذا الموضوع هي (أين يكمن التأثير الفكري في رسم الإستراتيجيات الاميريكية انطلاقاً من فرضية ان القوة قادرة على تحقيق المصلحة ، حتى وان كان استخدامها عن بعد وعن طريق وكلاء محليين. ولهذا فقد انصبت هذه الورقة على اشكالية اساسية مفادها هي أي من

المقدمة

أدت مدارس فكرية متعددة الى إغناء الفكر الإستراتيجي الأمريكي بتوجهات صائبة في الكثير من الأحيان وكانت منهلاً يتزود به صناع القرار ما شاءوا.

ولعل من أبرز تلك المدارس وحسب التقسيم الكلاسيكي، هما المدرستان المثالية والواقعية بشقيها التقليدي والمعاصر، فضلاً عن مدرسة فكرية أكثر حداثة أُطلق عليها مدرسة صراع الحضارات التي سادت في نهاية القرن الماضي .

إنّ الواقع الدولي الذي ساد مرحلة الحرب الباردة أدى الى التحول عن المثالية إلى الواقعية على اساس ان عنصر القوة أصبح المعيار الذي ينبغي الركون إليه كمقياس للتوازنات الدولية.

نشأت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على المثالية، ومحاولة لفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

تلكم المدارس قادرة على التأقلم مع متطلبات التحول المستمر في البيئة الدولية؟ . وفرضية تنطلق وتحاول اثبات ان للمدراس الفكرية دوراً خطيراً في رسم الاستراتيجيات الامريكية، وبالاعتماد على المنهج التحليلي في الدراسات السياسية سنحاول اثبات تلك الفرضية من خلال المباحث التالية.

المبحث الاول

المدرسة الواقعية

تعتمد المدرسة الواقعية في تصديها لتحليل العلاقات الدولية على عدد من المسلمات الفكرية التي تستند الى فكرة أن الصراع الدولي هو ديدن المجتمعات السياسية، وهي تفترض أن البيئة الدولية لا تختلف كثيراً عن البيئة الطبيعية التي تعيش فيها الكائنات الأخرى فكل يحاول الصراع من اجل البقاء، بمعنى ان البيئة الدولية في الغالب يسودها العداء والفوضى وان الظروف التي جاءت الكائنات الإنسانية الى العقد الاجتماعي سبباً لتلافي الفوضى ما زالت قائمة، وانها تتمظهر بأشكال وصور متعددة أبرزها الافتقار الى سلطة فوقية قادرة على فرض النظام على كل الوحدات السياسية التي يتشكل بموجبها النظام الدولي.

ونتيجة لذلك لا بد أن تسعى الدول لزيادة قوتها سبباً الى تحقيق أمنها، وذلك لن يتحقق الا بتعزيز مواردها الكلية، التي تتطلب في الكثير من الأحيان الصراع والتصادم مع غيرها من الدول، ومن هنا أيضاً تنشأ جدلية الصراع بين الدول ضمناً لإستمرار بقائها، لذلك يمكن عد المدرسة الواقعية هي مدرسة القوة بامتياز.

ووفقاً لهذه المرتكزات ينبغي اقتفاء أثر هذه المدرسة الفكرية عبر كتابات المفكرين الاوائل الذين أسسوا لأرساء دعائمها وصولاً الى التحولات اللاحقة فيها.

ففي سعيها لارساء دعائم تأطير نظري عام لفهم الواقع الدولي تماهت ثلاث حضارات انسانية عريقة في القدم سعياً لذلك، أولها الحضارة الإغريقية يوم كان الإغريق يساهمون في ارساء دعائم العلوم الاجتماعية والسياسية والفكرية فضلاً عن العلوم الصرفة كالفلك والرياضيات والفيزياء وتحديداً في القرن الخامس الميلادي، اذ وضع الفيلسوف الإغريقي ثيوسيديس في مؤلفه (تاريخ الحرب) القواعد الأساسية لمعادلة القوة والضعف، الذي يرى ان القوة تفعل ما تشاء، وفي معادلة التوازن بين الدولة القوية والدولة الضعيفة على الاخيرة ان تتحمل ما يُملى عليها^(١).

و منطلقات ثيوسيديس الفكرية كانت عبارة عن مسلمات واقعية استندت بدرجة كبيرة الى قواعد القانون الطبيعي وعلى التوازن الذي يرى في الضعف ضرورة لإبراز القوة وتحقيقها، إذ لولا الضعف لما وجدت القوة وتحققت، وهذا هو جوهر الثنائية التي تحكم العالم وتتمظهر في شتى الشؤون، الثنائية التي يكمل بعضها الآخر وليس بالضرورة ان تكون هذه الثنائية متكافئة وانما هي في الجوهر متناقضة ومختلفة وهذا هو جوهر التفاوت في مفردات الكون التي يتشكل بموجبها عالمنا الذي نعيش فيه.

وفي الحقبة نفسها أي في القرن الخامس قبل الميلاد تتصدى الحضارة الصينية لوصف النظام الدولي بكونه نظاماً قلقاً وغير مستقر، ففي مؤلفه (فن الحرب) يوضح المفكر الصيني

سان تسو الطابع الفوضوي للنظام الدولي بالقول (ان المجتمع الدولي محكوم بطابع القوة ومن يمتلك القوة يفرض إرادته على الآخر ولذلك فهو يدعو إلى زيادة قوة الدولة على الدوام)^(٢).

أما الحضارة الهندية فانها اتخذت منحى آخر في تناول الموضوع من زاوية التركيز على السعي المادي سبباً لزيادة القوة فالفيلسوف الهندي شاناكيا في مؤلفه المعروف (علم الكسب المادي) الذي صدر في القرن الثالث قبل الميلاد، يسלט الضوء على التفاوت في مظاهر القوة التي تقود في النهاية الى الصراع^(٣).

ثم توالى الإضافات الفكرية لهذه المدرسة فعلى الصعيد الديني يمكن القول ان ما ورد

في الآية القرآنية الكريمة ٦٠ من سورة الانفال (واعذو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) تمثل اشارة نوعية في وصف الانقسام في المجتمع الانساني والى ضرورة توفير مستلزمات القوة درءاً للآخطار.

اما عن الاسهامات الدينية الأخرى نجد ان الفكر الكنسي ينطلق من فرضية الفضيلة والخطيئة او الخير والشر في سعي الإنسان الى إخضاع الآخرين ليس لمشية الرب وانما لمشية الإنسان ذاته، ومن هنا يمكن ان نشير الى مساهمة الفكر الديني في ارساء قواعد التفاوت في امتلاك القوة على قاعدة الاخضاع بين الكائنات الإنسانية او بين الدول.

على ان اكثر الإضافات وضوحاً ما اوردها المدرسة الايطالية في العام ١٥١٣م حين اهدى نيكولو ميكافيلي للفكر السياسي كتابه

الشهير «الامير» الذي وضع فيه اللبنة الاولى للتمييز بين السياسة والاخلاق، ثم تأتي بعد ذلك اضافات المدرستين البريطانية والفرنسية في اسهامات مفكري العقد الاجتماعي هوبز وجون لوك وجان جاك روسو ومونتيسكيو في محاولة ارسائهم لدعائم التحول في المجتمع الانساني على قاعدة التصور بان الفوضى هي التي قادت الى التنظيم وهم بذلك اسسوا الصقل للتصور الفكري للواقعيين التقليديين عبر العقد الاجتماعي والفوضى التي قادت اليه.

وربما كانت اسهامات المدرسة الالمانية متمثلة بالامبراطور الالمانى بسمارك (١٨١٥- ١٨٩٨م). هي الأكثر بروزاً في مجال التركيز على توازن القوى كسبيل الى تحقيق السلم الدولي^(٤).

الاسهامات الامريكية جاءت متأخرة بسبب حداثة الدولة الامريكية ويمكن ان يكون الاستراتيجيون الاوائل من امثال مونرو والفريد مارشال ماهان وسبيكمان الابرز في مجال وضع قواعد للعلاقات الدولية متمثلة لدى مونرو في العزلة ولدى سبيكمان في السعي لزيادة القوة بالاعتماد على نظريات المجال الحيوي التي حددت المناطق الاستراتيجية في العالم وضرورة السعي للسيطرة عليها، وإسهامات ماهان في تحديد المناطق الإستراتيجية في العالم.

ويشاطر فرديريك شومان المفكران السابقان في رؤيته للنظام الدولي على انه يتكون من وحدات سياسية لا تقيم وزناً لسلطة اعلى منها، وهي تسعى على الدوام للحفاظ على وجودها^(٥).

وهكذا تتواصل الاسهامات الفكرية في

ارساء دعائم مدرسة فكرية متميزة في نظرتها الى النظام الدولي وتفاعلاته الداخلية على قواعد واقعية شديدة الوضوح.

ان ابرز تطور اصاب المدرسة الواقعية والذي اصبح في ما بعد بمثابة التأسيس للفكر الواقعي الكلاسيكي هو الاضافة النوعية لهانس مورغنثاو في كتابه المعنون (السياسة بين الامم) ١٩٤٨م، وفيه يتوافق كثيرا مع ما ذهب اليه ميكافلي بالقول ان تطبيق القيم الاخلاقية للدولة ليس ممكنا في ممارسة السياسة، وان طبقت تلك القيم فانها محكومة بمعطيات تتعلق بسلوك الدول الاخرى ازاء الدولة المعنية^(١).

كذلك فانه يتفق مع رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل في مآثرته السياسية المعروفة (ليست لدينا صداقات دائمة بل لدينا مصالح دائمة ينبغي المحافظة عليها) في القول ان متخذ القرار في مواجهته للبيئة الخارجية يتصرف على الدوام وفقا للمصلحة الوطنية وليس وفقاً للاهواء الشخصية ولا وفقاً للأخلاق الدولية.

وان دلالة المصلحة الوطنية عند السعي لتحقيقها لا بد وان ترتبط بالسعي لتحقيق قدر من القوة لان العالم يتشكل من دول يرتهن بقاؤها بالقوة على الدوام ومن هنا تصبح القوة مطلباً للبقاء والاستمرار.

وهو يختلف مع افكار صمويل هنتنغتون التي جاءت فيما بعد لارساء نظرية صراع الحضارات في معايير التقييم للدول اذ يعتقد انه لا ينبغي تقييم الدول لا على اساس البعد الاجتماعي ولا الثقافي بل وفقاً لمعايير المصلحة الوطنية المتحققة، وفي تعاملها مع

محيطها الخارجي ينبغي ان تلجأ الدولة الى المحافظة على الوضع القائم عندما تتأكد من ان امكانياتها تكفل تجاوز الخطر الذي يهددها^(٢).

وينتهي موركنشاو الى حقيقة مفادها ان الطبيعة البشرية محكومة بالشر على الدوام وما دامت هي في النهاية تمثل المحرك الأساس للعلاقات الدولية فانها ستبقى عصية على التحليل، والصعوبة هنا تكمن في ان الوصول الى السلام يرتبط بامكانية تغيير اهداف الجماعة التي ستبقى على الدوام مختلفة ومتغيرة.

وطبقاً لتلك المعايير فقد جرى التحول من الواقعية التقليدية الى الواقعية الجديدة التي تأثر بها الى حد بعيد المحافظون الجدد ولاسيما الرئيس السابق جورج دبليو بوش مما سيرد الحديث عنه في الفقرات اللاحقة.

أولاً: التحول من الواقعية التقليدية الى الواقعية الجديدة

ظلت النظرية التقليدية مثار انتقاد شديد من قبل الكثير من رواد المدارس الفكرية الاخرى ولاسيما في مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، حين تعرضت السياسة الامريكية في كثير من الجوانب الى تراجع خطير مع ما رافق ذلك من تحولات في الوضع الدولي استندت إعادة النظر في بعض المفاهيم الفكرية، ولذلك تطلب الامر تكييف تلك النظرية لكي تواكب التطورات الحاصلة في البيئة الدولية فكان هناك إتجاهان:

الاتجاه الأول: الذي يرى ضرورة إعادة تكييف للمفاهيم الفضفاضة التي اوردها المدرسة التقليدية، التي لم تكن تمتلك رؤية واضحة لكيفية رسم سياسة كونية قادرة على إحتماء الاخطار.

اما الثاني: فهو يرى ضرورة التحول عن تلك المفاهيم الى ما عداها انسجاماً مع متطلبات التغيير في البيئة الدولية.

وتوافقاً مع ذلك حافظت الواقعية او أبقّت على الطرح التقليدي الذي يرى ان الفوضى هي معطى دولي لكنها اخضعتها لسلطة دولية وليست محلية استناداً الى مرجعيتها الدولية، إذ تظل الدولة تدور في الفلك الدولي المسؤول عن تلك الفوضى.

كما تنطلق الواقعية الجديدة من إفتراض آخر مفاده ان الدولة هي الفاعل الاساس في النظام الدولي الذي تتشكل بموجبه السياسة الدولية وهي الوحيدة التي تمتلك شرعية وسائل القوة التي تجعلها قادرة على الحفاظ على موقعها في النظام الدولي، أما سواها من التنظيمات الاخرى غير الدولية فليست سوى شكلاً جديداً لتفاعل الدول بآليات جديدة^(٨).

فالواقعية الجديدة في افتراضها ذلك ارادت التأكيد على شرعية إمتلاك القوة من قبل الدول فقط وليست المنظمات غير الدولية في محاولة للتمييز بين الإرهاب عن سواه، وهذه الفكرة شاعت في الأدبيات السياسية منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

الفرضية الثالثة التي اتت بها الواقعية الجديدة هي انها لم تتوقف عند حدود وصف النظام الدولي بالفوضوية كما أوضحنا وانما تعدته الى أبعد من ذلك بكثير في محاولة لتبسيط المفاهيم التقليدية واعطائها نوعاً من الواقعية والاستفادة في ذلك من الطروحات التي تناولتها العلوم التطبيقية وفي اول محاولة جادة في ذلك كان استعمال البنوية للمدرسة الواقعية إنطلاقاً

من بعض المفاهيم الرياضية والفيزيائية وفي لوغارتمية شديدة الوضوح جرى فيها تشبيه الدول او الوحدات السياسية بالذرات التي تتشكل من حركة دورانية للبروتون والنيوترون، وهذه الحركة لا تمتلك فيها لا النواة ولا النيوترون والبروتون اية ارادة، وعلى هذا الاساس فان الدول في حركتها في النظام الفوضوي محكومة بل ومرغمة على إتخاذ سلوك معين يحفظ لها امنها ويتماشى مع الحركة الكونية ولا يتقاطع معها، ولكي تتم البرهنة على سلامة النظرية البنوية في حركة الدولة جرى تبسيط تلك النظرية بالاستعانة بمقارنتها مع دور الشركة في السوق بحيث ان السوق هو الذي يحدد عمل الشركات ويجعلها تدور في فلكه انطلاقاً من فرضية العرض والطلب .

أول من حاول الإسهام في بناء هذا الصرح المفاهيمي هو كينيث والتز الذي حاول تجاوز الطرح الفلسفي للاتجاه التقليدي وصياغة نظرية علمية عامة في العلاقات الدولية على شاكلة النظريات العلمية في العلوم الطبيعية، وفي معرض تفسير غايات القوة وأهدافها تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية في ان الأخيرة ترى ان القوة غاية في حد ذاتها ولها أهمية كبيرة ومركزية وهي الخالقة للتوازن والمحافظة على السلام.

في حين ان الواقعية الجديدة تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء، و عليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الاصدقاء بناء القوة العسكرية) ومجهودات خارجية (بناء الاحلاف إضعاف الأحلاف المعادية...) اما نتاج السلوك الخارجي للدول فهو ميزان القوى الذي هو ليس سياسة واعية

من قبل الدولة كما تعتقد المدرسة التقليدية، وإنما هو نتيجة مطلوبة من نتائج ضغوطات الفوضى الدولية، وإن الاضافة النوعية لوترز في مجال القوة وغاياتها هي النظرة الى الاحلاف الدولية كونه يفضل لغرض خلق توازن قوى نوعي ان تنظم الدول الى الطرف الاضعف لان الانضمام الى الطرف القوي سيخل بالتوازن الدولي ويحقق ميلاد هيمنة دولية وسيطرة عالمية وهو ماتحقق في العقد الأخير من القرن المنصرم.

نخلص من كل ما تقدم ان الواقعية الجديدة ما هي الا إصلاح وتكييف نظري من الناحيتين الفكرية والتطبيقية مع بعض الفروق المفروضة التي استوجبتها تطورات الحياة الدولية وبوصف والترز إذاً، حين يدافع عن منظور منظومي *systemique*، وبعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تقرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصانعة إذاً، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها، يقول والترز بأن: «بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدول»، (*) واعترافه بأنه لم يقم بنظرية جديدة على أنقاض الواقعية الكلاسيكية بل حاول الرد على من هاجمها من أصحاب النظريات السلوكية، ونظراً لتزايد الصفة العلمية في العلاقات الدولية واستحالة اخراج الواقعية في حلثها القديمة أضاف اليها بعض المفاهيم النظرية التي اسماها بالواقعية البنوية.

يبقى من المهم جداً في هذا الصدد ان تأثير المدرسة الواقعية لا يزال قائماً ومؤثراً في

عملية صنع السياسات العامة او الاستراتيجيات الكبرى في الولايات المتحدة في ما سيرد ذكره.

(*) نقلا عن - مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، باتنة، الجزائر)، ١٩٩٩ ص ٣٢٧.

ثانياً: تأثير المدرسة الواقعية

في عملية صنع الإستراتيجية الأمريكية

كانت الولايات المتحدة ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبحسب رأي كثيرين واحدة من أهم الدول المروجة للقانون الدولي، وكان النظام الدولي حينها يشكل الأطار المناسب لتحديد القوتين العظميين اذ لا سبيل الى ذلك التحديد الا باستخدام قواعد قانونية دولية صارمة ضد استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومع زوال الاتحاد السوفيتي خسر النظام القانوني الدولي بعضاً من مكانته لا سيما بعد انتهاك الولايات المتحدة ذاتها لمبدأي عدم التدخل في الشؤون الدولية وعدم اللجوء الى استخدام القوة وهو خير دليل على عدم اخفاء الولايات المتحدة رغبتها في زعزعة النظام العالمي وتبني أفكاراً طارئة على المفاهيم الدولية كفكرة العولمة والتفرد الدولي وما استتبعهما من افكار حول الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية الى غير ذلك، وهو ما شكل بالنسبة الى كثيرين انعطافة اساسية في تاريخ العلاقات الدولية^(٩).

تلك الانعطافة التي بدأت منذ الأشهر الأولى لتسلم ادارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش

دراسة الفلسفة اليونانية وفلسفة القرون الوسطى ومن هنا يؤكد مانسفيلد وكريستول الى اقتفاء أثر ميكافلي وجون لوك ودي توكفيل وهؤلاء جميعا روافد للفكر الواقعي التقليدي كما اوضحنا. ان من يبحث في جذور اليمين الامريكي سيجد انه متأثر الى حد بعيد بافكار ميكافلي فهارفي مانسفيلد فهو يعتقد اعتقادا جازما ان ميكافلي قد اسسس لعلم السياسة الحديث من خلال ثورته على هيمنة المفاهيم الدينية على السياسة التي يرى انها قادت الى الاستبداد ويشاطر مانسفيلد ميكافلي في ان الفضائل الاخلاقية لا وجود لها في عالم السياسة وان صفات الحاكم التي يجب ان يتحلى بها اليوم هي الاقرب الى الصورة التي رسمها ميكافلي وهي الدهاء والحيلة والبطش ويمكن ان يكون الرئيس جورج دبليو بوش هو من مثل صورة الحاكم الأقرب الى تصورات اليمين المحافظ.

وعلى صعيد السياسة الخارجية يعتقد اصحاب ذلك التيار أن أمريكا القوية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً هي القادرة على قيادة العالم تأسيساً على ما يسمونه فضيلة القوة، وان القوي هو الذي يحكم لانه الافضل برأيهم، نخلص الى القول بان الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة المحافظين الجدد كانت قد تأثرت الى حد كبير بافكار المدرسة الواقعية الجديدة وكانت التعبير الحقيقي لمتبنيات تلك المدرسة التي يتزعمها في المرحلة الراهنة برنارد لويس وبول كنيدي.

السلطة، إذ شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً واضحاً في سياساتها الخارجية، ليس بسبب تسلم الجمهوريين للسلطة فحسب، بل نتيجة لهيمنة المحافظين الجدد، وتصاعد نفوذهم في صنع سياسات الإدارة الجمهورية الجديدة حينذاك، وقد استحدث المحافظون الجدد شيئاً جديداً في نظام الحكم الأمريكي فهم يشتركون جميعاً في ما أسماه الخبير السياسي «ستانلي هوفمان» بتأليه القوة التي تعيد إلى الأذهان أصداء الفاشية الإيطالية، علاوة على رؤيتهم الانتقائية والتحريفية المشتركة حول الكيفية التي يجب بها استخدام القوة مهما كلف الثمن وعلى النحو الأمثل.

ولعل من الأهمية بمكان الوقوف عند المنطلقات الفلسفية والفكرية لليمين الامريكي ومدى تأثير المدرسة الواقعية في التوجهات الأساسية لرموز ذلك التيار والذي يأتي في مقدمتهم ليو شتراوس وكذلك المفكر هارفي مانسفيلد وتلميذه ايرفنج كريستول وهم يشكلون الأباء المؤسسين لمنظري ودعاة ذلك اليمين ويرسمون توجهاته الفكرية.

يذهب شتراوس وهو الاب الروحي لذلك التيار الى رفض السيطرة على العلوم السياسية من قبل المدرسة السلوكية وهو يتوافق تمام التوافق مع ما ذهب اليه والتز في الدفاع عن الواقعية الجديدة.

وهو يعتقد كذلك ان الفكر الكلاسيكي وتطوراته اللاحقة في الاشارة الى المدرسة الواقعية قد قدم اجابات حاسمة ونهائية على مشاكل العصر دافعا اتباعه الى التعمق في

المبحث الثاني

تيار أو مدرسة صراع الحضارات

لم يكن مبدأ صراع الحضارات حديثاً كما يشاع في الأدبيات السياسية، أو مقترناً بمفكر عربي واحد دون سواه كما يثار في الكثير من الكتابات المعاصرة عن تماهي هذا المبدأ مع ما أورده صموئيل هنتنغتون من أفكار، وإنما هو قديم قدم الحضارات ذاتها، ويمكن الاستدلال عن ذلك بما ورد في الكتب المقدسة والتفسيرات اللاحقة لها والتي كرس جزءاً مهماً من نصوصها في الإشارة إلى الأغيار وكيفية التعامل معهم، كما أن بعض النصوص الإسلامية قد أشارت كذلك إلى التعامل مع أصحاب الديانات أو الملل الأخرى تعاملاً خاصاً انسجاماً مع فكرة الدارين (دار الكفر ودار الإيمان).

ليس معنى ذلك التماهي مع فكرة الصراع، وإنما على سبيل التمييز في التقاطعات بين الثقافات والديانات الأخرى غير الإسلامية، كذلك فإن فكرة الصراع الاجتماعي هي التي أسدت إلى علم الاجتماع وعلم السياسة قواعدهما المستنيرة في العقد الاجتماعي لدى هوبز ولوك ومونتسكيو^(١٠).

لكن الحديث في مبدأ الصراع الذي يتزعمه (هنتنغتون) هو الانتقال بهذه الفكرة من التوظيف العلمي الوظيفي الهادف إلى التوظيف السياسي، الذي يراد به إدامة التهديد وقبول فكرة سرمدية الصراع بين المجتمعات والحضارات الإنسانية، فعلى حد قول هنري كيسنجر أن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية هو تهديد واضح معروف وبيدولوجية معادية وأن قضى

انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفيتي فإن المهمة الآن تتطلب إحياء التهديد أو إعادة خلقه بالقوة ذاتها^(١١)، كما سبق هنتنغتون بالإشارة إلى الخطر الإسلامي المفكر الغربي برنارد لويس الذي استنتج في كتابه الشرق الأوسط بأن الغرب يواجه حالة وحركة تتخطى بكثير مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تتابعها وهذا ليس أقل من صدام حضارات والذي ربما كان غير منطقي ولكنه بالتأكيد رد فعل تاريخي لتنافس قديم ضد تراثنا اليهودي المسيحي وحاضرنا العلماني وانتشار كل منهما على مستوى العالم، ومن المهم جداً أننا من جانبنا لا يجب أن نستثار إلى رد فعل تاريخي ولا منطقي معادل ضد ذلك المناقش^(١٢).

إلا أن الفرق بين هنتنغتون وسواه من المفكرين الآخرين هو أنه أعطى للصراع الإسلامي الغربي بعده الحضاري الذي لا يتردد في القول بحتميته، الصراع تلك الحتمية التي تتماهى تماماً مع ما أتى به كارل ماركس في نظريته الصراعية التي توقفت عند الحدود النظرية ولم تفلح تجارب العالم الشيوعي التي امتدت لأكثر من سبعين عاماً أن تحقق ولو جزءاً يسيراً من النتائج النظرية المبهرة لتلك النظرية. لذلك يقتضي فهم نظرية الصراع الحضاري وتواضع من خلال الاطلاع على المحاور الأساسية لتلك النظرية.

أولاً: محاور نظرية الصراع:

تتوزع نظرية هنتنغتون على محاور عدة تكاد تقترب من المُسلمات أو البديهيات من وجهة نظره فهو يرى:

أن الصراع بين الحضارات يأخذ

وكانه ينزع الى القول بان بقاء التنوع الديني كفيل بحصول الصراع الدولي وان الضرورة تقتضي اذا ما أريد التخلص من الصراع ان نتخلص من التنوع الديني قبل ذلك، وان الصراعات الرئيسية ستحدث بين الدول والمجتمعات المنتمية لحضارات مختلفة وستكون خطوط الصراع التي اسماها خطوط الصدع او التشقق هي خطوط معارك المستقبل، وما يثير القلق الآن في العالمين الإسلامي والعربي تحديداً هو صعود التيارات الدينية السياسية او قبول صعودها في مقابل التراجع عن دعم النظم العلمانية، وكأنها محاولة لتهيئة الاجواء الصراعية لإعادة بناء معمارية عالمية جديدة بعد الانتهاء من أشكال العداء كافة.

وهو يفترض كذلك أن الصراعات القادمة ستكون بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى على العكس من الصراعات السابقة التي حصلت داخل إطار الحضارة الغربية المسيحية ذاتها، وان أهم صراعات المستقبل هي تلك التي تحصل في خطوط الصدع بين الحضارات ولاسيما مع الحضارتين الكونفوشيوسية والإسلامية، لا سيما اذا استمر التدخل الغربي في شؤون تلك الحضارات، ويمكن ان يكون المصدر الوحيد والأشد خطراً بالنسبة لعدم الاستقرار والصراع الكوني المحتمل في عالم متعدد الحضارات^(١٨).

ثم ينطلق من فرضية أخرى مفادها ان العلاقات بين الاسلام والمسيحية كانت عاصفة غالباً، فكلاهما كان نداً للآخر وكان الصراع بينهما مستمر وعميق وسرمدي.

محركات الصراع عبر الكثير من القرون هي التنافس وكانت خطوط العقيدتين تصعد

شكليين:الأول- الصراع المحلي او الصغير إذ تحدث صراعات بين حدود التقسيم في دول الجوار المنتمية الى حضارات اخرى مختلفة وبين جماعات اخرى تنتمي الى حضارات مختلفة داخل دولة ما، كذلك فانها تحدث بين جماعات تحاول إقامة دول جديدة على انقاض الدول القديمة كما حدث في الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا السابقين صراعات خطوط التقسيم متفشية ولاسيما بين المسلمين وغير المسلمين^(١٣). كما وتبقى حدود الاسلام دموية مثلما هي الاحشاء^(١٤).

مادام الاسلام يظل وسيظل كما هو، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فان الصراع الاساسي بين الحضارتين الكبيرتين واساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتهما بالمستقبل كما حددها على مدى الأربعة عشر قرناً السابقة هذه العلاقات يزيد من تعكيرها عدد من القضايا الرئيسية^(١٥) من اهمها ان الغرب أسهم في زرع إسرائيل في قلب العالم الاسلامي مما اوجد مبرراً اسلامياً للصراع معه.

العداء الاسلامي المتزايد للغرب يمكن مقارنته بالقلق الغربي المتزايد من الخطر الاسلامي وان الاسلام يمكن عده كمنافس كوني للغرب^(١٦).

ثم ينطلق من فرضية ان المصدر الجوهرى للصراعات في العالم لن يكون بالدرجة الاساس صراعا ايديولوجياً كما كان حاصلأ بين الغرب والاتحاد السوفيتي او اقتصادياً كالصراع على مناطق الثروات الاساسية في العالم بل هو ثقافي وتحديداً ديني حضاري^(١٧).

وتهبط، بفعل موجات الاكتساح العربي الاسلامي في اتجاه الخارج منذ بداية القرن السابع الى منتصف القرن الثامن الذي اقام حكماً اسلامياً في شبه جزيرة ايبيريا وشمال افريقيا وفارس وشمال الهند.

فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك دائم^(١٩) ثم يتطرق الى القول ان ضعف الدولة القومية وإنتفاء الدول الايديولوجية كمصدر للهوية يدفع بالدين الى الصدارة كهوية ذاتية عابرة للحدود السياسية والايديولوجية وعاملة على توحيد الحضارة، خيار الإسلام بدلاً من القومية شهادة بقيمة الإسلام كأيديولوجية سياسية عابرة للحدود الجغرافية^(٢٠).

١٧ عملية عسكرية في الشرق الأوسط كانت كلها موجهة ضد المسلمين ولم تحدث اي عملية من هذا النمط ضد اي شعب من حضارة أخرى^(٢١).

هذا الاعتقاد المستند الى فكرة صراع الحضارات المعبرة عن خطورة الديانات والثقافات غير الغربية ولاسيما الديانة الاسلامية المقترنة بسلوك عدائي دموي غربي شنته الدول وليست المنظمات هو الذي أخذ ويأخذ حيزاً واسعاً وخطيراً لافي توجهات الدول الاسلامية وانما المنظمات التي سمّت نفسها إسلامية إزاء المنظومة الغربية برمتها، وهو الذي أوقع السياسات الامريكية تحديداً في اخطاء فادحة يصعب تجاوزها في المدى المنظور^(٢٢)، ولقد اثبتت التجربة القصيرة لتعامل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مع العالم الاسلامي عن قلة تبصر تلك الدول وقصر نظرها. ففي العالم العربي وفي معظم

الدول الاسلامية تتشكل التصورات حول الولايات المتحدة ليس من خلال نظريات فاقدة للصواب كنظرية الصراع او سواها، بل من ثلاثة عناوين واقعية رئيسة، الأول منها:

هو الدور الأمريكي الداعم لإسرائيل منذ نشاتها ولحد الان وهذا الدور المتميز بالانحياز الواضح لا يجد له تفسيراً الا من زاوية الاستخفاف بالثوابت الاخلاقية والتاريخية للامتين العربية والاسلامية، ولاسيما وان اسرائيل لن تكف عن البوح بان كيانها يهودي ودولتها العبرية قائمة على العنصرية الدينية المرتكزة على انكار حقوق الاخرين ومقدساتهم الدينية وهو تعبير واضح عن وقاحة المشروع الصهيوني. الثاني - دعم النظم الاستبدادية في المنطقة التي لا تقيم وزناً للمشاركة السياسية رغم ان الشعار الذي تتحدث عنه هو توسيع واشاعة نظم الحكم الديمقراطي، وعندما تحقق الديمقراطية رغبة الاغلبية فان الولايات المتحدة تقف بالضد منها والوقوف بالضد من فوز الحركة الاسلامية حماس (٢٠٠٦م) بالانتخابات تكريساً لمبدأ الانتقائية الديمقراطية التي تخدم المصالح الامريكية. الثالث - عدم التفارقة بين القول والفعل فيما يتعلق بقبول الاسلام كديانة عظيمة اتسمت برسالة التسامح والاعتراف بالديانات الأخرى كاليهودية والمسيحية والديانات الكتابية على إختلافها، وان اعتبار الاسلام تهديداً للحضارات الاخرى فمعنى ذلك عدم احترام للمسلمين ومقدساتهم العقائدية مما يزيد من حساسية المسلمين ازاء الغرب والولايات المتحدة على حد سواء، فعندما يقول بات روبرتسون لقد كان ادولف هتلر انساناً سيئاً لكن الأسوء منه هم المسلمون في تعاملهم مع اليهود^(٢٣). وعندما يشير الاب

بالموضوع مبتدئة بالدول العربية وصولاً إلى ما عداها لاسيما في موضوع التحولات اللاحقة في الاستراتيجية الجديدة التي سيأتي الحديث عنها في اللاحق.

ثانياً: ركائز نظرية الصراع الحضاري:

كان صعود نظرية الصراع الحضاري اشبه بالأطروحة الاساسية في سياق السعي لتخطيط حضاري عالمي جديد^(٢٦).

وعلى عكس كل الطروحات التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي التي كانت تشير الى ضرورة ان تتعلم الحضارات بعضها من البعض الاخر وكيف تعيش جنباً الى جنب في علاقات سلمية متبادلة كي تنري حياة كل منهم الآخر^(٢٧).

تأتي اطروحة هنتغنتون كي تكرس ولو مفاهيمياً انتهاء أطروحة الحوار والتحالف الحضاري وتعيد التأكيد على ان صدام الحضارات هو التهديد الاكبر للسلام العالمي ويقوم الضمان الاكيد للانتصار الغربي على هذا التهديد على ركيزتين.

الاولى: ان من الواجب الحفاظ على الحضارة الغربية، ومن اجل تحقيق ذلك يجب ان تقوم الولايات المتحدة والدول الاوربية بالاتي^(٢٨):

ان تحقق تكاملاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً اكبر وتنسق بين سياساتها حتى تحول دون استغلال دول الحضارات الأخرى للاختلافات القائمة بينها.

تدمج دول اوربا الوسطى واوربا الغربية في الإتحاد الأوربي والناطو وهي دول الفيزيچار وجمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا.

جيري فالويل في كلامه عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) انه (ارهابي)^(٢٤). وعندما يقول الاب فرانكلين غراهام عن الاسلام انه دين شرير مثلما يقول ان المسيحية والاسلام يختلفان اختلاف النور عن الظلام^(٢٥) وهو الاتجاه السائد في معظم الدول المسيحية، وان السمة المميزة في الغرب هي عدم التمييز بين الاسلام كديانة وبين الحركات الاسلامية او المسلمين الذين يعادون الولايات المتحدة والغرب ويرفعون السلاح من اجل الاضرار بمصالحهما، متكئين ليس على الاخطاء الفادحة التي تعاملت بها الولايات المتحدة والغرب في الكثير من قضايا المنطقة ومنها قضية احتلال البلدان الاسلامية بذرائع شتى كالحرب الاستباقية او سواها من المفاهيم الطارئة على الاعراف الدولية، وانما على ذات الحجج الهنتجتونية التي سقناها في السطور السابقة، وتصبح النتيجة لكل ما تقدم ان الولايات المتحدة ستديم حرباً عالمية ليس على ما تسميه ((الارهاب)) بل على الحضارات الأخرى المختلفة عنها، وعلى قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا وهو امر لا تستطيع الولايات المتحدة على الاقل في المدى المنظور ان تنوء بحمله، لذا فهي مضطرة بفعل العجز عن تحقيق مثل هكذا غاية، اما الى العزوف عن تلك التوجهات الخطيرة في العلاقات الدولية، او ان تعيد النظر في ترتيب دول الحضارات الاخرى على قاعدة التفكير واعادة التركيب وفقاً للظروف الراهنة التي تستبعد فيها كل امكانيات المواجهة المباشرة مع دول العالم الاسلامي، واللجوء الى نشر الفوضى التي تسمح بإعادة الترتيب، ربما تمهيداً للانقراض على مجتمعات تلك الدول دفعة واحدة وقد تكون الادارة الامريكية الجديدة قد باشرت

تشجع تغريب أمريكا اللاتينية وانحيازها إلى الغرب بقدر المستطاع.

تكبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية وتبطن من عملية ابتعاد اليابان عن الغرب وتوجهها نحو التكامل مع الصين.

تقبل أن تكون روسيا مركزاً للارثوذكسية وقوة اقليمية رئيسة ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية.

تحافظ على تفوقها التكنولوجي على الحضارات الأخرى.

أما الركيزة الثانية فهي أن المبادئ السياسية أساس غير مكين لبناء مجتمع يدوم وفي عالم متعدد الحضارات للثقافة فيه أهمية كبيرة، ستكون الولايات المتحدة ببساطة هي آخر البقايا الشاذة لعالم غربي أقل كانت للايديولوجية فيه أهمية كبيرة، وهو ينتهي إلى فرضية أن رفض قانون الحضارة الغربية، يعني نهاية الولايات المتحدة التي نعرفها ويعني كذلك بالفعل نهاية الحضارة الغربية، كذلك يحذر الولايات المتحدة من أنها لو تخلت عن اثر الغرب فإنه سيتم اختزاله إلى أوربا وقليل من دول الاستيطان الأوربي الصغيرة في ما وراء البحار، وبدون الولايات المتحدة يصبح الغرب جزءاً صغيراً جداً ومنهاراً^(٢٩)، ومعنى ذلك أن الحضارة الغربية في خطر لأنها ستدخل مع الحضارتين الإسلامية والكونفوشوسية في صراع وستكون الغلبة في النهاية للاسلام وللكونفوشوسية.

حول هذه الطروحات الخطيرة دار جدل علمي واسع وانتقد عدد من المفكرين في الغرب والشرق على السواء مسلماتها وفندوا

تنبؤاتها، بل واتهم صاحب النظرية بالعنصرية لأنه ينظر في الواقع نظرة دونية للحضارات الأخرى غير الغربية.

لكن كل تلك الانتقادات لا تعني أن المفكر الأمريكي صمويل هنتغتون ليس جاداً في البحث عن رؤية تفسيرية جديدة لمستقبل النظام العالمي إنطلاقاً من الواقع الذي يعيشه المجتمع ذاته، مستحضراً معظم شواهد التاريخ الإنساني بدلالات تفسيرية تنطلق من وحدة موضوعية وتعميم متعدد، الوحدة يمثلها الصدام أو الصراع.

أما التعددية فتمثلها الحضارات المختلفة الباعثة على الصدام فيصبح موضوع كتابه (صدام الحضارات) منهلاً لمدارس فكرية أخرى دأبت على متابعة الموضوع متابعة جادة وموضوعية.

قبل ذلك التاريخ كان الحديث يجري عن إحلالات ثقافية أو بدائل ربما كان السبيل إلى تحقيقها لا يجري بالضرورة عن طريق القوة العسكرية المعروفة، وإنما بوصف المفكر الأمريكي جوزيف ناي عن طريق القوة الناعمة^(٣٠)، بهدف تعميم ثقافة غربية أثبتت نجاعتها في الواقع الدولي المعاش، كي تسود بوصف المفكر الأمريكي الآخر فرانسيس فوكوياما (الجنة الموعودة) التي أسماها المرحلة الذهبية في المسيرة التاريخية للإنسانية والوصول إلى نهاية التاريخ^(٣١).

الأ أن هنتغتون فند تلك الطروحات الباعثة على الأمل واصفاً المستقبل بأنه صدامي ودموي وكلي على قاعدة الاختلاف الحضاري الكلي أيضاً.

طابع ديني إسلامي أو مسيحي مثلاً، أو ثقافي اثني تارةً أخرى.

هذه البنائية تقيم خطوط تقسيمات ذات طابع انتمائي تسميه حضارياً أو ثقافياً.

الحديث هنا يجري عن استقطاب مجتمعي دولي ليس على شاكلة الاستقطابات التقليدية التي اخذت شكل تحالفات او تضادات متأثرة بالإختلاف الفلسفي الفكري وانما إنتماءات روحية ووجدانية تستند الى خلفيات دينية أحياناً واثنية أحياناً أخرى.

فالمسلمين في الهند والصين واندونيسيا مثلاً كما المسلمين في الشرق الاوسط يلفهم اطار حضاري يتمظهر فيه الاسلام كقوة روحية جاذبة، بغض النظر عن الانتماءات التقليدية العرقية او السياسية، والمسيحيون كذلك.

الكونفوشيوسية مثلاً تمثل اطاراً فكرياً وحضارياً جامعاً في الصين واليابان.

وتبعاً لهذا الاطار التقسيمي جرى ولأول مرة وضع أطار مفاهيمي وميزان قوى جديد، جوهره يستند الى القوة ولكن ليست القوة التقليدية وانما الحضارية، واصبحت العلاقات فيه تأخذ منحنيين تبعاً لطبيعة القربى والعداء.

ففي الأول تتسم بالإيجابية والتعاون والقبول، وفي الثاني بالسلبية والاختلاف ومن ثم الرفض.

سمة القربى الثقافية أطرافها تدور في فلك التعاون، تلفها دولة المركز الثقافي او دولة القيادة الحضارية.

اما سمة الاختلاف فاطر افها يسودها

وعلى هذا الاساس تأثرت عملية صنع السياسات العامة التي استهدفها الخطاب الصدامي فانطلقت مفاهيم أو مسائل لم تكن شائعة قبل تلك المرحلة كمسألة التعددية والصراع والعلاقة بين القوة والثقافة وخطوط التقسيم الحضاري وحدود الاسلام الدموية وخطوط الصدع الحضارية الى غير ذلك من المفاهيم التي بدت وكأنها تأصيلات علمية تنطلق من حقائق تاريخية كي تتحول الى تعميمات مستقبلية موضوعية.

سنحاول فيما يأتي متابعة تلك التعميمات او التكوينات المفاهيمية الجديدة من خلال المحاور الآتية:

١- التعددية والصراع:

عندما كان الحديث يجري عن الحضارات القديمة البابلية، الآشورية، الاكدية، السومرية، الفرعونية، المايوية، والاغريقية، يجري ربطها بمرجعيات جغرافية وانثروبولوجية فقط، على أساس انها موروثات حضارة كونية لا تقيم وزناً للانتمائية المكانية سبيلاً للتفريق بين المجتمعات الانسانية.

وحتى الثقافات الدينية لم يجرِ ربطها لا في الجانب المكاني ولا حتى السكاني وانما ظلت تحتفظ بالطابع العالمي شأنها شأن الافكار الثقافية والعلمية الأخرى التي تنهل منها البشرية على حد سواء.

ولأول مرة في التاريخ الحديث يتم ربط تلك الحضارات وما تلاها من ثقافات دينية كمرجعيات ثقافية فكرية دولية ويتم لها بناء خطوط تقسيم حضاري جديد بين الامم، باعثاً على الصراع الذي يتمظهر تارةً بنائية ذات

الصراع وتفصل بينها خطوط سميت بخطوط الصدع الحضاري تنتهي بحدود دموية لبعض الحضارات ومنها الحدود الدموية للإسلام^(٣٦).

الفكر الصراعى لا يعد الوضع الدولى الحالى سوى مرحلة مخاضية انتقالية من التاريخ الانسانى ملامحها الاساسية تجميع قوى حضارية لمستلزمات الصراع وهذا التجميع لم يبلغ مرحله النهائية بعد، كون البعض من تلك القوى لم تتشكل لديه الدولة القائدة مثلاً، او ان بعضها الآخر لم يتم فيه تجميع القوة الكافية، بفعل عدم القدرة فى المرحلة الراهنة، بانتظار التحولات اللاحقة القادرة على التجميع مثلاً.

ومن ثم فان نتائج المخاض النهائية هي صراع حضارات تنتهي بانتصار حضارة بعينها حددها هنتغنتون بالحضارة الاسلامية دون الاشارة الى الكيفية التى يتم بها ذلك الانتصار فى ظل التراجع والانكفاء فى القدرات الاسلامية.

الغرب فى هذه المرحلة المخاضية متشكل على قاعدتين اساسيتين.

الاولى: وجود دولة استقطاب مركزية متمثلة بالولايات المتحدة الامريكىة المتفوقة عالمياً و تكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن الدول الاوربية المسيحية التى تدور فى الفلك الامريكى بلا شك.

اما القاعدة الثانية: فهي صلة القربى التى تتوحد بموجبها الثقافات المشتركة بين امريكا واوروبا من دين وثقافة وقيم فكرية مشتركة كالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والليبرالية واقتصاد السوق الى غير ذلك من

المنطلقات الثقافية الموحدة، بقاء الغرب من وجهة نظر هنتغنتون مرتين او متوقف على الامريكيين بتأكيدهم على الهوية الحضارية الغربية، و عليه فان من السهل رسم خط تقسيم حضارى للغرب.

اما الاسلام فانه يمثل قوة ثقافية كبيرة جداً ومتفوقة على الغرب فكراً (اذا جاز لنا الارتكاز على القواعد الفكرية التى ارسى دعائمها القرآن الكريم والمذاهب الفكرية اللاحقة)، لكنه لحد الآن يفتقر الى دولة المركز او الدولة القائدة فضلاً عن تخلفه الاقتصادى والتنموى الذى يجعله فى المرحلة الراهنة غير قادر على تجميع قوى المواجهة وهو بالتالى بحاجة الى التحالف مع حضارات اخرى لا تلتقي معه بالضرورة على قاعدة صلة القربى بل على قاعدة عدو عدوي صديقي، وهذه القوى لديها من امكانيات قوة تجعلها قادرة على الصراع مع الحضارة الغربية وهى بالتحديد الحضارة الصينية اليابانية التى تتوحد بالكونفوشوسية، والهندية التى تتوحد بالهندوسية، الصراع القادم قاعدته السببية مزاعم الغرب فى العالمية، وان هذه المزاعم تضعه فى مواجهات مع الحضارات الاخرى التى اقربها تقاطعاً مع الغرب الاسلامية والكونفوشوسية، من هنا يصح القول وفي ضوء توازن القوى النوعى ان احتمالية انتصار البوذية والكونفوشوسية ممكنة وليس العالم الاسلامى الذى لا يزال يدور فى فلك الفوضى والدمار .

وعلى عكس فوكوياما الذى وضع نهاية للتاريخ بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وسيادة الرأسمالية والليبرالية الغربية على مستوى العالم، يضع هنتغنتون بداية لهذا العالم على قاعدة جديدة هذه القاعدة المتمثلة بوجود قوى

حصلت بُعيد منتصف القرن الماضي وبرز نتائجها ما تحقق في الربع الاخير منه في اشارة الى الثورة الاسلامية الايرانية واحتمال حصول ثورات مماثلة في العالم الاسلامي قد تنتج دولة اسلامية محورية تلتف حولها بقية دول العالم الاسلامي فتمثل او تنتج خط صدع حضاري واضح، وخطوط الصدع التي تنتجها الصحوات الدينية هي بالضرورة منتجة لتقوية الاختلافات بين الاديان^(٣٣).

-الإشتراط الأخير هو وجوب ان تترافق الصحوة الدينية مع النمو الديموغرافي الذي تتصاعد مؤشرات البيانية في العالم الاسلامي وتهبط هبوطاً مروعاً في العالم المسيحي، وهنا تنشأ جدلية انتشار الاسلام عن طريق التحول والتنازل وتراجع المسيحية عبر نفس الطريق وقد اكدت المؤشرات البيانية صحة ذلك الاشتراط فبحلول نهاية الربع الاول من القرن الحالي ستصل نسبة المسلمين الى ٢٠٪ من مجموع سكان العالم وبنفس الوقت تنخفض فيه نسبة المسيحيين التي كانت في الثمانينيات من القرن الماضي ٣٠٪ من مجموع سكان العالم الى ٢٠٪ في بداية القرن الحالي وتتواصل النسبة بالانخفاض^(٣٤).

-إن الإصولية الدينية التي تتجلى بحركة الإحياء والانبعث تأتي كرد فعل ضد العلمانية وضد مظاهر التحلل الاخلاقي والانغماس الذاتي في الملذات، وهي الثقافة السائدة في الغرب، وإن إعادة التشديد على الانضباط الاخلاقي المنتج للفضيلة الانسانية يعني رفض القيم الأوروبية والامريكية على حد سواء وهي تمثل أقوى ردة فعل محلية إسلامية للعلمانية المتفسخة التي ترتبط بشكل مباشر بالغرب

صدام أزلية متأصلة بالذات الإنسانية وهي اختلافات يملها العرق والدم والطائفة والدين والعقيدة والتقاليد والتاريخ، وتمثل في هويات حضارية مؤهلة للصراع كونها متعددة ومختلفة بشكل واضح، من هنا تصبح التعددية الحضارية مختلفة عن التعددية الطبيعية التي ترى في التنوع قوة ولكنها في المفاهيم الحضارية قوة في التناحر والصراع.

٢- نتائج الصراع الحضاري:-

الصورة النهائية التي توصل اليها هنتنغتون هي ان النظام العالمي الحالي سينهار وفقاً لاشتراطات ونتائج صيرورة نظام حضاري جديد قائم على تحالفات حضارية قاعدتها الأساسية صلة القربى الثقافية تكون فيها التوازنات الجديدة ليس في صالح الغرب كما اوضحنا بل في صالح ثقافات أخرى، وان ملامح تلك الاشتراطات المنتجة للنظام الجديد هي.

-ان الغرب ينبغي ان يمر بمرحلة تدهور متسارع على المستويين الطبوغرافي والأخلاقي في حين ان الحضارات الأخرى عليها ان تشهد مرحلة صعود او انبعث متنامي اشبه بالصحوة وهذه الصحوة تتوحد على قاعدة العدو المشترك الذي يحاول التفرد بالكون وهي الفكرة المنتجة للصراع، والتي اثبتت عقمها حقائق التاريخ القديم والمعاصر ويثبت التعدد والتنوع حقيقته وواقعته التاريخية، التعدد والانبعث والصحوة هي بواعث تقوي الاختلاف مع دعاء الانفراد وهم بالضرورة الغرب والولايات المتحدة على حد سواء.

-لا بد ان تستمر مظاهر الانبعث التي

زيادة القوة النسبية للحضارات الأخرى يقل توجه نحو الثقافة الغربية وتزداد ثقة الشعوب بثقافتها الأصلية وهو ما يعجل من انحسار وتراجع الثقافة الغربية بل سقوطها في النهاية. وبإشارة واضحة يستدرك انه طالما ان الاسلام سيظل كما هو الاسلام والغرب يظل وهذا غير مؤكد كما هو الغرب فان الصراع الاساسي بينهما سوف يستمر لكن الغلبة في النهاية كما يعتقد هو للمحمدية على اليسوعية^(٣٥).

هذا الإستنتاج الخاطئ هو بكل تأكيد جوهر نظرية صراع الحضارات التي أثرت كثيراً في الواقع باتجاه استعمال القوة الأمريكية في حسم الكثير من العلاقات بينها وبين بعض الدول الإسلامية ودخولها في صراع مباشر في أفغانستان والعراق مثلاً ناهيك عن انسحاب اوربا لذات المنهج العدواني على ليبيا .

ثالثاً: تأثير مدرسة صراع الحضارات في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية:-

هذا التوصيف السياسي لنظرية صراع الحضارات كان دافعاً أساسياً وراء الطروحات الفكرية التي لازمت مرحلة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش على المستويين السلوكي والعمليتي فالحرب التي شنّها على أفغانستان هي حرب صليبية بوصفه، ولا يتورع كذلك عن نعت الاسلام والمسلمين بالفاشست وهذه هي المرة الأولى في التاريخ السياسي الحديث ان يُنعت ربع سكان العالم او يزيد بان حدودهم دموية وانهم يشكلون خطراً على الحضارة الإنسانية.

وعوداً على بدء فان متلازمة التهديد لابد وان تبقى سبيلاً لتمرير سياسات الولايات

كونه المنتج الأساس لها على ان لا يفهم ذلك ان الصحوة تعادي الحداثوية الغربية بل بالعكس تماماً فهي صحوة من اجل الحداثة ،وهنا يكمن التحدي الاسلامي كونه يستند الى تعبئة مجتمعية لا تقيم وزناً للذاتية والانغماسية بل بالقيم والمبادئ التي تقوي وتمتن العون المتبادل والتضامن الانساني، ومن ناحية أخرى ترتبط الصحوة الاسلامية بطبيعة الحكومات ومدى ملائمة الاتجاهات الديمقراطية والليبرالية مع الحركات الاسلامية إذ تكتسب الحركات الاسلامية السياسية طابعاً يتسع افقياً حتى يشمل جماعات المعارضة الديمقراطية والليبرالية وهذا الاتساع والتنامي الشعبي نتاج فشل الاحزاب والايديولوجيات القومية واليسارية على حد سواء مما اضطر الحكومات الى دمج الرموز الدينية في النظم السياسية وهو ما يعيد الى الازهان تأكيد الشخصية الاسلامية على المستويين المجتمعي والحكومي، ولا يغفل هنتغنتون العوامل الاقتصادية التي تساعد في تعاضم قوة الدولة الاسلامية فهي في غالبيتها دول منتجة للطاقة في العالم وقد ساعد التصاعد في اسعار منتجات الطاقة الى التصاعد في اقتصاديات تلك الدول وان ذلك ينمي باتجاه عكسي في علاقة التبعية والسيطرة بين الغرب والدول الاسلامية ثم يرسم هنتغنتون خطأ تشاؤمياً في القول ان الاسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك وان علاقة الاسلام بالغرب هي علاقة توتر مستمر على نحو ثابت وعدائي في معظم الاحوال وفي النهاية فانه يرسم خطأ واضحاً بين قوة حضارة الغرب وثقافته وقوة وثقافة الحضارات ومنها الحضارة الإسلامية وهي السمة الأكثر حضوراً وظهوراً في عالم الحضارات ، ومع

المتحدة، ومثلما اوضح هنري كيسنجر (ان ما تحتاج اليه الولايات المتحدة الامريكية هو تهديد واضح معروف وايدولوجية معادية، وان قضى انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفيتي فان المهمة الان تتطلب احياء التهديد أو إعادة خلقه بالقوة ذاتها)^(٣٦).

لذلك تكفلت المدارس الفكرية التي اشرفنا اليها ومن ضمنها المدرسة الصراعية باعادة احياء وخلق وإعادة تجسيد عدو جديد هو العدو الإسلامي تمهيداً لتعبئة الأمة الامريكية للمواجهة وخلق قناعة مجتمعية من خلال الرأي العام ووسائل الاتصال بالجمهور بان السياسة الامريكية تهدف الى المحافظة على الامن والسلامة الوطنية رغم استخدام كل وسائل الترويع في العالم تحقيقاً لغايات هي في الغالب لا تمت بصلة لموضوع الأمن والسلامة الامريكية والحملة على العراق خير مثال.

الخلاصة:-

حقيقة الامر هي ان فصول التاريخ تؤكد ان الموقف الأوربي الغربي با لاساس هو موقفاً عدوانياً ضد الإسلام و دوله بدليل دعم وجود اسرائيل في قلب العالم الإسلامي بمساعدة غربية، وان الحضارة الاسلامية ليست عدوانية بقدر ما هي تسامحية في علاقاتها مع الأمم و الشعوب التي سيطرت عليها في مرحلة تاريخية ما، غرناطة على سبيل المثال و بخارى مثال آخر، وان المدارس الفكرية الامريكية الاكثر حضوراً وتأثيراً في عملية صنع الاستراتيجيات الامريكية هي تلك المدارس التي تدفع باتجاه تنامي الخطر الاسلامي وسبل مواجهته ومنها المدرسة الصراعية رغم تحفظنا على العديد من الافكار الواردة في المدارس الفكرية المؤثرة

في عملية صنع الاستراتيجيات الامريكية، الا ان الادارات المتعاقبة دون استثناء كانت جميعاً تسترشد بالمنطلقات الفكرية لتلك المدارس مع مراعات الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين.

وهو الذي يحيلنا الى الاعتقاد بان الهوة لا زالت كبيرة بين الدول المتقدمة عن سواها وهي بهذا الاسترشاد تبغي تسديداً للاهداف وتصويباً للأخطاء، الا ان هذا التسديد أو التصويب يبقى بعيد المنال طالما ان هناك مدارس صراعية تسترشد بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

المصادر العربية و المترجمة:

القرآن الكريم .

- ادوارد ب دجير يحيان الخطر والفرصة - رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط - ترجمة د-السيد عليوة -الحضارات بين الصراع والتحاور -دار الكتاب العربي -بيروت -لبنان ط ١ ٢٠٠٩ .

- د . احسان محمد الحسن - علم الإجتماع السياسي ، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ٢٠٠٨ الأردن عمان .

- السيد ياسين -الحضارات بين الحوار والصراع والتحالف -جريدة الاصلاح -العدد ٣٩٦ الصادر في ١٧ آيار ٢٠١٠ .

- برنارد لويس ، مستقبل الشرق الأوسط ، شركة رياض الرئيس للكتب و النشر - بيروت الطبعة الأولى ، كانون الثاني ٢٠٠٠ .

- جيمس دورني ، روبرت بالاستغراف . النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

،ترجمة وليد عبد الحي : بيروت ، المؤسسة
الجامعية للدراسات و النشر ، ١٩٨٥ .

- جوزيف ناي س. ناي - القوة الناعمة وسيلة النجاح في
السياسة الدولية - ترجمة محمد توفيق الجبرمي
العبيكان - المملكة العربية السعودية ط ٢٠٠٧
- د. حسين حافظ العكيلي - المرتكزات والتحويلات
الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط
سلسلة دراسات استراتيجية - مركز الدراسات
الإستراتيجية جامعة بغداد - العدد ١١ تشرين اول
٢٠١١م.

- صاموئيل هنتجتون ، صدام الحضارات اعادة صنع
النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب - طبعة ثانية
١٩٩٩ بيروت لبنان ٢٠٠٢

- عبد الرحمن ساسي - الواقعية والواقعية الجديدة في
العلاقات الدولية - دراسة مقارنة ، الأردن عمان ،
الأهلية للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٧ م ص ١٢

- فرانسيس فوكومايا - نهاية التاريخ والانسان الأخير
- ترجمة فواد شاهين و د. جميل قاسم و رضا الشايب
- مركز الإنماء العربي - بيروت - لبنان بدون
تاريخ .

- مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ، (شركة
باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية ، باتنة ،
الجزائر) ، ١٩٩٩

- محمد فريد وجدي ، دائرة المعارف القرن العشرين ،
بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ .

- مصباح عامر ، معجم العلوم السياسية و العلاقات
الدولية ، دار هومه للطباعة و النشر ، ط ١ ، الجزائر
، ٢٠٠١ .

- ناظم عبد الواحد الجاسور - المرجعية الفكرية للخطاب
السياسي الأمريكي .

- هانز موكنتاو - السياسة بين الأمم الصراع من أجل

السلطان - الجزء الأول - ترجمة خيرى حماد - كتب
نادرة - القاهرة ٢٠٠١

- هنري كيسنجر ، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية
؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين ، دار
الكتاب العربي بيروت - لبنان ٢٠٠٣ ترجمة عمر
الأيوبي .

- هنري كيسنجر ، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية و
دبلوماسية الولايات المتحدة ، الطبعة الأولى بغداد -
١٩٨٧ ترجمة حازم طالب مشتاق .

المصادر الأجنبية :

- Bernard lewis; the root of muslim
rage; atlantic monthly; 266 (September
1990

- carroll Quigley - the evolution of civiliza-
tions - an introduction to historical analy-
sis (new york - macmillan, 1991) ،

- dana millbank conservatives dispute
bushs portrayal of islam as peasfull
Washingtonpost - 30 november 2002

mark oke efe plans under way for Chris-
tianizing the enemy . newhouse.com
26-may 2003

- Samuel P. Huntington - The clash of civi-
lization and the remarking of world order -
1996 . Simon & Schuster ، Rockefeller center ،
1230 avenue of the Americas ، New York ، NY 10020

- song yimin . «A discussion of the division
and crouping of forces in the world af-
ter the end of the cold war » international
studies (china international insti-
tute of studies ، bijing) (1996) .

الإنترنت :

- بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص ٣١٦-٣١٥.
- (٦) عبد الرحمن ساسي-الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية-دراسة مقارنة، الأردن، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م ص١٢
- (٧) انظر هانز موكنتاو-السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان - الجزء الأول-ترجمة خيرى حماد- كتب نادرة-القاهرة ٢٠٠١
- (٨) عادل زقاع، مقال: المدرسة الواقعية بين النظرية والتطبيق. المنشور على الرابط

www.geocities.com/adelzeggagh/index.htm

(9) song yimin. »A discussion of the division and crouping of forces in the world after the end of the cold war « international studies (china institute of international studies، bijing) 6-8 (1996):10.

(١٠)د- احسان محمد الحسن -علم الاجتماع السياسي دار وائل للنشر الطبعة الثانية ٢٠٠٨ الاردن عمان ص-٤٠-٤٨.

(١١) -هنري كيسنجر-هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين-دار الكتاب العربي-بيروت لبنان ط٢ ٢٠٠٣ص١٦

(12) Bernard lewis;;theroot of muslim rage;atlanticmonthly; 266 (September 1990 p60

(١٣) - صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب بيروت لبنان طبعة ثانية ١٩٩٩ ص٢٦٠ كذلك ينظر

Samuel P. Huntington - The clash of civilization and the remarking of world order - 1996- Simon & Schuster ، Rockefeller center ، 1230 avenue of the Americas،

New York ، NY 10020

صك الإنتداب وميثاق كيللوغ برايان على الرابط:
www.malaf.info/%3Fpage%3Dshow_ details.

-ibid

-ttps://ar.wikipedia.org/wiki

- عادل زقاع، مقال: المدرسة الواقعية بين النظرية والتطبيق. المنشور على الرابط

www.geocities.com/adelzeggagh/index.htm

عبد الرحمن ساسي-الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية-دراسة مقارنة، الدراسة المنشورة على الرابط:

www.aljazeera.net/NR/exeres/49123773-DF7D 2009 في 30 نوفمبر

- عبد المالك بن عبد الوهاب الأنصاري، الواقعية والواقعية الجديدة“

http://malektheorist.maktoobla

- جوزيف ناي-مصادر القوة الأمريكية
asr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=6443

الهوامش

(١) «مصباح عامر» معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار هومه للطباعة والنشر، ط١، الجزائر، ٢٠٠١ ص٢٣٤.

(٢)المصدر نفسه - ٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه - ص٢٤٤.

(٤) جيمس دورني، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي: بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ١٩٨٥، ص٨٧.

(٥)محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين.

- (١٤) المصدر نفسه ص ٤١٨ .
- (١٥) المصدر نفسه ص ٣٤٣
- (١٦) المصدر نفسه ص ٣٤٨ .
- (١٧) المصدر نفسه ص ٤٠١
- (١٨) صاموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي - المصدر السابق ص ٥٠٥ .
- (١٩) المصدر نفسه ص ٣٣٨-٣٣٩ .
- (٢٠) المصدر نفسه ص ٤٠٣ .
- (21) <https://ar.wikipedia.org/wiki/> انظر (21)
- (22) ادوارد دب دجير يحيان الخطر والفرصة - رحلة سفير امريكي في الشرق الاوسط - ترجمة د- السيد عليوة - الحضارات بين الصراع والتحاور - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ط ٢٠٠٩ ص ٣٠١
- (23) dana millbank conservatives dispute bushes portrayal of islam as peasfull Washingtonpost-30november2002
- (24) ibid-p4
- (25) mark oke efe plans under way for Christianizing the enemy .newhouse. com 26-may 2003
- (٢٦) السيد ياسين - الحضارات بين الحوار والصراع والتحالف- جريدة الاصلاح - العدد ٣٩٦ الصادر في ١٧ أيار ٢٠١٠م .
- (٢٧) صمويل هنتنغتون- صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي ط ١٩٩٩ ترجمة طلعت الشايب بيروت لبنان ص ٥٢٠ .
- (٢٨) المصدر نفسه ص ٥٠٤ .
- (٢٩) صمويل هنتنغتون- صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي ، المصدر السابق ص-٢٧٥ .
- (٣٠) ينظر
- asr.ws/index.cfm?method=home.
con&ContentId=٦٤٤٣ جوزيف ناي س. ناي
- القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية -
ترجمة محمد توفيق النجيري العبيكان - المملكة
- العربية السعودية ط ٢٠٠٧ كذلك ينظر مصادر
القوة الامريكية الدراسة المنشورة على الرابط
- (٣١) للتفاصيل انظر فرانسيس فوكومايا - نهاية التاريخ
والانسان الاخير - ترجمة فؤاد شاهين و-جميل
قاسم ورضا الشايبى - مركز الانماء العربي -
بيروت - لبنان بدون تاريخ - ص ٧٦
- كذلك ينظر - عبد المالك بن عبد الوهاب
الأنصاري ، الواقعية والواقعية الجديدة“ الدراسة
المنشورة على الرابط .
<http://malektheorist.maktoobla>
- (٣٢) د. حسين حافظ العكيلي-المرتكزات والتحولت
الاساسية للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط
سلسلة دراسات استراتيجية-مركز الدراسات
الاستراتيجية جامعة بغداد -العدد ١١٠ تشرين اول
٢٠١١م .
- (٣٣) د. حسين حافظ العكيلي-المرتكزات والتحولت
الاساسية للاستراتيجية الامريكية في الشرق
الاوسط، المصدر السابق-ص ١٨
- (٣٤) نفس المصدر ص ٣٨
- (٣٥)-صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات مصدر
سبق ذكره ص ٣٥٢
- (36)-carroll Quigley – the evolution of civil-
izations - an troduction - to historical
analysis (newyork-macmillan ، 1991 ، p
146

البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية المصرية

أ.م.د. مهند عبد الواحد كاظم(*)

والآخر، وعلى الرغم من العقبات التي كانت تواجهها في بعض الاحيان، لا سيما بعد الاحداث التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣، من تغيير في طبيعة النظام السياسي، اذ شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر تطوراً حيناً وتذبذباً حيناً آخر. كما ساهمت التطورات والاحداث التي مرت بها المنطقة العربية منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من تغير في طبيعة الانظمة السياسية العربية، ومن ضمنها ما جرى في مصر، في التأثير على مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وعلى هذا الاساس، ستتم دراسة دور البعد الاقتصادي في تطور العلاقات العراقية المصرية سلباً أو ايجاباً منذ منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعريف بطبيعة العلاقات التجارية والاستثمارية بين العراق ومصر منذ منتصف العقد الأول من القرن

المقدمة:

يعد البعد الاقتصادي من الجوانب المهمة التي كانت ولا تزال لها دور مهم ومؤثر في تطوير العلاقات بين الدول، والتي اصبحت الدول تركز عليها في تطوير علاقاتها مع سائر الدول الاخرى.

وعندما يلتقي العراق ومصر، وتحت أي عنوان او مسمى، يمكن ملاحظة الانسجام والتكامل بين هذين البلدين الحضاريين العريقين. وهذا الامر ليس بمستغرب، على اعتبار انهما يمثلان قطبي الرحي في المنطقة، والمحور الحضاري والاستراتيجي في المنطقة العربية منذ القدم. وتكاد تكون العلاقات العراقية المصرية، اقدم علاقات حضارية في تاريخ البشرية، وقد تجسد هذا التكامل والانسجام بالتواصل الحضاري الذي جمع بين حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل.

وشهدت العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية على مر السنين، تطوراً بين الحين

(*)كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية

الحادي والعشرين، والجهود المبذولة لتعزيز تلك العلاقات، وبرز التحديات التي تواجهها، ومدى تأثير ذلك على العلاقة بينهما في المستقبل.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى:

اولاً: حجم التبادل التجاري

ثانياً: المشاريع الاستثمارية

ثالثاً: الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما

رابعاً: المعوقات التي تواجه العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية

خامساً: مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية

اولاً: حجم التبادل التجاري

يعد الاقتصاد المصري والعراقي من ضمن أكبر الاقتصادات العربية وأكثرها انفتاحاً على العالم الخارجي، فعلى ضوء بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإن الناتج المحلي الاجمالي لمصر قد بلغ نحو (٢٧١،٤) مليار دولار بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٣، وبذلك فهو يأتي في المرتبة الثالثة عربياً. في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي للعراق نحو (١٩٥،٣) مليار دولار، وقد جاء بالمرتبة السادسة عربياً من العام نفسه. وساعد هذا الحجم الكبير للاقتصاد المصري والعراقي على زيادة التأثير في الاقتصادات العربية^(١). والجدول رقم (١) يبين التجارة الخارجية لكل من العراق ومصر مع الدول العربية.

جدول (١) يبين اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية لكل من العراق ومصر لعام ٢٠١٣

الدولة	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	الصادرات الى الدول العربية (مليون دولار)	الصادرات الى الدول العربية (%)	الواردات اجمالي (مليون دولار)	الواردات من الدول العربية (مليون دولار)	الواردات من الدول العربية (%)	اهم السلع المصدرة
العراق	٨٩٥٥٠	٢٧٩٩	٣،١	٦١٠٠٠	١٠١٦٦	١٦،٧	منتجات كيميائية عضوية، وقود معدني وزيت معدني، صلال جلود خام وجلود مدبوغة، لدائن ومصنوعاتها

غاز طبيعي مسيل، بتترول خام، نפט مكرر جزئياً، الذهب والمطلي بالبلاطين	١٣،٢	٩٣٥٣	٧٠٨٨٥	٣٢،٦	٩٩٨٦	٣٠٦١١	مصر
---	------	------	-------	------	------	-------	-----

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، العدد ٣٤، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ص ٤٢٧، ٤٣٢_٤٣٣.

الدول العربية، ارقام ومؤشرات، العدد الرابع، الامانة العامة، القطاع الاقتصادي، ادارة الاحصاء وقواعد المعلومات، جامعة الدول العربية، ٢٠١٣، ص ص ٧٧، ١٢٥.

وفيما يخص العراق ومصر، فقد تحسنت التجارة البينية بينهما، وكما مبين في الجدول رقم (٢).

جدول (٢) يبين صادرات وواردات مصر مع العراق للأعوام ٢٠٠٦_٢٠١٢ (مليون دولار)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٥٧٦،٥	٤٤٥،٨	٤١٥،٢	٣٦٤،٩	٣٥٢،٨	٤٨،٩	٤٦،٦	الصادرات المصرية الى العراق
٦،٢	٢،٩	٢،٦	٢،٤	٢٣،٩	٠،٤	٢،٠	الواردات المصرية من العراق
٥٧٠،٤	٤٤٢،٩	٤١٢،٥	٣٦٢،٥	٣٢٨،٩	٤٨،٥	٤٤،٦	الميزان التجاري

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، العدد الحادي والعشرون، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢، ص ص ٤٧_٦٥.

نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، العدد الثاني والعشرون، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ص ٦٢_٨٠.

ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (٢) يتبين، أن اجمالي الصادرات المصرية الى العراق بلغ (٢٢٥٠،٧) مليون دولار خلال المدة ما بين ٢٠٠٦_٢٠١٢، فيما بلغ اجمالي وارداتها من العراق خلال المدة نفسها (٤٠،٤) مليون دولار. وشهد منحى التبادل التجاري خلال المدة نفسها اتجاهاً تصاعدياً، لا سيما منذ العام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي بلغ قرابة (٧٥٪). كما وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه، إلى أن الميزان التجاري بين العراق ومصر كان يميل لصالح الجانب

المصري خلال المدة المذكورة بإجمالي قدره (٣، ٢٢١٠) مليون دولار، ويعود ذلك إلى اسباب عدة، من بينها، قدرة مصر على نفاذ سلعها إلى الاسواق العراقية، واستقرار الوضع الاقتصادي والامني نسبياً، فضلاً عن ضعف الجهاز الانتاجي الزراعي والصناعي العراقي وضعف مرونته الانتاجية؛ نتيجة عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد منذ العام ٢٠٠٣.

وقد تنوعت الصادرات المصرية الى العراق، لا سيّما في مجال الأسمدة والكيماويات والسلع الهندسية والالكترونية والصناعات الغذائية والطبية، وكما مبين في الجدول (٣).

جدول (٣) يبين صادرات وواردات مصر _ غير البترولية _ مع العراق للاعوام

٢٠٠٩_٢٠١٣ (بالمليون جنيه مصري)*

المواد	الصادرات					الواردات				
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣**
الكيماويات والاسمدة	٣٩٢	٣٦٢	٤٠٥	٦٥٠	٦٣٥	١	٠	-	٠	٠
السلع الهندسية والالكترونية	٤١٧	٤٨٨	٤٧٤	٥٥٤	٧٦٧	١	٠	٠	٢	٤
المفروشات	٢٧	١٠	٣٤	٤٩	٤٣	٠	-	٠	٠	٠
الاثاث	٧١	٦٧	١٠٥	١٢٨	١٣٢	٠	-	-	-	-
الحاصلات الزراعية	٧٨	٢٨١	٤٧٥	٥٩٤	٦٤٢	٠	-	-	٠	-
الصناعات الغذائية	٦٧٧	٦٨٤	٧٠٥	٩١١	٩٦٩	١٠	٩	١١	٣٢	١٠
الصناعات الطبية	٢٣٢	٢٢٠	٢٧٢	٣٦٧	٣١٢	-	-	-	-	-
منتجات الجلود والاحذية	٤	٢	٤	٣	٣	٠	٦	٥	١	-
الكتب والمصنفات الفنية	٣	١٥	٣	١	١	-	٠	-	٠	٠

الواردات					المصادر					
١٤	٣٥	١٦	١٥	١٢	٣٥٠٤	٣٢٥٧	٢٤٧٧	٢١٢٩	١٩٠١	المجموع

١* دولار امريكي = ٧,٦٢٦٢ جنيه مصري

١ جنيه مصري = ٠,١٣١١ دولار امريكي

** البيانات في عام ٢٠١٣ حتى نهاية ايلول/سبتمبر.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

بيانات الصادرات والواردات المصرية غير البترولية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣، ص ١٥_٦٨.

في حين أشار التقرير السنوي للصادرات العراقية، إلى أنه بلغت قيمة الصادرات السلعية للعراق مع مصر_ باستثناء المنتجات النفطية_ (٤,٩) مليون دولار، وبنسبة بلغت (١,٧٪) من قيمة صادراتها مع العالم الخارجي وذلك في عام ٢٠١٢، وقد احتلت مصر المرتبة السادسة من قيمة صادرات العراق السلعية للخارج في المدة المذكورة^(٢). وقد شملت الصادرات السلعية المصدرة لمصر: منتجات من أصل حيواني، وفواكه وثمار صالحة للأكل، وتمر مجفف وطازج (مرطب)، وغيرها من الثمار القشرية الأخرى^(٣).

وفي العام ٢٠١٣، شهد التبادل التجاري بين العراق ومصر تحسناً، بعد استيراد مصر البترول الخام من العراق بقيمة (٢٧٣) مليون دولار، مما أدى إلى تحسن الميزان التجاري بين البلدين، على الرغم من اعتماد العراق على البترول في صادراته^(٤)، وكما مبين في الجدول رقم (٤).

جدول (٤) يبين اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية بين العراق ومصر

لعام ٢٠١٣ (مليون دولار)

الدولة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
العراق	٦٣٢,٢	٦٥٦,٥	٢٤,٣_
مصر	٧٨٣,١	٢٩٤,٢	٤٨٨,٩

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، العدد ٣٤، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ص ٤٣٥_٤٣٦.

وهكذا يتبين انه على الرغم من التحسن الذي طرأ على التبادل التجاري بين العراق ومصر منذ العام ٢٠٠٨، إلا أنه بالمقابل يمكن ملاحظة ضعف العلاقات التجارية بين العراق ومصر، من خلال مقارنة الحجم الحالي لهذه العلاقات التي تم تناولها مع الامكانيات القائمة والاستعدادات المتوفرة لدى المسؤولين على أعلى المستويات لتطويرها، أو بمقارنتها بحجم العلاقات التجارية السابقة بين البلدين قبل نيسان/ابريل ٢٠٠٣، والتي وصلت بحسب وزير الاقتصاد المصري آنذاك يوسف بطرس غالي الى (١،١) مليار دولار خلال المدة ما بين (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٩_تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٠)، وذلك في اطار مذكرة التفاهم^(٥).

ثانياً: المشاريع الاستثمارية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عدداً من المشاريع الاستثمارية، لا سيما من الجانب المصري تجاه العراق، وعلى الاخص في مجال الطاقة. ومن بينها:

تم الاتفاق خلال زيارة وفد الاستثمار المصري برئاسة السفير (محمد قاسم) مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية، إلى اقليم كردستان العراق في السادس والعشرين من تموز/يوليو من عام ٢٠١٠، على تنفيذ الشركات المصرية التابعة لقطاع الاعمال العام والخاص لعدد من المشاريع في الاقليم، منها:

إنشاء أول قرية عربية مصرية تضم (٤٠٠) وحدة سكنية، والاسهام بإنشاء مستشفى بطاقة (٤٠٠) سرير، وتطوير جبل سيفنا السياحي، كما بحث الجانبان، إنشاء مصنع لانتاج سكر البنجر، وإنشاء مصنع للاسمت وتتشيط التجارة البينية بين العراق ومصر^(٦).

فازت شركة (المقاولون العرب) بعقد لتطوير قناة الجيش في بغداد في حزيران/يونيو من عام ٢٠١١، بتكلفة (١٤٦،٢٥٠) مليون دولار^(٧).

فازت شركة (صان مصر) بالعراق في حزيران/يونيو من عام ٢٠١٢، بعقد لصيانة الاعمال الميكانيكية والاعمال الكهربائية لحقول نفط الزبير جنوب البصرة لمدة عامين بقيمة (٥٠) مليون دولار.

فازت شركتان مصريتان هما (المقاولون العرب) و(السويدي اليكتريك) بصفقة اقامة محطة ضخمة لانتاج الكهرباء بالعراق بتكلفة تزيد على المليار جنيه، وبما يعادل (١٦٩) مليون دولار^(٨).

شهد عام ٢٠١٣ الاتفاق على تركيز الاستثمار في مجال الطاقة بين البلدين، إذ صرح (حاتم صالح) وزير التجارة والصناعة المصري السابق في اذار/مارس من عام ٢٠١٣، انه تم الاتفاق مع الجانب العراقي على مشروع مد خط أنابيب مع العراق الى مصر عبر الاردن لغرض تكرير النفط العراقي بتكلفة استثمارية تصل الى (١٧) مليار دولار. وأشار الوزير الى أن مصر ستحصل على عوائد ضخمة في حال تنفيذ مثل هكذا مشروع^(٩). لا سيما وان مصر لديها

طاقة تكريرية فائضة تتراوح ما بين (٥_٦) مليون طن، ولديها القدرة على تطوير معامل تكريرها ورفع كفاءتها وطاقتها التكريرية^(١٠). كما وصرح مسؤول بهيئة البترول المصرية من الشهر نفسه من عام ٢٠١٣، الى أن شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت)_ شركة حكومية_ فازت بعقد استشارات وتصميم هندسي لأحد مشاريع البترول في محافظة البصرة بقيمة (٦٨) مليون دولار. وأوضح المسؤول المصري أن المشروع يعد الاول الذي تفوز به الشركة المصرية في السوق العراقية والذي يتميز بارتفاع حجم الاعمال. كما أجرى وفد من وزارة البترول المصرية برئاسة المهندس (محمود نظيم)_ وكيل أول وزارة ورؤساء الشركات الكبرى بقطاع البترول المصري_ محادثات مع مسؤولين عراقيين لبحث عدة اتفاقيات تشمل تسويق البترول وتكريره، وإنشاء عدد من المشروعات البترولية الكبرى في العراق في اطار الاعمال التمهيدية للجنة العليا للتعاون المشترك بين البلدين^(١١).

وهكذا يتبين تعدد المشاريع الاستثمارية بين البلدين، لا سيّما من الجانب المصري في العراق. وقد أشار (ضياء الدباس) سفير العراق في مصر، في حديثه لصحيفة الصباح العراقية في اذار/مارس من عام ٢٠١٤، أن العراق يسعى إلى تحقيق أفضل العلاقات التجارية بين البلدين والاهتمام باستقدام الشركات المصرية للمساهمة في اعمار العراق، وهذا الامر دفع الحكومة في بغداد إلى اصدار تعليمات لتسهيل مهمات تلك الشركات من خلال استثنائها من

الشروط التي يمكن أن تقف حائلاً أمام قدومها. وأضاف الدباس: توجد العديد من الشركات المصرية الكبيرة الان في العراق، تقوم بتنفيذ مشاريع بمجالات مختلفة، كالطاقة والبناء^(١٢).

ثالثاً: الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر العديد من الإجراءات التي تهدف الى تعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية، ومن أبرزها:

الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية

تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ومصر، اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف. ومن بين الاتفاقيات والبروتوكولات التي شكلت بيئة تشريعية جيدة لتسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين:

البروتوكول التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين، الذي تم توقيعه في ٢٠٠١/١/١٨ ودخل حيز التنفيذ في ٢٠٠١/٧/٨، ويقضي بتحرير كافة السلع المتبادلة ذات المنشأ الوطني في كلا البلدين من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليها^(١٣).

يعد العراق ومصر عضوين بارزين في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجهما التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) بين الدول العربية، والذي دخل حيز التنفيذ في الاول من كانون الثاني/

يناير من عام ٢٠٠٥، وبذلك فإن هذه الاتفاقية تشكل اطاراً ناجحاً لتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين؛ كونها اشتملت على جملة من التفضيلات والامتيازات الممنوحة للسلع ذات المنشأ العربي المتبادلة في اطار المنطقة^(١٤).

عقد المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والاستثمارية

انعقاد مؤتمر الاستثمار الثاني في القاهرة خلال المدة ما بين (١٤_١٦/٥/٢٠٠٨)، فقد زار (عادل عبدالمهدي) النائب الاول لرئيس جمهورية العراق السابق، على رأس وفد عراقي كبير ورفيع المستوى جمهورية مصر العربية لحضور أعمال المؤتمر أعلاه. كما حضره عن الجانب المصري السيد (احمد نظيف) رئيس وزراء مصر السابق ووزير المالية ووزير الاستثمار ورئيس هيئة الاستثمار العامة والمناطق الحرة والعديد من رؤساء الشركات المصرية الحكومية والخاصة ومئات الشخصيات من رجال الاعمال العراقيين والمصريين والعرب والاجانب. وقد عقدت عدة جلسات ناقشت الوضع الاقتصادي والصناعي والتجاري والزراعي والسياحي وسائر المجالات الاقتصادية في العراق. وخلال المؤتمر تم عرض قانون الاستثمار العراقي والفرص الاستثمارية بالوزارات القطاعية والمحافظات العراقية^(١٥).

انعقاد منتدى رجال الاعمال العراقي المصري في بغداد خلال المدة ما بين (٤_٥/٣/٢٠١٣)، على هامش زيارة رئيس

الوزراء المصري السابق (هشام قنديل) الى بغداد. وشهد المنتدى توقيع مذكرة تعاون في مجال الاستثمار في قطاع السكن بين الهيئة الوطنية للاستثمار وشركة (المقاولون العرب)، لغرض التمهيد لبدء المفاوضات لبناء وحدات سكنية في العراق من قبل الشركات الاستثمارية المصرية. كما وعقد على هامش المنتدى ورش عمل بين رجال الاعمال لكلا البلدين، اذ ناقشت تلك الورش إمكانية الاستثمار وإقامة المشاريع في خمسة قطاعات رئيسية وهي: السلع الهندسية، ومواد البناء، والمحاصيل الزراعية، والبتترول والمنتجات الكيماوية، فضلا عن المنتجات الغذائية^(١٦).

اللجان المشتركة

من المفيد الاشارة ابتداء، إلى أن العراق ومصر كان قد عقد عشر لجان مشتركة حتى عام ٢٠٠٢. وبعد عام ٢٠٠٣، عملت الحكومة العراقية على الدعوة لعقد لجنة مشتركة بين العراق ومصر؛ رغبة منها في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ووضعها في اطار جديد يغلب عليها الجانب الاقتصادي^(١٧). وفي ضوء ذلك، تم عقد عدد من اللجان المشتركة بالتعاون مع الجانب المصري، من أهمها:

عقد لجنة مشتركة على مستوى السادة وكلاء الوزارات القطاعية الانتاجية والخدمية خلال المدة ما بين (١٠_١٢) اذار/مارس من عام ٢٠٠٩. وقد شارك في اعمال اللجنة وكلاء أكثر من (٢٠) وزارة ومؤسسة حكومية

عدد من مذكرات التفاهم، لا سيما في الجانب الاقتصادي^(١٩).

وخلال استقبال (حازم الببلاوي) رئيس مجلس الوزراء المصري الاسبق (ضياء هادي الدباس) سفير جمهورية العراق في القاهرة في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٣، أوضح الببلاوي: إن الفترة القادمة سوف تشهد العمل على تنشيط مجالات التعاون بين البلدين، بما في ذلك عقد اجتماعات اللجنة العليا المشتركة على أن يسبقها تحضير واعداد جيد حتى تخرج بنتائج ملموسة تنعكس على تحقيق النفع لشعبي البلدين. ومن جانبه أشار الدباس، إلى تعزيز أو اصر التعاون مع مصر، والعمل بشكل مكثف على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية، مؤكداً تطلع الحكومة العراقية الى استقبال كبار المسؤولين المصريين، لبحث سبل تفعيل ما تم الاتفاق عليه من مجالات تعاون، وتذليل اية صعوبات قد تعوق تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين^(٢٠). كما وبحث رئيس وزراء العراق (حيدر العبادي) خلال زيارته الى القاهرة في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٥ جملة من المباحثات مع الرئيس المصري (عبدالفتاح السيسي) ورئيس الحكومة (ابراهيم محلب) بشأن عدد من الملفات الثنائية المشتركة بين البلدين، ومن بينها الاقتصادية. وأكد (ضياء الدباس) سفير العراق في مصر في تصريح لصحيفة الصباح العراقية، ان مباحثات العبادي مع قادة مصر ركزت على

من كلا البلدين، لبحث سبل تطوير وتوثيق العلاقات بينها، وذلك تمهيداً للاجتماع الاول للجنة المشتركة برئاسة وزيرى خارجية البلدين. وقد شارك في الاجتماعات وفد عراقي كبير عالي المستوى يضم (٣٥) مسؤولاً على مستوى وكلاء الوزارات، و(١٥) مؤسسة وهيئات حكومية عراقية. وقد أشارت صحيفة الاهرام المصرية في تصريح لمساعد وزير الخارجية المصري (عبدالرحمن صلاح): ان الاجتماعات التي استمرت ثلاثة أيام، عقدت لجاناً عامة وموسعة، ولجان عمل متخصصة بمشاركة مختلف الوزارات والهيئات المصرية، وشارك في بعضها القطاع الخاص. وقد نوّه الوزير المصري الى أن المباحثات ركزت في كل المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية والزراعية فضلاً عن قطاع النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والكهرباء والبتترول، على ما يمكن ان تقدمه مصر للجانب العراقي لدعم جهود إعادة البناء. وقد أنهت اللجنة المصرية العراقية المشتركة أعمالها بمقرر وزارة الخارجية المصرية بالتوقيع على (١٤) مذكرة تفاهم، والاتفاق على دعم التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية، والنقل والاتصالات وأوضاع المصريين في العراق^(٢١).

عقد لجنة مشتركة ثنائية على مستوى وكلاء الوزراء، بتاريخ (٢_٣) تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٩، وقد ترأس وفد البلدين وزيرى الخارجية، وتم في هذا الاجتماع عقد

زيارة (عبدالباسط تركي) وزير التجارة العراقي السابق الى مصر في ٢١ اذار/مارس من عام ٢٠٠٦، وبحث خلال لقائه بوزير المالية المصري آنذاك (يوسف بطرس غالي)، عدداً من الملفات الاقتصادية والاستثمارية المهمة، من أبرزها: بحث مشاركة الشركات المصرية في اقامة مشروعات استثمارية بالسوق العراقية^(٢٢).

زيارة (عادل عبدالمهدي) نائب رئيس الجمهورية العراقية السابق إلى القاهرة في ايلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٧، وبحث خلال لقائه برئيس الوزراء المصري السابق (احمد نظيف) تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وأشار عبدالمهدي إلى أن رئيس الوزراء المصري أكد من جانبه على «دعم حكومته الكامل للعملية السياسية في العراق، واستعداد مصر لتقديم المساعدة في المجالات الاقتصادية للعراق»^(٢٣).

زيارة الرئيس العراقي الاسبق (جلال طالباني) الى القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٧. وقد بحث الرئيس العراقي مع السيد (محمود محي الدين) وزير الاستثمار المصري السابق في القاهرة، سبل تنشيط الاستثمارات المصرية في العراق وتفعيل الاتفاقيات القائمة بين البلدين لحماية المستثمرين. وأكد طالباني: ان العراق يرحب بالمستثمر المصري، وان جميع القطاعات الاستثمارية مفتوحة للاخوة المصريين^(٢٤).

العديد من الجوانب، ومن بينها: إعادة تفعيل دور اللجنة المصرية العراقية المشتركة التي عقدت في القاهرة عام ٢٠٠٩ وتوقفت نتيجة الاحداث التي مرت بالعراق ومصر بعد عام ٢٠١١، مبيناً أن اللجنة المشتركة ستعقد في بغداد بعد وضع الاسس والأطر الجديدة لعملها، وانه سيتم توقيع الاتفاقيات عبر رجال الاعمال والشركات المصرية في كل المجالات والارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى أعلى مستوياتها واستثمار كل الطاقات والخبرات المصرية فضلاً عن مساهمة الشركات المصرية العملاقة في إعادة اعمار العراق والبنية التحتية لا سيما في مجالات الطاقة والبناء وتحلية المياه^(٢١).

الزيارات المتبادلة

تبادل الجانبان العراقي والمصري زيارات عدد من المسؤولين وعلى اعلى المستويات، منذ منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين. وتم في اطار هذه الزيارات بحث مجمل العلاقات، من بينها البحث في الجوانب الاقتصادية، وكيفية تعزيزها والارتقاء بها، والتي تهدف الى توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

ففيما يخص الجانب العراقي: فقد زار العديد من المسؤولين العراقيين مصر وذلك بهدف زيادة التعاون الاقتصادي مع مصر والمنطقة العربية عموماً بعد عام ٢٠٠٣، كونها (أي مصر) تعد بوابة الدخول الى الاسواق العربية والافريقية، ولها ثقل اقتصادي مهم في المنطقة. ومن بين هذه الزيارات:

شهد عام ٢٠٠٩، زيارتين لرئيس الوزراء العراقي الاسبق (نوري المالكي) الى مصر في شباط/فبراير وكانون الاول/ديسمبر من العام نفسه. وتم خلال الزيارتين، بحث تطوير العلاقات بينهما، وعقد الاتفاقيات وتشكيل لجان العمل المشتركة، لا سيما في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن دعوة الشركات المصرية للعمل والاستثمار والمشاركة في اعمار العراق^(٢٥).

زيارة رئيس جمهورية العراق الاسبق (جلال طالباني) الى مصر للمدة ما بين (٨_١٠) ايار/مايو من عام ٢٠١٠، لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي مقدمتها في الجانب الاقتصادي^(٢٦).

زيارة (سامي الاعرجي) رئيس هيئة الاستثمار في العراق للقاهرة خلال المدة ما بين (٩_١٣) حزيران/يونيو من عام ٢٠١٠، ولقائه بوزير الاستثمار المصري وعدد من رجال الاعمال المصريين، وتم خلال الزيارة التباحث حول مشاركة الشركات المصرية في الاستثمار في العراق، فضلاً عن الاتفاق على فتح مشروع كبير للصناعات الكيماوية والاسمدة في العراق^(٢٧).

زيارة رئيس وزراء العراق (حيدر العبادي) الى القاهرة في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٥، ولقائه بالرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) ورئيس الحكومة (ابراهيم محلب). وقد جرى خلال الزيارة تناول عدد من الملفات الثنائية المشتركة بين البلدين، لا سيما

في الجانب الاقتصادي. وذكر المتحدث باسم المكتب الاعلامي لرئيس الحكومة العراقية د.سعد الحديثي في تصريح للصباح: ان «رئيس الوزراء سيناقش جملة من الملفات الاخرى التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية وتبادل الخبرات الهندسية والطبية، فضلاً عن التطرق الى طيفية استقطاب المستثمرين والشركات المصرية لتنشيط الاستثمار، لا سيما في مجال الطاقة الكهربائية»^(٢٨).

وفيما يخص الجانب المصري: فقد زار عدد من المسؤولين المصريين العراق؛ وذلك للتباحث في السبل الكفيلة بتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع العراق، ومن بين أهم تلك الزيارات:

شهد عام ٢٠٠٩ زيارة العديد من الوفود الاستثمارية المصرية الى العراق، من أبرزها، زيارة المهندس (سامح فهمي) وزير البترول المصري الى العراق في ايار/مايو من عام ٢٠٠٩. وقد صرح فهمي عقب عودته من العراق، انه وقع خلال زيارته للعراق مع الدكتور (حسين الشهرستاني) وزير النفط العراقي السابق، مبادرة تعاون استراتيجي في مجال البترول والغاز بين البلدين، بهدف وضع اطار وأسس للتعاون المشترك في مجالات البحث والاستكشاف عن البترول والغاز وتنفيذ المشروعات البترولية، كما تم الاتفاق على اقتراح الجانب المصري بربط حقول الغاز بغرب العراق مع خط الغاز العربي مما يساعد على فتح اسواق جديدة للغاز العراقي^(٢٩). وعلن فهمي، ان المبادرة تتضمن اتاحة

الفرصة للشركات البترولية العاملة في البلدين بالتفاوض المباشر، أو بالتقدم الى مزادات المناطق المفتوحة للبحث عن البترول والغاز وتطوير الحقول القائمة ومشاركة الشركات المصرية في مناقصات إنشاء وحدات معامل التكرير، و انتاج ومعالجة الغاز الطبيعي والنقل والتوزيع، وتصنيع وتسويق المعدات المستخدمة في صناعة البترول والغاز^(٣٠). فضلاً عن ذلك، فقد زار وفد الاستثمار المصري برئاسة وزير الاستثمار المصري السابق (محمود محي الدين) بغداد خلال المدة ما بين (١١_١٣) اب/اغسطس من عام ٢٠٠٩، وقد أسفرت تلك الزيارة عن توقيع (٩) مذكرات تفاهم في مجال الاستثمار بين العراق ومصر^(٣١). وقد أكد الرئيس العراقي الاسبق (جلال طالباني) خلال استقباله للوفد المصري، على أهمية تطوير العلاقات مع مصر. وشدد طالباني على ان «العراق سيكون مبادراً من خلال كفاءته و ثرواته وامكانياته في تعزيز وتوسيع العلاقات مع مصر في كل المجالات، وان هناك الان وفي المستقبل فرصة جيدة لتحقيق ذلك»، و ابدى استعداد العراق لتقديم كل التسهيلات الضرورية لمساهمة الشركات المصرية والمستثمرين المصريين في حملة إعادة البناء وتطوير الاستثمار في العراق^(٣٢).

زيارة وفد من وزارة الخارجية المصرية الى بغداد برئاسة السفير (محمد قاسم) مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية خلال المدة ما بين (٢٠_٢٣) حزيران/يونيو من عام ٢٠١٠، وتم التباحث خلال الزيارة مع المسؤولين العراقيين حول التأكيد على تفعيل

العلاقات الاقتصادية بينهما، وكذلك التعاون في القطاعات كافة في اطار التعاون الاستراتيجي بين البلدين^(٣٣).

زيارة وفد برئاسة (هشام قنديل) رئيس وزراء مصر السابق بحضور وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري (حاتم صالح) ونحو (٧٠) من رجال الاعمال المصريين، الى بغداد في اذار/مارس من عام ٢٠١٣، وقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقاً مع الحكومة العراقية يقضي بموافقة الجانب العراقي على تلبية الطلب المصري بتزويد الهيئة المصرية للبترول بـ (٤) ملايين برميل شهرياً من نفط خام البصرة^(٣٤).

زيارة وزير الخارجية المصري (سامح شكري) إلى بغداد في السابع عشر من كانون الاول/ديسمبر من عام ٢٠١٤. وأكد (هوشيار زيباري) وزير المالية العراقي خلال لقائه بالوزير المصري، التأكيد على حرص العراق على تفعيل العلاقات الاقتصادية مع مصر، وانه تم استعراض مجالات العمل المشترك وما يمكن ان تقدمه مصر من خبرات وطاقات في مجال بناء القدرات في البلاد. كما وأكد زيباري على حرص الحكومة العراقية على تقديم المساعدة المطلوبة لأشقائها في مصر وفق الامكانيات المتاحة^(٣٥). وقد أشاد السفير (رخا احمد حسن) _عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية_ بزيارة وزير الخارجية المصري للعراق، مؤكداً أن العلاقات العراقية المصرية تاريخية. وأوضح أن العراق يشهد حالياً الكثير من إعادة بناء المؤسسات والمنشآت العامة التي تحتاج الى الخبرات المصرية في هذا المجال^(٣٦).

رابعاً: المعوقات التي تواجه العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية

هناك العديد من العقبات التي تواجه تطور العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية، من أبرزها:

المعوقات القانونية المتعلقة بالإجراءات والقوانين المنظمة لأنشطة الأعمال المشتركة بينهما.

المعوقات الإدارية المتمثلة ببطء الإجراءات الخاصة بالاستثمارات، لا سيّما في العراق.

النزاعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني التي تمر بها المنطقة عموماً، والعراق على وجه التحديد.

المعوقات المالية الخاصة بالتمويل وعدم توافر السيولة النقدية اللازمة، لا سيّما بعد انخفاض اسعار النفط الخام إلى أكثر من نصف سعرها منذ نهاية عام ٢٠١٤ قياساً بالاعوام السابقة، مما سيؤثر سلباً على فرص الاستثمار المتاحة، لا سيّما من الجانب العراقي^(٣٧).

خامساً: مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية

تتسم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ومصر باتساع آفاقها وتعدد مجالاتها وتوافر امكانيات تطويرها مستقبلاً من ناحية، وضعفها النسبي منذ منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين من ناحية أخرى، إذ إن هناك إمكانيات متاحة تتمثل بحالة التنوع الذي يمتاز به اقتصاديات البلدين، تساهم

في النهوض بهذه العلاقات وبالتبادل التجاري، والاستثمار الصناعي والزراعي والطاقة والسياحة والبناء والتشييد وغيرها^(٣٨).

ولا شك في إن الأرقام الواردة في الجداول أعلاه، والمتمثلة بحجم التبادل التجاري بين البلدين بنشاطها الاستيرادي والتصديري، لا تعكس قطعاً الامكانيات المتاحة للتبادل التجاري بين البلدين، وبذلك فأنا نتطلع إلى أن يرتقي إلى معدلات عالية تماثل معدلات التبادل التجاري بين العراق وبعض دول الجوار^١، إذ تمتلك مصر قاعدة انتاجية صناعية تؤهلها للارتقاء بحجم التبادل والاستحواذ على جزء من الطلب المحلي العراقي، في الوقت نفسه يمتلك العراق عدداً من السلع القادرة على النفاذ والمنافسة في السوق المصرية، ومن أبرزها: صادرات الوقود المعدني والمنتجات الكيماوية العضوية، وبالتالي تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين. فثمة وجود امكانيات لتطوير هذه العلاقات مستقبلاً على نحو يتوقع منه ان تحتل مصر مرتبة متقدمة نسبياً بين البلدان العربية المتعاملة اقتصادياً وتجارياً مع العراق، ولعل من العوامل التي تؤسس لبناء علاقات امتن وأقوى، توافر الارادة السياسية على أعلى المستويات في البلدين، والرغبة الواضحة لتطويرها، واهتمام البلدين بالبحث عن آليات تفعيل هذه العلاقات، فضلاً عن وجود اتفاقيات جيدة توطر التعاون الاقتصادي وتنظم العلاقات التجارية بين البلدين^(٣٩).

ولقد عدّ المسؤولون العراقيون والمصريون توقيع مذكرات التفاهم بمثابة بداية

لصفحة جديدة من العلاقات الثنائية، والسعي لتنفيذ عمل اللجنة المشتركة منذ توقيع مذكرة التفاهم والحوار الاستراتيجي بين البلدين في عام ٢٠٠٩. وان أهمية توقيع هذه الاتفاقيات والزيارات المتبادلة لها اهميتها البالغة من جوانب عدة. وفيما يخص الجانب الاقتصادي والذي هو محور دراستنا، فمن المهم للعراق ومصر قيام علاقات تجارية نظراً لجودة الانتاج المصري في جميع المجالات وحاجة السوق العراقية اليه، وكذا الامر في مجالات الاستثمار نظراً لحاجة البنى التحتية المدمرة في العراق إلى اعادة البناء ضمن مواصفات جيدة وشروط واضحة والتزامات مضمونة، وذلك ما يمكن تحقيقه من خلال الاتفاقيات الاقتصادية مع مصر. وقد وجدت الوفود المصرية الخاصة بالاستثمار مجالات مفتوحة أمامها في العراق، ولا سيّما في مجال الطاقة، وحقل بناء المجمعات السكنية، التي نحن (أي العراق) أحوج ما يكون إليها، والاستفادة من الخبرة المصرية الناجحة في هذا المجال، علاوة على حقول الكهرباء والصحة وخرن المياه واستثمارها، والاسمدة الكيماوية وكل ما يتعلق بالقطاع الزراعي الذي يشكو العراق من التدهور الشامل. وعلى ضوء ذلك، فمن المؤمل ان تجد الاتفاقيات الموقعة بين العراق ومصر بموجب العلاقة الاستراتيجية بين البلدين طريقها الى التطبيق العملي، خصوصاً وان الظروف مناسبة لذلك مع وجود الرغبة الحقيقية لدى الجانبين لتطويرها باستمرار^(٤٠).

وفي ضوء ذلك، اعلنت لجنة حكومية اقتصادية في بغداد في العاشر من نيسان/ابريل

من عام ٢٠١٢، وضع خطة لرفع مستوى التبادل التجاري مع مصر الى (٢) ملياري دولار. وقال رئيس اللجنة المكلفة بوضع خطة لرفع التبادل التجاري (كمال شريف)، إن حجم التبادل التجاري مع مصر بلغ العام ٢٠١١ (٤٠٠) مليون دولار، وان هناك (٢٨) شركة مصرية تعمل في العراق، منها (١٥) في القطاع الحكومي و(١٣) في القطاع الخاص. واذضاف: إن وزارة التجارة والامانة العامة لمجلس الوزراء وضعتا خطة خلال العام ٢٠١٢ لرفع مستوى التبادل التجاري الى (٢) ملياري دولار، وزيادة عدد الشركات إلى أكثر من (٨٠) شركة مصرية. وأشار إلى أن الحكومة العراقية تركز على ضرورة أن يكون حجم التبادل بين بغداد والقاهرة مبنياً على أساس المصلحة الاقتصادية العليا للبلدين، وان تكون المشاركة فعلية ولا تأخذ أشكالاً نمطية^(٤١).

وفيما يخص العلاقات بينهما في مجال الطاقة في المستقبل، فان توسيع التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة، ولا سيّما من خلال تفعيل اتفاق توريد (٤) ملايين برميل من النفط شهرياً، من الممكن ان يؤدي الى تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما الى آفاق أرحب، إذ صرح مسؤول في وزارة البترول المصرية، أن هذه الكميات تعادل نحو (١٣٣) الف برميل من النفط يومياً، مما سيساهم في توفير قدر كبير من احتياجات مصر من النفط الخام. واذضاف: يساهم تكرير النفط العراقي الخام بمعامل التكرير المصرية، في توفير (٧) الآف طن يومياً من السولار [وقود الديزل]، و (٥) الآف طن من البنزين شهرياً، فضلاً

الخاتمة:

ينصرف موضوع دراسة البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية المصرية، إلى التعريف بطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة بينهما، منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومن خلال الجداول التي تم تناولها، يتبين انه على الرغم من التحسن الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية بينهما، إلا انه لم يرتق إلى مستوى العلاقات المطلوبة، مقارنة بالامكانات المتوفرة لدى البلدين.

رغم ذلك، فان هناك امكانية متاحة تتمثل بحالة التنوع التي تمتاز به اقتصاديات البلدين، تساهم في النهوض بهذه العلاقات في المستقبل المنظور.

ومن بين السبل الكفيلة بتعزيز النشاط الاقتصادي بين العراق ومصر:

يمكن تشجيع التصدير فيما بين الجانبين، عن طريق إقامة مناطق صناعية متخصصة في إنتاج السلع والمنتجات ذات الأولوية للمستهلك العراقي والمصري، وبالأسعار التي تناسب متوسطي الدخل. ولكي تشجع الحكومتان رجال الأعمال والمستثمرين على الإقبال على تلك الاستثمارات، يجب أن تعطيههم حوافز وامتيازات إضافية. وما يجب التأكيد عليه هو أنه لا بد أن تخضع هذه المناطق إلى دراسات كافية قبل إنشائها للتحقق من جدواها اقتصادياً،

عن كميات المازوت [زيت التدفئة] اللازمة لمحطات الكهرباء^(٤٢). وكذلك اعلنت وزارة النفط العراقية عزمها لايجاد أسواق في افريقيا لتصريف النفط العراقي، مؤكدة سعيها لخرن النفط قرب الاسواق العالمية القريبة من القارة الافريقية. وقال (عبدالكريم لعبيبي) وزير النفط العراقي السابق في تصريح صحفي: «ان العراق يركز حالياً على اسواق آسيا الواعدة في تصريف نفطه، إلا انه يفكر حالياً في الوصول الى اسواق افريقيا والتي ستكون سوقاً مهمة بالنسبة للبلاد»^(٤٣). ومن الممكن أن تعمل الحكومة العراقية على تخزين النفط العراقي في مصر؛ كونها دولة عربية وافريقية في الوقت نفسه هذا من جهة، ولها ثقل اقتصادي قوي في القارة الافريقية من خلال دورها في التنظيمات الاقتصادية الافريقية من جهة اخرى.

وهكذا يتبين أن الدعوة إلى تعزيز العلاقات الثنائية العراقية المصرية، وعلى جميع المستويات الحيوية والمهمة، وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، إنما هي محاولة جادة لإرجاع الامور الى طبيعتها السابقة، وذلك بالاستناد الى الاستحقاقات الآنية والمستقبلية التي تتطلبها المرحلة الراهنة. لقد أن الاوان لتفعيل العلاقات بينهما، من اجل إعادة التلاحق الحضاري الخلاق القديم بين البلدين، ولا شك أن العراق ومصر بثقلهما التاريخي والحضاري المعروف، ودورهما السياسي العريق، يمكن أن يعيدا الأمور إلى نصابها الصحيح^(٤٤).

وكذلك دراسات كافية عن الأسواق والمستهلك العراقي والمصري نظراً للخصوصية التي تختص بها هذه الأسواق وهذا المستهلك.

وضع استراتيجية واضحة للاستثمار المتبادل فيما بينهما، إذ إن هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي يتيحها العراق للمستثمرين المصريين. وبالتالي فإنه لزاماً على الدول العربية_ومن بينها مصر_ أن تنتهج نفسها خطة لتوجيه استثماراتها في العراق، مع التركيز على المشروعات في قطاعات الإنتاج الزراعي والبنية التحتية، وكذلك مشروعات قطاع البترول والطاقة والتعدين، مع ضرورة المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

لا بد من العمل على زيادة عمليات الترويج للصادرات البينية العراقية المصرية، عن طريق ما يلي:

• إقامة معارض للمنتجات التفضيلية التي تمتاز بها، وتشجيع المشاركة في المعارض الخارجية، والتنسيق بين رجال الأعمال لتخفيض نفقات المشاركة، وتعظيم الاستفادة من خلال الاتفاق على مساحات الشحن المتاحة ومساحات العرض.

• تنظيم بعثات ترويجية تضم وفود حكومية ورجال أعمال عراقيين ومصريين، مع التركيز على السلع التي تتمتع فيها تلك الدول بميزة تنافسية.

• عقد ندوات لتوعية رجال الأعمال العراقيين والمصريين بمزايا التوجه إلى المنطقة العربية، مع التركيز على العلاقات الاقتصادية البينية بين العراق ومصر.

• إنشاء شبكة للمعلومات التجارية وموقع الكتروني يضم المعلومات التجارية كافة المطلوبة

والبيانات اللازمة للتبادل التجاري لعلاج مشكلة النقص في المعلومات المتاحة، وتوثيق العلاقات بين رجال الأعمال، مع التوعية بأهمية التعرف على احتياجات الأسواق المستهدفة في كل من العراق ومصر^(٤٥).

المصادر والهوامش

(١) بعد كل من: المملكة العربية السعودية (٧٤٨،٤) مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة (٤٠٢،٣) مليار دولار، الجزائر (٢٢٥،٩) مليار دولار، فضلاً عن قطر (٢٠٢،٤) مليار دولار.

ينظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، العدد ٣٤، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ٣٣٤.

(٢) بعد كل من: سوريا ٣٣،١٪، الاردن ٢٨،٩٪، تركيا ٢١،٣٪، السعودية ٦،٣٪، فضلاً عن الامارات العربية المتحدة ٣،٧٪.

ينظر: مديرية احصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١٣، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق، ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧_٢٥.

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، مصدر سابق، ص ٤٣٨.

(٥) نقلاً عن: جابر القرموطي، صحيفة الحياة، العدد ١٣٨٠٨، بيروت، ٢٠٠١/١/٣.

(٦) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، نبذة عن العلاقات العراقية المصرية، وزارة الخارجية، جمهورية العراق، ٢٠١٥. www.mofamission.gov.iq/egp/ab/articles.aspx

(٧) المقاولون العرب، من مشروعاتنا، خارج مصر، العراق.

iraqsunnews.net/index.php/iraq-news.
html

(٢١) صحيفة الصباح، العدد ٣٢٩٠، بغداد،
٢٠١٥/١/١١، ص ٣.

(٢٢) في لقاء وزيرى المالية والاستثمار بوزير التجارة
العراقى، الاخبار، وزارة المالية، جمهورية مصر
العربية. www.mof.gov.eg/Arabic/
MOFNews/press/pages/news-٢١-٣-٠٦.
aspx

(٢٣) نقلا عن: صحيفة الجريدة، تصدر عن الحركة
الاشتراكية العربية، بغداد، ٢٧ ايلول/سبتمبر
٢٠٠٧، ص ١.

(٢٤) ملفات، صحيفة الاتحاد، صادرة عن الاتحاد
الوطني الكردستاني، ١٩/١١/٢٠٠٧.

[www.alitthad.com/paper.php?name=Ne
ws&file=article&sid=32194.](http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=32194)

(٢٥) اخبار العراق، شبكة الاعلام العراقي،
٢٠٠٩/٢/٢٢.

[www.imn.iq/news/iraqnews.](http://www.imn.iq/news/iraqnews)

و. سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) صحيفة الصباح، العدد ٣٢٩٠، بغداد،
٢٠١٥/١/١١، ص ٣.

(٢٩) الاخبار، وزارة البترول، جمهورية مصر العربية،
٢٢ ايار/مايو ٢٠٠٩. [www.petroleum.gov.
eg/ar](http://www.petroleum.gov.eg/ar)

(٣٠) نقلا عن: عادل ابراهيم، صحيفة الاهرام، العدد
٤٤٧٢٦، السنة ١٣٣، مصر، الخميس ٢١ ايار/
مايو ٢٠٠٩، صفحة الاقتصاد.

(٣١) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

[www.arabcont.com/projects/Army-
Canal-Iraq.aspx](http://www.arabcont.com/projects/Army-Canal-Iraq.aspx)

www. معلومات مباشر، 4 اذار/مارس 2013 (8)
[mubasher.info/ISX/home-page.](http://mubasher.info/ISX/home-page)

(٩) نقلا عن: جريدة البيان، العدد ١١٢٧، السنة الرابعة،
بغداد، ٢٠١٣/٣/٤، ص ١.

(١٠) الاخبار، وزارة البترول، جمهورية مصر
العربية، ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٢
www.petroleum.gov.eg/ar

(١١) معلومات مباشر، مصدر سابق.

(١٢) صحيفة الصباح، العدد ٣٠٧٤، بغداد،
٢٠١٤/٣/٣١، ص ٢.

(١٣) وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر
العربية، اتفاقيات، الاتفاقيات العربية/العراق،
٢٠١٥.

[www.mfti.gov.eg/agreements/Iraq.htm.](http://www.mfti.gov.eg/agreements/Iraq.htm)

(١٤) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وزارة التجارة
والصناعة، جمهورية مصر العربية، الاتفاقيات
الدولية، ٢٠١٥ www.ida.eg/Arabic/
Internationaleonventions/Pages/free-
trade.aspx

(١٥) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

(١٦) ينظر: منتدى رجال الاعمال العراقي-المصري،
الهيئة الوطنية للاستثمار، جمهورية العراق،
٢٠١٣/١٠/٣. [www.investpromo.gov.iq/
ar/newsticker/iraqi-business-forum-
egyption.htm](http://www.investpromo.gov.iq/ar/newsticker/iraqi-business-forum-egyption.htm)

(١٧) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

(١٨) اللجنة العراقية المصرية تنهي اجتماعاتها بالاتفاق
على تعاون اقتصادي، صحيفة دار السلام، بغداد،
٢٠٠٩/٣/١٥. www.darussalam-np.com

(١٩) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

(٢٠) احمد شريف: القاهرة، صحيفة شمس العراق،
تصدر عن مؤسسة الاعلام العراقي الجديد في
امريكا، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. www.

www.moheet.com/category/html.

(٤٣) صحيفة الصباح، العدد ٣٠٢٧، بغداد،
٢٠١٤/٢/٣، ص ٣.

(٤٤) ياسين العطواني، التكامل الحضاري، مقالات
سياسية، شبكة الاعلام العراقي، بغداد، ٢٠١٥.

www.imn.iq/articles/view.2603/htm.

(٤٥) ينظر بالمقارنة مع: علي محمد علي (اعداد)،
مصدر سابق، ص ٤٤_٤٦.

(٣٢) اخبار العراق، شبكة الاعلام العراقي،
www.imn.iq/news/. ٢٠٠٩ /٨ /١٣
.iraqnews

(٣٣) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

(٣٤) وكالة انباء المدى، بغداد، ٢٠١٣/٣/٤. www.
.almadapress.com/ar.html

(٣٥) نقلا عن: صحيفة المسلة، الاخبار، ١٧/١٢/٢٠١٤.
www.almasalah.com/ar/News.htm

(٣٦) رقية جمال، المصري للشؤون الخارجية: العلاقات
المصرية العراقية تاريخية، بوابة الفجر الالكترونية،
مصر، ١٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٤. www.
egypt-news.html/٣٩/elfager.org/list

(٣٧) في مقابل ذلك ينظر: علي محمد علي (اعداد)،
المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي
الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة (طرابلس/
ليبيا: الاتحاد الافريقي؛ جامعة الدول العربية؛
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا،
٢٥_٢٦/٩/٢٠١٠)، ص ٣١_٣٢.

(٣٨) سفارة جمهورية العراق في القاهرة، مصدر سابق.

بعد ان بلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا (١٦) مليار
دولار، وايران (١٣) مليار دولار في عام ٢٠١٤.

(٣٩) ينظر: التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١٣،
مديرية احصاءات التجارة، الجهاز المركزي
للاحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق،
ايار/ماير ٢٠١٣، ص ٥. و. سفارة جمهورية
العراق في القاهرة، مصدر سابق.

(٤٠) صحيفة الجريدة، تصدر عن الحركة الاشتراكية
العربية، بغداد، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،
الصفحة الاولى.

(٤١) تقارير اقتصادية، صحيفة الاتحاد، صادرة عن
الاتحاد الوطني الكردستاني، العراق ١٠/٤/٢٠١٢.

www.kurdsat.tv/axbar.php.

(٤٢) وكالات، شبكة الاعلام العربية «محيط»، القاهرة،
٢٠١٥/١/١٨.

لبنان بعد أنتهاء أزمة الفراغ الرئاسي لعام ٢٠١٤

الباحثة سالي سعد محمد

الأهمية وبمرحلة سياسية جديدة، هي مرحلة حل الأزمات في لبنان، وتمهيد توافق القوى السياسية من مختلف الطوائف والمذاهب، وهذه المرحلة التي تعتبر إنطلاقة قوية وجادة لاستعادة عمل المؤسسات الدستورية وإعادة الإعتبار الى دور الدولة وسلطتها بما يمكن تعويض جزء مما تراكم على لبنان من سلبيات وثغرات وتراجعات على المستويات الوطنية، والإقتصادية، والمعيشية، والثقة بالدولة ومؤسساتها.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة بأن إنهاء الفراغ الرئاسي الطويل يعتبر انتصاراً للشعب اللبناني في إطار إعادة الهيبة للدولة بسبب مكانة رئيس الجمهورية اللبناني في البلاد إذ هو رمز وحدة الوطن و يسهر على إحترام الدستور والمحافظة على إستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه .

مشكلة الدراسة: تعالج الدراسة بصفة أساسية أوضاع لبنان بعد إنتخاب الرئيس

المقدمة:

لبنان دولة تناوب على رئاستها شخصيات عدة مثلته في الأزمات والمؤتمرات والمفاوضات ، بصورة إيجابية و سلبية، وتعرضت مؤسسة الرئاسة في تلك الفترات الى أزمات ومن ضمنها أزمة الفراغ الرئاسي التي تكمن في عدم الإلتزام بالأستحقاكات الدستورية للرئاسة اللبنانية وأصبح موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، شاغراً لعدة مرات بسبب الخلافات المتركمة، والتي عززها غياب رغبة الأطراف السياسية في التوافق، وأرتباط لبنان بالخارج ، والذي كان سبباً رئيساً وراء الكثير من أزماته، إن الفراغ الرئاسي لعام ٢٠١٤ كان الأطول في تاريخ الجمهورية اللبنانية إذ أستمر مايقارب عامين ونصف، لذا عانت لبنان من حالة الفراغ السياسي واختلال التوازن الذي أضر بمصالح البلاد عامة إذ أدى الى ظهور أزمات داخلية وخارجية ألفت بتبعاتها على جميع مفاصل الحياة اللبنانية ولكن عند انتخاب رئيس جديد دخلت البلاد في تطورات بالغة

(* كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية

ميشال عون و عما إذا ستكون تمهيداً لبداية عدة تسويات و إصلاحات في الداخل أو في دول أخرى من المنطقة ، لذا تنطلق إشكالية البحث من الأسئلة الأتية: ماهي أسباب وتداعيات الفراغ الرئاسي؟ وكيف نجح اللبنانيون بإختيار الرئيس الثالث عشر؟ وكيف سينعكس إنتخابه على الوضع الداخلي ومع الدول المؤثرة في لبنان ؟ ، وما طبيعة مستقبل لبنان بعد إنتخابه ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ أنتخاب الرئيس ميشال عون و انتهاء أزمة الفراغ الرئاسي جاء نتيجة تفاهات محلية دون وساطات أقليمية و دولية و دون تدخل خارجي.

منهجية الدراسة:

أستندت الى عدة مناهج منها المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تداعيات وآثار الفراغ الرئاسي على لبنان، والأسباب الكامنة والظاهرة لهذه الازمة الرئاسية، فضلاً عن الى المنهج النظمي الذي سوف يدرس الكيفية التي تم من خلالها إدارة هذه الأزمة وإنتخاب رئيس جديد للبلاد، وأخيراً تم إستخدام المنهج الأستشراقي لأستنباط رؤية مستقبلية للبنان ولمعرفة الخيارات المحتملة بعد إختيار رئيس توافقي جديد.

وعليه كانت هيكلية الدراسة مقسمة الى ثلاث مطالب هي :

المطلب الاول : الفراغ الرئاسي في لبنان : أسبابه وتداعياته .

المطلب الثاني : إنتخاب الرئيس ميشال عون .

المطلب الثالث : مستقبل لبنان بعد إنتخاب الرئيس ميشال عون .

المطلب الأول : الفراغ الرئاسي في لبنان : أسبابه وتداعياته

واجه لبنان الفراغ في رئاسة الجمهورية عندما غادر الرئيس ميشال سليمان قصر بعبدا في ٢٤ / أيار / ٢٠١٤ بأنتهاء ولايته الرئاسية كما هو محدد لها في الدستور تاركاً خلفه سده الرئاسة فارغة ، وسبب ذلك تعطل جلسات الانتخاب التي دعى إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري وفشل في تأمين أغلبية الثلثين المطلوبة لفوز أحد المرشحين هذا في المرحلة الأولى للإجتماع لكن في المراحل اللاحقة عجز مجلس النواب عن الالتئام بسبب عدم إكمال النصاب المحدد للجلسات بغالبية الثلثين ، وكما هو معروف دستورياً أن النصاب الواجب لجلسة مجلس النواب المخصصة لرئيس الجمهورية هو ثلث أعضاء مجلس النواب فيما يخص الدورة الأولى من الاقتراع أما النصاب الدستوري للدورة الثانية وسائر الدورات اللاحقة من الاقتراع فهو الغالبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب إلا أنه لا يجوز الانتقال إلى الدورة الثانية من الاقتراع إلا بعد أن تكون الدورة الأولى إنعقدت بنصابها الدستوري ، ويعود سبب هذا العجز عن الالتئام بشكل أساسي إلى انقسام المجلس بشكل حاد بين مجموعتين أساسيتين هما قوى ١٤ آذار المناهضة لدمشق والمدعومة من الغرب والسعودية، وقوى ٨ آذار المدعومة من دمشق وطهران، وكذلك يوجد في البرلمان كتلة ثالثة وصغيرة من وسطيين ومستقلين لا تمتلك أي منها القوى الأكثرية المطلقة في البرلمان فتعمق

جميعاً فإن المرشح إلى رئاسة الجمهورية يجب أن يحصل على (٨٦) صوتاً وهي أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً .

و أن اشتراط نصاب الثلثين في كل جلسات الانتخاب غير وارد في الدستور بل هو إجتهد تحول إلى عرف وهو أمر يجعل من المستحيل إتمام عملية انتخاب الرئيس إلا بالتوافق (نصف البرلمان) بغض النظر عن الانقسامات والخلافات السياسية والحزبية ، وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ / مايو / ٢٠١٤ أخفق البرلمان في انتخاب رئيس جديد نتيجة لتعطيل الجلسات لعدم توافر النصاب المطلوب لإنعقاد الجلسة إذ يمتلك فريق ٨ / آذار (٥٧) نائباً وفريق ١٤ / آذار (٥٤) نائباً وفي حين أن هناك كتلة وسطية مؤلفة من (١٧) نائباً وبما أن الدستور اللبناني ينص على وجوب حصول المرشح على (٦٥) صوتاً على الأقل في دورات الاقتراع الثانية وما بعدها، فإن إشتراط ثلثي أعضاء البرلمان لتأمين النصاب القانوني لأنعقاد جلسة الانتخاب جعل الطرفين قادرين على التعطيل من دون قدرة أي منهما على تأمين أصوات لصالحه^(١) .

الأسباب الداخلية والخارجية

الأسباب الداخلية

إن من أبرز الاسباب الداخلية المؤثرة في أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان هي:

١- الطائفية: أرتبطت الطائفية في لبنان بمشكلات بناء الدولة الحديثة وبالمشاريع الإقليمية والدولية التي أثرت سلباً على أمنه وأستقراره إذ أن النظام السياسي في لبنان

الانقسام داخل البلاد وأن عدم الأتفاق آنذاك على إنتخاب خلف للرئيس ميشال سليمان تولت الحكومة مجتمعة برئاسة تمام سلام (بموجب الدستور) صلاحيات رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة لحين إنتخاب رئيس جمهورية جديد^(١) .

أولاً : أسباب الفراغ الرئاسي :-

الأسباب الدستورية :

أن من أهم الأسباب الدستورية التي تؤدي إلى أزمة الفراغ الرئاسي هي الخلافات التي تحدث بين القوى السياسية اللبنانية في تفسير النصوص الدستورية وهذا ما يجعلها عرضة للجدل والتضارب، وفي ما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية تنص المادة (٤٩) من الدستور (ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بأغلبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفي بالأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي).

وفي السنوات الأخيرة دار جدال لمعرفة ماذا يعني بأكثرية الثلثين، هل هي أكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين؟ أم هي أكثرية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس؟

ولقد جاءت المادة (٤٩) صامتة في هذا الخصوص فلم تبين هل هي أغلبية الحاضرين أو أغلبية المجلس وكما نعرف أن الفارق كبير جداً بين الوضعيين فأن أعضاء مجلس النواب يتألفون من (١٢٨) عضواً فإذا قلنا أنه يجب توافر أغلبية ثلثي الحاضرين وكان عدد الحاضرين (٦٥) نائباً على أساس أن انعقاد المجلس يكون صحيحاً هنا بتوافر هذا العدد فإن ثلثي أصوات الحاضرين يكون (٤٤) صوتاً، أما إذا إعتمدنا ضرورة توافر أغلبية ثلثي الأعضاء

قائم أساساً على ممارسة توافقية، معقدة تقوم على المحاصصة إذ لكل طائفة حصتها المثبتة دستورياً من مناصب الحكم، وقصور النظام السياسي و عدم أستعداده لفهم وأستيعاب الأمور يؤدي من حين لآخر الى أزمات و إشتباكات من مختلف الأشكال^(٣)

التفكك وتشرذم المسيحيين الذين لم يعرفوا معنى الوحدة والتنسيق مما جعلهم عاجزين عن تزكية أحدهم لرئاسة الجمهورية ، بسبب النزاعات المارونية- المارونية ويتناحرون ويتصارعون من أجل مصالحهم الخاصة متناسين حرص المسيحيين طوال العقود في الدفاع الدائم عن استقلال لبنان وسيادته والحصول على هذا الدور المميز لذا بدا المواردنة أقل قدرة على الأضطلاع بالدور التاريخي الذي هدفه حماية التركيبة وترميمها^(٤).

النظام الانتخابي الذي لا يراعي حق المرشح الأكثر تمثيلاً، أو تحديداً للشروط والمواصفات اللائقة برئيس الجمهورية وحصر الإنتخاب ببضعة سياسيين يختزلون الشعب ويصادرُون أصواته وذلك بحرمانه من إنتخاب الرئيس مباشرة .

الأناية الشخصية والمكابرة ومفادها إنكار الواقع ومعاندته وعدم القبول به وتمثل ذلك في مواقف القوى السياسية في لبنان ذات القوى البرلمانية من حيث تعطيلها جلسات البرلمان وكأن هذا الوضع بغاية الأمان والسلامة على لبنان وكأن قرار الترشيح قراراً حزبياً أو طائفيّاً متناسين ما لهذا من تأثير على أمن واستقرار لبنان.

ضعف النظام السياسي والمؤسسات الذي يعتمد على معادلة اللانظام وسياسة الأمر الواقع خارج القوانين أو الدستور الذي يعدله ويعلقه السياسيون وفق أهوائهم ممايسمح لهم بلمماتلة وعدم إحترام المهل أو القوانين ويؤمن لهم المخارج التي تنسجم مع مصالحهم .

الأسباب الخارجية :

يمثل لبنان حالة نموذجية للدول العربية المرتبطة عضويّاً بالخارج ليس فقط فيما يتصل بسياستها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية لكن أيضاً بالفكرة الأساسية التي تستند عليها الدولة اللبنانية أذ هي سمة ثابتة نشأت مع تكوين الدولة وأصبحت ملازمة لها وكما أن الإرتباط بين الداخل والخارج سبباً رئيساً وراء الكثير من أزمات لبنان، ومحدودية الدور اللبناني في اختيار الرئيس هي من السمات التي انطبقت على سائر مراحل التاريخ السياسي اللبناني اذ يتبين بجلاء كثافة حضور التدخلات الإقليمية والدولية وهيمتها على لبنان، واليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي ساهم في تعطيل و عرقلة الممارسات الديمقراطيةية في البلاد و أرباك عملها^(٥)، وكما نلاحظ أن كل أزمة رئاسية كان للقوى الخارجية الدولية منها والإقليمية دوراً كبيراً في تقاوم الأزمة لأنها أما أن تكون مرتبطة بعوامل خارجية أو ناجمة عنها وفقاً لذلك ينتظر لبنان دائماً نجاح وتسويات من الخارج من الناحية العربية (سوريا، والسعودية)، أو الإقليمية (إيران، تركيا)، أو الدولية (أمريكا وأوربا)، ودائماً ما تكون هذه التسويات مجرد مسكنات لا تحل المشكلات من أساسها ذلك لأن كل دولة عربية أو غير عربية لها مشكلاتها العالقة أو المستعصية ومن لا يقدر على حل مشكلته لن يحل مشكلة سواه بل يعمل على تعقيدها.

ثانياً : أثار أزمة الفراغ الرئاسي :

ينتج عن إستمرار هذه الازمة العديد من الآثار والتداعيات التي تؤثر على إستقرار لبنان وعلى إستمرارية عمل مؤسساته أذ يعيش كل أزمة فراغ حالة من الإرباك السياسي الذي يهدد أمنه واستقراره السياسي وميثاق العيش المشترك فيه وتتصاعد الأخطار المحدقة فمن (الناحية السياسية) وعلى الرغم من تولي مجلس الوزراء صلاحيات رئيس الجمهورية الا انه ترافق مع الفراغ الرئاسي شلل في عمل المؤسسات وتعطيل عملها وزيادة وعميق الانقسام داخل البلاد ومن هنا يجب على الحكومة وإن كانت تتمتع بكامل صلاحيات رئيس الجمهورية في غيابه عليها أن تراعي وتأخذ بنظر الاعتبار أنّ المشاركة تبقى منقوصة والتوازن غير قائم بفعل غيابه، لانه هو ضامن تطبيق الدستور، ورئيس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن كان من حق الحكومة لابل من واجبها أن تتخذ كل القرارات التي تملئها الحاجة الماسة والضرورة الملحة فعليها بالطبع أن تتمتع عما هو عدا ذلك، كما وعليها ألا توحى عبر ممارساتها بأن الشغور أمر عادي وطبيعي، أو توحى بأن البلاد بغياب الرئيس تكون في حالة سلمية، إذ عليها أن تحكم استثنائياً بغياب رئيس الجمهورية وليس طبيعياً وأن لا تخرج عن نطاق الضرورة الوطنية أو الحاجة الماسة المتعلقة بالمصالح الوطنية العليا السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، أما من ناحية الظروف المحيطة بلبنان والتطورات الإقليمية في فترة الفراغ الرئاسي كان من الصعوبة فصل مصير لبنان عن تلك التطورات ومن غير الممكن أن ينأى لبنان بنفسه عن أحداث المنطقة على الرغم من تحيده عن تلك

الصراعات فالأزمة السورية وتداعياتها أوقفت الحكومة أمام تحدٍ كبير فهل الحكومة تقف إلى جانب النظام السوري أو إلى جانب الشعب السوري؟ إذاً هي أمام إشكالية مريكة ، كما وأكدت أعمال العنف السياسي والارهاب التي شهدتها معظم البلدان العربية بدرجات متفاوتة حقيقة الترابط بين ما هو داخلي وما هو خارجي ، فالتطورات السياسية والأمنية في العديد من هذه البلدان تأثرت بشكل واضح بما يجري في بلدان أخرى كما تأثرت ببعض التطورات الإقليمية والدولية، فإن الصراعات الداخلية الدائرة في لبنان والصومال والسودان واليمن وسوريا والعراق مثلاً لا يمكن فهمها بعيداً عن التدخلات الإقليمية والدولية، كما أن هذه أثرت (وتؤثر) بدورها في التطورات السياسية والأمنية في بلدان عربية فتمدد تنظيم (داعش) في كل من سورية والعراق وشن الحرب على هذا التنظيم في عام ٢٠١٤ كان ولا يزال له مداه وتأثيره السياسي والأمني في عديد من الأقطار العربية الأخرى^(١)، إذ حدثت مواجهات بين الجيش اللبناني وتنظيم (داعش) المتسلل من الحدود السورية متخذاً من المحيطات في عرسال معسكراً له ، وفيما يتعلق بحزب الله ومشاركته في الحرب السورية فقد تضاربت الآراء حول تحميله مسؤولية الوضع في لبنان نتيجة هذه المشاركة وارتباطاته الإقليمية أو أنّ هناك أطرافاً سياسية لبنانية أخرى مشاركة في الصراع السوري ولكن بأوجه غير معلنة.

أما من (الناحية الاقتصادية) فإن الاقتصاد الناجح هو من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في البلاد لأن النظام يوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية لذا فإن هذه السياسات تسهم في رفع مستوى الأفراد وبالتالي تخلق نوعاً من

الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي وثقة الدول الخارجية بالوضع الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والسياحة وغيرها في البلاد وعلى العكس من ذلك إذا كانت الدولة غير مستقرة ومؤسساتها تعاني من تآكل (كما هو الحال في لبنان) للقطاعات السياسية داخل البلاد، وفي ظل حكومة تصريف الأعمال المؤقتة التي كان يعيشها لبنان منذ أيار / ٢٠١٤ وفي ظل الفراغ في سدة الرئاسة الذي كان له أثراً كبيراً على أحوال الاقتصاد اللبناني، إذ حالة عدم الاستقرار داخل البلاد قد أثرت على حركة السياح فبسبب ذلك انخفاض في القوة الشرائية بنسبة (٦٠٪) تقريباً فضلاً عن الجمود السياسي الذي يؤثر هو الآخر على القطاع الاقتصادي من حيث ارتفاع أسعار الطاقة وتكلفة اليد العاملة مقارنة بالبلدان المجاورة ، وكذلك يؤثر على ثقة المستثمرين داخل البلاد إذ إن وجود حكومة قوية يعيد الثقة للمستثمر الأجنبي داخل لبنان كما في عهدها السابق، وإن الفراغ الرئاسي عطل عمل المؤسسات داخل البلاد وأنعكس سلباً عليها إذ عطل الشغور الرئاسي التشريع بالبرلمان عن قوانين عدة ومنها إقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام إذ قوطعت جلسات البرلمان من قوى عدة معتبرين أن التشريع غير جائز في ظل الفراغ الرئاسي ما أدى إلى قيام الموظفين الإداريين والأساتذة والمعلمين وغيرهم بتظاهرات واعتصامات للمطالبة بحقوقهم، كما وتعيش الدولة بلا موازنة منذ نحو عشر سنوات وهي تنفق بشكل عشوائي وبلا حدود ومن دون رقيب وحسيب ما جعل الأزمة المالية العامة مفتوحة على مصراعها هذه من الناحية الداخلية ، أما من الناحية الخارجية فالأزمة السورية كان

لها دوراً واضحاً وكبيراً في خسارة لبنان من الناحية الاقتصادية من حيث التراجع الحاد في الحركة السياحية والتجارية والاستثمارية وزيادة في تدفق اللاجئين السوريين الى لبنان ، أدى الى تراجع نمو الناتج المحلي الأجمالي الى نحو ١- ٥،١٪ إنخفاضاً من ٤-٥٪ في السنوات السابقة ، وتراجعت السياحة بنسبة ٥٠٪ في العام ٢٠١٢ مقارنة بالعام ٢٠١١ ، وأنخفضت الصادرات بنسبة ٢٠٪ في العام ٢٠١٢ ، وأرتفع عدد اللاجئين السوريين ليصل الى ١،٦ مليون لاجئ نهاية العام ٢٠١٤ أي بنسبة ٣٧٪ من عدد سكان لبنان^(٧) .

أما من (الناحية الاجتماعية) فإن لبنان في فترة الفراغ الرئاسي لم يخلُ من التوترات الأمنية في الأوضاع الداخلية وحالة من عدم الاستقرار داخل البلاد، هذه الأوضاع انعكست سلباً على معدلات البطالة والفقر والفساد بشكل كبير جداً خلال الأعوام الماضية إذ بلغت نسبة البطالة في صفوف الشباب نحو ٤٠٪، ووصلت تكلفة الفساد في لبنان الى نحو ١٠ مليارات دولار بحسب التقارير الدولية، ومما تجب الإشارة إليه هو أن الموازنة المالية للبنان غائبة منذ العام ٢٠٠٥، فضلاً عن ذلك هناك أزمة النفايات التي أدت الى أزمة صحية، وغيرها من الأمور من شح المياه وإنقطاع التيار الكهربائي بسبب الأعطال المستمرة في الشركات والهدر الحاصل فيها والذي يصل ما بين ٣٠-٤٠٪^(٨)

المطلب الثاني : أنتخاب الرئيس ميشال عون أنتخب مجلس النواب اللبناني في ٣١/ تشرين الأول/ ٢٠١٦ قائد الجيش السابق العماد

ميثال عون رئيساً للبلاد بعد مرور (٢٩) شهراً من الفراغ في سدة الرئاسة، وبعد أن مر البرلمان اللبناني خلالها ب (٤٥) جلسة انتخابية دون اكتمال النصاب آخرها كان ٢٨/ أيلول/ ٢٠١٦، وبعد انسحاب مرشحين رئاسيين بفعل التعطيل نتيجة للأيأس والأحباط، تمكن البرلمان اللبناني من انتخاب المرشح الوحيد للرئاسة العماد ميشال عون، وأنهى بذلك مرحلة طويلة من الفراغ في سدة الرئاسة التي جرى معها كثيراً من الأزمات، وتم ذلك الترشيح بعد تسوية سياسية وافقت عليها معظم الأطراف اللبنانية، وأنعقد البرلمان اللبناني برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري بحضور (١٢٧) نائباً من أصل (١٢٨) نائباً بسبب استقالة النائب روبر فاضل ولم يستطع البرلمان تأمين الأصوات المطلوبة في الجلسة الأولى لتولي المرشح ميشال عون منصب رئاسة الجمهورية (٨٣) صوتاً من أصوات النواب (١٢٧) في حين كان هناك (٣٦) ورقة بيضاء و(٨) أصوات ملغية، (حسب المادة ٤٩) من الدستور اللبناني ينتخب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الإقتراع التي تلي هذا العدد من الأصوات كان لا يخوله الفوز من دوره الأولى مما فرض أستناداً الى الدستور إجراء جولة ثانية، وفاز ميشال عون في عملية الإقتراع الثالثة في الجولة الثانية^(٩).

ودعم حزب الله اللبناني ميشال عون وأعطاه دفعة قوية وحاسمة لوصوله الى سدة الرئاسة، وتيار المستقبل كان رافضاً لهذا الترشيح إذ رشح سعد الحريري* (١٠) حليفاً آخر لحزب الله في العام الماضي وهو سليمان فرنجيه لهذا المنصب، لكن حزب الله ظل

متمسكاً بميثال عون معتبره أنه يشكل ممراً إلزامياً لرئاسة الجمهورية، لكن بعد ذلك حصل على دعم رئيس تيار المستقبل الحريري، ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، و رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، لكنه لم يستطيع لحد الآن الحصول على تأييد رئيس مجلس النواب نبيه بري (بسبب خلافات شخصية قديمة بينهم إذ أعلن بري سابقاً في حال وصول عون للرئاسة سينتقل الى المعارضة، ومما تجب الإشارة اليه هو أنّ بري حليف شيعي مهم لحزب الله وهذه مفارقات تصيح ذات دلالة مستقبلية)،

لكن ترشيح الحريري له سهل حصول الإقتخابات الرئاسية و وصول الجنرال عون الى قصر بعبدا، وتم ذلك نتيجة الى وصولهم الى إتفاق وتسوية سياسية تمثلت بتكليف الحريري رئاسة الحكومة،

وبالفعل قبل الحريري تكليفه من قبل الرئيس ميشال عون (إذ يلزم الدستور اللبناني رئيس الجمهورية بتكليف المرشح الذي يحظى بالعدد الأكبر من أصوات النواب لرئاسة الحكومة أستناداً الى إستشارات نيابية)، وبعد إجراء الأستشارات النيابية والتي أستمرت يومين حصل الحريري على (١١٢) صوتاً من أصل (١٢٧) (١١).

ومما تجب الأشاره اليه هو أن الديمقراطية التوافقية تعبر عن نفسها على مستوى المؤسسات الدستورية بالمشاركة الطوائفية في السلطة، فالدستور اللبناني نص في المادة (٢٤) منه على توزيع المقاعد النيابية على الطوائف الدينية في اطار المناصفة، كما أن المادة (٩٥) منه نصت على تمثيل الطوائف بصورة عادلة في

تشكيل الحكومة ، وقد قضى العرف الذي أتفق عليه المسلمون والمسيحيون في عام ١٩٤٣ وفق الميثاق الوطني على توزيع الرئاسات الثلاث على أن يتولى الرئاسة مسيحي ماروني لولاية تمتد ست سنوات غير قابلة للتجديد، و رئاسة الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس البرلمان مسلماً شيعياً، وما زال هذا العرف الدستوري سارياً حتى الآن، إنَّ مبدأ المشاركة الطائفية في السلطة فرضته تركيبة المجتمع اللبناني التعددي، وبروز الطوائف بوصفها كيانات سياسية فيه، وقوة الانتماء لهذه الكيانات، وتحكم العصبية في سلوك معظم اللبنانيين، فتوزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف وكذلك المقاعد النيابية والحقائب الوزارية ، جاء من أجل أفساح المجال أمام جميع اللبنانيين على إختلاف إنتماءاتهم للمشاركة في السلطة، ومنع هيمنة طائفة أو أكثر على مقدرات الحكم، وتحقيق توازن سياسي تركز عليه العملية السياسية، وتحقيق المصلحة العامة، وترسيخ الوحدة الوطنية^(١٢).

أن نهاية هذا الفراغ الرئاسي لم ينته كما في السابق باتفاق خارجي ترعاها ضمانات خارجية (إتفاق الطائف، إتفاق الدوحة) لكن هذا لايعني أن الاتفاق على تسمية عون جاء بعيداً عن تأثيرات الدول الإقليمية إذ أن هناك صفقة تبادل مصالح بينهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إذ رحبت إيران بوصول الرئيس ميشال عون للرئاسة وأعتبروا أن ذلك أنتصاراً لحزب الله الذي أصر منذ البداية بتقديمه كمرشح للرئاسة ، ومن جهة ثانية موافقة أقطاب تحالف ١٤ آذار سمير جعجع وسعد الحريري على ترشيح عون هي أستجابة من جهات عربية في مقدمتها السعودية، وأخرى دولية مثل فرنسا

و روسيا و دول أخرى في الاتحاد الاوربي المهتمة بالشأن اللبناني تخوفاً من تفاقم أزمة اللجوء السوري الكثيف، و وصول نيران سوريا الى لبنان بعد تدخل حزب الله في القتال منذ عام ٢٠١٣، ومن الطبيعي يسعى الاطراف اللبنانية الى السعي لرعاياهم لأن التجارب السابقة بين ٨ و ١٤ آذار كانت قائمة على التنازعات والانقسامات، كما أن الصراع بين رعاياهم محتدم و خاضع للتقلبات^(١٣) .

لكن أياً تكن الظروف فأن ميشال عون هو أول رئيس سمح للقوى بصنعه وهذا الرئيسي المتكون من تيارين أقليمين دوليين يمتدان من روسيا الى إيران وسوريا من جهة، و الولايات المتحدة الامريكية والغرب الى السعودية وتركيا من جهة أخرى.

ومنذ الإستقلال عام ١٩٤٣ الى يومنا هذا وصل الى سدة الرئاسة في لبنان ثلاث عشر رئيساً ، ويعتبر ميشال عون الرئيس الثالث عشر للجمهورية اللبنانية و هو قائد عسكري ولد في حريك عام ١٩٣٥ ، وهو العسكري الثالث على التوالي الذي يجري إنتخابه لمنصب الرئاسة بعد الجنرالين أميل لحود عام ١٩٩٨ ، وميشال سليمان عام ٢٠٠٨ ، وهو رئيس طمح للرئاسة في عام ١٩٩٨ وكان قائداً للجيش آنذاك، إذ كلفه الرئيس أمين الجميل برئاسة حكومة إنتقالية بدلاً من الحكومة القائمة التي كانت برئاسة سليم الحص، لكن رفضت حكومة الحص المستقيلة الاعتراف بشرعية حكومة عون، فيما أصر الأخير على شرعيتها ودستوريتها رغم إنسحاب الوزراء المسلمين منها وبذلك أصبح للبنان حكومتان أحدهما في المنطقة الشرقية برئاسة العماد عون وأخرى في المنطقة الغربية

برئاسة سليم الحص ، رفض أئتاف الطائف عام ١٩٨٩ ، وخاض حربين مدمرتين في تلك الفترة واحدة ضد القوات السورية في لبنان والأخرى ضد القوات اللبنانية ، لكن عام ١٩٩٠ وبدلاً من الرئاسة نفي الى فرنسا ومن هناك تابع تحركه السياسي وبعد عودته من منفاه ٢٠٠٥ ترأس التيار الوطني الحر وفاز في الإنتخابات لعدة مرات، وقع وثيقة التفاهم مع حزب الله عام ٢٠٠٦ (١٤).

وأوضح لنا أئتخاب عون للرئاسة أصرار الفرقاء السياسيين على تخطي الأزمة على الرغم من التناقضات التي بينهم ، كما يعد أئتخابه مثلاً للأنتقال السلمي والدستوري للسلطة ، في بلاد تعتبر مثلاً بارزاً على الإستقرار النسبي والعيش المشترك وتقاسم السلطة في منطقة تجتاحها الحرب الطائفية ، لكن حكوماتها ماتزال قاصرة الى حد بعيد بالنظر الى الإمكانيات الهائلة لشعبها لأنها غالباً ماتكون عاجزة عن التعبير عن حاجات المجتمع، وطموحات الناس .

المطلب الثالث: مستقبل لبنان بعد إنتخاب الرئيس ميشال عون

لابد من الذي يتولى موقع رئاسة الجمهورية أن يتصرف بما يتلائم مع الدور الدستوري والبرلماني الصحيح لرئيس الجمهورية فتأتي الممارسة منسجمة مع دوره الوطني في الحفاظ على الدستور والوطن من خلال حكمته وثقافته السياسية ، ونأمل أن يكون أئتخاب الرئيس ميشال عون حل لمشكلات و أز مات مستمرة في لبنان، وتمهيداً لبداية عدة تسويات داخلية وخارجية يحتاج اليها لبنان من الناحية السياسية، والأقتصادية، والأجتماعية

التي خلفها الفراغ لمدة عامين وخمسة أشهر . إن أهم أستحقاقات العهد الرئاسي الجديد التي ينتظرها الرأي العام من الحكومة لعودة البلاد الى أستئناف حياته السياسية، فهي:

تشكيل حكومة من قبل رئيسها المكلف سعد الحريري التي يجب أن تكون حكومة وفاق وطني تمثل جميع القوى والطوائف اللبنانية تمثيلاً حقيقياً وتكون قادرة على مواجه التحديات وتحمل المسؤوليات، لكن الأشكالية التي سوف تواجه عملية التشكيل تكمن في تضارب المواقف السياسية ومشكلة المحاصصة الطائفية التي تمثل معضلة في لبنان، من حيث توزيع الحقائق الوزارية، وتصنيفها الجديد ما بين وزارات سيادية وخدماتية و وزراء دولة، فضلاً عن تقاسم الحصص بين القوى السياسية والطوائف والمذاهب وكذلك حصة رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وربما رئيس المجلس النيابي، تاريخياً مر تشكيل الحكومات في لبنان بمراحل مختلفة، فتارة كان تشكيل الحكومة لا يحتاج الى ساعات بعد أجراء الرئيس المكلف الأستشارات النيابية والأخذ بأراء النواب والكتل النيابية، وكان ذلك يعكس نوعاً من الأستقرار السياسي في البلد، وتارة أخرى كان التشكيل يأخذ وقتاً طويلاً، فقد أحتاج عام ٢٠٠٩ الحريري بعد تكليفه من الرئيس السابق ميشال سليمان (خمسة أشهر) لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بينما أمضى رئيس الحكومة السابق تمام سلام (عشرة أشهر) لتشكيل حكومته بعد أن صارت بعض القوى السياسية تمتلك القدرة على التعطيل والهيمنة بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، كما حصل في موضوع الأستحقاق الرئاسي (١٥).

ومما تجب الإشارة إليه هو أن الدستور ضمن أن لا أحد يستطيع (الفريقين ٨ أو ١٤ أدار) يستأثر بمفرده بقرارات الحكومة الا بموافقة الطرف الآخر ، إذ ليس بإمكان أي منهما بلوغ أكثرية النصف زائد واحد أو الثلثين للتحكم بقرارات مجلس الوزراء من دون أصوات رئيس الجمهورية أو أصوات الفريق الآخر .

إعتماد قانون انتخابي يؤمن صحة التمثيل، فهناك من يطالب بأعتماد النسبية في الانتخابات النيابية، وهناك من يطالب بأعتماد النسبية في الانتخابات النيابية، وأن يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة، وهناك من يقبل بالقانون المختلط بين النسبي والأكثرية ، وهناك من يصر على أدراج مشروع القانون الأرثوذكسي أو قانون الستين، وبالنسبة الى الرئيس سعد الحريري، النظام المختلط بين الأكثرية والنسبي هو الأفضل، أما بالنسبة الى الرئيس نبيه بري النظام الذي يجمع مناصفة بين الأكثرية والنسبي هو الأفضل، وبالنسبة الى المسيحيين عامة، النظام الطائفي الذي تنتخب منه كل طائفة نوابها هو الأنسب، وبالحقيقة كل مشروع منها له ارتباط وثيق بالتمثيل الطائفي الذي قد يعصف بالكتل النيابية الكبرى التي وحدتها المصالح الانتخابية سواء النيابية أو الرئاسية (١٦).

ومما تجب الإشارة إليه هو أن عجز مجلس النواب منذ إجراء انتخابات عام ٢٠٠٩ عن التوافق على قانون انتخابي جديد ثم مددوا لأنفسهم الى حزيران/٢٠١٧ ، الذي كان من المفترض أن تنتهي ولاية مجلس النواب في حزيران /٢٠١٣.

أن القانون الانتخابي المعمول به في لبنان هو قانون ١٩٦٠ مهمته الأساسية هي تحقيق التمثيل الطائفي- المناطق- العائلي ، وهو بذلك يمنع تجديد التمثيل الشعبي و الانفتاح على مطالب الشعب لذا يشعر المواطن اللبناني بأن دونه مهمشاً للغاية ، مقابل ذلك تمسكت القوى الطائفية والمذهبية بهذا النظام معتبرين هذا القانون ضامناً للعيش المشترك عبر إعادة انتخاب ممثلين لمختلف القوى التقليدية والنخب المرتبطة بها (١٧).

لكن إذا أدخل مبدأ النسبية الى القانون الانتخابي، سوف يسمح بتمثيل شرائح واسعة من النشطاء والحقوقيين والقيادات المحلية ولاسيما من الشباب الذي لم يكن القانون الانتخابي القديم يسمح بتصعيدهم الى البرلمان، ويقلص سلطة الزعماء وقوى المال، وفق ذلك تنشأ قوى برلمانية جديدة ، وأمام ذلك ستبدو التحالفات القديمة في خطر .

والسؤال هنا : كم من الوقت سوف يستغرق ذلك ؟ بعد أن تتشكل الحكومة وتنجز القانون وتعبر به الى اللجان النيابية والهيئة العامة للمجلس، وهل سيكون بذلك حزيران القادم موعداً كافياً لكل ذلك ؟ ليثبت اللبنانيون أنهم قادرون على التغيير الديمقراطي السلمي من خلال فرض قانون جديد لإنتخاب يساعد على بناء حياة برلمانية سليمة تقود الى ممارسة ديمقراطية حقيقية .

الحياد والأبتعاد عن الصراعات الخارجية وأعتماد سياسة خارجية مستقلة (سياسة النأي بالنفس) ، لم يتدخل الفلسطيني، والسوري، والفرنسي، والأمريكي، والإسرائيلي، والسعودي، والإيراني، والقطري وغيرهم في لبنان لأن لديهم مصالح أقليمية فحسب بل لان كل مجموعة لبنانية طلبت دعمهم في عدة أوقات

موحدة تعمل لمصلحة كافة اللبنانيين والعمل على إيجاد حلول لكل المخاطر والتداعيات التي خلفها الفراغ في سدة الرئاسة .

وأخيراً رئاسة عون تثير تساؤلات أهمها:-
ميشال عون الذي تولى المنصب الرئاسي بعد إصراره عليه أي نوع من الرؤساء سيكون ؟

- هل إنتهت الأزمة بانتخاب الرئيس ؟

الخاتمة :

يخلص هذا البحث بأنّ إنتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية تطور بالغ الأهمية ومرحلة سياسية جديدة في حياه لبنان وأنه ماكان أن يكون لولا تفاهات بين سيد قصر بعيدا الجديد ميشال عون ، و زعيم تيار المستقبل سعد الحريري على صفقة تضمنت تقاسماً للأدوار ، بذلك يكون لبنان أنهى الفراغ في سدة الرئاسة، الذي هدد أستمراره سائر المؤسسات والقطاعات ، وقد كانت الحكومة شبه معطلة والفراغ كان سيهدد الوطن والدولة عندما ينتهي أجل تمديد مجلس النواب في ربيع ٢٠١٧ فلا تعود أياً من المؤسسات الدستورية قائمة فضلاً عن أن تكون فاعلة ، كما أن نهاية الفراغ ضربت الفساد والمفسدين الذين يحاولون زرع الإنقسامات بين المسلمين والمسيحيين.

توصل البحث الى نتيجة تخالف الفرضية التي أفترضت (أن إنتخاب الرئيس ميشال عون و انتهاء أزمة الفراغ الرئاسي جاء نتيجة تفاهات محلية دون وساطات أقليمية و دولية و دون تدخل خارجي)، إذ أن هذا الأمر مبالغ فيه لأن الأمور لايمكن أن تنفجر لولا موافقة

لتخلق توازن قوى مع الفريق الاخر الحاكم ، وقد أثبت تاريخ لبنان الحديث أنه كلما انحاز الموقف الرسمي للدولة اللبنانية الى طرف ما في الصراعات الإقليمية ، تمرد الفريق اللبناني المبعد وتدخلت القوى الخارجية المتضررة من هذا الانحياز، مع مايرافق هذه العملية من مساس بأستقرار لبنان ووحدته الداخلية، كما أثبت التاريخ أيضاً أنه كلما حيدت الدولة اللبنانية نفسها عاش في مرحلة إستقرار و أمان وازدهار، واليوم طرفان لبنانيان أساسيان متنازعا في الحرب السورية طرف مع النظام السوري، وطرف آخر ضد النظام، البعض يراهن على سقوط النظام والبعض الأخر على بقائه لتحسين ظروفهم في الداخل اللبناني، لذا لا بد من تعديل الدستور وإضافة فقرة جديدة تنص على إعلان الشعب اللبناني شعب ذو حياد دائم ويسهر رئيس الجمهورية على تطبيقه ، إنطلاقاً من الحرص على تحصين امن لبنان ووحدته وإبعاده عن الصراعات الإقليمية والدولية (١٨) .

وأمام الصراع الدائر في سوريا و سلاح حزب الله وتدخلاته خارج البلاد يكون ميشال عون أمام تحدي صعب فأما أن ينحاز الى لبنانيته ويكون محايداً بين جميع الكتل ويحقق مصالح اللبنانيين فقط ولا يخرج عن نطاق عروبتة وبعيدا عن الطائفية، و أما أن ينحاز الى تحالفاته المحلية والإقليمية لأنه له دور إيجابي في دعم المقاومة في سوريا ؟ فألى ماذا سينحاز الرئيس عون ؟

ويضاف الى كل ماسبق يجب أن تتبنى الحكومة سياسات جديدة تعمل على حل المشاكل التي تراكمت بفعل الفراغ الرئاسي التي أوضحناها سابقاً.

لذا هذه المرحلة مليئة بالتحديات بالنسبة للبنان، وما يحتاجه لبنان فوق كل شيء قيادة

لأن اللبنانيين وضعوا كل آمالهم في قيام هذه الدولة ونعتقد اذا فشل اللبنانيون هذه المرة في إعادة تكوين دولتهم سوف يتكون لبنان حسب الأهواء الخارجية، ولبنان جديد ربما يصبح اللبنانيون أنفسهم أقلية فيه .

الهوامش

(1) Linga Schei- Lokman salim، Lebanon's presidential vacancy is it really about fillinga position?، Shia watch، Ahayya Bin project، Issue (29)، 2 June 2014، p1.

(2) Linga Schei- Lokman salim، I bid، p2.

(٣) حسان بن نوى ، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر، ٢٠١٥، ص ١٥١-١٥٢.

(٤) غسان شربل، لبنان: دفاتر الرؤساء ، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت-لبنان، ٢٠١٤، ص ١١-١٢.

(٥) حسان بن نوى ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.

(٦) علي الدين هلال، حال الامة العربية ٢٠١٤ - ٢٠١٥ الاغصان: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، العدد (٤٣٥)، أيار/٢٠١٥، ص ٢٢ - ٣٢.

(٧) ميشال مخباط، الوضع الاقتصادي في لبنان، مقابلة صحفية، حاوره أحمد بشتو، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، الساعة ٨:٣٠ مساءً في ٢ / تشرين الثاني / ٢٠١٤.

(٨) رياض سلامة، هل سيستفيد الاقتصاد من أنتهاء الفراغ الرئاسي، مقابلة صحفية، حاوره لين

الدول المؤثرة في لبنان على الرغم من إشغالها بملفات أكثر تعقيداً ، إذ أن التدخل الخارجي كان دائماً يأتي عن طريق أستغلال الطائفية وتميئتها وتوظيفها سياسياً، و أن كل طائفة تسعى من أجل حماية وجودها من خلال الإنتماء بإحدى البلدان الخارجية مما جعل الساحة اللبنانية ساحة قابلة للإهتزاز في أي لحظة ، ويتبين ذلك بوضوح بمدى كثافة الحضور الخارجي على لبنان في أليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي ساهم في تعطيل الحياة السياسية وعرقلة الممارسة الديمقراطية في لبنان.

يقول الأستاذ في العلوم السياسية (جوزيف فاضل) : (ليس الجوار العربي وحده عنده مصلحة في التدخل في لبنان، بل هناك من يسعى الى دور في المنطقة يحاول تحقيقه عبر الدخول الى الساحة اللبنانية) .

لذا يتطلب من النخبة السياسية في لبنان وضع مصلحة الوطن العليا فوق كل اعتبار والعمل على تأمين وحدة و إستقرار، وذلك لأن عدم الإستقرار يوفر بيئة مثالية للإختراق الخارجي.

كما ويجب إعلاء الشأن الداخلي على الشأن الخارجي سواء من ناحية حزب الله عن طريق الإبتعاد عن المحور السوري - الإيراني فالإرتباط الوثيق به يهدد السلم الأهلي ويحقق للقوى الغربية مكاسبها الخاصة ، أما من ناحية قوى ١٤ آذار التي يجب عليها التخفيف من أندفاعها نحو السعودية والغرب وعدم مساعدتهم في تنفيذ مخططاتهم في المنطقة ،

للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٠٩-١١٢.

(١٥) تشكيل الحكومة و أشكاليات التعطيل بين الأمم و اليوم، صحيفة الأمان، بيروت- لبنان، العدد (١٢٣٧)، ١٨/ تشرين الثاني/ ٢٠١٦، ص ٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٧) عبدو سعد، نحو قانون انتخاب عادل، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، بيروت- لبنان، العدد (٩٦) تشرين الثاني/ ٢٠١٢ ص ٦٥.

(١٨) سامي الجميل، تحييد لبنان عن الصراعات العربية والأسلامية، تقديم عصام فارس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، لبنان، ٢٠١٤ ص ٤٩-٥٣.

الرفاعي، برنامج ضيف الاقتصاد، قناة فرانس ٢٤، الساعة ١:١٣ مساءً في ٧/ تشرين الثاني/ ٢٠١٦.

(9) Bassem mroue, lebanes parliament elects Michel Aoun as new president: ending vacuum, Washington times, 31/ October/ 2016.

(١٠) * سعد الحريري: سياسي لبناني ولد في عام ١٩٧٠ في المملكة العربية السعودية، هو أبن رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري الذي أعتيل في تفجير وسط العاصمة بيروت في ١٤ شباط/ ٢٠٠٥، ورث والده سياسياً عام ٢٠٠٥ وشكل تحالف ١٤ آذار مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط والرئيس التنفيذي للقوات اللبنانية سمير جعجع وقادوا ثورة الأرز الذي كان من أهم نتائجها خروج الجيش السوري من لبنان، وقد أنتخب في البرلمان نائباً في عام ٢٠٠٥، تولى رئاسة الوزراء من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، ويحمل إلى جانب الجنسية اللبنانية، الجنسيتين السعودية والفرنسية . وللمزيد من التفصيل ينظر موسوعة ويكيبيديا : ar.m.wikipedia.org

(١١) جميل السيد، عون والحكومة، صحيفة السفير، بيروت-لبنان، ٨/ تشرين الثاني/ ٢٠١٦، ص ٣.

(١٢) محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي: دراسة مقارنة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠١٤، ص ٢٧-٢٨.

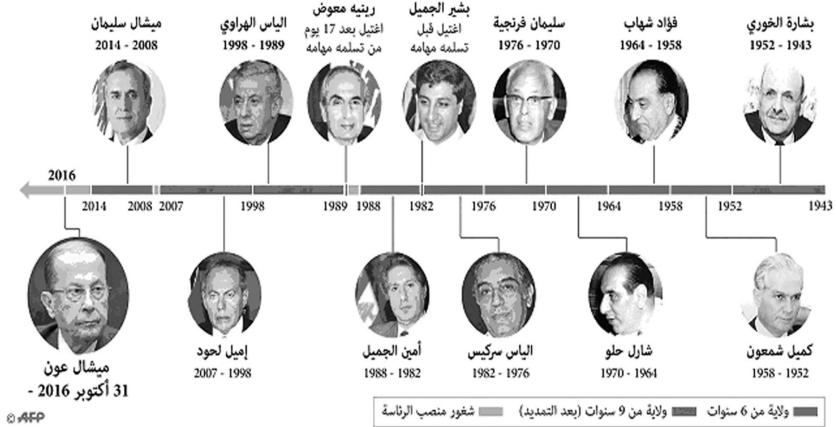
(١٣) رضوان السيد، لبنان بعد انتخاب عون، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد (١٣٨٥٦)، ٤/ تشرين الثاني/ ٢٠١٦.

(١٤) شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية: خفايا-وقائع- وثائق- صور، شركة المطبوعات



رؤساء الجمهورية اللبنانية منذ 1943

ميشال عون الرئيس الـ 13 للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال



تقرير عن ندوة (السياسة الخارجية للمغرب والجزائر وتونس والعلاقات مع العراق)

باحث أقدم علي سعدي(*)

وقد حضر الندوة عدد من المهتمين بالشؤون الخارجية وممثل وزارة الخارجية أ.د. محمد الحاج حمود المستشار الاقدم في الوزارة والخبير المتميز في القانون الدولي والدكتور ابراهيم العبيدي المستشار في الوزارة وكذلك المستشار والمسؤولة عن العلاقات العراقية مع هذه الاقطار في الدائرة العربية بالوزارة. وحضر الندوة كذلك ممثلون عن مراكز البحوث في مجلس النواب ووزارة الداخلية وجامعة الدفاع الوطني بالإضافة إلى عدد من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث العربية والدولية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وقام السيد رئيس الجلسة بتوجيه تحية شكر وتقدير للقوات المسلحة العراقية البطلة التي تقاتل تنظيم داعش الارهابي وأشاد بالروح القتالية العالية والتنسيق بين فصائلها وهي مصممة على تحرير الموصل والمناطق العراقية الاخرى من قبضة الارهاب كما اشاد بروح التعاون بين سكان تلك المناطق المحررة مع القوات المسلحة .

عقد قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ندوة علمية متخصصة حول (السياسة الخارجية للمغرب والجزائر وتونس والعلاقات مع العراق) وذلك في الساعة العاشرة من صباح الاربعاء الموافق ٢٦-١٠-٢٠١٦ .

وترأس الندوة الأستاذ الدكتور محمود علي الداود مشرف قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية في بيت الحكمة وقررها باحث أقدم علي سعدي وشارك كل من الاساتذه :-

١- أ.د. محمود صالح الكروي – أستاذ العلوم السياسية – جامعة بغداد (السياسة الخارجية للمغرب والعلاقات مع العراق)

٢- أ.م.د. منى حسين عبيد - مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/جامعة بغداد(السياسة الخارجية للجزائر والعلاقات مع العراق) .

٣- أ.م.د. سوؤد كاظم العبيدي – مركز الدراسات العربية والدولية –الجامعة المستنصرية (السياسة الخارجية لتونس والعلاقات مع العراق) .

(*) قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية-بيت الحكمة

وحول عنوان الندوة أكد السيد رئيس الجلسة على أهمية تكثيف البحث العلمي حول الدول الشقيقة «المغرب والجزائر وتونس» وتطوير العلاقات معها وأهمية التنسيق بين بيت الحكمة ومراكز البحوث العربية والدولية المتواجدة في الجامعات العراقية أو التابعة لمجلس الوزراء أو مجلس النواب ومن أجل ضمان مصالح العراق الحيوية . ودعا رئيس الجلسة الى أهمية توثيق دور العراق التاريخي في دعم ومساندة الحركات الوطنية في هذه الاقطار من أجل الحرية والاستقلال والذي كان دوراً رائداً ساهم في دعم الحركة الاستقلالية لهذه الاقطار.

كما ساهم في حملة التعريب ودعم العلاقات الثقافية والاقتصادية بين العراق مع الأقطار الشقيقة. قدم الاستاذ الدكتور محمود الكروي استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد مقدمة حول تاريخ الحركة الوطنية في المغرب وتطورها السياسي منذ اعلان الحماية الفرنسية والاسبانية عام ١٩١٢ مروراً بحركة المقاومة وثورة الريف والحركة الوطنية ضد الوجود الفرنسي والاسباني وتحدث عن السياسة الداخلية في عهد الملوك محمد الخامس والحسن الثاني ومحمد السادس تابع المحاضر الحركات الاصلاحية في عهد الملك محمد السادس والعلاقات الخارجية للمغرب مع الجامعة العربية والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واشاد بالعلاقات العراقية -المغربية ودور العراق التاريخي في دعم الحركة الوطنية المغربية .

وأشار الباحث الى التطور الايجابي في مسيرة السياسة الداخلية في المغرب في عهد الملك محمد السادس والاصلاحات الدستورية التي شملت توسيع دائرة الحريات العامة وتقليص صلاحيات الملك مع بقائه كرمز

وطني وتاريخي لاسرة حكمت المغرب اكثر من ثلاثة قرون.

وقد قدمت الاستاذ المساعد الدكتورة منى حسين عبيد من مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد بحثاً عن (السياسة الخارجية للجزائر والعلاقات مع العراق) مستهلة بالعلاقات التاريخية بين العراق والجزائر والدور الكبير الذي لعبته الدبلوماسية العراقية في دعم المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي من خلال مساعدات عسكرية ومالية مباشرة خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٦١ او من خلال الأمم المتحدة والجامعات العربية ومؤتمرات عدم الانحياز الأمر الذي كان مبعث تقدير عالي من الشعب الجزائري. وكان العراق اول دولة تعترف باستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ وأشارت الباحثة ان السياسة الخارجية للجزائر تخضع لمؤسسة الرئاسة تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال وقد منحت الدساتير الجزائرية المختلفة الرئيس الجزائري صلاحيات واسعة في هذا المجال وأكدت الباحثة ان سمة الحياد هي من اهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال وحتى اليوم وكانت تسعى باستمرار للتوسط لحل الخلافات العربية - العربية كما فعلت في الصراع العراقي - الايراني والمشكلة العراقية - الكويتية والصراع الفلسطيني - الفلسطيني وتتبع الدبلوماسية الجزائرية سياسة متوازنة مع العراق فهي لا تتدخل في الشأن العراقي وتدعو الى تكاتف العراقيين ضد المؤامرات الخارجية وضرورة احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق .

وقد قدمت الاستاذ المساعد الدكتورة سؤدد كاظم العبيدي من مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية -الجامعة المستنصرية بحثها

بعنوان «السياسات الخارجية لتونس والعلاقات مع العراق» اشارت الباحثة على عمق العلاقات الاخوية بين العراق وتونس والدور العراقي في دعم الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار الفرنسي وخصوصاً دور الدبلوماسية العراقية في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومؤتمرات عدم الانحياز بالإضافة الى المساعدات الاقتصادية التي قدمها العراق الى تونس خلال السبعينات .

تناولت الباحثة نجاح تونس في مواجهة تداعيات ثورات الربيع العربي والتي اصلاً بدأت في اراضيها ورغم النجاح الكبير الذي حققه حزب النهضة (الاسلامي النزعة) وتمكنه من تشكيل حكومة بمفرده إلا ان ذلك لم يمنع من إعادة النظر في برامجه جراء المعارضة الشعبية القوية في الداخل والتي ظهر انها تميل الى إقامة حكومة مدنية في تونس . وفي الانتخابات الاخيرة التي عقدت عام ٢٠١٤ حصل حزب «النداء التونسي» على المركز الاول وتراجع حزب النهضة الاسلامي الى المركز الثاني واصبحت لدى راشد الفوشي الزعيم التاريخي لحركة النهضة قناعة بان التطرف او التشدد الديني قد يشجع العناصر المتطرفة الى التطرف أكثر وفعلاً فقد كانت اهم نتائج الاعمال الارهابية للقاعدة وداعش في تونس الى انحسار السياحة والاستثمارات الاجنبية وهروب الكفاءات واضعاف المركز التونسي في الامم المتحدة والاتحاد الاوربي .

وأكدت الباحثة على اهمية حل قضية الطائرات العراقية الثلاث التي ظلت جاثمة على مطار تونس أكثر من ربع قرن ودعت الى تحسين الاداء الدبلوماسي العراقي مع تونس والتعاون والتنسيق معها في حقل مكافحة الارهاب .

وقد اعقبت لقاء البحوث جملة من التساؤلات والتعقيبات والاقتراحات ومن ابرز هذه التعليقات ما قدمه الدكتور عماد علو الخبير الاستراتيجي في مجال مكافحة الارهاب الذي أكد على اهمية تبادل المعلومات والتنسيق بين الاجهزة الامنية العراقية ومثيلاتها في تونس والجزائر والمغرب التي تتعرض هي الاخرى لنشاط الجماعات الارهابية بما في ذلك (القاعدة) و(داعش) و اشار الى عدد الاربابيين التونسيين في العراق وسوريا ويأتي بالدرجة الثانية بالعدد بعد السعوديين .

وقد قدم الباحثون والمناقشون جملة من التوصيات المهمة نلخصها كالآتي :

توسيع دائرة التعاون الثقافي بين العراق والمغرب وتونس والجزائر من خلال برامج الجامعات ومراكز الثقافة والاعلام ومراكز الاعلام والمعلومات ودعم صنع القرار .

تنشيط الاداء الدبلوماسي العراقي وعقد مؤتمر للدبلوماسية العراقية في هذه الاقطار بحضور عدد من المختصين في شؤون الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي والسياحة والطيران المدني والاقتصاد والتجارة .

التعاون في المجالات الأمنية وتبادل المعلومات مع كل من المغرب والجزائر وتونس في حقل مكافحة الارهاب .

الاستفادة من التجارب السياسية في حقل التعايش السلمي ومكافحة التطرف ودراسة تجارب كل من المغرب وتونس بصورة خاصة كيف حققت المغرب نتائج ايجابية في حقل الاصلاحات الدستورية وكيف نجحت تونس في إفسال مخططات المنظمات المتطرفة بالاتفاق بين حزب النهضة الاسلامي والاحزاب الاخرى على إقامة الدولة المدنية .



Economic Dimentions of Chinese- Gulf Relations After Cold war

Assit.prof.Dr.saleem.K.Ali . center for strategic and political studies
Baghdad University 119

The Effective Role of Schools of Thought in The Foreign American Conduct

Assit.Prof.Dr.Hussain H.Ohaib Center of Strategic And Political Studies
Baghdad University 135

Economic Dimentions of Iraqi- Egyption Relations

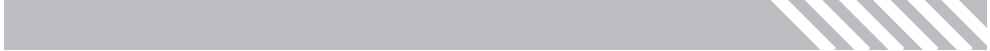
Assit.Prof.Dr.Muhanad .A.Kadhim Al- Mustanseryah University 155

Lebanon ; The End of The presidential Crises

Researcher Salley .s.Muhamad college of political Science AL-
Mustanseryah University 173

Seminar on Foreign Policies of almaghrib Algeria Tunis and Relation with Iraq

Senior Researcher Ali Saadi Mousa 187



CONTENTS

Editorial

Editor7

Research and Studies

Isis and intersection and conflicts of Regional and International interests

Prof.Dr.Mahmoud.a.Aldaoud supervisor of department of political and strategic studies –Baytul-Hikma11

Administrative Decentralization ;How to Foster in View of Iraqi Experiment

Prof.Dr.Abdulsalam .i. Baghdadi. Center for Strategic and Political Studies Baghdad University17

The Role of Iraqi Diplomacy in Fostering Iraqi Diplomacy Internationally

Prof.Dr.Ali K. Al-Rifae
Former Dean Of law College. Baghdad university43

The role of public Diplomacy in Fostering Iraqi Diplomacy

Assit.prof. Dr.Hamsa K. Khalaf. college of political science .Baghdad University.....47

Towards Joint Administration of Euphrates Waters

Prof.Dr.Muhamad m.Hassan-Assit.prof.Dr.Nawar.j.Hashim .center for Arab and International Studies .Al- Mustanseryah University.51

Arab Revolutions for Change and The Rise of Islamic political parties

Assit.Prof.Dr.Hadi M.Rabai College of Law and Political Science Al-Anbar University.....65

Algerian-American Relations during Bou –Taflika Rule

Assit.Prof.DR. Mouna H.Obeid Center For strategic and Political studies Baghdad university.....85

Development of political system in Tunis -from Bourgiba to 17 th Decmber2010

Lecturer Badriya Saleh .College of political Science Baghdad University..... 101

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issues of social , economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The journal puplishes researches that have not been published before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in English of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ,double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages , (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that published the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordance with the plan of the Journal edition.

Political and strategic Studies

Quarterly journal of **Political and strategic Studies** BaytulHikma

No.(33) Baghdad-2016

Chief Editor

Prof.Dr.Mahmoud Ali AL-Daoud

Secretary Editor

Dr.Muna Hussain obeid

The Advisory Committee

Ambassador Pro.Dr.Muhamad haj hmoud

Pro.Dr.Mustafa Othman Ismail (sudan)

Issam Al-Chalabi

Pro.Dr.Abdul-Ameer.m.AL-assadi

Prof.Dr.abdul-Mounem.s.al-Amar

Prof.Dr. Abdul-Salam Baghdadi

Prof.Dr.Keiko sakai (Japan)

Prof.Dr.lbraheem.K. Al-Alaaf

Prof.Dr.George jabour .(Syria)

Prof.Dr. Zakaria Korochon (Turkey)

Prof.Dr. Muhamad Adul shafie Eissa (Egypt)

Linguistic Correction

Dr. Dr.Hazim.a.Arif

Art Directing and Cover Design

Nameer s. khalif

Electronic Control

Ali Saadi - Salwa Muhamad